



جامعة جيلالي لياسر - سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي

الموضوع :

العلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد

الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة

- دراسة قياسية -

تحت إشراف الأستاذ :
أ.د. داني الكبير امعاشو

من إعداد الطالب :
لحول عبد القادر

- لجنة المناقشة :

رئيساً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لبيف محمد بشير
مشرفاً و مقرراً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. داني الكبير امعاشو
ممتحناً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. صالح إلياس
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كرزايي عبد اللطيف
ممتحناً	جامعة سعيادة	أستاذ محاضر (أ)	د. بن حميدة محمد
ممتحناً	جامعة معسكر	أستاذ محاضر (أ)	د. ثابتي الحبيب



كلمة شكر

قال عزّ وجلّ بعد بسم الله الرحمن الرحيم: " و لئن شكرتم لأزيدنكم ". صدق الله العظيم.

و عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه و سلّم قال: " و من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة ". صدق المصطفى الكريم.

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، أشكرك اللهم أنت العلي العظيم باسط الرزق على الخلق أجمعين، شاكرا لك منحيا لجلال عظمك و مشيئتك و رضاك علينا الذي تجلّى في إتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد و الشكر لله كثيرا مباركا فيه. إذ كفاني عزّا أن تكون لي ربّا، و كفاني فخرا أن أكون لك عبدا، أنت لي كما أحب فوفقني إلى ما تحب يا الله.

فالحمد و الشكر لله أبدا.

أتقدم بخالص الشكر بعيون تدمع إجلالا لذوي الأصل العريق و الفضل الأول و الآخر، هم والداي الكريمين أصل وجودي و بقائي، لذا ما أجمل أن يهدي المرء أغلى ما يملك و الأجل أن تهدي الغالي للأغلى دوما.

... شكرا ... أبي و أمي ... ثم شكرا...

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و خالص الاحترام و العرفان لأستاذي و المشرف على إنجاز و إتمام هذه الأطروحة، الأستاذ الدكتور داني الكبير امعاشو على كل ما قدمه من الغالي الذي لا يقيمّ و لا يقاس بثمن، من معلومات و توجيهات

فشكرا ألف شكر أستاذي الفاضل.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعلى ما و من في الكون ، إلى من يشارك اسمهما اسمي في هذا العمل، و خير دليل من قال الله تعالى فيهما: " و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا". صدق الله العظيم. إلى أبي الكريم حول قادة و إلى أمي العزيزة زوقارت مختارية .
هم والدي ... شكرا ألف شكر.

أهدي نجاحي إلى زوجتي الغالية التي ساندتني و صبرت عن انشغالي، و دعمتني في عملي، و أبت إلا أن تشاركني كل طموحاتي، فهي لها يد في كل خير أنا فيه.
هي زوجتي ... مع شكري و حبّي و دعائي.

أهدي عملي إلى أميراتي من صلبتي طفليتي الغاليتين ملاك و أميرة، هنّ شمعتان أنارتني دربي وطريقي، هنّ مصدر قوّتي و أملي و مستقبلي.
ابنتي ... لكما ليس حبّي فقط ... بل كلّ قلبي.

أهدي نجاحي لأتقاسمه مع جميع إخوتي خالد، مخطار، عائشة، عبد الحكيم.
هم عائلتي ... فشكرا ألف شكر..

إلى جميع أصدقائي و زملائي في العمل و أساتذتي الأفاضل و كل الأهل.

فشكرا جزيلًا للجميع.

هيكل الأطروحة



ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة؟

الفهرس

* فهرس الأطروحة *

--	البسمة
--	كلمة شكر
--	إهداء
--	هيكل الأطروحة
01	المقدمة العامة
	الفصل الأول: النقود و السياسة النقدية في ظل النظريات النقدي
08	تمهيد
10	المبحث الأول: النقود و السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية التقليدية - الكمية للنقود-
11	المطلب الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية، أسسها و افتراضاتها
15	المطلب الثاني: التفسير و التأصيل الرياضي للنظرية الكمية للنقود
26	المطلب الثالث: تحليل و دراسة حياد النقود في النظرية الكمية التقليدية
35	المطلب الرابع: تقييم النظرية الكمية التقليدية
40	المبحث الثاني: النقود و السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي
41	المطلب الأول: الأوضاع التاريخية و الاقتصادية لميلاد نظرية جديدة
44	المطلب الثاني: دراسة النقود في التحليل الكينزي - نظرية تفضيل السيولة-
53	المطلب الثالث: التأصيل الرياضي للطرح الكينزي و نموذج التوازن الاقتصادي
66	المطلب الرابع: تقييم النظرية الكينزية
68	المبحث الثالث: النقود و السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة
69	المطلب الأول: معالم نشأة النظرية المعاصرة لكمية النقود
72	المطلب الثاني: الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة
81	المطلب الثالث: السياسة النقدية و نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان
87	المطلب الرابع: السياسة النقدية و نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان
91	خلاصة
	الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النقود
93	تمهيد
94	المبحث الأول: ماهية النقود

94	المطلب الأول: نشأة النقود: كيف و لماذا
98	المطلب الثاني: تعريف النقود و خصائصها
102	المطلب الثالث: أشكال النقود و تطورها التاريخي
110	المطلب الرابع: وظائف النقود و مكانتها وفق الأنظمة الاقتصادية
118	المبحث الثاني: مفهوم الكتلة النقدية و مقابلاتها
118	المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية
120	المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية
123	المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية
129	المبحث الثالث: قيمة النقود و مستويات الأسعار
129	المطلب الأول: مفهوم قيمة النقود
131	المطلب الثاني: محددات قيمة النقود
133	المطلب الثالث: تحليل تأثير تقلبات أسعار السلع على قيمة النقود
135	خلاصة
	الفصل الثالث: الإطار العام للسياسة النقدية و واقعها في الدول المتقدمة و النامي
137	تمهيد:
138	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
138	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
150	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
163	المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد
171	المبحث الثاني: الجدل السياسي و الاقتصادي حول استقلالية السلطة النقدية
172	المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي
173	المطلب الثاني: أهم معايير استقلالية السلطة النقدية
175	المطلب الثالث: الاستقلالية بين التأييد و المعارضة
176	المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة و النامية
176	المطلب الأول: ماهية فعالية السياسة النقدية
179	المطلب الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية
180	المطلب الثالث: شروط نجاح و فعالية السياسة النقدية
182	خلاصة

	الفصل الرابع: التأسيس و التفسير النظري لظاهرة التضخم
184	تمهيد
186	المبحث الأول: ماهية التضخم و قياسه
187	المطلب الأول: مفهوم التضخم
194	المطلب الثاني: أشكال التضخم
199	المطلب الثالث: قياس التضخم
206	المبحث الثاني: الطرح الفكري لظاهرة التضخم
206	المطلب الأول: التضخم في ظل المدارس النقدية
210	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
212	المبحث الثالث: آثار التضخم و سياسات علاجه
212	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم
215	المطلب الثاني: السياسات المقترحة لعلاج التضخم
228	خلاصة
	الفصل الخامس: تحليل الوضع الاقتصادي العام للجزائر في ظل تحوّل التوجّه الاقتصادي
230	تمهيد
231	المبحث الأول: تحليل خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد المركزي الموجه
231	المطلب الأول: مرحلة بناء الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال (الفترة 1962 - 1966)
235	المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (الفترة 1967 - 1987)
239	المطلب الثالث: أهم خصائص النظام الاقتصادي الموجه
246	المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات و الانتقال لمرحلة اقتصاد السوق
247	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية: مفهومها، أنواعها و متطلباتها
253	المطلب الثاني: الاتفاق مع الجهات الدولية لاعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
257	المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على الاقتصاد الوطني
274	المبحث الثالث: تطور النظام المصرفي الجزائري و إصلاحاته
275	المطلب الأول: تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري
286	المطلب الثاني: إصلاحات النظام البنكي الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض سنة 1990
296	المطلب الثالث: إصلاحات المنظومة البنكية الجزائرية بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10
305	خلاصة

	الفصل السادس: تفسير طبيعة العلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2013
307	تمهيد
309	المبحث الأول: تقييم مسار السياسة النقدية في الجزائر
309	المطلب الأول: عرض معالم السياسة النقدية قبل سنة 1990
317	المطلب الثاني: سيرورة السياسة النقدية بعد سنة 1990
331	المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 - 2012
335	المبحث الثاني: عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الجزائر
335	المطلب الأول: تقييم السياسات السعرية في الجزائر
339	المطلب الثاني: تطور مؤشر التضخم في الجزائر
243	المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري وفق نموذج المدرسة النقدية الحديثة للفترة 1970 - 2013
243	المطلب الأول: النموذج النظري المعتمد في دراسة العلاقة بين النقود و التضخم
344	المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المتزامن بين النقود و التضخم في الجزائر
348	المطلب الثالث: اختبار علاقات السببية بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري
352	خلاصة
354	الخاتمة العامة
357	قائمة الجداول
360	قائمة الأشكال
363	قائمة الملاحق
373	قائمة المراجع

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تمثل السياسة الاقتصادية الأداة التي تستند عليها الحكومات في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية في أي بلد كان، من خلال قدرة تلك السياسة العامة على التأثير في مجريات النشاط الاقتصادي، و قد يصل الأمر إلى درجة التحكم النسبي في الأوضاع النقدية و الاقتصادية على العموم، و ذلك تبعا لمدى فعالية الوسائل المكونة لتلك السياسات. و هنا يتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالسياسة النقدية التي تعتبر الأداة الأكثر نجاعة في ضبط الأوضاع النقدية الداخلية، معالجة الإختلالات الاقتصادية الظرفية و مواجهة مختلف الضغوط الخارجية، و من ثم بناء سياسة حمائية للاقتصاد الوطني من الهزات و التغيرات الحاصلة على المستوى الخارجي، و التي لها تأثيرات مباشرة و غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، و يتعلق الأمر هنا باختلال ميزان المدفوعات و تغير مستوى سعر الصرف و كذلك التضخم نتيجة استيراد السلع بأسعارها المرتفعة مقارنة بأسعار السلع المحلية المنخفضة نسبيا، إلى غير ذلك من الآثار السلبية التي تلحق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

إن السلطات النقدية في أي بلد كان هي المخولة قانونا بوضع سياسة نقدية فعّالة بمختلف أدواتها، المباشرة منها و غير المباشرة، على حسب التوجه الاقتصادي السائد في هذا البلد و كذلك وفقا لدرجة تطور الأسواق المالية و النقدية تبعا لتوسع ثقافة الاستثمار و المضاربة لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين المتواجدين محليا.

لذلك نجد أن البنك المركزي يأخذ على عاتقه وضع إستراتيجية نقدية تهدف إلى ترشيد سياسة الاستثمار، زيادة المنافسة بين البنوك التجارية و المؤسسات المالية، تفعيل السياسة الإقراضية بإجراءات رقابة مصرفية صارمة، تطبيق إجراءات تحفّز على إيداع الأموال الفائضة لدى الأفراد على مستوى الجهاز المصرفي بدل اكتنازها أو تداولها في القطاعات غير الرسمية، هذه الظاهرة بدورها تساعد على نمو و توسع التعامل في الاقتصاد الموازي على حساب دعم التعامل في الأنشطة الرسمية، و هذا ما يعرف بالتسرب النقدي خارج النظام المصرفي.

يسعى البنك المركزي دوما إلى تحقيق الأهداف العامة أو النهائية للسياسة الاقتصادية، كأحد الأولويات التي تشرطها الحكومة على أعلى سلطة نقدية في البلاد، هذه الأهداف التي تمثل وضعية التوازن الاقتصادي بشطريه الداخلي و الخارجي. فيتمثل التوازن الداخلي في السهر على محاربة التضخم من خلال ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار محليا، تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي من خلال زيادة مستوى الناتج الداخلي الخام بالمقارنة بالسنوات الفارطة أي زيادة مستوى الإنتاج الوطني، محاربة البطالة و زيادة مستوى العمالة من خلال

تفعيل سياسة التشغيل. أما التوازن الاقتصادي الخارجي فيتحقق من خلال ضمان توازن ميزان المدفوعات بقسميه الميزان التجاري و الميزان المالي و الرأسمالي، بالإضافة إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة خارجيا بما يعرف بثبات معدل الصرف عند حدوده الطبيعية.

إن الإشكال الرئيسي الذي يعترض سياسات البنك المركزي في تحقيق هذه الأهداف السابقة الذكر هو التعارض و التضارب الموجود بين مختلف الأهداف، فمحاولة تحقيق استقرار المستويات العامة للأسعار من شأنها إحداث الاختلال في وضعية التوازن الخارجي نتيجة اضطراب سعر الصرف و اختلال توازن ميزان المدفوعات، إلى غير ذلك من الوضعيات الممكنة الحدوث، و لحل هذه الإشكالية نجد أن السلطات النقدية تأخذ على عاتقها اختيار هدف رئيسي من بين البقية، هذا الأخير إن تحقق يساهم في رفع القدرة الشرائية للأفراد و يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، في هذا الصدد اتفق معظم الاقتصاديين على أن محاربة التضخم يعد الهدف الرئيسي أمام السلطات النقدية في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية و الانتقالية نحو اقتصاد السوق، تسعى منذ الاستقلال إلى بناء اقتصاد وطني قائم بذاته يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لذلك تم تبني في بداية الأمر التوجه الاشتراكي وفقا لسياسة التخطيط المركزي كمبرر لذلك أن هذا التوجه يتقارب مع سمات المجتمع الجزائري و خصائص الاقتصاد آنذاك كونه يعتمد بالدرجة الأولى على ريع الأرض، إلا أن هذا التوجه أسفر عنه اختلالات اقتصادية كبيرة نتيجة هشاشة الهياكل الاقتصادية، و تفاقمت عنه سوء الأوضاع النقدية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، و تجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم و مستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية و ثقل خدمة الدين، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ... إلخ.

في هذا الإطار، وجدت السلطات الجزائرية نفسها أمام حتمية الإصلاحات الاقتصادية من أجل تبني التوجه الاقتصادي الجديد، فعمدت الدولة إلى الإعلان عن استقلالية المؤسسات العمومية و إعادة هيكلتها الصناعية من خلال تبني نظام الخوصصة و المشاركة الأجنبية كمنط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية تاركة المجال أمام سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض و الطلب، بالإضافة إلى اعتماد برامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية، و ذلك قصد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي شملت النظام المصرفي و النظام النقدي على وجه الخصوص.

من أجل تحقيق تلك الغاية و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحافظة على التوازنات النقدية سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء و رسم مستقبل للاقتصاد الوطني، و ذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة، خصوصا السياسة النقدية التي اتجهت من الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى تطبيق الأدوات غير المباشرة في تسيير حجم الكتلة النقدية المتداولة محليا، و محاولة تفعيل سبل التعامل في السوق النقدي من خلال تطبيق سياسة السوق المفتوحة كونها أحد التحديات التي اعترضت بنك الجزائر و لا زالت إلى يومنا هذا.

منذ بدء إجراءات تغيير التوجه الاقتصادي في الجزائر و تقريبا من تاريخ تطبيق قانون النقد و القرض 10/90 وقع على عاتق السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني مسؤولية ضبط العرض و الطلب على النقود بشكل يسمح بإرساء التوازن النقدي، من خلال تسيير معدل الفائدة في السوق النقدي بما يتماشى مع نمو الناتج الداخلي الخام، و ذلك قصد تقليص حجم الفجوات التضخمية التي تنشأ من جراء اتساع الفارق بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، نتيجة عدم مسايرة معدل النمو الاقتصادي لحجم الكتلة النقدية المتداولة محليا، و هذا ما يعني أن بنك الجزائر كان ملزما على خفض مستويات التضخم في معظم الفترات التي تلت تطبيق قانون النقد والقرض.

1. إشكالية الدراسة :

سنحاول خلال هذه الدراسة التي نتناول فيها أحد أكثر المواضيع الاقتصادية أهمية في العالم ككل و في الجزائر بصفة خاصة، و يتعلق الأمر بالدراسة النظرية و الميدانية للعلاقة الموجودة بين النقود و التضخم، لذلك ارتأينا طرح التساؤل العام كالتالي:

ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة ؟

2. الأسئلة الفرعية :

- س1* ما هي الظروف و العوامل التي ساهمت في ظهور النظرية النقدية الكمية الحديثة ؟
- س2* ما هي المحددات التي تتوقف عليها قيمة النقود ؟
- س3* فيما تتمثل عوامل تفعيل و نجاعة السياسة النقدية في أي اقتصاد كان ؟

- س4* ما هي مختلف محددات التضخم وفق الطرح النظري؟ و ما هي السياسات الكفيلة بعلاجه؟
س5* كيف يمكن تقييم مسار السياسة النقدية في الجزائر مقارنة بأهدافها المسطرة؟
س6* هل التضخم ظاهرة نقدية أم مشكل ذو منشأ هيكلية يستدعي إعادة تغيير المنظومة ككل لعلاجه؟

3. فرضيات الدراسة :

قصد إثراء الموضوع من كافة جوانبه النظرية منها و التطبيقية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى:-** التضخم ظاهرة نقدية بحتة، فالزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تقابلها الزيادة في مستويات التضخم، أي أن الإصدار النقدي في الجزائر هو ذو صبغة تضخمية و لا يقابله إنتاج حقيقي.
الفرضية الثانية:- العلاقة السببية بين كمية النقود و التضخم في الجزائر هي ذات اتجاه واحد، إذ يؤثر تغيير كمية النقود على معدل التضخم.

4. المنهج المتبع في الدراسة :

سنحاول خلال هذه الأطروحة إتباع المناهج التالية:

- * **المنهج الوصفي:** يتركز على السرد التاريخي لتطور الرؤية اتجاه النقود و التضخم وفق النظريات النقدية المختلفة، و عرض الظروف التي قامت فيها تلك الأفكار و التحليل، ثم سرد الجانب المفاهيمي و المصطلحاتي.
* **المنهج التحليلي:** يظهر في عرض تحليل و تشخيص الحالة النقدية و الاقتصادية للاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و كذلك دراسة خصائص النقود في اقتصادنا ، ثم نعمل على تحليل الارتباط و العلاقة بين التغيير في كمية النقود و التغيير في مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري وفقا لمبادئ الفكر الكمي المعاصر.
* **المنهج القياسي:** يتجلى في الدراسة القياسية للعلاقة التي تربط النقود بالتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة، و ذلك باستخدام طريقة التكامل المشترك، و كذا اتجاه السببية بينهما لتحديد أثر كل متغير على الآخر.

5. أهمية الموضوع :

إن موضوع " العلاقة بين النقود و التضخم " من بين المواضيع التي أخذت اهتمام العديد من المفكرين والمهتمين بمجال الاقتصاد المالي، حيث ظهرت النظريات النقدية على مرّ الزمان و تطورت من مرحلة لأخرى لسبب واحد و وحيد، و هو معرفة مدى حيادية النقود في الاقتصاد، معناه هل لتغير كمية النقود في الاقتصاد تأثير على بقية المتغيرات الكلية. هذا ما يحاول العديد من الباحثين حاليا دراسته على أرض الواقع نظرا لكون النقود هي أداة من شأنها أن تحدث مختلف الأزمات بسبب انتقال الاختلال من الجانب النقدي إلى القطاع الحقيقي و العكس صحيح.

5. أهداف الدراسة :

تصبو هذه الأطروحة إلى فتح نافذة أو زاوية للتدقيق أكثر في موضوع التضخم في الجزائر، و تشخيص مسببات هذه الظاهرة حسب خصوصيات الاقتصاد الجزائري، و منه محاولة معرفة مدى إمكانية الاعتماد على السياسة النقدية الرشيدة للقضاء على مشكل التضخم، في حالة ما تم التأكد بأن سبب ارتفاع المستويات العامة للأسعار راجع بالدرجة الأولى لزيادة المعروض النقدي الذي لا يتماشى معه نفس الزيادة في الناتج الداخلي الخام، ومنه تحدث الفجوة التضخمية.

6. الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة للعديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم كما يلي:

* في سنة 1979 قام مل من Mohsin S.Khan و Arturo Brillembourg باختبار العلاقة السببية بين النقود و الأسعار في الو.م.أ في الفترة من 1870 إلى 1975، و هذا باستعمال المنهجية المطورة من طرف Sims (1972). الاختبار ينص على تعديل النقود (أو الأسعار) بالنسبة للقيم الماضية و الحاضرة والمستقبلية للأسعار (أو النقود)، فإذا كانت النقود تسبب الأسعار، فمعاملات كل القيم المستقبلية للنقود يجب أن تكون مساوية للصفر في التعديل. هذه النتائج تتماشى مع أفكار المدرسة النقدية الحديثة.

* في سنة 1986 قام Darrat بدراسة حول المغرب و تونس و ليبيا، و استعمل في دراسته الطريقة المقترحة من طرف Sargant (1976) لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود و الأسعار في هذه البلدان في الفترة من

1960 إلى 1980. فبيّنت النتائج أن هناك اتجاه وحيد للعلاقة السببية هو من النقود إلى الأسعار في البلدان الثلاثة، مما يدعم فكرة المدرسة النقدية التي مفادها أن التضخم ظاهرة نقدية.

* في سنة 1989 استعمل Jones اختبار Granger لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين النقود و الأسعار في الو.م.أ في الفترة بين 1950-1986 و استعمل لذلك قياسين للنقود (M1, M2) و قياسين كذلك للأسعار (مؤشر أسعار الاستهلاك CPI، أسعار الجملة WPI) فكانت نتائج الاختبار أن العلاقة السببية صحيحة في كلا الاتجاهين بين النقود و الأسعار.

* في سنة 2006 دراسة Khan and Schimmelpfennig فحصت هذه الدراسة العلاقة المزدوجة بين نموذج النقديين و الهيكلين لشرح ظاهرة التضخم في باكستان و ذلك باستخدام دعم أسعار القمح لتوضيح بعض القيود على جانب العرض. توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات النقدية ذات تأثير كبير على التضخم. و هو ما تؤكد عليه المدرسة النقدية الكمية المعاصرة.

* في سنة 2007 قام يونس بدراسة بحثت علاقة الائتمان الموجه للقطاع الخاص مع النمو الاقتصادي والتضخم في دولة بنغلادش خلال الفترة 1990-2006. وجدت هذه الدراسة أن زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص لا يؤثر في النمو الاقتصادي لبنغلادش، بينما يؤثر زيادة النمو الاقتصادي في معدل الائتمان المصرفي. كما بيّنت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الائتمان المصرفي للقطاع الخاص و التضخم تتسم بعلاقة سببية ذات اتجاه واحد، معناه أن الائتمان المصرفي للقطاع الخاص يتسبب في زيادة معدل التضخم في بنغلادش.

7. محتوى الدراسة :

حاولنا خلال هذه الأطروحة أن نتناول العناصر التالية:

القسم الأول: تطرقنا فيه إلى النقود و السياسة النقدية في ظل النظريات النقدية، مفاهيم أساسية حول النقود، ماهية السياسة النقدية و واقعها في الدول المتقدمة و النامية، التأصيل و التفسير النظري لظاهرة التضخم.

القسم الثاني: تناولنا فيه عرض الإطار العام للاقتصاد الجزائري في ظل تغيير التوجه الاقتصادي، ثم تقييم مسار السياسة النقدية و أدواتها خلال الفترة محل الدراسة، كما تعرضنا لتحليل العوامل التي أدت لتطور معدل التضخم في الجزائر، و في الأخير الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول

النقود و السياسة النقدية

في ظل النظريات النقدية

تمهيد الفصل الأول:

لقد أخذ موضوع السياسة النقدية اهتماما كبيرا منذ أزمنة خلت من قبل العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين، على اختلاف آرائهم و توجهاتهم حول تفسير آلية انتقال أثر التغيير في كمية النقد المتاح إلى بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية. في هذا الصدد ظهرت عدة نظريات فسّرت كل منها العلاقة الموجودة بين كمية النقود و باقي المتغيرات الأخرى. إذ تشغل النظرية النقدية - بصفة أساسية- بإظهار أثر التغيير في كمية النقود على مختلف الظواهر الاقتصادية، و بالذات على مستوى الأسعار و مستوى الدخل و التشغيل، لذلك يمكننا أن نتساءل:

ما هو المقصود بالنظرية النقدية ؟

نستطيع الإجابة على هذا السؤال بشكل عام، بأن النظرية النقدية هي محاولة شرح الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي السائد في مجتمع ما، و بالتحديد تبحث النظرية النقدية في أثر العرض و الطلب النقدي على مستويات الأسعار و الفائدة و الإنتاج... إلخ، حيث يخضع دور النقود في النشاط الاقتصادي لجدل واسع بين الاقتصاديين المعاصرين، سواء من الناحية النظرية أو العملية. فمع أن معظم الاقتصاديين يتفقون فيما بينهم على أن التغيرات في عرض النقود و الطلب عليها تلعب دورا مهما في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي السائد، إلا أنهم يختلفون حول الآلية التي تنتقل فيها آثار هذه التغيرات إلى الاقتصاد. إذ يجب علينا التعرف إلى أهم النظريات النقدية، و التي مرّت بثلاث مراحل أساسية، و هي بحسب تسلسلها التاريخي أو الزمني، النظرية النقدية الكمية التقليدية و النظرية الكينزية و من ثم النظرية النقدية الكمية المعاصرة التي حاولت الجمع بين الاتجاهين، إلا أنه من المفيد دراسة هذه النظريات لا بحسب تدرجها و تسلسلها التاريخي والزمني، و إنما بحسب تبعيتها للمدارس النقدية السابقة الذكر أعلاه.

في المرحلة الأولى، و التي تعرف بالنظرية النقدية التقليدية أو الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)، أنتجت تلك النظرية جانبا من الدراسة الاقتصادية و انفصلت عن النظرية الاقتصادية ككل، حيث انشغلت فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر في قيمة النقود، أي في المستوى العام للأسعار، و لم تطبق في دراستها نفس أدوات التحليل المستخدمة في النظرية الاقتصادية، بل استعانت بأدوات تحليلية معينة يطلق عليها اسم "المعادلات الكمية"، و لم تهتم بما تمارسه النقود من تأثير على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

أما المرحلة الثانية عرفت ظهور النظرية النقدية الحديثة " لكينز " في مرحلة عجزت فيها سابقتها عن إيجاد الحلول المناسبة لما أصاب النظم الرأسمالية آنذاك من كساد اقتصادي، بل عجزت حتى عن إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الأخيرة، فكانت هذه النظرية بمثابة ثورة على التحليل النقدي الكلاسيكي بصفة خاصة و التحليل الاقتصادي بصفة عامة. إلا أن النظرية الكينزية لم تخل هي الأخرى من العيوب و الانتقادات رغم النتائج التي حققتها في القضاء على الكساد.

في مرحلة ثالثة، بدأت العودة لنظرية كمية النقود من جديد، مع كثير من التعديلات التي أدخلها بعض الكتاب و المفكرين المعاصرين، عرفوا بالنقديين **Les Monétaristes**، و ذلك نظرا لعجز الفكر الكينزي بأدواته التحليلية و مقترحاته العملية عن مواجهة ظاهرة جديدة، بدأت تظهر في السبعينيات متمثلة في تعاصر البطالة و التضخم، و تحول التضخم إلى ظاهرة شبه مزمنة يصعب القضاء عليها، و يطلق على هذه النظرية -في صورتها الجديدة- النظرية المعاصرة لكمية النقود.

قصد تقديم شرح مفصل للنظريات النقدية المفسرة لدور النقود في الاقتصاد، نعمل إلى طرح جملة من الأسئلة نجيب عنها في مضمون الفصل كما يلي:

- ❖ ما هي مختلف المعالم و الأوضاع التاريخية و الاقتصادية التي قامت عليها كل نظرية ؟
- ❖ فيما تكمن افتراضات و مبادئ كل طرح ؟
- ❖ ما مدى فعالية السياسة النقدية في كل فكر أو تحليل ؟
- ❖ هل النقود حيادية أو لا استنادا على كل نظرية، و بالتالي تحديد النظريات الثنائية و النظريات اللاثنائية ؟

المبحث الأول: النقود و السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية التقليدية - الكمية للنقود-

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت و تطورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، و التي تبلورت فيما بعد و أصبحت تعرف بإسم " النظرية الكمية للنقود".

لقد اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن يتحقق دائما و بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، و أن النقود - بصفتها وسيطا في التبادل - ما هي إلا وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها، مما يفيد حياد النقود، بمعنى اقتصار دورها على تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها. و من هنا انصب اهتمام التقليديين على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية، و بين مستوى الأسعار من ناحية أخرى، أي بمعنى آخر بين كمية النقود و قيمتها.

فمن الناحية التاريخية¹ نجد أن النظرية الكمية التقليدية وليدة نظام النقود المعدنية، حيث كانت الفكرة أن العملة المعدنية سلعة كباقي السلع، و أن الصلة بين العملة و سوق المعدن مضمونة بقيام حرية الصك. كان هذا هو الرأي الغالب في القرن الثامن عشر، و الظاهر من كتابات **هيوم و بودان، لوك و كانتيون**، و ساعد على رواج هذا الرأي ما شاهده المعاصرون عندئذ من تدفق المعادن النفيسة على القارة الأوروبية و ارتفاع الأسعار فيها على نحو لم تشهده من قبل.²

¹ من الجدير بالذكر بأن هناك مساهمات جادة وعميقة في الفكر الاقتصادي والنقدي العربي وفي مقدمة هذه المساهمات جاءت على يد الفيلسوف والفكر العربي **ابن خلدون** في دراسته المشهورة والمعروفة بمقدمة ابن خلدون التي تضمنت تحليل لطبيعة النقود وأهميتها في الاقتصاد. علما بأن هذه الدراسة كانت سابقة للدراسات النقدية الغربية بفترة ليست بقصيرة إذ عاش ابن خلدون في القرن الرابع الميلادي (1333-1406م) لقد أكد على إثبات قيمة معدني الذهب والفضة وفي كونهما يتخذان أداة للمبادلة وأداة للادخار وبين طبيعة العملة بين كمية النقود وتوزيعها وحالة العمران ورواج المعاملات وعن النقود كأداة للمبادلة وأداة للادخار يذكر ابن خلدون أن النقود "قيمة لكل متمول" وأن "الذهب والفضة هما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو يقصد تحصيلهما بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل"... انظر ذلك في... مقدمة ابن خلدون/ الفصل الخامس: الرزق والكسب ص 362. كذلك تطرق ابن خلدون إلى سرعة تداول النقود إذ أوضح بأن النقود يوفرها أو ينقصها العمران. فالعمران يجلب النقود إلى البلاد الغنية وكذلك يؤدي الرخاء إلى سرعة تداول النقود وكثرة التعامل فينتج عن ذلك ارتفاع رقم النقود المتداولة... انظر ذلك في... **مُجَّد علي نشأت** - "الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون" - رسالة دكتوراه مقدمة - ص 79. كما استكمل آراء ابن خلدون في النقود تلميذه "**المقريزي**" الذي بين بأن الإسراف في إصدار النقود يؤدي إلى ضعف قوتها الشرائية... المعتمد من المرجع السابق للأستاذ الدكتور ناظم مُجَّد نوري الشمرّي - ص 241.

² عادل أحمد حشيش - " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي " - الدار الجامعية للنشر - بيروت - طبعة 1992 - ص 168.

المطلب الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية، أسسها و افتراضاتها

الفرع الأول: أوضاع قيام النظرية النقدية التقليدية

لقد أدى الشك في ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في المجتمع و الحد من الحرية الاقتصادية بفرض القيود الكمية أو الجمركية، و الشك في حقيقة تكديس الذهب و الفضة (التكدس النقدي) كمقياس للنمو الاقتصادي و نمو الثروات القومية و الاجتماعية، و هي من المبادئ التي قامت عليها مدرسة التجاربيين.¹

لعلّ من أبرز من أوضحوا العلاقة بين كمية النقد و قيمته أي مستوى الأسعار، خلال هذه الحقبة هم المفكر والمؤرخ تقي الدين المقرئزي (1364-1441)، و الاقتصادي الفرنسي جون بودان (1530-1596)، ثم جون لوك (1632-1704)، الذي وضع الصياغة الأولية لهذه النظرية، و المتمثلة في أن كمية النقد يجب أن تتعادل مع كمية السلع و الخدمات مضروبة في متوسط الأسعار، بحيث أنه إذا ارتفعت كمية النقد، مع بقاء كمية السلع ثابتة، أدى ذلك إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.²

لقد أدى الشك في مبادئ مدرسة التجاربيين إلى ظهور مدرسة فكرية اقتصادية جديدة مقرها فرنسا هي مدرسة الطبيعيين، فقد كان روادها يرون أن أصل الثروة الاقتصادية مصدره الطبيعة أي الأرض و ما تحتويه من معادن و ثروات، و أكدوا أن كل فرد هو حر في تحقيق أكبر قدر من المنفعة الشخصية بأقل جهد ممكن و لتحقيق ذلك يجب تركه حراً يمارس النشاط الاقتصادي الذي يراه دون أي تدخل أو قيود من جانب الدولة، و من ثم ظهرت مدرسة الحرية الاقتصادية التي تميّز بها النمو و التطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي خلال القرن 19م.

إلا أن الاقتصاديين الأوروبيين لم يوافقوا على الجود الفكري لمدرسة الطبيعيين، و الذي يصرّ على أن الأرض هي مصدر الثروة، حيث أثرت عليهم فلسفة الحرية الاقتصادية و مضمونها العلمي، و من ثم بنوا نظرياتهم أفكارهم

¹ عبد الحميد صديق عبد البر- " اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال الدولية"- دراسة حالة لظاهرة الاندماج المصرفي - مكتبة المعارف الحديثة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999-2000-ص141.

² رحيم حسين- " النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي " - دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان- طبعة أولى 2006-ص58.

واستنتاجهم وفقا لمبادئ الحرية الاقتصادية التي اتّسمت بها مرحلة الثورة الصناعية، و قد انتشرت مبادئ الحرية الاقتصادية التي اتّسمت بها المدرسة الكلاسيكية في كلا من إنجلترا و بعض دول أوروبا و امتدت إلى الو.م.أ.¹

إن الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية هو مجموعة الآراء و النظريات و الاستنتاجات التي حاولت تفسير وتحليل النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي، وقد نادى هذه الآراء بالاقتصاد الحر، حرية العمل، حرية الإنتاج، حرية التجارة و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

الفرع الثاني: أسس و مبادئ نظرية كمية النقود

من بين أهم الأسس و المبادئ التي تقوم و تركز عليها النظرية النقدية التقليدية (الكلاسيكية) هي تلك الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر، و يمكن توضيحها بإيجاز في العناصر التالية:

1. **الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه، و حرية التملك و العمل، لن يحقق منفعة ومصالحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
2. **عدم تدخل الدولة:** يجب أن يكون تدخل الدولة في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع و تنظيم القضاء و القيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.
3. **الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأسمالي و إن إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، و تحقيق أقصى منفعة للمجتمع.²
4. **مبدأ المنافسة الحرة:** أن كل الأسواق تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية، فكل مؤسسة تنتج إلى الحد الذي يجعل التكلفة الحدية المتزايدة معادلة لسعر ناتجها، و أيضا تؤجر المؤسسة كل عامل إنتاج إلى الحد الذي يجعل قيمة الناتج الحدي لهذا العامل تتعادل مع سعر الوحدة من هذا العامل.
5. **لا يخضع أصحاب الأعمال و لا العمال للخداع النقدي،** بمعنى أنهم يبنون قراراتهم ليس على أساس المستوى العام للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، و لكن تبنى قراراتهم على أساس مستوى الأجر الحقيقي.

¹ عبد الحميد صديق عبد البر - مرجع سابق - ص 141.

² بلعزوز بن علي - " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الثالثة 2008 - ص 8-9.

6. المرونة الكاملة لكل من الأجور النقدية و أسعار السلع سواء في الاتجاه الصاعد أو الاتجاه النازل.¹

7. **قانون السوق: قانون ساي J.B.Say** للأسواق مضمونه أن كل عرض يخلق الطلب عليه، فكل فرد يقوم

بإنتاج سلعة و يعرضها ليتمكن من شراء سلع الآخرين، و طالما أن كل عرض يخلق طلبه، فهذا يعني حدوث توازن، و حيث أن حاجات كل فرد لا نهائية معناه قدرته على استغلال كل ما هو متاح له من موارد حتى يتمكن من إشباع أكبر قدر من احتياجاته، إلى غاية استغلاله الكامل لما لديه من موارد، معناه يحدث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

8. **مبدأ حيادية النقود:**² إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل، فهي حيادية لأنه يمكن

استبدالها بأدوات أخرى، فهي إذا ليست إلا "عربة لنقل القيم" أو هي "مجرد حجاب لغطاء الحقيقة" و الحقيقة هنا أن السلع تبادل بالسلع و النقود ليست إلا وسيط لذلك.

الفرع الثالث: افتراضات النظرية الكمية النقدية

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في فترة ساد فيها اعتراف واحد و وحيد بتطبيق قانون ساي للأسواق، الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية، بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، و أن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض و الطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار. وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، يرى أصحاب هذا الفكر أو هذه المدرسة أن أساس قيام المدرسة الكمية للنقود يرتكز على الافتراضات التالية:

الافتراض الأول: ثبات حجم المعاملات

إن النظرية النقدية التقليدية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي، باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط كونها وسيطا للتبادل أو وسيلة للمبادلة، وأنها مجرد ستار أو حجاب يخفي وراءه مبادلة السلع بالسلع.

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقه - " نظرية النقود و الأسواق المالية - مدخل حديث " - مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية - الإسكندرية - الطبعة الأولى 2001 - ص 349-350.

² بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 10.

هذا التحليل الكلاسيكي العيني يستند نظريا إلى قانون "ساي" نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي 1767-1832 المعروف بقانون المنافذ، و مفاده أن " كل عرض يخلق طلبا مساويا له "، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج. و بتعبير نقدي أن "الإنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له"، فالعرض الكلي مساو دائما للطلب الكلي، و زيادة أحدهما و تفوقه على الآخر هي حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار، سيما و أن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة أو الكاملة بين المشروعات، فالقوى التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة تامة بتحقيق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة كل من الأجور و الأسعار.¹

تفترض هذه النظرية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها.² و سوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل أحد معوقات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

الافتراض الثاني: ثبات سرعة دوران النقود

المقصود بسرعة دوران أو تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود (الوحدة النقدية) في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة، فما دامت النقود أداة أو وسيطا للتبادل أمكن استخدام نفس الوحدة النقدية (العملة المتداولة) في الحصول على أكثر من سلعة ما دامت هذه الوحدة قد انتقلت من يد إلى أخرى.³ و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير* و مستقلة عن كمية النقود.

¹ ناظم مُجّد نوري الشمري- " النقود و المصارف و النظرية النقدية " - دار زهران للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 1999 - ص243.

² بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص11.

³ ناظم مُجّد نوري الشمري- مرجع سابق- ص247.

* هذه العوامل نذكر منها: عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان و توزيعهم، انتشار المؤسسات المالية و درجة التكامل الرأسي بين المؤسسات الإنتاجية.

الافتراض الثالث: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود

معنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود- و هي المتغير المستقل- سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار - و هو المتغير التابع دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المعاملات- أي أن كمية النقود سوف تحدد تطور المستوى العام للأسعار، و التغيرات التي تحدث فيها تؤدي إلى حدوث تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.¹

من هنا ترى النظرية التقليدية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة - و ليس سببا- لمقدار وكمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود متغير مستقل و المستوى العام للأسعار متغير تابع. و يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تناسب شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، وفي هذه الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

المطلب الثاني: التفسير و التأسيس الرياضي للنظرية الكمية للنقود

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار و ما يحدث فيه من تقلبات، فهي نظرية قديمة، وردت الملامح التي دلّت على ذلك في كتابات الرومان في جانب التاريخ النقدي بما يعرف "بثروة الأسعار" في القرن السادس عشر ميلادي.

إذ تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها، آنذاك اقترن تدفق الذهب داخل بلاد أوروبا بارتفاع عام و شديد في الأسعار خلال القرن 16م. و لقد كان منطقيا أن يحاول الاقتصاديون المعاصرون لتلك الفترة البحث في طبيعة الارتباط بين زيادة كمية النقود "زيادة المعدن النفيس" و ارتفاع الأسعار، و أن يثور النقاش حول هذا الارتفاع في الأسعار وطبيعته وأسبابه. و في نهاية القرن الثامن عشر ظهرت لهذه النظرية صياغة واضحة على أيدي رجال أمثال بودان و كانتيون و هيوم. ويعزى لإيرفنج فيشر (I. FISHER) الشأن الأول في حمل لواء النظرية الكمية و الدفاع

¹ سهير محمود معتوق- " النظريات و السياسات النقدية "- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1989- ص25.

عنها في القرن العشرين، و لقد أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا عن طريق إدخال النقود المصرفية و سرعة دورانها في معادلته المعروفة "بمعادلة المبادلة".

سوف نستهل الدراسة بتلك المعادلة – و التي استخدمت في شرح النظرية الكمية- ثم نعمل على إبراز أهم التعديلات على هذه المعادلة لفيشر، إذ جاء تعديل المعادلة السابقة الذكر على يد ألفريد مارشال و أعضاء مدرسة كامبردج في مطلع القرن العشرين، و التي تبلورت فيما يعرف بمعادلة الأرصدة النقدية.

الفرع الأول: التحليل النقدي الولراسي (Walaras)

تظهر مكانة والراس (Walaras) بصفة أساسية في دراسته للتوازن العام للأسواق، حيث أن السلع تطلب وتعرض من طرف الأفراد في أسواق محددة أين يتم تبادلها، فالفرد لديه نظام رغبات لكل سلعة على حدى.¹ لقد صاغ ولراس (Walaras) هذا التوازن حسب منظوره رياضيا في شكل معادلات حيث افترض أن هنالك اقتصاد معين يحتوي على n سلع وخدمات تتبادل فيما بينها.

$$\sum P_i Q_i = \sum P_i D_i \quad \text{كما يلي: }^2$$

من خلال شرح المعادلة يظهر شرط التوازن بين جانبي العرض و الطلب و هذا ما أكد عليه Walaras من أجل إبراز تحقق قانون المنافذ لساي، و الذي يعتبر الركيزة الرئيسية في التحليل الكمي النقدي. حيث قام Walaras³ بإثبات التوازن في معادلته بين القيمة الكلية للسلع المطلوبة (الكمية المطلوبة D مضروبة في سعرها P) مع القيمة الكلية للسلع المعروضة (الكميات المعروضة Q مضروبة في سعرها P).

يُدخل النقود في التوازن العام للأسواق باعتبارها سلعة تعرض و تباع نكتب:

$$\sum P_i Q_i + M_0 = \sum P_i D_i + M_d$$

حيث: M_0 : كمية النقود المعروضة. M_d : كمية النقود المطلوبة.

¹ Jacques Henri - « La monnaie et la politique monétaire » - Economica 2^{ème} édition 1986 - page71.

² يعدل بخراز فريدة – " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي " - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005- ص5.

³ بقبق ليلي اسمهان - " ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري" - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- تلمسان- دفعة 2003- ص24.

بإضافة النقود لا يمكن استبعاد حدوث فائض في الإنتاج للسلع و بالتالي حدوث اختلال في سوق النقد. في

$$\sum P_i Q_i > \sum P_i D_i \quad \text{هذا الإطار يأخذ والراس مثالا توضيحيا حيث يفترض أن:}$$

بمعنى أن عرض السلع أكبر من الطلب عليها، هذا الفائض في العرض سيؤول إلى ارتفاع الطلب على النقود

$$\text{حيث يصبح: } M_d > M_0 .$$

في هذا الإطار يتساءل مارك بلوغ **M. Blaug** عن المعنى من عبارة فائض الطلب على النقود، مفسرا إمكانية

حدوث هذا الوضع نتيجة رغبة الأفراد في رفع السيولة التي يمتلكونها خلال الفترة الجارية، حيث يلجؤون لطلب أقل ما هو منتج من السلع. و بالتالي قد لا تتمتع النقود فقط بكونها وسيط في التبادل، بل قد تمتاز بكونها سلعة تطلب لذاتها فهي إذن مخزن للقيمة.¹

من خلال تفسير مدلول القانون السابق الذكر نجد أن اقتصار دور النقود على تسهيل المبادلات و الطلب

عليها من أجل إنفاقها فحسب سوف يؤدي إلى غياب احتمال حدوث فائض في الإنتاج، و منه يتحقق دوما

التعادل أو التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها (توازن سوق النقد) و هو شرط ضروري لمدى صلاحية قانون ساي*.

يظهر قانون والراس (Walaras) أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع حقيقي يتغير بفعل عوامل حقيقية،

وقطاع نقدي دائما في حالة توازن و مستقل تماما عن القطاع الأول.

الفرع الثاني: معادلة التبادل " لفيشر "

إن معادلة التبادل أو المبادلات التي صاغها الإحصائي الأمريكي ايرفينج فيشر (I. Fisher) تؤكد وجود

علاقة تناسبية و طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة، و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى، بحيث

يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها.²

¹ M. Blaug – « La pensée économique - origine et développement » - OPU 1981- page 173.

* L'identité de Say affirme que le marché monétaire est toujours en équilibre parce que les hommes , indépendamment des prix, n'offrent des marchandises que pour utiliser la monnaie reçue pour demander « immédiatement » d'autres marchandises, quelle que soit la longueur de la période considérée.

² ناظم مجّد نوري الشّمري- مرجع سابق- ص247.

يحاول أصحاب النظرية الكمية للنقود إثبات جوهر فكرتهم في توقف القدرة الشرائية للنقود على كميتها باستخدام معادلة التبادل، و هي عبارة عن متساوية اتخذت في أول مراحل نموها الشكل التالي: ¹

$$M = PT$$

فلو افترضنا أن T: الحجم الحقيقي للمبادلات ثابت في المدى القصير.

V: سرعة تداول النقود افترض ثباتها و أنها تساوي الواحد.

M: كمية النقود.

افتراض ثبات V: يعني أن المستوى العام للأسعار سوف يتغير في نفس الاتجاه و بنفس التغير في كمية النقود، وإذا

استبعدنا فكرة استخدام النقود مرة واحدة، أي إن أخذنا بالاعتبار سرعة تداول (دوران) النقود، لأصبحت

$$MV = PT$$

المعادلة السابقة من الشكل التالي: ²

حيث: M : كمية النقود في التداول.

V : سرعة دوران النقود (ثابتة).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم التبادل (ثابتة في المدى القصير) أي مجموع السلع و الخدمات التي تم تبادلها بالنقود خلال

فترة زمنية معينة. ³

قام فيشر (I. Fisher) بتطوير صيغة هذه المعادلة بإدخال عنصر جديد، يتمثل في كمية النقود الكتابية، ومنه

تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$MV + M'V' = PT$$

M'V': كمية النقود الكتابية في سرعة دورانها.

MV: كمية النقود القانونية في سرعة دورانها.

¹ بسام الحجار- " الاقتصاد النقدي و المصرفي " - دار المنهل اللبناني- بيروت- طبعة أولى 2006- ص239.

² لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

Sylvie Diatkine - « Théories et Politique Monétaires » - Collection Cursus - Armand Colin Edition - Paris 1995 - page 51.

³ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى - " النقود والمصارف و الأسواق المالية " - دار الحامد للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2004- ص235.

من هنا فإن هذه المعادلة تعكس علاقة التبادل و تشير إلى مجموع المبالغ النقدية التي استعملت في الوفاء بالمدفوعات خلال فترة زمنية معينة (MV) ما هو إلا حاصل كمية النقود الموجودة في التداول مضروبة بسرعة تداول هذه النقود. و بذلك يكون فيشر قدم استنتاجاً أحادي الجانب، و مفاده أن المستوى العام للأسعار (P) يتوقف على العلاقة بين كمية النقود مضروبة بسرعة تداولها بالقياس إلى حجم المبادلات، و يظهر ذلك كما يلي:

$$P = MV / T$$

- ❖ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه طردي مع التغير في كمية النقود الموجودة في التداول.
- ❖ المستوى العام للأسعار يتغير باتجاه عكسي مع حجم المبادلات التي تمت بواسطة هذه النقود.
- ❖ إن للتغير في سرعة دوران النقود نفس ما للتغير في كميتها من اتجاه الأثر.

طبقاً لما سبق نستنتج أن نظرية كمية النقود تقوم على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وفي أن كمية النقود (M) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.¹ بمعنى أن مبدأ السببية ينتقل من الجانب النقدي (MV) إلى الجانب العيني (PT).

الفرع الثالث: معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة- معادلة كامبردج- مارشال (Marchall)

1. الأصل في صياغة المعادلة: في حديثنا عن الطلب على النقود رأينا أن التقليديين الأوائل قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط، ألا و هو تسوية المبادلات. و ذكرنا في هذا المقام أن النقود ليست في نظرهم سوى مجرد "عربة لنقل القيم"، و هذا هو مضمون مبدأ "حياد النقود" في النظرية التقليدية، و ذلك أن كل ما يدخر سيستثمر، بمعنى أن هناك تساوي حتمي و دائم بين الادخار و الاستثمار، فإن النقود لا تطلب لذاتها و إنما لتسوية المبادلات.²

- مع مرور الوقت تطورت صياغة نظرية الكمية على يد ألفريد مارشال (A. Marchall) سنة 1842-
- (1924-) ثم استكمل جهوده هذه من بعده خليفته في الجامعة نفسها الاقتصادي بيغو (Pigou 1877 -
- 1959) - و أعضاء مدرسة كامبردج في أوائل القرن الحالي، و أصبحت هذه النظرية تعرض في صورة جديدة

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 14.

² بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 15-16.

تعرف بمعادلة الأرصدة النقدية. و رغم أن هذه الأخيرة لا تعدوا كونها صياغة جديدة للنظرية الكمية إلا أنها تتضمن تغييرا جوهريا في أسلوب الدراسة و خطوة نحو الاقتراب إلى بقية أجزاء النظرية الاقتصادية.¹

يطلق على الصياغة الجديدة للنظرية الكمية "صيغة كمبردج" نسبة إلى الجامعة التي اتضحت معالمها فيها وهي لا تختلف في جوهرها عن النظرية الكمية (التي تشرحها معادلة المبادلة) غير أنها تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي. و يرجع مارشال الطلب على النقود أو ما يسمى "بالتفضيل النقدي" بصفة أساسية إلى دافع الدخل، و الذي يقصد به ميل العناصر الاقتصادية المختلفة (أفرادا ومشروعات) للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون به من شراء للسلع و الخدمات.

إذا أساس معادلة "كمبردج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، و الدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل و أخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر، و عليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة:

بافتراض أن هنالك عينة من أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي، الذي يمكن اصطلاحه بنسبة التفضيل النقدي و يرمز له بالرمز (K). حيث أن العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة دوران النقود (V) هي علاقة عكسية:

$$K = 1/V \dots\dots (1)$$

$$MV = PT \dots\dots(2)$$

بتعويض حجم المعاملات (T) بالإنتاج أو الدخل (Y) في المعادلة رقم (2) تصبح معادلة الأرصدة النقدية من الشكل:

$$MV = PY \dots\dots(3)$$

¹ سهر محمد معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص33-34.

بمقارنة المعادلة رقم (1) بالمعادلة رقم (3) فإننا نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كميريدج للأرصدة النقدية الحاضرة: ¹

$$M = K PY$$

نخلص من خلال تحليلنا لمعادلة الأرصدة النقدية لمارشال إلى مايلي:

❖ العلاقة بين التفضيل النقدي K و مستوى الأسعار P هي علاقة عكسية، حيث أن التغير بالزيادة في قيمة K يؤدي إلى التغير بالنقصان في قيمة P ، و التغير بالنقصان في قيمة K يحدث زيادة في مستوى P . بمعنى آخر يترتب على الزيادة في الطلب على النقود السائلة انخفاض في الأسعار و العكس صحيح.

❖ العلاقة بين كمية النقود و الأسعار علاقة طردية حيث أن التغير في M بالزيادة يقابله تغير بالزيادة أيضا في قيمة P و العكس صحيح.

❖ زيادة التفضيل النقدي نتيجة لحدوث تغير مفاجئ في رغبة المجتمع في الإحتفاظ بالنقود يؤثر بطريقة ملحوظة في الأسعار و من ثم في الدخل النقدي حتى في الحالة التي تحتفظ فيها السلطات النقدية بكمية النقود ثابتة.

❖ يعد التفضيل النقدي في تحليل مارشال على درجة كبيرة من الأهمية بحيث يمكن القول أنه العامل الرئيسي الذي ينتج عن تغيره تغير في مستوى الدخل و الأسعار، و قد ينتج التغير المفاجئ في هذا التفضيل النقدي عن حدوث تقلبات مفاجئة في التوقع أو في الحالة النفسية للأفراد و غير ذلك من العوامل التي لا تقل في أهميتها عن كمية النقود، و هذا ما يعطي أهمية واضحة للعنصر الإنساني.

2. أوجه التوافق و الاختلاف بين معادلتَي فيشر و مارشال: ²

لا بد من الإشارة أن مارشال لم يهاجم فيشر، بل انطلق مما أتى به هذا الأخير و قام بعرض صورة جديدة متطورة، عكس كينز الذي قدم انتقادات جذرية للفكر التقليدي ككل.

¹ Bernard Saby et Dominique Saby – « Les Grandes Théories économiques » - édition DUNOD – Paris1991 – p286-287.

² عبد القادر خليل- " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي- مفاهيم أولية و تطبيقات حول النقود و النظريات النقدية " - الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2012-ص244.

أ- أوجه التوافق بين معادلتى التبادل و الأرصدة النقدية الحاضرة:

❖ معادلتان متطابقتان (متكافئتان) حيث:

$$MV = PT \Rightarrow M = (T/V). P \quad * \text{ معادلة التبادل لفيشر هي من الصياغة:}$$

$$M = (T/V). P$$

$$M = (1/V). T.P$$

$$M = k.P.y \quad * \text{ معادلة كمبردج هي من الصيغة:}$$

$$k = 1/V \quad \text{و بوضع:}$$

$$M = (1/V). P.y$$

لكن $y = T$ حسب تعريف المتغيرين، ومنه فالعلاقتان متكافئتان (استبدال حجم المبادلات بالدخل الحقيقي y).

$$MV = PT \Rightarrow V = (P.T) / M \Rightarrow (1/V) = M / (P.T) \quad \text{علاقة فيشر:}$$

$$M = k.P.y \Rightarrow k = M / (P.y) \quad \text{علاقة مارشال:}$$

من المعادلتين السابقتين نجد أن: $k = 1/V$.

❖ هما معادلتان تبحثان نفس الظاهرة: أي تأثير تغيرات M على P ، بمنهجين مختلفين، تبعاً لاختلاف مفهومهما

لوظيفة النقد، المرتبط بواقع ذلك الزمان و المكان. و نعني بذلك أن التغير الذي يحدث في كمية النقود يؤدي

إلى أحداث تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و الاتجاه، و هو عكس الاتجاه المرن الذي لم تتطرق

له النظرية الكمية في علاقة المتغيرين، حيث لا يشترط نفس النسبة في التغير.¹

❖ يستندان لنفس الأسس المبنية عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، و فرضيات النظرية الكمية.

❖ يتشابهان في التبسيط المفرط و المخل بتقديم نظرية صالحة للتطبيق.

❖ يتفقان في التعبير عن قيمة النقد بالقوة الشرائية له.

❖ تدرسان الظاهرة في المدى القصير.

❖ ذهب التحليل الكلاسيكي (مدخل فيشر و مدخل كمبردج)، إلى أن الطلب على النقد دالة طردية للدخل

النقدي.

¹ رضا العدل و إبراهيم نصار و أحمد مندور- "التحليل الاقتصادي الكلي"- القاهرة- 2008- ص40.

❖ يتفقان كون علاقة المساواة بين عرض النقود و الطلب على النقود تحدد التوازن النقدي.

ب- أوجه الاختلاف بين المعادلتين:

نظرا للأهمية البالغة التي احتلتها كل من صيغتي فيشر و مارشال في دراستهما للنقود و دورها في الاقتصاد، وذلك باعتبار أن الإحصائي فيشر كان له الفضل الأول في الطرح الرياضي لأفكار الفكر التقليدي، و تلاه مارشال في صياغة معادلة مكاملة لمعادلة التبادل، و لكن برؤية جديدة، لذلك ارتأينا خلال الجدول الموالي توضيح الاختلافات بين المعادلتين السابقتين كما يلي:

الجدول رقم 01-01: الاختلاف بين معادلتين فيشر و مارشال

معادلة كمبرج لمارشال	معادلة التبادل لفيشر
1* تهتم بتحليل مكونات الطلب على النقود، مع اهتمام أقل بعرض النقود.	1* تهتم بتحليل التغيرات في مكونات عرض النقود، وإهمال ذلك في مكونات الطلب على النقود، رغم أنها تندرج ضمن نظرية الطلب على النقود.
2* تركز على وظيفة التخزين، بالإضافة لوظيفة التبادل.	2* تستند على وظيفة التبادل للنقد.
3* تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية و عدم الإنفاق.	3* تهتم بالإنفاق و سرعة التبادل لهذا الإنفاق، باستعمال النقود كوسيط.
4* تبحث في العوامل المؤثرة في الطلب على النقود، من طرف الأشخاص وأصحاب الأعمال والمؤسسات.	4* تهتم في العوامل المؤثرة في عرض النقود و تأثيرها على الكتلة النقدية.
5* تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقد سائلا، من قبل الأفراد وغيرهم، وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى.	5* تبحث في ظروف التداول و سياسة الإصدار، وتدخل الدولة في السياسة النقدية.

المصدر: عبد القادر خليل - " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي - مفاهيم أولية و تطبيقات حول

النقود و النظريات النقدية " - الجزء الأول - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2012 - ص 245.

الفرع الرابع: الطلب على النقود و أثر الأرصدة النقدية الحقيقية - أثر بيجو Pigou-

لقد لاحظنا أن معادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة كمبردج تربط بين الطلب على النقود من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، بحيث تكون كمية النقود المطلوبة مجرد نسبة معينة من الدخل النقدي، و قد استندت النظرية الكمية للنقود إلى هذه المعادلة التي تعتبر صورة من صورها، إذ تؤكد على الأساس في أن دور النقود يقتصر فقط على التأثير في المستوى العام للأسعار دون أن يكون للنقود أي تأثير في العلاقات التبادلية العينية أو الحقيقية، إذ أن النقود وفق التحليل الكلاسيكي ليس لها سوى وظيفة واحدة، تتمثل في كونها وسيط للتبادل و أن تغير كميتها يترتب عليه تغير مماثل في المستوى العام للأسعار.

يتحقق التوازن الاقتصادي وفق التحليل التقليدي بناء على العلاقات العينية التي تبين الكميات المنتجة من السلع والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفق الأسعار النسبية و ليست المطلقة، و هذه تتوقف على أذواق وتفضيلات المستهلكين و على مدى وفرة عناصر الإنتاج. أما النقود فليس لها أثر يذكر على علاقات التوازن، إذ لا شأن لمستوى الأسعار بالتوازن، و إنما يتأثر فقط بالتغير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصاناً. و هذا الموقف من دور النقود في الحياة الاقتصادية يتضمن فكرة ضمنية عن أهمية قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية على سلوك الأفراد في احتفاظهم بالنقود، و قد بيّن هذا الأثر الاقتصادي الذي خلف مارشال في جامعة كمبردج ألا و هو بيجو Pigou . و قد اقترح بيجو دالة للطلب على الأرصدة الحقيقية صاغها في الشكل التالي: ¹

$$M / P = KY [C + H (1 - C)]$$

يمكن شرح المتغيرات المكونة للمعادلة كما يلي:

Y: يمثل الدخل الحقيقي.

K: نسبة الدخل المحتجز في شكل وحدات نقدية.

M / P: الكتلة النقدية بالقيمة الحقيقية أي القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية (القيمة أو القوة الشرائية لها).

M: الكتلة النقدية الاسمية.

P: المستوى العام للأسعار.

C: نسبة النقود السائلة المحتجزة في شكل نقود قانونية.

¹ بقبق ليلي أسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص33.

(C - 1): نسبة الأرصدة المحتجزة في شكل نقود ودائع.

H: نسبة النقود القانونية على الودائع البنكية.

من خلال المعادلة السابقة يظهر الطلب على النقود على أنه طلب على الأرصدة الحقيقية, بمعنى أنه اهتم أكثر بالقيمة الشرائية لهذه الأرصدة وليس بكميتها, حيث ميّز **بيجو** بين الطلب على النقود القانونية و الطلب على نقود الودائع مفترضا أن **C, H, K** متغيرة¹ في حين **M** مستقل, و عليه فإن التغير في مستوى الأسعار يلعب تأثيره على سلوك جميع العناصر الاقتصادية من أفراد ومشاريع. فارتفاع الأسعار مثلا في حالة الانتعاش الاقتصادي سوف يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية. و بافتراض ثبات كمية النقود أو الحد من ارتفاعها من قبل السلطات النقدية فإن هذه الحالة ستؤول إلى انخفاض الإنفاق النقدي بالنسبة للدخل و هو ما سيؤدي إلى إيقاف الارتفاع في الأسعار و التوسع في الدخل النقدي و العكس صحيح في حالة انخفاض مستوى الأسعار.²

يطلق البعض من الاقتصاديين على أثر **بيجو** بميكانيزم التسوية بالأسعار المستند على غياب الوهم النقدي, حيث استنتج هذا الأخير الأثر الكبير الذي يلعبه التغير في الأسعار على القيمة الحقيقية للأرصدة و من ثم تغيير الإنفاق النقدي في السوق ليؤول هذا الأخير بدوره إلى التأثير على مستوى الأسعار. إن أخذ بعين الإعتبار أثر الرصيد الحقيقي بالنسبة للطلب على السلع و الخدمات يساعد على تثبيت مستوى الأسعار.

كما أن إدخال أثر التغير في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التحليل النيوكلاسيكي سمح بتحطيم مبدأ **الازدواجية الكلاسيكية La dichotomie classique** بين الظواهر النقدية والظواهر الحقيقية و هو بالضبط ما أثبتته **باتنكن (Patinkin)**³ عندما بين التناقض الكبير في التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي بين مفهوم الثنائية و الحياد النقدي و أثر الرصيد الحقيقي,⁴ حيث بإدخاله لأثر الرصيد الحقيقي في النموذج الكلاسيكي رأى أن دوال الطلب على السلع و الخدمات لا ترتبط بالأسعار النسبية و لكن ترتبط كذلك بالدخل الحقيقي ومستوى الأرصدة الحقيقية للعناصر الاقتصادية. فبافتراض تضاعف أسعار السلع و الخدمات السابقة فإن القيمة الحقيقية لأرصدة المتعاملين سوف تنخفض إلى النصف, و هذا محاولة منهم للمحافظة على المستوى التوازني, حيث يفضلون النقود على السلع فينخفض طلبهم على السلع.

¹ Sylvie Diatkine – réf préc – page 56.

² Michelle de Mourgues – « Economie monétaire » - Edition Dalloz 1976 – page 21.

³ D. Patinkin – « la monnaie, l'intérêt et les prix » – Edition 1976 – pages 648-656.

⁴ Jean Marie Le Page – « Economie monétaire » - édition Cujas 1991 – page 111

يقرّر باتنكن أن أثر الأرصدة الحقيقية الذي استخدمه وسيلة لربط النظرية النقدية بنظرية الأسعار أو التوازن، بأنه عند التوازن تتحدد الأسعار النقدية للسلع و الخدمات بما يتفق و القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، و هكذا لا يعتبر المستوى العام للأسعار غير محدد كما تقرره النظرية النقدية الكلاسيكية، و الذي اعتبرته عاملاً تابعاً و سلبياً لا يتأثر سوى بتغير كمية النقود المعروضة.¹

المطلب الثالث: تحليل و دراسة حياد النقود في النظرية الكمية التقليدية

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية- و قد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل و إلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل- و قد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

فالنقود وفق النظرية الكمية للنقود ما هي إلا عربة لنقل القيم، بمعنى أنها ستار يخفي وراءه حقيقة النقود كونها مجرد وسيط للتبادل و إتمام المبادلات الفورية، و قد اهتم الكلاسيك بالعرض النقدي و ذلك لإيمانهم بالمبادئ السابقة الذكر. إلى أن أتى رواد الفكر النيوكلاسيكي و أعطوا رؤية أو صبغة جديدة لنظرية كمية النقود على أنها نظرية إلى جانب اهتمامها بالعرض النقدي تهتم بالطلب على النقود، و ذلك مستوحى من مبدأ أن النقود مقياس لإتمام المدفوعات الآجلة، أي أنها مخزن للقيمة، و كانت هذه الصياغة قد تبلورت في البيانات الرياضية لكل من معادلة التبادل و معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة و حتى معادلة الأرصدة الحقيقية. هذه الأخيرة التي فتحت النقاش للتساؤل عن مدى العلاقة أو الارتباط بين الجانب النقدي و الجانب العيني - و هو مرتبط الفرس- الذي يبيّن أثر و دور النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي و على شروط التوازن الاقتصادي.

إذ يتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي، بدءاً بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي - و الذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع و الخدمات (السوق الحقيقي)-، و نعمل بعد ذلك إلى دراسة التوازن في القطاع النقدي، ثم نتوصل

¹ ناظم مجّد نوري الشمري- مرجع سابق- ص259.

إلى تحليل ودراسة مدى استقلال الجانب العيني للنشاط الاقتصادي عن الجانب النقدي له و هو ما يفيد تأكيد حيادية النقود.

الفرع الأول: توازن القطاع الحقيقي

يمكننا دراسة التوازن في القطاع الحقيقي من خلال تبيان وضعيات التوازن في كل من دالة الإنتاج و سوق العمل و السوق الحقيقي (سوق السلع و الخدمات)، و يظهر ذلك كما يلي:

* **دالة الإنتاج:** مع افتراض الكلاسيك ثبات عنصر رأس المال و مستوى المعرفة الفنية أصبح حجم الإنتاج يعتمد على متغير واحد ألا و هو عنصر العمل و ذلك في الأجل القصير، أي يعتمد على درجة توظيف القوة العاملة و من ثم تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي:

$$Y = f(L, K)$$

و من ثم تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي:

حيث **Y:** يمثل الإنتاج الكلي (الدخل الوطني).

L: يمثل مستوى العمالة أو التوظيف وهو مقدار متغير.

K: يمثل عنصر رأس المال و هو مقدار ثابت في المدى القصير.

و منه يصبح تركيب دالة الإنتاج من الشكل: ¹ $Y = f(L)$

إن دالة الإنتاج هذه تعد بمثابة دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل، بمعنى أن زيادة العمالة يترتب عليها زيادة الناتج، غير أن هذه الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظرا لسيادة ظاهرة تناقص الغلة، و معنى ذلك أن الإنتاجية الحدية للعمل تعد موجبة و لكنها تتناقص بصفة مستمرة.

نستنتج من تحليلنا لدالة الإنتاج السابقة الذكر أن حجم العمالة هو العنصر الأساسي المحدد لوضع توازن مستوى الناتج الكلي، و منه نعلم إلى تحليل و دراسة شروط توازن سوق العمل في نفس الفترة.

* **توازن سوق العمل:** نلاحظ أن حجم تشغيل القوة العاملة بالنسبة للمشروع الفردي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، يعتمد على سلوك الطلب و العرض الخاص بالعمل.

¹ سهر محمد معتوق - " النظريات و السياسات النقدية " - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 42.

1. الطلب على العمل: يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية، بمعنى آخر أن الطلب على العمل أي كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذين تحتاج إليهم المشروعات في سبيل تنفيذ خططها الإنتاجية يتوقف على تكلفة العمل أي على معدل الأجور الحقيقية (W/P)

$$L_d = L (W/P) \quad \text{و يمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:}$$

حيث L_d : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين.

W/P : مستوى الأجور الحقيقية.

W : مستوى الأجور النقدية (الاسمية).

P : المستوى العام للأسعار.

وفقا للمنطق الكلاسيكي – مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها – فإن المشروعات لا تلجأ إلى تشغيل واستقطاب المزيد من العمال إلا إذا تناقص معدل الأجور الحقيقية. و يلاحظ أن وجهة النظر الكلاسيكية هذه تعتمد على تصرف المنظم في ظل المنافسة الكاملة، إذ يتقيد هذا الأخير بمبدأ تعظيم الأرباح و الذي يجعله يعمل على زيادة الإنتاج إلى الحد الذي تتساوى عنده قيمة الإنتاج الإضافي مع نفقته.

2. عرض العمل: و يقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق. و العلاقة بين عرض العمل و معدل الأجور الحقيقية هي علاقة طردية، أي أن عرض العمل L_s دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية W/P .

$$L_s = L (W/P) \quad \text{و يمكن التعبير عن ذلك كما يلي:}$$

حيث L_s : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

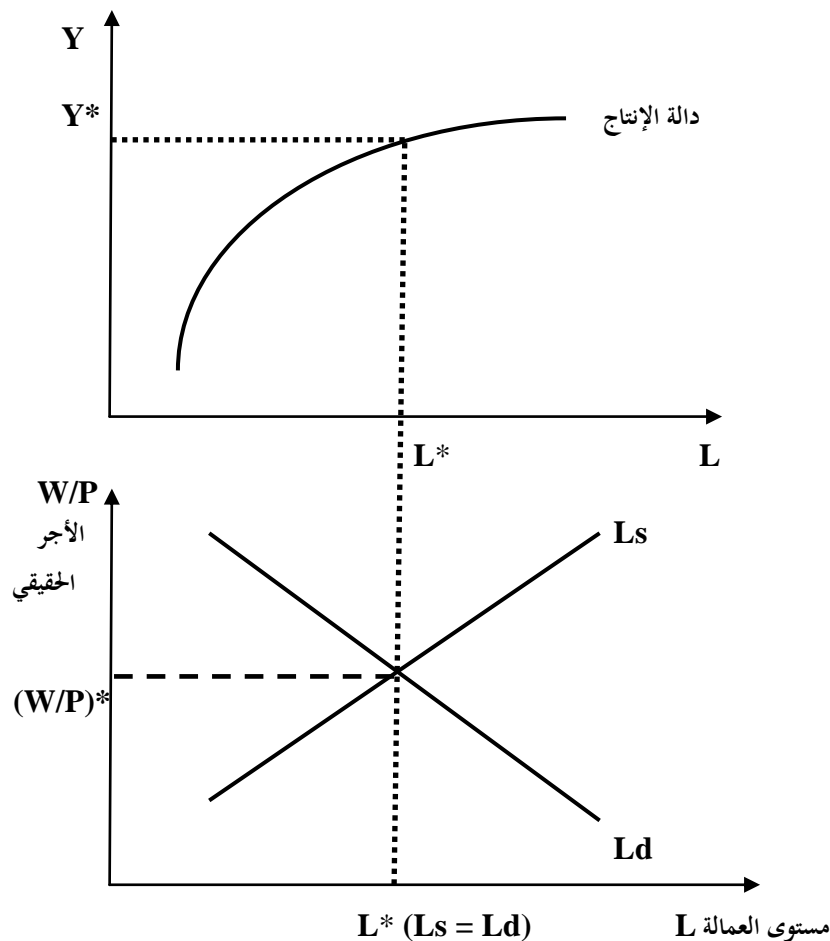
إن هذه العلاقة تستند على فرض معين مؤداه أن العمال عن طريق عرضهم لخدماتهم في سوق العمل، يسعون إلى تعظيم دخولهم بنفس الطريقة التي يعمل بها المنظمون على تعظيم دالة أرباحهم.

يلاحظ أن اعتماد الكمية المعروضة من العمل على معدل الأجر الحقيقي و ليس الأجر النقدي يرجع إلى الافتراض الكلاسيكي، الذي وفقا له لا يخضع العمال – شأنهم في ذلك شأن أصحاب عناصر الإنتاج الأخرى-

لما يسمى بالخداع النقدي، بمعنى أنهم لا يخلطون بين القيمة الاسمية و القيمة الحقيقية للنقود، و يهتمون أساسا بالقوة الشرائية التي تتيحها لهم أجورهم النقدية و ليس بتلك الأجور في حد ذاتها.

3. التوازن بين عرض العمل و الطلب عليه: يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل و منحنى عرض العمل. و وفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل بمثابة المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للقوة العاملة. و يظهر ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم 01-01: توازن سوق العمل عند التقليديين



Source : Gérard Kébabdjian – « Les modèles théoriques de la macroéconomie » - édition DUNOD- Paris1991 – page 36.

* توازن سوق السلع و الخدمات: يرى الكلاسيك أن قانون المنافذ لساي الذي يقوم على أن العرض يخلق طلبا مساويا له، لا ينطبق فقط على الاقتصاد العيني، و إنما افترضوا أنه ينطبق أيضا على الاقتصاد النقدي.

يرى رواد هذه المدرسة أن الادخار لا يمثل سوى صورة أخرى من صور الإنفاق و هو الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، بمعنى أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار، و ذلك بفضل معدل الفائدة الذي يحتل مكانة هامة في النظرية الكمية التقليدية، حيث يمثل الوسيلة التي يفضلها يظل **قانون ساي** قائما و ينطبق في ظل اقتصاد نقدي. و طبقا لهذه النظرية يتحدد سعر الفائدة في السوق بالتعادل بين الادخار و الاستثمار، و يعد الادخار - و هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك و الموظف كودائع - شأنه في ذلك شأن أي عرض بمثابة دالة متزايدة في سعر الفائدة، حيث يزيد بزيادة هذا السعر و ينقص بنقصانه. كما يعد الاستثمار - شأنه في ذلك شأن أي طلب - بمثابة دالة متناقصة في سعر الفائدة حيث يتجه للتزايد مع انخفاض هذا السعر و العكس صحيح.

من ثم يمكن التعبير عن دالتي الادخار و الاستثمار في الفترة القصيرة عند التقليديين على النحو التالي:

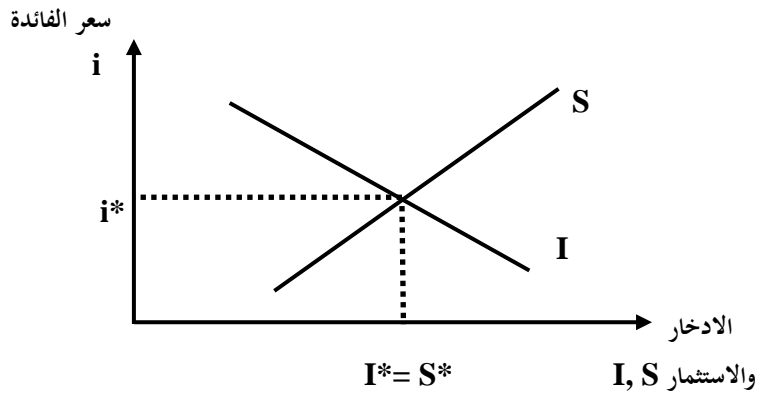
$$I = f(i^-) \quad , \quad S = f(i^+)$$

حيث **I**: يمثل الاستثمار (دالة تابعة سلبيًا لمعدل الفائدة).

S: يمثل الادخار (دالة تابعة إيجابيًا لمعدل الفائدة).

يتحدد سعر الفائدة التوازني بتقاطع منحنى الطلب على رأس المال للاستثمار و منحني عرض المدخرات، حيث أن المنحنى الأول متناقص و المنحنى الثاني متزايد. و عند هذا السعر تتفق الخطوط المتعلقة بالاستثمار من جانب رجال الأعمال أو المستثمرين مع الخطوط المتعلقة بالادخار من جانب المدخرين. و يظهر ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 01-02: توازن سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك



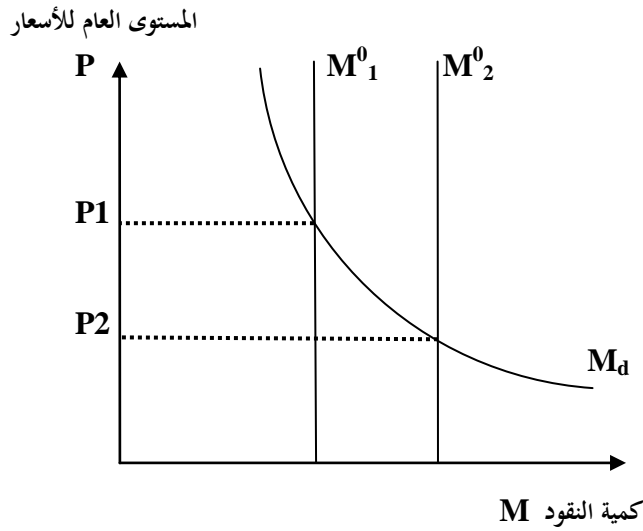
المصدر: سهير محمود معتوق - " النظريات و السياسات النقدية " - مرجع سابق - الطبعة الأولى 1989 - ص52.

الفرع الثاني: توازن القطاع النقدي

من خلال تحليل المرتكزات التي تقوم عليها نظرية كمية النقود، نجد أن الكلاسيك في معادلة التبادل اهتموا فقط بجانب العرض النقدي على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط، في حين أن فكرة النيوكلاسيك في معادلة الأرصدة النقدية - معادلة كمبردج- أعطت للنقود دورا جديدا كونها مقياس للمدفوعات الآجلة و مخزنا للقيمة، بمعنى اهتموا أكثر بجانب الطلب على النقود، و المصعب المشترك بينهما في أن هنالك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة سواء كانت متغيرات نقدية أو حقيقية.

لقد افترض التقليديون في نظريتهم السابقة أن العرض النقدي هو متغير مستقل تتحكم فيه سلطة مستقلة تماما عن الدولة، و ذلك في ظل غياب تدخل الدولة كأولى المبادئ التي نادوا بها. و وفقا لضمان انطباق **قانون المنافذ لساي** على الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فإن التوازن في السوق النقدي في ظل الفكر التقليدي يتحقق عندما يتساوى العرض النقدي مع الطلب على النقود. و يظهر ذلك في المخطط الموالي:

الشكل رقم 01-03 : توازن سوق النقد عند التقليديين



Source: Gérard Kébabdjian – « Les modèles théoriques de la macroéconomie » - édition DUNOD- Paris1991 – page 40.

الفرع الثالث: استقلال الجانب العيني عن الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي - الثنائية-

يرى التقليديون أن النشاط الاقتصادي له وجهان أو جانبان: الجانب العيني (الحقيقي) لهذا النشاط و الذي يتحدد فيه حجم السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها و يتم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات تحت تأثير قوى العرض و الطلب، التي تتولى تحديد الأسعار النسبية لمختلف السلع و الخدمات. ويحدث التوازن في هذا القطاع دائما عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع، بحيث أي انحراف عن هذا المستوى يعد بمثابة ظاهرة مؤقتة و يتم تصحيحها تلقائيا.

أما الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فهو الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار، و يرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الجانب النقدي لا يؤثر على الجانب العيني (الحقيقي)، فالنقود ليست سوى عربة لنقل قيم المنتجات من فريق لآخر أو وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليه.¹

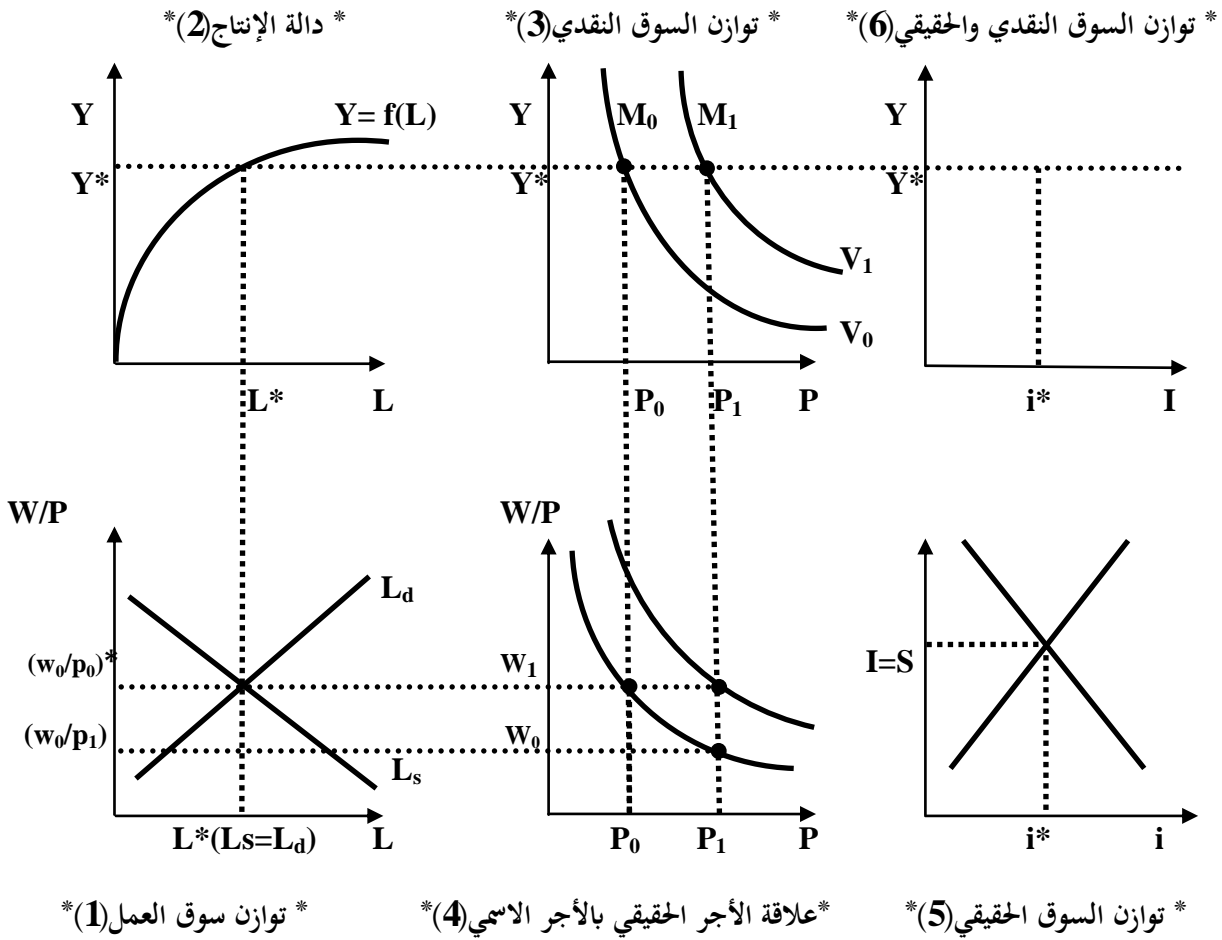
من هنا يرى التقليديون أن زيادة كمية النقود الموجودة في المجتمع بنسبة ما لن يترتب عليها سوى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، دون أن يحدث أي تأثير يذكر في الجانب العيني للنشاط الاقتصادي، مما يفيد حياد النقود.

الفرع الرابع: حياد النقود في النظرية الكمية التقليدية - ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية -

يقودنا الحديث عن حياد النقود ضمن النظرية الكمية للنقود إلى تبيان مدى فعالية السياسة النقدية في نقل أثر التغير في كمية النقود من الجانب النقدي إلى باقي المتغيرات الاقتصادية، و منه دراسة انتقال أثر النقود من السوق النقدي إلى بقية الأسواق الأخرى (سوق العمل و سوق السلع و الخدمات)، و يظهر ذلك في نموذج التوازن الاقتصادي العام الذي يبين الميكانيزم المفصل الذي تنتقل إثره الإختلالات الحاصلة في كمية المعروض النقدي من قبل السلطات النقدية إلى بقية القطاعات الاقتصادية.

¹ سهير محمود معتوق- " النظريات و السياسات النقدية " - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص53.

الشكل رقم 01-04: نموذج التوازن الاقتصادي العام وفق التقليديين



المصدر: دحمان بن عبد الفتاح - "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي - دراسة حالة الجزائر" - رسالة ماجستير - جامعة الجزائر - دفعة 1997 - ص 09.

حيث أن المتغيرات التالية تعني ما يلي:

- *Y: مستوى الدخل الحقيقي (الإنتاج الوطني).
- *Y = f(L): الإنتاج دالة تابعة لعنصر العمل.
- *M₁: كمية النقود عند المستوى الثاني.
- *V₁: سرعة دوران النقود عند المستوى الثاني.
- *P₀: مستوى الأسعار عند وضع التوازن.
- *W/P: الأجر الحقيقي.
- *L: مستوى العمالة (التوظيف).
- *Y*: مستوى الإنتاج عند التوازن (التشغيل الكامل).
- *M₀: كمية النقود عند مستوى التوازن.
- *V₀: سرعة دوران النقود عند التوازن.
- *P: المستوى العام للأسعار.
- *P₁: مستوى الأسعار الناتج عن تغير كمية النقود.
- *W: مستوى الأجر الاسمي.
- *L_s: عرض العمل.

L_d : الطلب على العمل.

S : الادخار.

I : الاستثمار.

I : معدل الفائدة.

I^* : معدل الفائدة التوازني (الذي يضمن توازن السوق الحقيقي).

الوضع الأول: وضع التوازن، و يتحدد عند مستوى التشغيل التام Y^* حيث أن العرض مكافئ تماماً للطلب

وفقاً لقانون ساي بالإضافة إلى استحالة وجود طاقات عاطلة في المجتمع أو خلل في الطلب على عناصر الإنتاج على اختلافها. عندما تكون كمية النقود المعروضة M_0 ذات سرعة دوران V_0 فإن المستوى العام للأسعار P_0 هو الذي يجعل من الأجور الحقيقية عند المستوى (W_0/P_0) ترضي كل من العمال و رجال الأعمال (المنتجين) على حد سواء، و منه ينتج عن ذلك تساوي بين عرض العمل و الطلب عليه عند ذات المستوى من الأجور الحقيقية. و هكذا تمثل النقاط السابقة الذكر محطات نقل أثر تغير كمية النقود بدءاً من توازن سوق النقد (P^*) إلى العلاقة بين المستوى العام للأسعار و الأجر الحقيقي $(W/P)^*$ ثم أثر هذا الأخير على تحديد التوازن في سوق العمل (L^*) الذي يحدد مستوى الإنتاج عند التشغيل التام.

الوضع الثاني: حدوث زيادة في كمية النقود، إذ ينتج عن حصول التغير في سوق النقد نتيجة الزيادة في كمية

النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية (و منه زيادة سرعة دوران هذه الأخيرة) زيادة بنفس الكمية و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار نتيجة العلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، و هو الركيزة التي استند عليها التحليل الكمي الكلاسيكي، و منه يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الأجور الحقيقية التي تدفع العمال إلى التراجع عن عرض العمل في المقابل يسعى المنتجين إلى استغلال الوضع بزيادة مستوى الطلب على العمل لأن تكلفة الأيدي العاملة قد انخفضت نتيجة هذا التغير في مستوى الأسعار، و منه ينخفض مستوى الإنتاج.

لكن وفقاً لمبدأ مرونة الأسعار و الأجور (من بين افتراضات التحليل التقليدي) يرجع التوازن تلقائياً إلى سوق العمل من خلال رغبة رجال الأعمال في زيادة مستوى الإنتاج لاستغلال فرصة ارتفاع الأسعار قصد تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، و ذلك لن يتأتى إلا من خلال زيادة مستوى الأجور النقدية أو الاسمية بنفس التغير الحاصل في مستوى الأسعار (النسبة (w_0/p_0) تعادل النسبة (w_1/p_1)) حتى يرجع التوازن إلى الوضع الأول (مستوى التشغيل التام في الأجل القصير).

يتم التوازن في سوق السلع و الخدمات بالتعادل بين الادخار و الاستثمار من خلال المتغير الذي اعتبره الكلاسيك ظاهرة حقيقية و هو معدل الفائدة، و منه نستنتج أن التوازن في السوق الحقيقي يتحقق بمعزل تام عن بقية الأسواق مما يفيد أن النقود في ظل التحليل الكمي التقليدي هي حيادية، بحيث لا ينتقل أثرها إلى السوق الحقيقي بل يقتصر في التأثير على السوق النقدي و سوق العمل ليصل إلى تغيير دالة الإنتاج. و منه نعلم إلى استخلاص ميكانيزم انتقال أثر النقود (السياسة النقدية) إلى باقي المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

$$\Delta M \uparrow (M_0^* \rightarrow M_1 \uparrow) \rightarrow (P_0^* \rightarrow P_1 \uparrow) \rightarrow [(W_0/P_0)^* \rightarrow (W_0/P_1) \downarrow] \rightarrow L_s \downarrow \rightarrow L_d \uparrow \rightarrow \text{ch\^o}mage \uparrow \rightarrow Y \downarrow.$$

هذا الميكانيزم المنطقي على الأقل من الناحية النظرية ليس من المتصور تحقيقه إلا إذا تمتعت الأسعار و الأجور بالمرونة و التغير.

من خلال تحليل ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد وفق التحليل الكمي التقليدي نلاحظ أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي و الدخل النقدي. بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، و بذلك توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي و القطاع الحقيقي في النموذج التقليدي. و يكون هدف السياسة النقدية وفقا لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.¹

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكمية التقليدية

تعد نظرية كمية النقود من أولى النظريات النقدية التي حاولت تفسير كيفية و سبل تحديد المستوى العام للأسعار و ما يحدث فيه من تقلبات، فاستدل أصحاب هذه النظرية بالتحليل الكمي المعروف في معادلة التبادل لفيشر على العلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود و مستوى الأسعار، ليؤكدوا على وجود قوى أخرى لها التأثير على هذا المتغير تتمثل في التفضيل النقدي و مستوى الدخل النقدي، و يظهر ذلك في معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة و الأرصدة الحقيقية لكل من مارشال و بيجو على التوالي.²

¹ دحمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI - حالة الجزائر " - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص10.

² بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص19.

استندت هذه النظرية إلى جملة من الافتراضات و المبادئ التي خلّفت لها عدة انتقادات من قبل مفكرين مستحدثين سواء في الشكل أو المضمون، بمعنى أن الانتقاد كان لغرض النفي أحيانا على صحة التحليل الكمي الكلاسيكي، أو لغرض التعديل و التكملة على نفس النهج و لكن بإضافات عديدة من قبل البعض الآخر، وهذا ما يدعوننا إلى دراسة النقاط الايجابية في النظرية الكمية للنقود و مختلف الانتقادات التي تعرضت لها.

الفرع الأول: إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود

❖ لقد جاءت النظرية الكمية التقليدية متفقة تماما مع التحليل و الواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار و مبادئ و توافرت ظروف و أسباب سمحت بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.

❖ كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسائية و البيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود و السعر (المعادلات التي قدمتها مدرسة كامبردج)، و هو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي و بالتالي تيسير فهم النظرية الكمية.

❖ قامت هذه النظرية بدراسة و تفسير الظواهر الاقتصادية من بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة، فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة، و لم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة.

❖ هي نظرية علمية بحتة، اعتمدت في تفسير و تحليل الواقع الاقتصادي و توضيح العلاقة بين الكمية والسعر، على الأسلوب العلمي البحت.

الفرع الثاني: انتقادات النظرية الكمية التقليدية

تنصب الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية التقليدية بصورها التي ذكرناها سابقا و المتمثلة في معادلة التبادل و معادلة الأرصد النقدية، على الفروض و المبادئ التي قام عليها التحليل الكمي الكلاسيكي. و يمكن حصر أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكمية للنقود في الجوانب التالية:

الانتقاد الأول: العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار

إن العلاقة الآلية التي أدخلتها النظرية الكمية بعرض تأثير التغيير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية:

أ. فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغيير كمية النقود.¹ فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغيير في كمية النقود، غير أن سلبية الأسعار و تبعيتها للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا و تبعد عن الواقع:

❖ فقد تتغير الأسعار - ارتفاعا أو انخفاضاً - نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغيير النفقات مع تغيير حجم الإنتاج).

❖ و قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها تغيير في كمية النقود (مثل حدوث تغيير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدهم النقدية على أغراض عديدة).²

ب. العلاقة بين كمية النقود و بين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية، حيث أن حدوث زيادة في كمية النقود سوف يؤدي إلى زيادة في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، بمعنى إمكانية ارتفاع كمية المشتريات من السلع (من جراء النقود الزائدة). و لكن رغبة الأفراد دوما هي الحفاظ على التساوي القائم بين قيمة أرصدهم و بين حجم إنفاقهم على السلع و الخدمات، في حين ترتفع قيمة الأرصدة الحقيقية (زيادة كمية النقود) عن المستوى الذي يعتبره الفرد ضروريا، ينتج اختلال في العلاقة المشار إليها سابقا، بحيث يصبح لدى الأفراد عرضا زائدا من الأصول السائلة.

هنا يبحث الأفراد عن حلول لهذه الوضعية من خلال زيادة الكميات التي يطلبونها من السلع و الخدمات ومنه زيادة حجم الإنفاق و التقليل من أرصدهم النقدية التي يحوزونها. و يؤدي التغيير في النفقات على هذا النحو إلى

¹ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 22.

² سهر محمد معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 26-27.

تغير في المستوى العام للأسعار، مما يعني أن كمية النقود — بتغيرها— قد أدت إلى تغير الأسعار و لكن في هذه الحالة لا تعد العلاقة بين النقود و الأسعار مباشرة أو تناسبية.¹

ج. العلاقة بين كمية النقود و الأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس. إذ أن واقع الحياة الاقتصادية أثبت في كثير من الأحيان أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تؤدي إلى حدوث تغير في كمية النقود، و هنا تصبح هذه الأخيرة هي المتغير السلبي أو التابع بدلا من أن تكون هي المتغير المحفز أو المحرك، و تصبح بذلك الأسعار هي المتغير الايجابي أو المستقل.

فالارتفاع الكبير و المتواصل في مستويات الأسعار قد يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود، و تفصيل ذلك أن هذا الارتفاع يدفع رجال الأعمال إلى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل استثماراتهم الجديدة لغرض استغلال هذا الموقف بتحقيق أكبر أرباح ممكنة، و يترتب على توسع البنوك في منح القروض زيادة في حجم الودائع الجارية علما بأن هذه الأخيرة تمثل أحد عناصر مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني، و في هذه الحالة يكون تقلب النقود و تغيرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغير في مستوى الأسعار. و من هنا نجد أن العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار تنعكس و تصبح كما يلي:

$$P \rightarrow M$$

أي أن المبدأ الذي قامت عليه النظرية الكمية للنقود في تفسيرها للعلاقة بين المتغيرات المختلفة (النقدية والحقيقية) ينعكس بحيث يصبح مبدأ السببية ينتقل من الجانب العيني (PT) إلى الجانب الحقيقي (MV) للمعادلة.

الانتقاد الثاني: عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج

يؤمن التقليديون بثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، و أنه يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي و يرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي في كونه تحليل عيني بحت، لأنه أهمل أهمية الجانب النقدي في تحليله باعتبار أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة كونها وسيطا للتبادل. لكن الواقع الفعلي أثبت أن التغيرات في كمية الإنتاج و حجم التشغيل غير مستقلة عن التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد

¹ تلخيص الطالب ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى: سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص27-28.

خاصة و أن النقود تؤدي أكثر من وظيفة و خصوصا كونها مخزن للقيمة.¹ أضف إلى ذلك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل، و أنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل التام إذا ما ابتعد عنه، و قد ورد هذا التأكيد في الدراسات التي تناولت أسباب حدوث أزمة الكساد العالمي بين 1929-1933 و أهم المؤشرات التي عرفها الاقتصاد العالمي آنذاك.

الانتقاد الثالث: عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود

إن سرعة دوران النقود قد تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لتغير ظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضاً و ارتفاعاً في ظروف الكساد و الرواج.² فقد تؤثر التوقعات و التأثيرات النفسية للأفراد و أصحاب المشروعات على سرعة تداول النقود في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فنجد أن للتطورات في عادات المجتمع المصرفية وكذا تقدم الأسواق المالية و النقدية و تطور الجهاز المصرفي و توسع نشاطه الائتماني و تحسن شبكات النقل والمواصلات و غيرها من العوامل تأثيراً على سرعة دوران النقود.³ فإذا سلمنا بعدم ثبات سرعة دوران النقود نلاحظ أنه يكون لها نفس تأثير كمية النقود، إذ ينتج عن زيادة سرعة دورانها ارتفاع في الأسعار حتى مع ثبات كمية النقود (و العكس صحيح في حالة ارتفاع سرعتها).⁴

يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية (كما يمكن ألا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الأسعار إذا ما اقترن هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود).

في الأخير نرى أن إخفاق النظرية الكمية للنقود على هذا النحو يرجع إلى أنها اهتمت بوظيفة واحدة من وظائف النقود، و هي الوساطة في المبادلات، و واقع الأمر أن النقود تقوم بوظائف أخرى عدى أنها تعتبر مقياساً للقيم تتمتع النقود كونها مخزن للقيمة، حيث تطلب النقود لذاتها بصفقتها أصلاً كامل السيولة و هو ما غفلت عنه النظرية الأولى.

¹ ناظم مجد نوري الشمري- مرجع سابق- ص260.

² بلعوز بن علي- مرجع سابق- ص25.

³ ناظم مجد نوري الشمري- مرجع سابق- ص261.

⁴ سهير محمود معتوق- "النظريات و السياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص31.

هكذا تبين لنا أوجه الانتقاد السابقة الذكر كيف تنهار فكرة التناسب المحكم بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار، و يصعب قبول فرض ثبات سرعة دوران النقود و الحجم الحقيقي للمبادلات في المدى القصير، و ترد الشكوك حول خاصية السلبية التي يتصف بها مستوى الأسعار. و منه نعلم إلى دراسة الأوضاع والظروف التي قام عليها التحليل الكينزي باعتبار أن ظهوره كان مصاحبا تماما للفترة التي اعترفت فيها النظرية الكمية التقليدية بالعجز أمام حل و معالجة ظاهرة الكساد العالمي في خضم أزمة 1929.

المبحث الثاني: النقود و السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي

تعرضنا فيما سبق إلى تحليل النظرية النقدية التقليدية — نظرية كمية النقود— القائمة على العلاقة المباشرة والتناسبية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، هذه النظرية التي تم تفسيرها من خلال تراكم مادي و معرفي ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929 - 1933)، الذي عمّ النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى، و ما نتج عنه من أحداث تاريخية و وقائع اقتصادية كشفت بما لا يدع مجالا للشك قصور و محدودية نظريات التقليديين — خاصة— ما تعلق بقانون المنافذ لساي، و حيادية النقود و توازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، و عدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود، و بالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.¹

في خضم هذه الأزمة ظهرت النظرية العامة لكينز لتنتقد قوانين و تحليل التقليديين، و تقلب الكثير من المنطلقات و الآراء و تؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لأزمة الكساد العالمي، فأحدثت بذلك ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي.

إن تقسيم النظريات النقدية المعاصرة إلى نظريات كمية و كينزية، و بالتالي اعتبار ما جاء به كينز (1883 - 1946) تيارا مستقلا بذاته إنما هو راجع إلى المساهمة الأصيلية التي قدمها هذا الأخير في مجال النظرية النقدية، من خلال اعتماده تحليلا اقتصاديا قائم على مبدأ النقد الفعال على عكس مبدأ النقد المحايد التقليدي. و لقد استطاع كينز بأطروحاته الجديدة إعطاء حياة جديدة للنظرية النقدية و التحليلات الخاصة بالتوازن النقدي، حتى أن أفكاره شكلت مرحلة انطلاق لنقاشات نقدية ساخنة، بل أدت لميلاد فكر نقدي جديد تزعمه عدد من

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 29.

الاقتصاديين البارزين* منهم من عمّق تلك الأفكار في إطار مدرسة كينزية متينة الأركان، وجعلها منطلقاً لإحياء النظرية النقدية الكمية بتحليل أكثر واقعية، بتقديم تفسيرات و إضافات لم تكن واردة في التحليل النيوكلاسيكي، مثل باتينكين، و منهم من جعل من تلك الأفكار منطلقاً لرد الفعل و سعى نحو إثبات النظرية الكمية، مع إعطائها ثوبا جديداً مثل فريدمان.¹ و لعل جوهر التميز الذي ارتبط بمساهمة كينز يتمثل في اعتماده على تحليل ديناميكي كلي، على خلاف التحليل النيوكلاسيكي الذي اتسم بكونه سكوني.

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة و متكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج و الاستخدام في اقتصاد نقدي.² لذا يلزم علينا الإلمام بأوجه التشابه و الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية، من خلال تسليط الضوء أكثر على دور النقود في النشاط الاقتصادي و كيف يؤثر تغير مستوى هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج و الدخل و الاستخدام و الأسعار.

المطلب الأول: الأوضاع التاريخية و الاقتصادية لميلاد نظرية جديدة

عندما شهدت البلدان الرأسمالية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة العالمية التي - تعرف بأزمة الكساد الكبير و ذلك من سنة 1929 إلى غاية سنة 1932 و التي انعكست آثارها على بقية بلدان العالم الأخرى- أدت إلى الإعلام بإنهيار التحليل الكلاسيكي بعد عجز تحليله و علاجه لآفات و مشاكل هذه الأزمة.³ تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار العامة و الذي كان من أولويات الفكر الكلاسيكي إلى دراسة سلوك النقود و أثره على مجمل النشاط الاقتصادي، و على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية. فظهر اتجاه نقدي تحليلي جديد صاغه الاقتصادي الإنجليزي كينز **J. M. Keynes** وقد تدعمت أفكاره و استنتاجاته النظرية التحليلية فيما بعد على يد مجموعة من الاقتصاديين حتى أصبحت الأفكار الكينزية بمثابة مدرسة اقتصادية قائمة بذاتها.

* من أمثال هؤلاء المفكرين نجد: السويديان G. Myrdal و E. Lindahl و البريطانيين D. H. Robertson و R. G. Hawtre والألمانيان D. Patinkin و M. Freidman.

¹ رحيم حسين- مرجع سابق- ص79.

² عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين العيسى - مرجع سابق- ص284.

³ ناظم محمد نوري الشمري- مرجع سابق- ص267.

الفرع الأول: أسباب ظهور أزمة الكساد العالمي

مع الحرب العالمية الأولى بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي، ثم جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة و التي يطلق عليها "الكساد الكبير"، بما تمخضت عنه من نقص في الطلب الفعلي بطريقة واضحة و ما أعقبه من هبوط في مستوى الإنتاج و الدخل الوطني، و اضمحلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة و تفشي البطالة و انهيار الأسواق بصورة لم تعرفها النظم الرأسمالية من قبل.¹ و لم تكن هذه الأزمة بمثابة أمر مؤقت سرعان ما يزول تلقائياً، بل استمرت و أثارت تدمراً شديداً على الصعيدين الاجتماعي و السياسي، و هنا انهار فرض التشغيل الكامل و أصبح واضحاً قصور المذهب الاقتصادي الكلاسيكي و عدم انسجام الفروض التي يقوم عليها مع الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث.

من هنا كان لزاماً علينا تبيان المعالم الأساسية التي كانت وراء قيام أزمة الكساد الكبير، و يظهر ذلك في النقاط التالية:

1. أزمة نظام قاعدة الذهب: في هذا الصدد يرى هاملتون (J. D. Hamilton) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة 1926-1927 نتيجة السياسة النقدية و المالية التي اتبعتها الدولة آنذاك نظراً للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها، و نتيجة لتدفقات الذهب إليها من دول العالم و خاصة من الو. م. أ، زاد مخزونها من هذا المعدن الثمين بشكل ملحوظ، و في نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية 1928 رفعت من سعر الفائدة من 3% إلى 4.5%، فأدى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي، فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي في الو. م. أ ببورصة "وول ستريت" و انتهت ببريطانيا، حيث تخلت هذه الأخيرة عن نظام قاعدة الذهب سنة 1931 نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية الجنيه الإسترليني، ثم تبعتها بعد ذلك الو. م. أ في سنة 1933 و من بعدها معظم دول أوروبا، و بالتالي تبني معظم دول العالم نظام النقد الائتماني.

2. المظاهر الاقتصادية: كانت أزمة الكساد قد ألفت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، و إفلاس العديد منها نتيجة الخسائر الكبيرة التي ألحقت بها مما أدى إلى ضعف دافع الاستثمار،

¹ سهر محمد معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 61.

فكانت النتيجة الحتمية و المباشرة لكل ذلك هي تسريح العمال، انتشار البطالة، انخفاض الأسعار و هو ما أثر على أرباح المستثمرين و بالتالي على دخل كل أفراد المجتمع من عمال و منظمين و رجال أعمال.¹

في تلك الحقبة الزمنية السابقة الذكر التي عرفت بالكساد الكبير ظهرت نظرية جديدة تبناها الاقتصادي الانجليزي كينز، الذي سعى أولاً إلى تبيان نقاط ضعف و فشل النظرية النقدية الكمية التقليدية في حل جميع المشاكل التي ظهرت آنذاك، إذ لم يكن تحليلهم قادراً على تقديم توضيحات عن الإختلالات في مدى صحة تطبيق فروض الطرح الكلاسيكي، الذي كان إلى حد كبير بعيد عن الواقعية و لم يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل و المتغيرات التي قد تصاحب التغير في كمية و قيمة النقود. أما ثانياً فقد سعى إلى حل المشاكل الناجمة عن الأزمة العالمية و مخلفاتها التي تعدت النطاق و الحد الجغرافي للو. م. أ.

الفرع الثاني: فرضيات و منطلقات التحليل الكينزي

نعمد إلى سرد مختلف المنطلقات و الفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد كما يلي:

الافتراض الأول: تميّز تحليل كينز بأنه **تحليل نقدي** بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية.² بتعبير آخر يصعب تقسيم تحليل كينز إلى مرحلتين، مرحلة عينية حقيقية و أخرى نقدية و إنما يعبر منذ البداية عن العوامل الحقيقية بقيم نقدية، و هنا يمكن القول أن هذا الاتجاه قد ساعد بلا شك على تحقيق الوحدة في النظرية الاقتصادية (عدم الازدواجية أو الثنائية).

الافتراض الثاني: لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ و القائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة. و كذلك رفض كينز تعادل الادخار و الاستثمار باستمرار، قائلاً أن فئة من المدخرين تختلف عن فئة المستثمرين، فمن قبيل المصادفة أن يتعادلي.

¹ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 31.

² سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 63.

الافتراض الثالث: وفقا للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار و الاستهلاك وفقا لمعدل الفائدة، و إنما نجد أنهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل، و أما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك، و لكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب و حيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر، أي بلغة فنية يتحدد سعر الفائدة في ظل مستوى معين للعرض النقدي، بتفضيل السيولة.¹

الافتراض الرابع: إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل و تغطية المصروفات المتوقعة و غير المتوقعة، و إنما يتضمن أغراضاً أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة و التي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.²

الافتراض الخامس: أكد كينز بأن الأسعار و الأجور لا تتصف بالمرونة الكبيرة التي توقعها الكلاسيك وخاصة في فترات الكساد، أين يفترض بها أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار و الأجور، و منه ارتفاع القدرة الشرائية للنقود و زيادة التوسع في مستوى الطلب الكلي. إن افتراض كينز لجمود الأجور (في اتجاه الانخفاض) وليس مرونتها نابع كون أن الاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية تحت تأثير نقابات العمال وأي محاولة تبذل من جانب المشروعات في هذا الصدد تواجهها مقاومة من جانب العمال.

الافتراض السادس: يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي - عكس الكلاسيك الذين اعتبروه ظاهرة حقيقية - حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري و ارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.

المطلب الثاني: دراسة النقود في التحليل الكينزي - نظرية تفضيل السيولة-

انطلق كينز من انتقاداته الموجهة إلى النظرية الكمية التقليدية خاصة فيما تعلق بالطلب على النقود، حيث لم تهتم بدور النقود إلا في كونها وسيطاً في التبادل و ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات، إذ لا مجال للطلب على النقود لذاتها. و قد استبعدت النظرية الكمية التقليدية دور النقود في إحداث التوازن في سوق السلع و الخدمات

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقه - مرجع سابق (طبعة 2001) - ص 360.

² عبد المنعم السيد علي - مرجع سابق - ص 431.

مكتفية فقط بقانون المنافذ، و أن تأثير النقود يقتصر فقط على مستوى الأسعار. فالأسعار هي نتاج التوافق بين العرض على السلع مع طلبها، حيث أن الطلب يعتبر أكثر أهمية في النظرية الكينزية فهو العنصر المحرك، و من ثم فتأثير النقود على الأسعار من خلال الطلب على السلع الإنتاجية و الاستهلاكية يكون أكثر وضوحا و ايجابية. فالطلب الكلي من خلال الطلب الفعال يؤثر في حجم الإنتاج و مستوى الأجور و بالتالي على النفقات و التي تمثل العوامل المباشرة لزيادة الأسعار في النظرية الكينزية.¹

أما كيفية هذا التأثير فهو يتوقف بالدرجة الأولى على تحديد مكونات الطلب و الظروف المحيطة بهذه المكونات، هذه الأخيرة تشمل أولا طلب المنتجين أو المشروعات و هم يتخذون قراراتهم المتعلقة بحجم الإنتاج و التوزيع بين الإنتاج الاستثماري و الإنتاج الاستهلاكي، و هي جميعها لها التأثير على الدخل الموزعة (نتيجة استخدام عناصر الإنتاج). و ثانيا طلب الأفراد و هم يتخذون قراراتهم بشأن توزيع دخولهم، أما الظروف المحيطة بهذه المكونات سواء تعلق الأمر بطلب المنتجين و توزيع دخولهم الكلية، أو طلب الأفراد و توزيع دخولهم الفردية، فإن زيادة الطلب أو عدمه يتوقف على فكرة تفضيل السيولة.

❖ فما المقصود بتفضيل السيولة؟ و ما هي الدوافع وراء هذا السلوك؟

إن الميل للسيولة أو تفضيل السيولة هو رغبة الأفراد أو المشروعات للاحتفاظ بجزء من دخولهم في شكل نقود سائلة، و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما اعتبر الميل شديدا، و كلما انخفضت هذه النسبة كلما اعتبر هذا الميل ضعيفا، و لهذا التفضيل دوافع عديدة نذكرها فيما يأتي.

الفرع الأول: الطلب على النقود

وضّح كينز في نظريته العامة أن رغبة العناصر الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعدّ بمثابة "الأصل الأكثر سيولة"، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله دون مرور فترة زمنية إلى أصل آخر، أو بتعبير آخر هي الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إسالة.² و قد أوضح أن الأفراد يطلبون النقود لأنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية أو لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة، و أخيرا لأنهم يفضلون

¹ زينب حسين عوض الله - "اقتصاديات النقود و المال" - دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - طبعة 2007 - ص 232-233.

² سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 79.

الاحتفاظ بالأرصدة النقدية كأصل ذو أفضلية على الصور الأخرى لتبادل الثروة، و من ثم يمكن إجمال هذه العمليات في الدوافع التالية:

1. الطلب على النقود بدافع المعاملات (Motif de Transaction):

المعاملات نتيجة وجود ثغرة زمنية بين حصول الأعوان الاقتصاديين (الأفراد و المشروعات) على دخلهم وإنفاقهم لهذا الدخل.¹ و الطلب على النقود لدافع المعاملات يتوقف على اعتبارات موضوعية تتعلق بهيكل المبادلات وكيفية إجراء المدفوعات. و بالنسبة لفرد معين فإن طلبه على النقود للمعاملات عند دخل معين يتوقف على النمط الزمني لإنفاقه و مراحل المدفوعات، أي على ما يطلق عليه فترة الدخل بالمقارنة مع فترة إنفاقه. أما بالنسبة للمشروعات فالرغبة في الاحتفاظ بجزء نقدي سائل هو نتيجة طبيعية لمواجهة نفقات الإنتاج الجارية (أجور- استهلاكات... إلخ). و هذا بالطبع يعتمد على حجم الإنتاج و على طول فترة العملية الإنتاجية.

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعاً، فهو العنصر الرئيسي الذي يحفز الأفراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة. و الغرض من الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض المعاملات هو إمكانية إحداث التوازن عبر الوقت بين تيارات النفقات و بين تيارات الدخل التي لا تتعاصر سوياً.

من العوامل التي يعتمد عليها الطلب على النقود لغرض المعاملات هي القيمة الاسمية للدخل و فترات استلامه، و النمط الزمني المعتمد في إنفاق الدخل، مدى انتشار المؤسسات المالية في المجتمع و نوعية الهيكل الإنتاجي بالنسبة للمشروعات. جميع هذه العوامل السابقة الذكر لا تتجه إلى التغير في المدى القصير بحيث يمكن افتراض ثباتها، و هكذا يصبح الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة في الدخل يزيد بزيادته و ينقص بنقصانه.

$$M_d^T = f(Y^+) \quad \text{و يظهر ذلك في المعادلة التالية:}$$

M_d^T : الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة تابعة لمستوى للدخل، و الارتباط بينهما إيجابي.

2. الطلب على النقود بدافع الاحتياط (Motif de Précaution):

رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمريض والبطالة، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإنخفاض أسعار بعض السلع. أما المشروعات فهي تهدف إلى هذا النوع من الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات إضافية متعلقة بالإنتاج أو

¹ عبد الحميد صديق عبد البر- مرجع سابق- ص 161.

الاستفادة من فرص صفقات رابحة.¹ و يتأثر حجم الأرصدة المحتفظ بها ضد الطوارئ بعوامل عديدة منها درجة إمكانيات الحصول على ائتمان من سوق النقد بشروط معقولة، درجة نمو و تنظيم سوق الأوراق المالية و بالتالي مدى إمكانيات تحويل الأوراق المالية إلى نقد سائل.² ضف إلى ذلك طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع و مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال.

عموما، لا تمثل الأرصدة المحتفظ بها ضد الطوارئ نسبة من دخول الأفراد أو المشروعات مثل الأرصدة المخصصة للمبادلات، و لكنها تمثل مبلغا ثابتا يعتمد بشكل أو بآخر على مستوى الدخل و ذلك في صورة طردية. و عليه نجد أن الطلب على النقود لباعث الطوارئ أو الاحتياط يتوقف على الدخل نظرا لأن العوامل الأخرى المشار إليها سابقا لا تتغير عادة في المدى القصير. و يمكن توضيح العلاقة بينهما في المعادلة التالية:

$$M_d^P = f(Y^+)$$

M_d^P : الطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة تابعة طرديا للدخل.

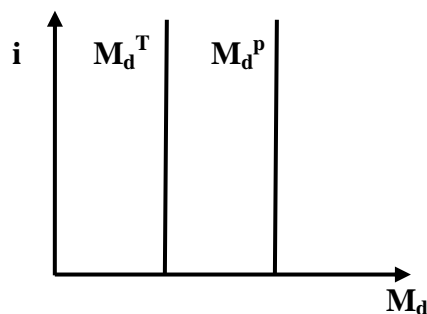
يمكن دمج الطلب على النقود بدافع المعاملات و الطلب على النقود بدافع الاحتياط الذين يعتبران متغيران

$$M_d^T + M_d^P = f(Y^+) \quad \text{تابعين ايجابيا لمستوى الدخل في المعادلة التالية:}$$

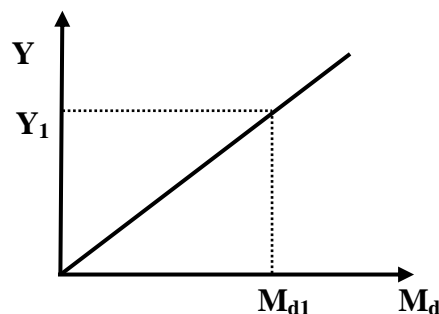
و منه يمكن تقديم الصياغة العامة للطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط كما يلي:

$$L1 = f(Y^+) \quad \text{حيث:} \quad L1 = M_d^T + M_d^P$$

الشكل رقم 01-05: تمثيل بياني لدالة الطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط عند كينز



* علاقة سعر الفائدة بدوافع الطلب على النقود*



* التفضيل النقدي للمعاملات و الاحتياط*

المصدر: من إعداد الطالب.

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 31.

² عبد النعيم محمد مبارك - " النقود و الصيرفة و السياسات النقدية " - الدار الجامعية للنشر - بيروت - طبعة 1985 - ص 247-248.

3. الطلب على النقود بدافع المضاربة (Motif de Spéculation): لقد أعطى كينز هذا الدافع

أهمية خاصة بالمقارنة مع الدوافع الأخرى، ليس فحسب لأنه كان يعد مفهوماً جديداً في مجال دالة الطلب على النقود، وإنما أيضاً بسبب تأثيراته على كمية النقد.¹ ويمثل الطلب على النقود بغرض المضاربة المساهمة الرئيسية لكينز، حيث ينشأ هذا الطلب من كون النقود أصل يستخدم كمستودع للقيمة - وظيفة النقود كونها مخزن للقيمة- و هو طلب لم تتعرض له النظرية الكمية التقليدية للنقود.² و يقوم دافع المضاربة على أساس الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة انتظارا لوقت يمكن فيه الاستفادة من تغييرات الأسعار و تحقيق ربح حين تسمح الظروف بذلك، بمعنى أن الفرد يتنازل في الحاضر عن فائدة حالية سريعة انتظارا لفائدة أكبر قيمة في المستقبل.³

إن ارتباط دافع المضاربة بالتوقعات الجارية أو المستقبلية على الأصول المالية و خصوصا السندات * التي اعتبرها كينز أصل كامل السيولة و أنها البديل الوحيد للنقود السائلة، يدعوا بالمستثمرين و المضاربين إلى توقع تغييرات قيمة الأصول في السوق بالمقارنة مع سعر الفائدة على هذه الأصول. و منه أكد كينز أن دافع المضاربة وعلى عكس بقية الدوافع السابقة الذكر لا يرتبط بالقيمة الاسمية للدخل، و إنما يتحدد من خلال معدل الفائدة في السوق المالي، والارتباط بين الطلب على النقود بدافع المضاربة و معدل الفائدة هو ارتباط سلبي. و منه تظهر دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كما يلي:

$$L_2 = M_d^s = f(i^-)$$

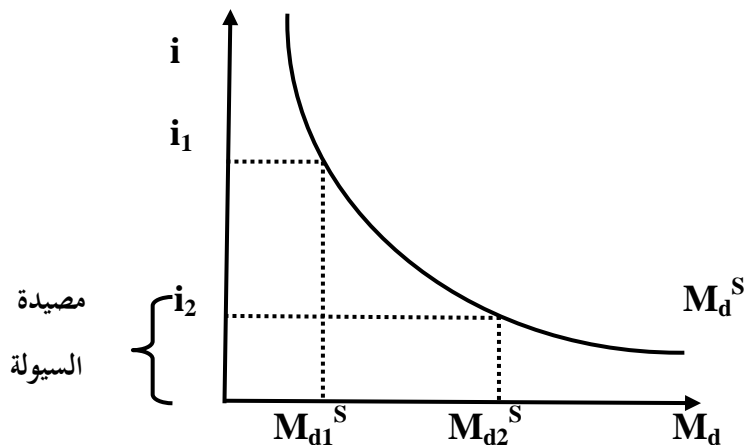
¹ رحيم حسين- مرجع سابق- ص93.

² محمد عزت غزلان - " اقتصاديات النقود و المصارف " - دار النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى 2002- ص197.

³ سهير محمود معتوق- " النظريات و السياسات النقدية " - مرجع سابق (طبعة 1989)- ص88.

* السندات هي عبارة عن التزامات تعاقدية تقوم بإصدارها مؤسسات الأعمال المختلفة أو الحكومة، وتتعهد فيها بدفع مبلغ معين كفائدة بصفة دورية طوال مدة السند، ويدفع القيمة الاسمية عند الاستحقاق ويتم حساب مدفوعات الفائدة بضرب معدل الفائدة المحدد على السند (أو سعر الفائدة الاسمي) في القيمة الاسمية.

الشكل رقم 01-06: التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز



المصدر: من إعداد الطالب.

من الشكل السابق (رقم 01-06) نلاحظ أن الأفراد و المشروعات يتجهون إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء سندات في الحالة التي يتواجد عندها سعر الفائدة في مستوى مرتفع جدا (أكبر من i_1)، و من ثم يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة - استثمار النقود السائلة في السوق المالي - عند هذا المستوى عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة. و في الحالة التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى أقل مستوى له في السوق المالي (أقل من i_2) يفضل الأعوان الاقتصاديون في هذه الحالة الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة نقدية، بل و يسعون إلى التخلص من النقود في شكل أصول مالية، و منه يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة مرنة لا نهائية بالنسبة لمعدل الفائدة. و في هذه الفترة لا يجد الأفراد و كذا رجال الأعمال أي فائدة من جراء استثمار أموالهم السائلة في شراء السندات، و هذا ما أشار إليه كينز بمصيدة السيولة أو فخ السيولة (**La Trappe de la Liquidité**) و التي يلجأ إليها في تفسير عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة ظاهرة الكساد.

لكن النقطة الهامة و الأساسية التي أكد عليها كينز في الطلب على النقود بدافع المضاربة هي خاصية عدم التأكد من تحركات أسعار الفائدة في السوق المالي، حيث يتم الاستثمار وفقا للتوقعات الممكنة من قبل الأعوان ذوي الفائض المالي و حتى بالنسبة لذوي العجز أيضا.

إن السؤال الذي طرح من قبل العديد من المفكرين و على رأسهم كينز هو: لماذا لا ينخفض سعر الفائدة إلى

مستوى الصفر؟

الجواب الذي قدّم كرد عن التساؤل السابق هو كون أن سعر الفائدة يلزم ألا ينخفض أقل من الحد الأدنى المشار إليه من قبل (في الشكل رقم 01-06) ذلك لأن النقود و السندات ليست بدائل كاملة حيث توجد دائما نفقة معينة ينبغي تحملها في مقابل تحويل النقود إلى أصول مالية، و من ثم يلزم توفر حد أدنى من العائد لإقناع المقترض بتحمل تكلفة تعود بالعائد على المقرض.

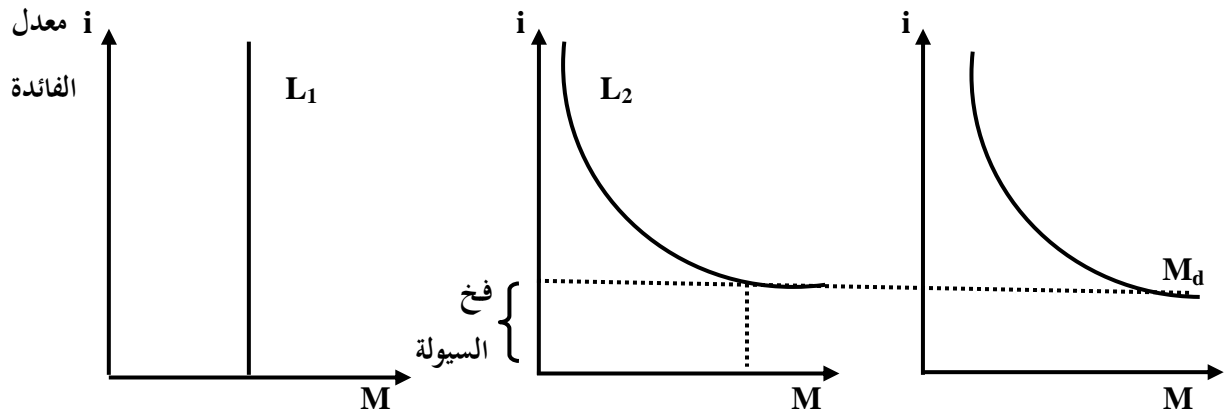
4. الطلب الكلي على النقود: من العرض السابق اتضح لنا أن الطلب الكلي على النقود ينقسم إلى جانبين، الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط الذي يرتبط ايجابيا مع مستوى الدخل أو القيمة الاسمية للدخل، أما الطلب على النقود بدافع المضاربة فيعتبر دالة تابعة سلبيا لمعدل الفائدة. و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على النقود في الدالة التالية:

$$\begin{cases} L_1 = M_d^T + M_d^P = f(Y^+) \\ L_2 = M_d^S = f(i^-) \end{cases}$$

$$M_d = L_1(Y) + L_2(i)$$

$$M_d = f(Y^+, i^-) \dots\dots\dots^1$$

الشكل رقم 01-07: تمثيل بياني لدالة الطلب الكلي على النقود عند كينز



الطلب الكلي على النقود *الطلب على النقود بدافع المضاربة* *الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط*

Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD - Paris - p54.

من التمثيل البياني نجد أن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط ليس لهما أي علاقة بتغيرات معدل الفائدة فهما يرتبطان ايجابيا بالتغير في القيمة الاسمية للدخل، في حين أن معدل الفائدة يعتبر كحافز أو رادع

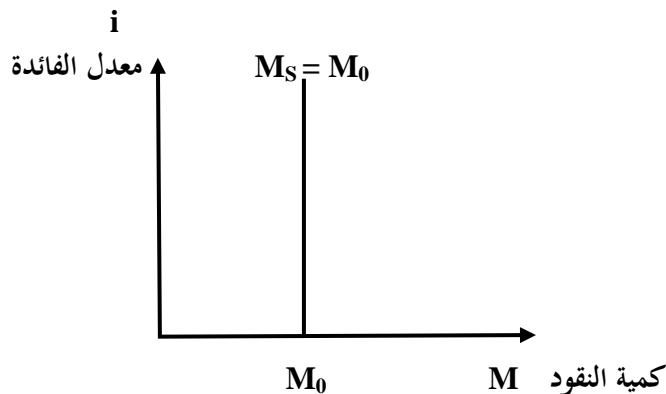
¹ Alain Siaens - « Monnaie et Finance » - Edition A. De Boeck - Bruxelles 1981 - page 107.

للطلب على النقود بدافع المضاربة في السوق المالي نتيجة التوقعات المحتملة و الحاصلة على أسعار السندات وتكلفة الإقراض المفروضة عليها، و منه نجد أن الطلب الكلي على النقود يتأثر بدرجة كبيرة بمعدل الفائدة.

الفرع الثاني: عرض النقود

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، و التي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.¹ و يتحدد هذا الأخير وفقاً لعوامل عدة أهمها أثر كمية النقد على مستوى الأسعار بمعنى معدل التضخم، مرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي. و يعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج،² و يأتي هذا وفقاً لإيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. و يمكن تمثيل دالة عرض النقود كما يلي:

الشكل رقم 01-08: تمثيل بياني لدالة عرض النقود وفق التحليل الكينزي



المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثالث: معدل الفائدة التوازني

وفقاً للتحليل الكينزي يعتبر معدل الفائدة ظاهرة نقدية يتحدد بالتوازن بين عرض النقد و الطلب عليه، وتقوم تركيبية معدلات الفائدة على إدخال بعض العناصر الحقيقية و النقدية في نفس الوقت. فمن جهة يرتبط معدل الفائدة بمتغيرين نقديين (كمية النقود المعروضة و الرغبة في السيولة)، و من جهة أخرى يتأثر هذا الأخير بمتغير

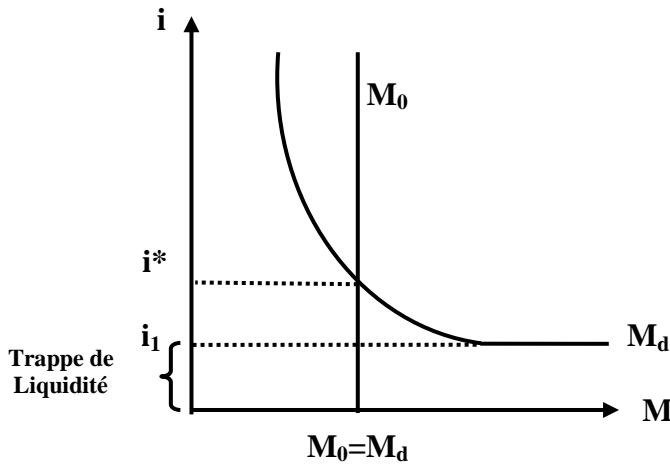
¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 49.

² عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقه - "النقود و الصيرفة و النظرية النقدية" - الدار الجامعية للنشر - بيروت - طبعة 1998 - ص 198.

حقيقي يتمثل في مستوى الدخل للفترة.¹ فإذا زادت كمية النقود مع بقاء الطلب على النقود أو التفضيل النقدي على حاله، فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض في سعر الفائدة و منه زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة على حساب الدوافع الأخرى. أما في حالة انخفاض العرض النقدي مع نفس الافتراض السابق - ثبات مستوى الطلب على النقود- فسوف يرتفع سعر الفائدة، و منه ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة ويتجه المتعاملون إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط لعدم وجود المحفز في استثمار أموالهم السائلة الإضافية.

أما إذا زاد الطلب على النقود نتيجة ارتفاع مستوى الدخل و ذلك مع بقاء الكمية المعروضة من النقود على حالها دون تغيير فسوف يرفع سعر الفائدة. معنى ذلك أن زيادة الدخل ينتج عنها زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات، فإذا لم يقابل تلك الزيادة ارتفاع في المعروض النقدي فسوف يضطر الأفراد إلى إعادة توزيع النقود بين المعاملات و المضاربة و ذلك بتحويل جزء من الأرصدة النقدية المخصصة لغرض المضاربة إلى تلك الموجهة لغرض تمويل المعاملات، و كذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص مما لديهم من السندات لتمويل حاجاتهم من النقود للمعاملات مما يخفض من أسعار تلك الأصول المالية، و يرفع من سعر الفائدة الجديد. ويمكن تبيان ذلك في المخطط الموالي.

الشكل رقم 01-09: تمثيل بياني لكيفية تحديد معدل الفائدة في التحليل الكينزي



Source : Alain Siaens – « Monnaie et Finance » - Edition A. De Boeck – Bruxelles 1981 – page 108.

¹ لمزيد من الاطلاع ارجع إلى: مجدي محمود شهاب- "اقتصاديات النقود و المال- النظرية و المؤسسات النقدية" - دار الجامعة الجديدة- 2000- ص59.

من التمثيل البياني نجد أن نقطة التقاطع بين منحني العرض النقدي و منحني الطلب الكلي على النقود تمثل النقطة التي يتحدد عندها معدل الفائدة التوازني في السوق، في حين أن مستوى معدل الفائدة (i_1) يمثل أدنى حد يصل إليه سعر الفائدة السوقي الذي يحفز نوعاً ما المتعاملين الاقتصاديين على استثمار فوائضهم المالية التي يجوزونها، أقل من هذا المستوى يعتبر الطلب الكلي على النقود مرناً مرونة لا نهائية بالنسبة لمعدل الفائدة، حيث يعتمد المتعاملون إلى التخلص من النقود في شكل أصول مالية و يتوجهون إلى زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل حيث خطورة خسارة في قيمة رأس المال كبيرة و العائد منخفض، و ذلك من أجل استثمارها في المستقبل في حالة عودة معدلات الفائدة إلى الارتفاع.

المطلب الثالث: التأسيس الرياضي للطرح الكينزي و نموذج التوازن الاقتصادي

لقد انتقد كينز المفاهيم التقليدية حول النقود كونها حجاب يخفي وراءه تبادلاً حقيقياً، و استبدالاً لمسألة "حيادية النقود" كحالة ملائمة لوضعيتها كما يفهم من معادلة التبادل و الفرضيات الأخرى للنظرية الكمية للنقود، في حين أن كينز حصر تحليل آثار النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و مستويات الاستخدام والإنتاج و أحجام التقلبات فيها.¹ و استبدل كينز أداة التحليل التقليدية التي تنصرف إلى تحليل العلاقة بين عرض النقود و الطلب عليها، بأداة تعرف اصطلاحاً في الفكر الاقتصادي الحديث **بالطلب الفعال** و هو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام و الناتج و الدخل القومي.

اهتم كينز في هذه النظرية منذ البداية بإبراز أهمية الطلب على النقود و العمل و الموارد الطبيعية التي تتحكم في تناقص الغلة، و أظهر أن الاتجاه العادي للأسعار و الأجور هو على عكس ما يقال الاتجاه نحو الصعود. كما أبرز مخاطر الأسعار و أهمية العمل على خلق نوع من الانتعاش المستمر، و من ثم توصل إلى نظرية عن **التوظيف الكامل** أي استخدام جميع عوامل الإنتاج الممكنة في عملية الإنتاج. فما دامت هناك حالة عدم توظيف كامل لعوامل الإنتاج فإن تغيرات كمية النقود تتبعها تغيرات مناسبة في حالة التوظيف، بمعنى أن الزيادة في كمية النقد تميل إلى التناسب مع زيادة حجم الإنتاج و ما يصاحبها من زيادة في الطلب على وسائل الدفع.² وسوف يظهر ذلك في ميكانيزم التوازن ضمن النموذج الكينزي البسيط الذي يبين مدى امتداد أثر النقود إلى بقية الأسواق.

¹ بسام الحجار - مرجع سابق - ص 256.

² عادل أحمد حشيش - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 187.

من أجل دراسة نموذج التوازن الاقتصادي في التحليل الكينزي نعلم إلى تحليل الطلب الفعال و أهم مكوناته، ثم ندرس كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني، و من ثم نصل إلى استخلاص دور أو مدى فعالية السياسة النقدية في الطرح الكينزي من خلال إبراز ميكانيزم انتقال أثر هذه الأخيرة إلى بقية القطاعات الاقتصادية (أثر الجانب النقدي على الجانب العيني).

إن النظرية الكينزية هي نظرية للدخل و السياسة النقدية فيها غير حيادية إذ لها تأثير على النشاط الاقتصادي، فتغير كمية النقود يؤثر على الدخل الكلي أو الوطني، بمعنى ينتقل الأثر من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي أو العيني، فهي إذن نظرية غير ثنائية إذ تربط الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي بالجانب الحقيقي له.

الفرع الأول: الطلب الكلي الفعال

يتمثل الطلب الكلي الفعال في مجموع ما يقرر الأفراد إنفاقه على السلع و الخدمات، هذه الأخيرة التي تشتمل على سلع و خدمات الاستهلاك و سلع و خدمات الاستثمار. فالمنظور الكينزي أكد أن هذا الطلب لا يقف عند حد الرغبة في الشراء، بل لا بد و أن يقترن بالمقدرة على هذا الشراء، كما أنه يشمل إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.¹

تعتبر النظرية الكينزية في جانب الطلب الكلي أكثر تعقيدا و تفصيلا من النظرية الكلاسيكية، إذ بينما اعتبرت النظرية الكلاسيكية الطلب الكلي وحدة واحدة بغض النظر عن مكوناته، ترتبط ارتباطا عكسيا مع المستوى العام للأسعار، رفض كينز هذه النظرة الإجمالية للطلب الكلي و جزأه إلى أربعة أجزاء طبقا لمكونات الناتج القومي، لاعتقاده بأن كل جزء فيها يرتبط بعوامل تختلف عن الآخر، و لذلك لا يصح اعتبار الطلب الكلي وحدة واحدة و إنما يجب تحديد المتغيرات المؤثرة في كل جزء من هذه الأجزاء التي تتمثل في:

❖ الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري.

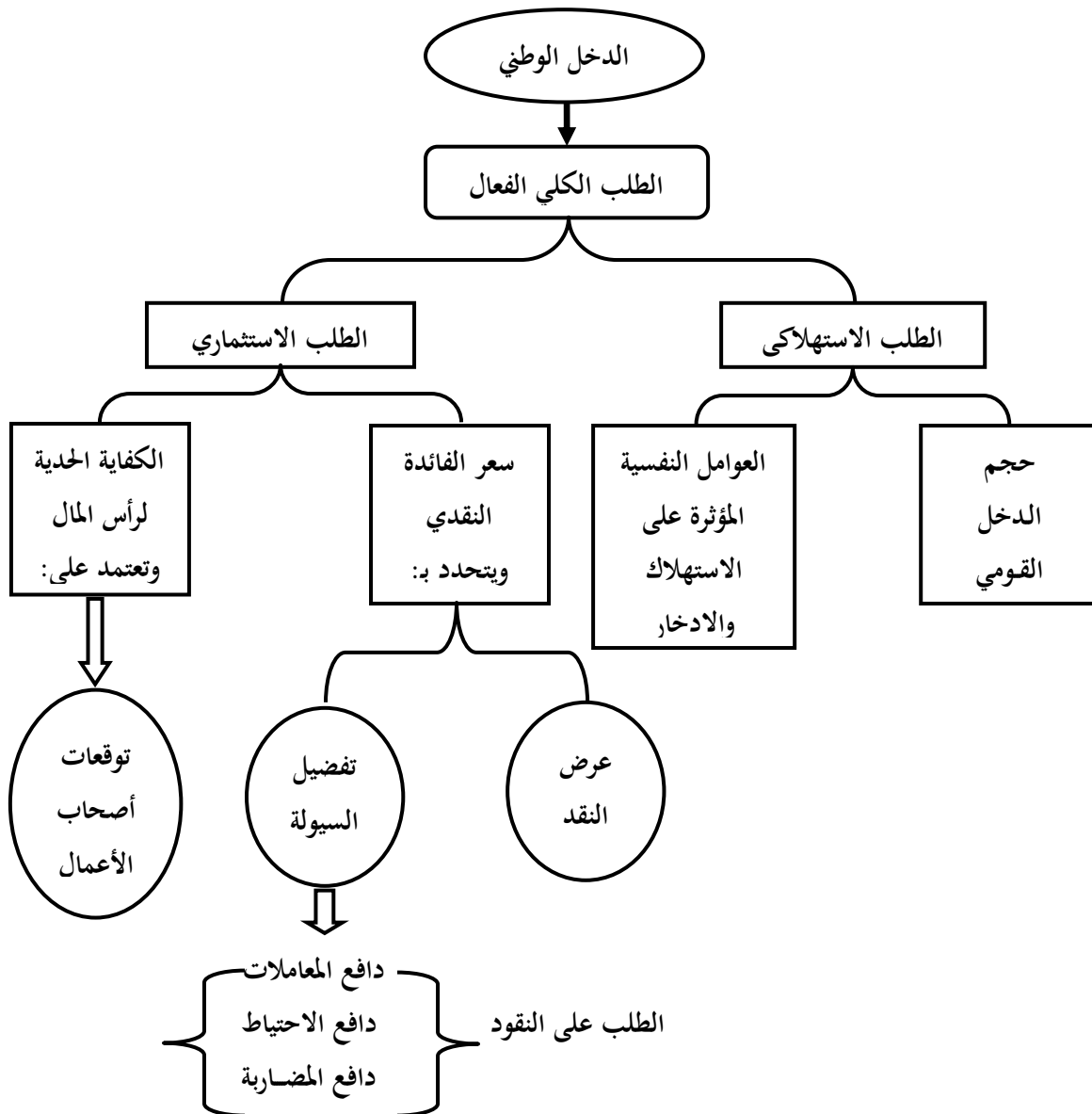
❖ الإنفاق الحكومي.

❖ صافي الصادرات.

¹ بقبق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص 63. لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

سهير محمود السيد حسن- "النقود و التوازن الاقتصادي"- مؤسسة شباب الجامعة- طبعة 1985- ص 111-112.
صبيح تادريس قريصة- "النقود و البنوك"- الدار الجامعية للطباعة و النشر- طبعة 1986- ص 249.

الشكل رقم 01-10 : نموذج الطلب الكلي الفعال الكينزي



المصدر: ناظم مُجَّد نوري الشمري- "النقود و المصارف و النظرية النقدية" - مرجع سابق- الطبعة الأولى 1999- ص272.

الفرع الثاني: تحديد المستوى التوازني للدخل

تعرف النظرية الكينزية بأنها نظرية للطلب كونها تعتمد على الطلب الكلي الفعال كعنصر أساسي في تحديد مستوى الدخل التوازني، إذ نجد أن للطلب الفعال دور كبير في البحث عن حجم الإنتاج و حجم التوظيف، ومن ثم تحديد التغيرات التي تحصل في هذه الكميات. فالتوازن من المنظور الكينزي يتحقق في ظل جملة من الفروض التي من شأنها تبسيط التحليل دون المساس بجوهره، و تظهر هذه الفروض كما يلي:

- ❖ نفترض عدم وجود نشاط حكومي، بمعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أي وجود اقتصاد معين ليس للحكومة فيه أي ميزانية نظرا لعدم قيامها بالإنفاق أو تحصيل الضرائب.
- ❖ نفترض وجود اقتصاد مغلق لا توجد بينه و بين العالم الخارجي أية معاملات.¹
- ❖ تصوير دالة الاستهلاك على شكل خط مستقيم مما يفيد افتراض ثبات الميل الحدي للاستهلاك لغرض التبسيط.
- ❖ افتراض الطلب على الاستثمار متغير خارجي و لا علاقة له بالدخل.²

وفق هذه الافتراضات نجد أن المستوى التوازني للدخل يتحدد بطريقتين مختلفتين:
 الطريقة الأولى: تعادل الدخل الوطني مع الإنفاق الكلي.

الطريقة الثانية: تعادل الإدخارات المقررة مع الاستثمارات المقررة.

بعد أن تطرقنا فيما سبق إلى تحليل و دراسة كل دالة على حدى (دالة الاستهلاك، الادخار، الاستثمار) والعوامل التي تؤثر في سلوك كل متغير اقتصادي، نعمد إلى شرح شروط توازن الدخل الوطني كما يلي:

1. الطريقة الأولى: تعادل الدخل الوطني مع الإنفاق الكلي

$$\begin{cases} Y = C + I \\ C = C_0 + bY_d \\ I = I_0 \\ Y = Y_d \end{cases}$$

$$Y = C_0 + bY_d + I_0$$

$$Y - bY_d = C_0 + I_0$$

$$(1 - b) Y = C_0 + I_0$$

$$Y = (C_0 + I_0) / (1 - b) \rightarrow Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)]$$

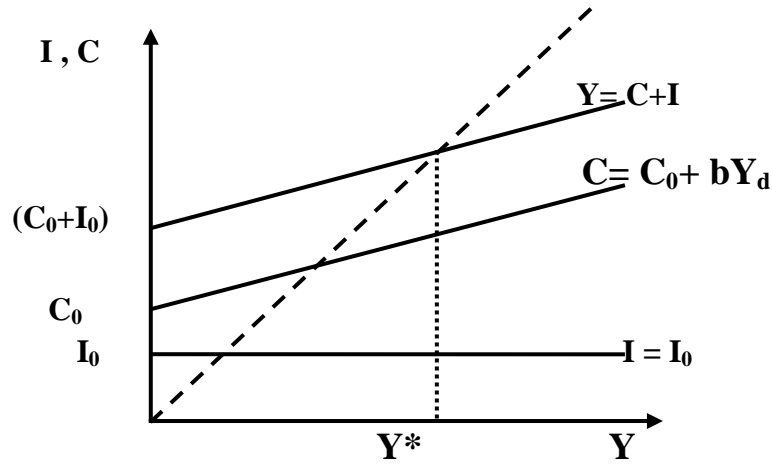
يمكن تمثيل الصيغة النهائية التي تبين كيفية تحديد قيمة الدخل التوازني في الشكل البياني الموالي.

¹ سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 113.

² بقبق ليلي اسمهان - مرجع سابق (رسالة ماجستير) - ص 63.

لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: عبد الرحمان يسري أحمد - "اقتصاديات النقود" - دار الجامعات المصرية - القاهرة - طبعة 1979 - ص 212.

الشكل رقم 01-11: الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الإنفاق الكلي و الإنتاج الكلي



المصدر: من إعداد الطالب.*

2. الطريقة الثانية: تعادل الإدخارات المقررة مع الاستثمارات المقررة

$$\begin{cases} I = S \\ I = I_0 \\ S = -C_0 + (1-b)Y_d \\ Y = Y_d \end{cases}$$

$$I_0 = -C_0 + (1-b)Y_d$$

$$C_0 + I_0 = (1-b)Y$$

$$Y = (C_0 + I_0) / (1-b) \rightarrow$$

$$Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)]$$

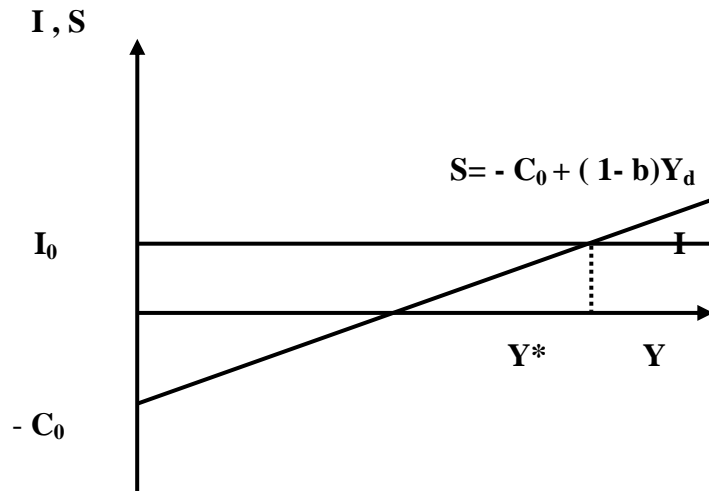
تمثل هذه الصورة الرياضية الصيغة النهائية للدخل التوازني بطريقة تعادل الادخار المقرر مع الاستثمار المقرر.

* لمزيد من الإطلاع راجع:

يوجين.أ. ديوليو- "ملخصات شوم، نظريات و مسائل في النظرية الاقتصادية الكلية" - الدار الدولية للنشر- القاهرة- الطبعة الثالثة 1997- ص20.

ضياء مجيد- "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999- ص217.

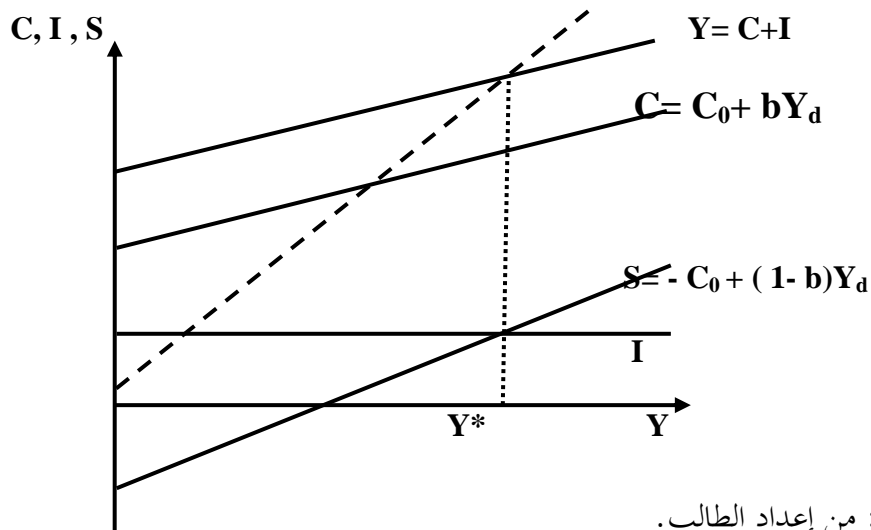
الشكل رقم 01-12: الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الادخار و الاستثمار



المصدر: من إعداد الطالب.*

من الصيغ الجبرية السابقة الخاصة بطرق تحديد قيمة أو مستوى الدخل عند التوازن، بالإضافة إلى الرسومات البيانية التي توضح علاقة كل متغير اقتصادي في تحديد مستوى توازن هذا الأخير، نشير إلى إمكانية استخلاص تمثيل بياني يضم كافة الدوال بجميع منحنياتها البيانية الخاصة بها في تحديد قيمة الدخل الوطني التوازني وفق طريقة التعادل بين العرض الكلي و الطلب الكلي كما سيتم توضيحه في المخطط الموالي:

الشكل رقم 01-13: مستوى الدخل الوطني التوازني بالطريقتين معا



المصدر: من إعداد الطالب.

* لمزيد من الإطلاع راجع: يوجين.أ. ديوليو- "ملخصات شوم"- مرجع سابق (طبعة 1997)- ص 20.
ضياء مجيد- مرجع سابق (طبعة 1999) - ص 217.

* مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على

الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل و الإنتاج و التشغيل، عن طريق ما يسمى "بالمضاعف". حيث أن فكرة هذا الأخير عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل. أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني.¹ فمضاعف الاستثمار يقصد به إذن المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني و التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل.² و يفترض في ذلك بقاء الأشياء الأخرى على حالها ثابتة دون حدوث أي تغيير فيها.

يمكن تمثيل صيغة مضاعف الاستثمار في الصورة الرياضية الآتية:

$$Y = (C_0 + I_0) [1 / (1 - b)] \quad ; \quad \Delta C = 0$$

$$\Delta Y = \Delta I [1 / (1 - b)] \quad ; \quad K = [1 / (1 - b)] \text{ مضاعف الاستثمار}$$

لكن السؤال المطروح: كيف يؤدي التغير في الاستثمار إلى تغير أكبر منه في الدخل؟

يرجع هذا التأثير المضاعف في واقع الأمر إلى أنه إذا افترضنا ما ينفقه فرد أو مشروع معين عن ذي قبل، فإن هذا الإنفاق سوف يحصل عليه شخص أو مشروع آخر في صورة دخل، و حيث أن هذا الأخير قد حصل على دخل إضافي (بمعنى أن دخله قد زاد) فسوف يقوم بزيادة مقدار ما ينفقه على الاستهلاك فيزيد مقدار ما يحصل عليه فرد أو مشروع ثالث من دخل، و من ثم يزيد إنفاقه على الاستهلاك و هكذا.³ و حيث أن الاستهلاك يمثل أحد العناصر المكونة للدخل الوطني فإن حدوث زيادة في الاستهلاك (تتولد عن الزيادة الأصلية في الاستثمار) يقابلها زيادة في الدخل القومي.

¹ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 42.

² سهر محمد معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 125.

³ سهر محمد معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 126.

الفرع الثالث: دراسة نموذج التوازن الاقتصادي في ظل النظرية الكينزية- عدم حيادية النقود-

لقد عنى كينز في هذه النظرية منذ البداية بإبراز أهمية الطلب على النقود و العمل و الموارد الطبيعية التي تتحكم في تناقص الغلة، و أظهر أن الاتجاه العادي للأسعار و الأجور هو على عكس ما يقال الاتجاه نحو الصعود. كما أبرز مخاطر الأسعار و أهمية العمل على خلق نوع من الانتعاش المستمر، و من ثم توصل إلى نظرية عن التوظيف الكامل أي استخدام جميع عوامل الإنتاج الممكنة في عملية الإنتاج. فما دامت هناك حالة عدم توظيف كامل لعوامل الإنتاج فإن تغيرات كمية النقود تتبعها تغيرات مناسبة في حالة التوظيف، بمعنى أن الزيادة في كمية النقد تميل إلى التناسب مع زيادة حجم الإنتاج و ما يصاحبها من زيادة في الطلب على وسائل الدفع.¹

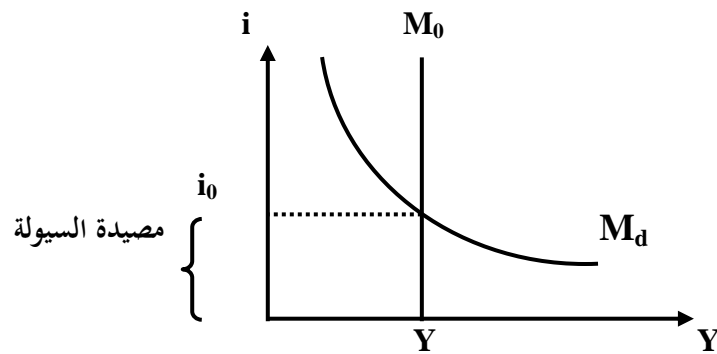
لقد اهتم كينز في نظريته بالطلب الفعال كونه العنصر الذي يحدد الدخل الوطني و مستوى التشغيل، هذا الطلب الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و على الاستثمار. حيث أن الاستثمار دالة تابعة للدخل والعلاقة بينهما طردية إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة بمستوى أقل في الاستهلاك. في حين أن الاستثمار احتل مكانة هامة في التحليل الكينزي باعتباره متغير مستقل، و أن التقلبات التي تحدث به هي المسؤولة عن حدوث تقلبات في مستوى الدخل الوطني و ذلك نظرا لاستقرار الاستهلاك.

أوضح كينز أن معدل الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية يتحدد من خلال التقاطع أو التعادل بين عرض النقود والطلب عليها بما يعرف بالترفضيل النقدي، حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد من جانب السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد عرف من عرج كبير من خلال اهتمام كينز بدور النقود كونها تطلب لذاتها، وأنها مخزن للقيمة من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي و الحفاظ على استقراره عند المستويات الطبيعية أو المعقولة نوعا ما. بحيث أن النقود تعد عنصر غير محايد في التحليل الكينزي بحيث أي تغير فيها سواء كان بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في مستويات الناتج الوطني و التوظيف. و منه نعلم إلى دراسة وتحليل ميكانيزم انتقال أثر النقود أو دور السياسة النقدية في التأثير على بقية الأسواق (سوق النقد- سوق السلع والخدمات- سوق العمل) في إطار النظرية الكينزية.

¹ عادل أحمد حشيش - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 187.

1. السوق النقدي عند كينز: يتحقق التوازن في السوق النقدي من خلال تعادل عرض النقود (متغير مستقل) و الطلب الكلي على النقود المكون من الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط (كونهما تابعين لمستوى الدخل بمنحى ايجابي) و الطلب على النقود بدافع المضاربة (يتحدد بمعدل الفائدة بمنحى سلبي)، و يظهر ذلك في البيان التالي:

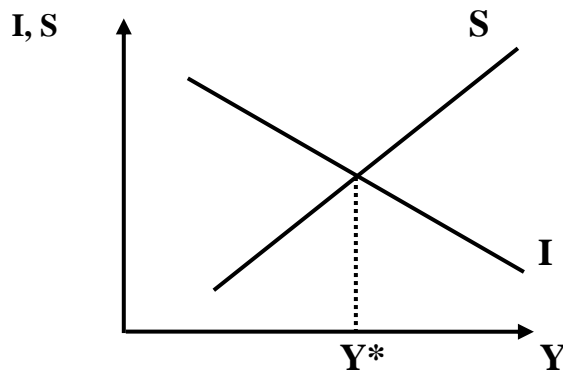
الشكل رقم 01-14: سوق النقد في النظرية الكينزية



المصدر: من إعداد الطالب.

2. سوق السلع و الخدمات: يتحدد التوازن في السوق الحقيقي من خلال التعادل بين مستوى الادخار والاستثمار و ذلك كون أن الطلب (الاستثمار) هو الذي على أساسه يتحدد العرض (الادخار) عكس قانون المنافذ لساي. حيث أن الادخار تابع ايجابيا لمستوى الدخل، في حين أن الاستثمار يتحدد من خلال معدل الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال، و يظهر ذلك في البيان الموالي.

الشكل رقم 01-15: السوق الحقيقي في ظل النظرية الكينزية



المصدر: من إعداد الطالب.

3. سوق العمل: وفقا لكيينز يتم التوازن في سوق العمل من خلال التعادل بين عرض العمل و الطلب عليه. حيث أن الطلب على العمل في النظرية الكينزية لا يختلف عنه في النظرية التقليدية، فدالة الطلب على العمل تعتر دالة مشتقة من دالة الإنتاج.

يعد هذا الطلب دالة متناقصة في معدل الأجور الحقيقية بحيث أن انخفاض هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل (انخفاض تكلفة اليد العاملة)، و من ثم ارتفاع مستوى التشغيل. أما عرض العمل فقد اختلف كينز مع التقليديين في نقطتين هما: ¹

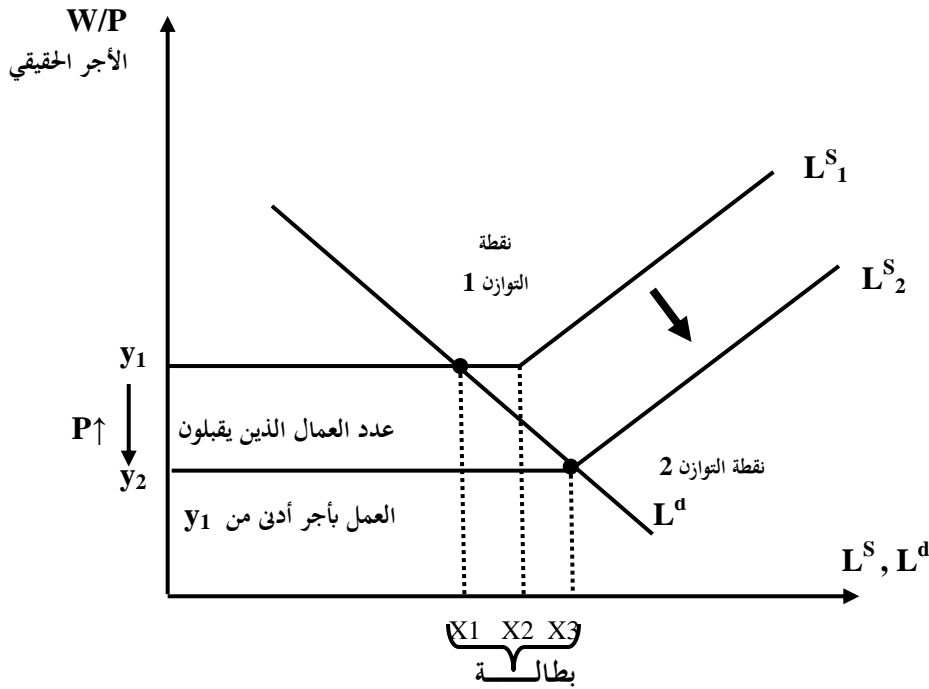
✓ **عرض العمل ليس دالة للأجر الحقيقي:** فهو يرى أن العمال يهتمون بالأجور النقدية أكثر من اهتمامهم بالأجور الحقيقية، فهم لا يأخذون تغير مستوى الأسعار في الحسبان أي أنهم وفقا لكيينز خاضعين لظاهرة الخداع النقدي أو الوهم النقدي، و منه يعد عرض العمل دالة تابعة ايجابيا لمعدل الأجور النقدية أو الاسمية.

✓ **رفض مبدأ جمود الأجور خصوصا نحو الانخفاض:** وليس مرونتها، فالاقتصاد الحديث يرفض مبدأ تخفيض الأجور النقدية تحت تأثير النقابات العمالية، و من ثم لم يعد الأجر النقدي مجرد متغير مرن قابل للانخفاض بل أصبح بمثابة معطاة و يتوقف على إرادة نقابات العمال.

وفقا لكيينز يتحقق التوازن في سوق العمل عند مستويين مختلفين تماما، مستوى التشغيل التام أو الكامل (توظيف كامل لعوامل الإنتاج) و مستوى التشغيل الأقل من التام (ما دون التشغيل التام)، و يظهر ذلك كما يلي:

¹ سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 65.

الشكل رقم 01-16: سوق العمل في التحليل الكينزي



المصدر: من إعداد الطالب.*

نقطة التوازن الأولى: تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل (تقاطع منحنى عرض العمل L^S_1 مع منحنى الطلب L^d) عند أدنى حد للأجر النقدي y_1 ، وعند هذا الحد هناك عدد من العمال يقبلون العمل، وعرض العمل أو العمال هو المسافة من $0 \leftarrow X1$ و هو الحجم الأول للعمال عند طلب العمل لأول مرة بمعنى الحد الذي توقعته المشروعات من عرض العمل، ثم دفعة أخرى من العمال يقبلون على العمل بعد فترة زمنية عند نفس المستوى من الأجر النقدي y_1 وحجمهم من $X1 \leftarrow X2$ غير متوقع، وعند توظيف عدد إضافي من العمال يجب زيادة مستوى الأجر النقدي أعلى من المستوى y_1 . إذ تحقق النقطة الأولى توازن سوق العمل لأقل من التشغيل التام.

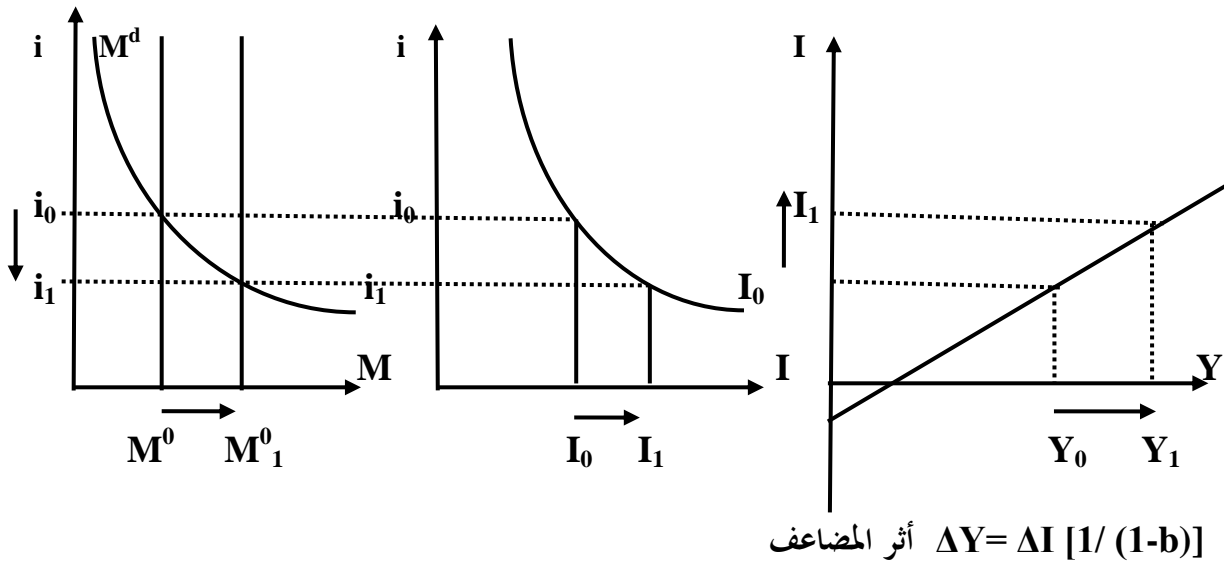
نقطة التوازن الثانية: تمثل هذه النقطة توازن سوق العمل عند مستوى التشغيل التام حين يتقاطع منحنى عرض العمل L^S_2 مع منحنى الطلب على العمل L^d و نتج ذلك عن قيام المشروعات برفع مستوى الأجر النقدي إلى مستوى y_2 (إن الزيادة في الأجر الاسمي تكون طفيفة إلا أن الإقبال على العمل يكون كبير لأن العمال خاضعين للوهم النقدي) من أجل حفز العمال على عرض طاقاتهم بعد أن حجما عن ذلك بسبب

* لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: د. سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 66.

انخفاض مستويات الأجور الحقيقية نظرا لإرتفاع مستويات الأسعار في السوق. و المسافة بين التشغيل التام أي النقطة الثانية و مستوى التشغيل الأقل من التام أي النقطة الأولى تمثل مستوى البطالة الإجبارية $X1 \leftarrow X3$.

4. عدم حيادية النقود و ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية: لقد أشرنا سابقا إلى أن النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيادي في التحليل الاقتصادي، على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل، و بالتالي تم الفصل بينها و بين تحليل النشاط الاقتصادي. أما في التحليل الكينزي فالنقود تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج و الدخل و العمالة، و بالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني.¹ و منه نعلم إلى دراسة و تحليل ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي من خلال شرح البيان التالي.

الشكل رقم 01-17: أثر النقود على متغيرات الاقتصاد الوطني في النموذج الكينزي



السوق النقدي

أثر التغير في كمية النقود

على سعر الفائدة

منحنى الكفاية الحدية للاستثمار

أثر تغير سعر الفائدة

على حجم الاستثمار

سوق السلع والخدمات

أثر مضاعف الاستثمار

على الطلب الكلي

المصدر: من إعداد الطالب.*

¹ بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 36-37.

* لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 66.

بلعوز بن علي - مرجع سابق - ص 36-37.

يظهر ميكانيزم السياسة النقدية على النحو التالي:

$\Delta M (M0 \rightarrow M01) \uparrow \rightarrow (i0 \rightarrow i1) \downarrow \rightarrow (I0 \rightarrow I1) \uparrow \rightarrow \Delta Y \uparrow (Y0 \rightarrow Y1)$ الأقل من التشغيل (\rightarrow Production $\uparrow \rightarrow \uparrow$ Niveau d'Emploi)
 التام $\rightarrow P \uparrow (P0 \rightarrow P1) \rightarrow [(W/P)0 \rightarrow (W/P)1] \downarrow$ الأجر الحقيقي $\rightarrow \downarrow LS \rightarrow \uparrow Ld \rightarrow$ **revenue monétaire $y \uparrow (y0 \rightarrow y1) \rightarrow \uparrow LS \rightarrow \uparrow$ l'Emploi** (التشغيل التام)

لكن السؤال المطروح في هذا الصدد: ما هي شروط فعالية السياسة النقدية في ظل التحليل الكينزي وذلك من أجل تفعيل الميكانيزم السابق ؟

من هنا يتضح بأن فعالية السياسة النقدية في النظرية الكينزية تعتمد على العوامل التالية:

1. مدى استجابة سعر الفائدة للتغيرات في كمية النقود فكلما كانت هذه الاستجابة أكبر ازدادت فعالية السياسة النقدية. تكون الحلقة السابقة موجودة بين التغير في كمية النقود و معدل الفائدة إذا كان الطلب على النقود **ضعيف المرونة** بالنسبة لسعر الفائدة، أي جزء من كمية النقود يحتفظ به و الجزء الآخر يستثمر. حيث أنه إذا كان الطلب على النقود السائلة لا نهائي بمعنى مصيدة السيولة حيث يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود دون استثمارها في السوق المالي، و منه لا يتأثر قرار الاستثمار هنا بقيمة معدل الفائدة، هذا الأخير لا يصبح له أهمية في الاقتصاد.

2. مرونة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة حيث تكون السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تكون استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة أكبر أي عندما يكون الإنفاق الاستثماري أكثر مرونة. فإذا كان الاستثمار ضعيف المرونة لمعدلات الفائدة بمعنى أن تغير هذا الأخير لا يؤثر على القرار الاستثماري. فمثلاً إذا كان التوقع أن الكفاية الحدية للاستثمار أكبر بالمقارنة مع معدل الفائدة فإن ارتفاع سعر الفائدة لا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، لأن العائد المتوقع أكبر من تكلفة الاقتراض. ضف إلى ذلك إذا كان الاستثمار يتم تمويله ذاتياً من أموال المؤسسة دون اللجوء إلى البنك فإن الاستثمار لا يتأثر بتغير معدل الفائدة.

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكينزية

ليس هناك شك في أن التحليل الكينزي قد أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي خاصة و أن النظرية الكينزية قامت على نقض التحليل الكلاسيكي الغربي، الذي فشل تماما في معالجة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالنظم الاقتصادية الرأسمالية (أزمة الكساد الكبير) للفترة ما بين سنة 1929-1932. إذ كان لفكر المدرسة الكينزية أثر كبير في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات و الظواهر الاقتصادية، إذ كان هذا الفكر محل إعجاب و تقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أو جاءوا من بعده. لذلك يمكن اعتبار التحليل الكينزي بمثابة ثورة و ثروة، ثورة على مبادئ و قوانين و نظريات التقليديين والكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسيك)، و ثروة لما قدمه من جهد فكري و علمي استطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي، فوصف تفسيره و تحليله للأزمة بالواقعية و العلمية.¹

إن التحليل الكينزي يقرّ أن للسياسة النقدية تأثيرا على مستوى سعر الفائدة ثم على قرارات و مستويات الاستثمار و منه على حجم التشغيل و الإنتاج و الدخل القومي، و يعتمد هذا التأثير (على سعر الفائدة) على مرونة دالة التفضيل النقدي و مدى ثباتها.² فالسياسة النقدية تتحدد أهميتها من خلال دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الإنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل و بأقل ارتفاع ممكن في مستويات الأسعار، خاصة و أن قرارات الإنفاق للأفراد و المشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل لوحدها فقط، و إنما تتأثر أيضا بمقادير النقود الحاضرة و الأصول السائلة التي بحوزتهم و بحجم الائتمان المصرفي المتاح و كلفة الحصول عليه.

لقد أعطى التحليل الكينزي اهتماما واضحا و كبيرا للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية على عكس الطرح الكلاسيكي التقليدي الذي يؤمن بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. فالاختلال و عدم التوازن يرجع إلى عدم التعادل بين معدلات التغير في الإنفاق الكلي و معدلات التغير في الناتج الوطني. إذ يمكن تحقيق التوازن من خلال التحكم في الإنفاق القومي عن طريق السياسة المالية، التي تهدف إلى معالجة كل من التضخم والكساد الاقتصادي بخفض أو زيادة مستوى رصيد الميزانية العامة للدولة. و هذا التحليل الكينزي يتعارض مع التحليل التقليدي القائم على مبدأ تحقيق ميزانية حكومية متوازنة بين جانبي الإيرادات و النفقات دون خلل في

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 57.

² ناظم مجّد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 441.

جانب ما على حساب الطرف الآخر، إلا أن أزمة الكساد العالمي أوجبت إعادة النظر في هذا المبدأ، و أخذ كينز يدعو إلى أماكن تحقيق فائض في الميزانية إذا كان الهدف معالجة التضخم، و إمكان حصول عجز فيها إذا كان الهدف معالجة الكساد الاقتصادي.

إن من الانتقادات الموجهة إلى التحليل الكينزي كونه أتى لمعالجة ظاهرة الكساد و عجزت نظريته عن معالجة أي ظاهرة أخرى، ضف إلى ذلك كونه طرح يهتم بدراسة المدى القصير و ما يحدث فيه و إهمال المدى الطويل، أما الطلب على النقود فهو مجموع الرصيد النقدي المرتبط بالدخل و الرصيد النقدي المرتبط بمعدل الفائدة، معناه يوجد رصيدين مختلفين عن بعضهما البعض. أما بالنسبة لدافع المضاربة فمن غير المنطقي التحدث عن المضاربة في المدى القصير في حين أن الأوراق المالية يتم استثمارها في المدى الطويل، و قد اعتقد كينز أن الأصول المالية هي البديل الوحيد للنقود في حين أنه توجد أصول أخرى بديلة للنقود. و جميع هذه الانتقادات قدمها أنصار المدرسة الكمية الحديثة ضمن مدرسة شيكاغو (Chicago) بزعامة م. فريدمان (M. Friedman) في ثوب جديد للنظرية النقدية الكمية. و الجدول الموالي يبين أوجه الاختلاف بين الكلاسيك و كينز:

جدول رقم 01-02: أوجه الاختلاف بين النظرية النقدية التقليدية و نظرية كينز

التحليل الكينزي	النظرية الكمية التقليدية
1. أضاف وظيفة أخرى للنقد و هي مخزن للقيمة.	1. ركزوا على النقد كأداة للدفع و وسيلة للتبادل.
2. النقود تطلب لذاتها للاكتناز و المضاربة. $M^d=f(i, Y)$	2. النقود لا تطلب لذاتها، بل للإنفاق فقط. $M^d=f(p)$
3. يفترض حالة الاستخدام الناقص (الحالة العامة)، ويرى أن الاستخدام الكامل حالة خاصة.	3. يفترضون حالة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.
4. تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار من خلال أ- التوقيت: يتم التأثير مسبقا بين النقود أو الإنفاق، وبين العرض و الطلب على السلع والخدمات، أي عدم حيادية النقود.	4. تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار، من خلال أ- التوقيت: يتم التأثير في مرحلة التبادل من خلال M, T حيث أن: $P= MV/T$ ويكون $P=f(M)$ حيادية النقد.
ب- نوع التأثير: تأثير غير مباشر من خلال التأثير على الأجور و التشغيل و السيولة النقدية.	ب- نوع التأثير: تأثير مباشر من خلال عرض و طلب النقود
5. التوازن في السوق النقدي عن طريق i .	5. التوازن في السوق النقدي يتم عن طريق حركة P .
6. يتم التوازن في سوق السلع والخدمات عن طريق Y .	6. يتحدد التوازن في سوق السلع والخدمات عن طريق i .
7. يبحث في التوازن الكلي و تحديد الدخل الوطني.	7. يبحثون في تحديد المستوى العام للأسعار P .
8. الطلب أكثر ديناميكية.	8. العرض يخلق الطلب/ و قانون ساي للمنافذ.
	9. التحليل الكلاسيكي ينطبق على حالي الاقتصاد المتطور، والمتخلف متى بلغ حالة التشغيل التام.

<p>9. تحليل كينز ينطبق على حالة الاقتصاد المتطور لأنه يتسم بمميزات تختلف عن الاقتصاد المتخلف.</p> <p>10. يربط كينز عرض العمل بالأجر الاسمي، وفي حالتي التشغيل الناقص و الكامل.</p> <p>11. حجم التشغيل مستقل عن الأجر الاسمي ويرتبط بالطلب الفعال المتوقع على الاستهلاك و الاستثمار.</p> <p>12. البطالة لإرادية.</p> <p>13. معدل الفائدة هو ثمن التخلي عن السيولة، متغير نقدي.</p> <p>14. الطلب على النقود مرتبط بعاملين (i, Y)، وأن معدل التفضيل النقدي غير ثابت.</p> <p>15. الدخل التوازني يأخذ عدة مستويات.</p> <p>16. عدم إجبارية التوازن لموازنة الدولة، التضخم نكون في حالة فائض الموازنة، والكساد حالة عجز الموازنة.</p> <p>17. تطبيق السياسة النقدية والمالية، والأولوية للثانية.</p>	<p>10. عرض العمل مرتبط بالأجر الحقيقي عكس كينز.</p> <p>11. توازن سوق العمل مرتبط بالآلية الخفية بتحرك الأجر الحقيقي.</p> <p>12. البطالة اختيارية أي إرادية.</p> <p>13. معدل الفائدة مكافأة أو ثمن التخلي عن الاستهلاك والتوجه للادخار ومنه i هو متغير حقيقي.</p> <p>14. الاحتفاظ بالأرصدة النقدية مرتبط بالدخل النقدي، وبمعدل تفضيل السيولة الذي هو ثابت حسب علاقة كمبردج.</p> <p>15. التوازن هو توازن الاستخدام الكامل، وبالتالي فالدخل هنا هو دخل التوازن في الاستخدام الكامل.</p> <p>16. إجبارية الموازنة المتوازنة للدولة.</p> <p>17. جدوى السياسة النقدية أكثر من غيرها.</p>
---	--

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثالث: النقود و السياسة النقدية في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة

تطرقنا فيما سبق إلى نظرية كمية النقود بصيغتها الكلاسيكية و النيوكلاسيكية عند كل من فيشر و مدرسة كامبردج، و لاحظنا أن النظرية في صيغتها الكلاسيكية ركزت على أهمية عرض النقود، في حين اهتم كل من مارشال و بيجو بمسألة الطلب على النقود و تأثيره على الكمية المعروضة من النقود في التداول، و أن كل من الصيغتين تؤكدان على أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود.¹ و بيّنا بالدراسة و التحليل و النقد أن هذه النظرية عجزت عن معالجة أو تقديم تفسير للمتغيرات الاقتصادية خاصة تلك التي حدثت في ظل أزمة الكساد الكبير سنة 1929م.

كما قدمنا تحليل للنظرية الكينزية التي اعتبرت فعلا ابتكارا حيث استطاعت أن تشرح الظواهر و المتغيرات الاقتصادية السائدة آنذاك، فقدم كينز تحليلا مقنعا إلى حد ما عن أزمة الكساد انطلاقا من الطلب الكلي الفعال وفق نموذج متكامل قائم على تحليل مختلف عن التحليل النقدي. إلا أن النظرية النقدية الكينزية لم تسلم من النقد

¹ ضياء مجيد - "اقتصاديات النقود و البنوك" - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - طبعة 2002 - ص 135.

و المعارضة، ذلك أن تحليله انصب جملة و تفصيلا على دراسة حالة الكساد، مما جعل أفكاره غير قادرة هي الأخرى على تفسير و شرح ما طرأ من أحداث بعد الحرب العالمية الثانية و التي اتّصفت بما يسمى بالكساد التضخمي.¹

فقد تعرض النموذج الكينزي لانتقادات كان سببها المباشر هو ظهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل، تمثلت بالخصوص في معايشة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب، مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع و التوفيق بين استنتاجات التقليديين و طروحات الكينزيين. إذ بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريبا، أعاد الحياة لهذه النظرية في عام 1956م الاقتصادي المشهور **ميلتون فريدمان** أستاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو الأمريكية، و ذلك بتحويل تلك النظرية القديمة (النظرية الكمية التقليدية) إلى نظرية حديثة في الطلب على النقود، و جعل كمية النقود المؤثر الرئيسي في مستوى الطلب الكلي و الدخل و الأسعار. و لهذا أطلق على هذه النظرية الحديثة اسم **النظرية النقدية** و على ميلتون فريدمان و مؤيديه من المفكرين اسم "**مدرسة شيكاغو**".

اعتبر **فريدمان** نظريته هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر، حيث أوضح **فريدمان** بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج و لا للدخل والأسعار، و إنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود.

المطلب الأول: معالم نشأة النظرية المعاصرة لكمية النقود

الفرع الأول: ظروف نشأة التحليل النقدي الكمي المعاصر²

إن تركيز **كينز** على شرح ظاهرة الانكماش جعلت فكره في محك صعب ثبت فيما بعد أنه كان عاجزا عن إيجاد حلول و مقترحات أو حتى تفسير ظاهرة التضخم، التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و التي سادت جنبا إلى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي، و من ثم عبّر العديد من الاقتصاديين و خاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث و الأزمات الاقتصادية في المدى الطويل، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره أصيلا، و لكنه فكر قائم في أساسه و منهجه على طروحات

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 61.

² بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 61.

ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص و بدرجة أقل المدرسة الكينزية، و المتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر تحت اسم المدرسة النقديّة (المذهب النقدي). و تعتبر مدرسة شيكاغو امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد و بأدوات تحليلية أكثر نجاعة و واقعية.

تعرّضت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية سنوات الخمسينيات إلى أزمة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخم و الكساد بما يعرف بالركود التضخمي، إلا أن طابعها العام كان تضخمي حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الأسعار و ارتفاع معدلات البطالة، و هي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور و الأسعار و بين مستويات و معدلات البطالة. و هكذا أتت النظرية الكمية المعاصرة لردع و إيجاد حلول للمشاكل التي فشلت عن معالجتها الأفكار الاقتصادية السابقة.

الفرع الثاني: الخصائص المميزة للنظرية المعاصرة لكمية النقود

- ❖ انتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود في النماذج الكينزية، و هم يرون أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا و يجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج. كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وأن التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.
- ❖ شكك النقديون في كفاءة السياسة المالية و بينوا أنها تؤدي فقط إلى آثار توزيعية بين القطاع العام والقطاع الخاص، نظرا لأن زيادة النفقات العامة تصطحب غالبا بانخفاض في الطلب الخاص بنفس القدر. وعلى العكس من ذلك ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية و الفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹
- ❖ و لم يقبل النقديون فرضية عدم ثبات الاقتصاد الرأسمالي، بل اعتقدوا أن نظام السوق يعد ثابتا ومستقرا وأنه يتحمل جيّدا الصدمات الخارجية التي تتجه إلى إبعاد الاقتصاد عن وضعه التوازني الخاص بالتشغيل الكامل.*
- ❖ منح سلطة تقديرية للبنوك المركزية (الحفاظ على كمية النقود المثلى).

¹ سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 66.

* يلاحظ أن المذهب النقدي يستند على مقدمة أساسية تتمثل في أن النظم الاقتصادية مستقرة بطبيعتها، بمعنى أن هناك اتجاه طبيعي لأن تتحرك في اتجاه التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، كما يلاحظ أن النقديين بطبيعتهم معادين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و بالذات فريدمان.

❖ يتحدد وضع النظام الاقتصادي في الفترة الطويلة عن طريق الأرصدة (الرصيد النقدي بالذات) و ليس عن طريق التدفقات.¹

❖ تعتبر التقلبات الاقتصادية التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.

❖ عرض النقود ليس له أي تأثير في المدى الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي، حيث أن عرض النقود في المدى الطويل يمارس أثره بصفة خاصة على مستوى الأسعار وفقاً للنظرية الكمية للنقود أي عدم تأثير الثروة الحقيقية.

❖ تمارس النقود أثراً مباشراً و هاماً على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل في المدة القصيرة.

❖ استبعدوا العلاقة التناسبية بين التغيرات في المعروض النقدي و مستوى الأسعار، و اكتفوا بالعلاقة السببية بينهما.²

❖ يتمتع الطلب على النقود بدرجة كبيرة من الثبات أما عرض النقود فيتغير باستمرار و ليس له علاقة بالطلب على النقود، و بالتالي فهم يعطون أهمية لمقدار الزيادة في عرض النقود على حساب الطلب عليها من حيث التأثير على الاقتصاد.

❖ عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها **ميلتون فريدمان** يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود و بين التغير في مستوى الأسعار، و ذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. و لذلك سوف نعمل على دراسة و تحليل الطلب على النقود عند فريدمان و من ثم نعرض و نكشف الميكانيزم الذي يضمن انتقال أثر السياسة النقدية إلى كافة القطاعات الاقتصادية وفق المنظور الكمي المعاصر.

¹ سهر محمد معتوق - "السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي- مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة" - دار مصر المعاصرة للنشر- القاهرة- طبعة 1987- ص183.

² مروان عطون- "النظريات النقدية"- دار البعث للطباعة و النشر- قسنطينة- طبعة 1989- ص114.

المطلب الثاني: الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة

الفرع الأول: مدخل عام لتحليل نظرية الطلب على النقود (النظرية الكمية الجديدة)

1. النقديين، الأساس و التعريف: لقد أعادت مدرسة شيكاغو صياغة النظرية الكمية في صورة حديثة يطلق عليها تسمية "النظرية الكمية المعاصرة"، و هذه النظرية الجديدة تبتعد عن الصيغة الأولية للنظرية الكمية التي وفقا لها تعد سرعة دوران النقود ثابتة و تتحدد عن طريق العادات المرتبطة بالمدفوعات. و على ذلك يمكن القول أن النظرية الكمية المعاصرة ليست مجرد ترديد أو إعادة للنظرية الكمية التقليدية، و إنما هي محاولة أرادت الاستفادة من التقدم الذي تحقق من نقد هذه النظرية و في نفس الوقت تعيد إلى الأذهان أهمية السياسة النقدية.¹

على الرغم مما قد يبدو من أن النقودية هي في الأصل رجوع إلى النظرية الكمية في النقد، إلا أننا نعتقد بأن ذلك يبقى صحيحا من الناحية الشكلية فحسب حيث أن الخلاف جوهرى، و يتمثل في النظرة إلى دور النقد. ففي حين تقوم النظرية الكمية التقليدية على مبدأ حياد النقد، يقوم التيار النقدي الحديث على مبدأ معاكس وهو تأثيرية النقد في الحياة الاقتصادية. و في الحقيقة كان الهم الأكبر الذي يشغل **فريدمان** هو نفي القناعة الموروثة عن **كينز** بأن النقد لا أهمية له.²

وفقا ل**فريدمان** تعد النظرية الكمية بمثابة نظرية طلب على النقود و هي ليست نظرية تربط كمية النقود بالأسعار و الدخل، و إنما هي مجموعة من الفروض تتعلق بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب العناصر الاقتصادية، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود يتطلب العمل على دراسة و تحليل فكرة الثروة فهي التي يمكنها فقط تفسير الطلب على النقود، نظرا لأن النقود تعد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة إلى جانب غيرها من الأشكال الأخرى كالأصول الطبيعية و المالية و الموارد البشرية.

من هنا يلاحظ أنها نظرت إلى النقود على أساس أنها أصل من الأصول المكونة للثروة ذلك أن الأصل الذي يخضع للطلب عليه لنفس القواعد المتعلقة بالاختيار بين مختلف الأصول المكونة للثروة، و هذا الاختيار يتحقق وفقا لتفضيلات كل عنصر اقتصادي بالنسبة للهيكل المرغوب فيه لثروته.

¹ سهير محمود معتوق - "النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص 151-152.

² رحيم حسين - مرجع سابق - ص 111.

2. الدخل الدائم: لقد أدخل فريدمان مفهوم الدخل الدائم كبديل لمفهوم الثروة التي يصعب قياسها، كما أدخل متغير سرعة الدخل بدلا من النظرة النيوكلاسيكية التي تعتبر سرعة تداول النقد ثابتة، فتجاهلت بالتالي تغيرات الزمن. و لذلك ميّز فريدمان بين الدخل بالمفهوم المتعارف عليه الذي تسجله الإحصائيات والذي سماه "الدخل المقاس" أو الدخل الجاري و هو يمثل الرصيد المرغوب فيه، و بين الدخل بمفهومه الواسع أي ذلك الدخل الذي يحكم سلوك المستهلكين في إنفاقهم، و هو ما يطلق عليه "الدخل الدائم" إذ يمثل ذلك الرصيد المتوقع و المتراكم لعدة فترات معينة.

ينبثق مفهوم الدخل الدائم من كون الأفراد يحددون المبلغ الذي يقررون حيازته بدلالة وضعية دخلهم في المدى الطويل، و ليس بدلالة دخولهم المؤقتة، حيث أن الأجل الطويل يمكن الأفراد من تعديل استهلاكهم. وقد لاحظ فريدمان من خلال دراسته الإحصائية أن سرعة الدخل تتغير بنفس الاتجاه مع نمو الدخل الوطني فتتزايد في فترة الانتعاش و تتناقص في فترة الركود.¹

3. التضخم ظاهرة نقدية: ² ختم فريدمان إحدى محاضراته حول التضخم و التنمية الاقتصادية * بأربع مقترحات هي:

- ❖ أن التضخم هو دوما و في كل مكان ظاهرة نقدية.
- ❖ أن التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية.
- ❖ أن التضخم في الظروف العادية لا يمكن أن يدعم التنمية حتى و لو كان الأمر كذلك فإنه لن يكون سوى علاجا مؤقتا.
- ❖ باعتبار أن التضخم ضريبة على رصيد السيولة فإنه قد يكون أقل سوءا في بعض الظروف، و لكنه في كل الأحوال تكون له انعكاسات سيئة جدا.

إذ يركز التحليل النقدي على حقيقة أساسية مفادها أن الطلب على النقد مستقر، غير أن زيادة العرض النقدي يكون له أثر بالغ - في حالة وضع التشغيل التام- على الإنفاق الكلي (الاستثماري و الاستهلاكي)

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

إسماعيل مجّد هاشم- "مذكرات في النقود و البنوك"- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- الطبعة الأولى 1996- ص190.

رحيم حسين- مرجع سابق- ص107.

² د.رحيم حسين- مرجع سابق- ص118.

* المحاضرة التي ألقاها في Bombay بالهند سنة 1963، و قد شكلت هذه المحاضرة الفصل الخامس من كتابه "التضخم و الأنظمة النقدية".

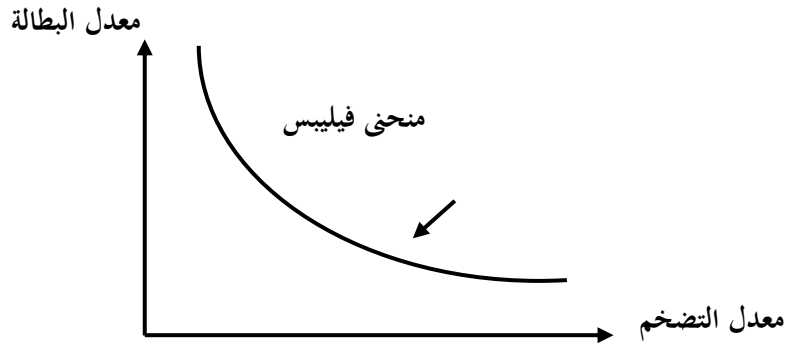
حيث يؤدي إلى توليد دخول جديدة، و هو ما ينتج عنه طلب إضافي على النقد و هكذا حتى يتحقق التوازن بين عرض النقد و الطلب عليه. و كل ذلك إنما يتم في الفترة القصيرة - حسب النقديين- حيث أنه في الفترة الطويلة لا أثر يذكر للنقد سوى إحداث معدلات مرتفعة من التضخم.

4. التحكم الصعب: البطالة - التضخم:¹ نجد في الواقع العملي برامج الحكومات مضطرة للتصدي إلى ظاهري البطالة و التضخم في نفس الوقت. فمن جهة ترغب في التقليل من حجم البطالة إلى أدنى مستوياتها الممكنة، و هو ما يحتم عليها التدخل لخلق مناصب شغل جديدة على حساب عجز الموازنة العامة و التوسع النقدي، أي باعتماد أسلوب التمويل التضخمي، و من جهة أخرى تسعى لمكافحة التضخم و مسبباته و أهمها التوسع النقدي. و كما أسلفنا الذكر فإن النقديين يعتبرون كل تضخم هو ظاهرة نقدية، و وراء كل تضخم زيادة مرتفعة في الكتلة النقدية و لذلك فإن الحكومة تكون مضطرة لمواجهة هذا التناقض في الأهداف، مما يجعل متخذوا القرارات في مأزق حقيقي.

إن هذه المعادلة الصعبة معروفة في الاقتصاد بمنحنى فيليبس و هي مستوحاة من الدراسة التي نشرها سنة 1958م، و المتعلقة بدراسة العلاقة بين البطالة و التغير في الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة 1868-1957م. و قد لاحظ فيليبس أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. و تفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمناً نقصاً في عرض العمل، و هو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعاً. و انطلاقاً من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة، ذلك أن التقليل من حجم البطالة يعني ارتفاعاً في كتلة الأجور. و حيث أن الأجور تمثل الجزء الأكبر في نفقات الإنتاج فإن ارتفاعها سيؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار، و بالتالي فإن منحنى فيليبس يدل على العلاقة بين معدل التضخم (أو معدل التغير في الأجور النقدية) و معدل البطالة.

¹ رحيم حسين- مرجع سابق- ص120.

الشكل رقم 01-18: العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم وفق النقديين



Source : J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « **Economie, problèmes monétaires et financières** » - Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32.

إن منحنى فيليبس هو تعبير عن علاقة اقتصادية بالغة الأهمية باعتبار أن ظاهري البطالة و التضخم تمثلان محور كل سياسة اقتصادية، و هذا يعني أنه يمكن التدخل - من خلال أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة - لتدعيم جانب الطلب، إذ يؤدي ارتفاعه إلى الزيادة في مستويات الأسعار، و هو ما ينتج عنه انخفاض في حجم البطالة (باعتبار أن الأجور هي المكون الرئيسي في نفقات الإنتاج و بالتالي في تشكيل الأسعار)، و هكذا فإن كان هدف السياسة الاقتصادية الرئيسي هو تقليص معدل البطالة فإن دعم الطلب يكون مناسباً لذلك.

لقد انتقد النقديون بشدة منحنى فيليبس الذي يعتبر بأن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم و خاصة عقب ظاهرة الكساد التضخمي التي عرفتتها اقتصاديات الدول الصناعية. و هم يرون أنه لا علاقة تماماً - في الأجل الطويل - بين ظاهري التضخم و البطالة. فالتضخم حسبهم يعد ظاهرة نقدية مستقلة عن ارتفاع الأجور و ضغط نقابات العمال، أما البطالة فترجع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحو الذي شلّ كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، و أن المسؤول عن ذلك هو تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل.

الفرع الثاني: نظرية الطلب على النقود لفريدمان

في عام 1956م طوّر ميلتون فريدمان نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، و رغم أنه يشير مرارا إلى ارفنج فيشر في تحليله مما قد يوحي بأن تحليله هو امتداد أو تطوير لتحليل فيشر، إلا أن تحليل فريدمان للطلب على النقود أقرب إلى تحليل كينز و مدخل كمبرج أقرب منه إلى تحليل فيشر.¹

لقد حفّز تحليل السيولة عند كينز على الانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات التي بنيت على أساسها نظرية الكمية لفيشر إلى صيغة الأرصدة النقدية، و هو انتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات إلى النظر إلى النقود على أنها أصل من الأصول، فرغم أن كينز صاغ تحليله في إطار مدرسة كمبرج للأرصدة النقدية، فلقد كان هذا الأخير صريحا بدرجة كبيرة في التأكيد على دور النقود كأحد الأصول الكثيرة، و على سعر الفائدة على السندات كتكلفة مناسبة لحيازة النقود.

أما بالنسبة لفريدمان فإن تحليله لجانب الطلب على النقود كان بطريقة أكثر اتساعا من التحليلين الكلاسيكي و الكينزي، إذ يضيف إلى الطلب على النقود متغيرات جديدة يمكن بواسطتها تفسير الطلب على النقود نفسه. فيقرر أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تستوجب دراسة و تحليل فكرة الثروة. فمفهوم الثروة بحسب هذه النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، إذ أن النقود هي جزء من الثروة أما الأجزاء أو المكونات الأخرى للثروة فإنها تتمثل في الأصول المالية و النقدية (الأسهم و السندات) والأصول العينية و الطبيعية (السلع المادية الإنتاجية) فضلا عن الاستثمار البشري.² و يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

1. الثروة الكلية (الدخل الدائم Y_p): يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على

مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم. فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة، و من ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة.³ إذن فالثروة تتكون من

¹ محمد يونس و عبد النعيم مبارك - "مقدمة في النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية" - الدار الجامعية - الإسكندرية - طبعة 2003/2002 - ص159.

² ناظم محمد نوري الشمري - مرجع سابق - ص225.

³ محمد يونس و د. عبد النعيم مبارك - مرجع سابق (طبعة 2003/2002) - ص360.

مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلاً أو عائداً معيناً، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية و غير البشرية، أي أن الثروة عند فريدمان تشمل كل مصادر الدخل.

لكن تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة و على هذا لا بد من استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية، وهذا المؤشر هو الدخل. إلا أن الدخل الجاري كما يقيسه الإحصائيون ينطوي على عيب كمقياس للثروة فهو معرض لتقلبات شاذة و غريبة من سنة إلى أخرى، ضف إلى ذلك أنه مقياس و معيار للأجل القصير، و من ثم يتطلب استخدام الدخل كمؤشر - أو بديل - للثروة و لكن ذلك في الأجل الطويل، و هذا ما قام به فعلاً فريدمان في بناء نموذج الدخل الدائم (تم التطرق إليه في عنصر سابق كونه من بين أهم الخصائص المميزة للتحليل الكمي الحديث).

2. العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة: إن الطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفة و إن هذا التوزيع يتم وفقاً للعائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الأصول، أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقاً للمنفعة التي يحصل عليها منها، و هذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تغله أو تنتجه هذه الأصول.¹

يمكن عرض الأصول المكونة للثروة و العوائد المتوقعة منها بإيجاز في العناصر التالية:

1-2. النقود: هي أصل من أصول الثروة أكثر سيولة يعطي عائداً يتمثل في الراحة و السهولة والأمان. وهذه النقود من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الإنتاجية تمثل سلعة رأسمالية أو عنصراً من عناصر الإنتاج، ويتضافر هذا العنصر مع بقية عناصر الإنتاج الأخرى في إنتاج السلع و توزيعها، كما يمكن للنقود أن تحقق عوائد عند إيداعها في البنوك.² و يمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي:

$$\text{معدل عائد النقود} = \text{معدل الفائدة على النقود} + \text{معدل التغير في القوة الشرائية للنقود} (1/p)$$

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 67-68.

² ناظم محمد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 226.

إذن نجد أن قيمة العائد الحقيقي للنقود وفقا لوحدة النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار، و من ثم فإن مستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم و الفعال و المؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود و لباقي أشكال الثروة.

2-2. السندات:¹ هي أصل من أصول الثروة (الأصول النقدية) تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة

الممنوح على السندات (Rb)، و يتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار و معدل التغير في سعر الفائدة.

2-3. الأسهم: يمثل أحد الأصول المالية و هي أصول بديلة للنقود و قابلة للتحويل إلى نقود سائلة و لكن

ذلك يكون خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، و العائد المحقق منها هو الأرباح السنوية المتوقع الحصول عليها من كل سهم و يرمز لها بالرمز (Re).

يمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة أسهم بالمعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = [سعر فائدة السهم + (-) التغير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية + (-) التغير في قيمة مستوى الأسعار خلال نفس الفترة].

2-4. الأصول الطبيعية: تتمثل في حيازة الثروة على شكل بضائع مادية و هي تشمل رأس المال المادي

كآلات و العقارات، و يتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار و معدل تغيرها و الإهلاك الذي تتعرض له هذه الأصول.² حيث تدر عائدا يتم حسابه عن طريق تحديد معدلات استهلاكها من خلال تقدير أثمانها و معدل تغير هذه الأثمان خلال الزمن، ويعبر عن عائدا هذه الأصول في دالة الطلب بتغير السعر تبعا لتغير الزمن كما يلي:³ $[\Delta P / \Delta t] \times (1/p)$

2-5. رأس المال البشري: إن هذا العامل و بما أنه لا يوجد له سوق محددة في الاقتصاديات الحديثة الخالية

من العبودية فإن العائد من رأس المال الإنساني لا يمكن تقديره، و من ثم يرى فريدمان إمكانية إحلال رأس المال

¹ ناظم مجد نوري الشمري- مرجع سابق- ص226.

² بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص71.

³ مصطفى رشدي شيحة- "الاقتصاد النقدي و المصرفي" - الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع- الإسكندرية- طبعة 1985- ص313-

الغير بشري محل رأس المال البشري في الأشكال المتعددة للثروة.¹ و هنالك صعوبة في تحديد العائد من رأس المال البشري إلا أن هناك علاقة بين رأس المال البشري و رأس المال المادي، و يمكن قياس ذلك إذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية هو (W).

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية X معامل النسبة بين الثروة المادية و الثروة غير المادية.

إن العوائد الممكنة تحصيلها من الأشكال المختلفة للثروة تمثل ما يسميه فريدمان "تكلفة الفرصة البديلة للنقود".²

3. الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: لجأ فريدمان بعد أن أخذ في اعتباره المتغيرات التي تمثل كافة العوائد التي يمكن أن تدرها الأصول المختلفة المكونة للثروة - بغرض استكمال التحليل - إلى الأخذ في الاعتبار للجانب الكيفي للثروة (بالإضافة إلى الجانب الكمي لها)، حيث لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق و بترتيب الأفضليات، و هذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختيارا معيناً قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط و التي تعتمد على العوائد المختلفة.³ و من ثم فقد أدخل فريدمان الأذواق في تحليله للطلب على النقود و يرمز لها بالرمز (U).

الفرع الثالث: دالة الطلب على النقود في تحليل فريدمان⁴

حاول فريدمان شأنه في ذلك شأن من سبقوه من الاقتصاديين أن يجيب على السؤال التالي: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ و في إجابته على هذا السؤال لم يحلل الدوافع الخاصة بحيازة النقود كما فعل كينز، ولكنه حلل العوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصول التي تقرّر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول. فنظرية طلب الأصول تقرّر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفراد (ثرواتهم)، و معدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.

¹ ضياء مجيد الموسوي- "الاقتصاد النقدي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2000- ص140.

² مروان عطون- مرجع سابق - ص118.

³ سهير محمود معتوق- "النظريات و السياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص154.

⁴ بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص72.

يمكن عرض الصيغة النهائية للطلب على النقود وفق التحليل النقدي الذي قدمه فريدمان، و الذي يأخذ بعين الإعتبار جميع العوامل السابقة الذكر سواء كانت متغيرات كمية أو كيفية، في المعادلة التالية:

$$M^d = f(Y_p)$$

$$M^d = f[Y_p, P, R_b, R_e, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, U] \dots\dots (1)$$

نستنتج من المعادلة رقم (1) أن دالة الطلب على النقود في هذه الحالة تقوم على أساس الوحدات الاقتصادية الاسمية و منه نجد أن المعادلة السابقة تعبر عن الرصيد الاسمي أو النقدي.

يرى فريدمان شأنه في ذلك شأن التقليديين أن دالة الطلب على النقود التي تفسر سلوك الأفراد في تعظيم المنفعة إنما تتوقف على اعتبارات عينية بصرف النظر عن وحدات القياس المستخدمة. و بعبارة أخرى يفترض فريدمان إخفاء الخداع النقدي على الأفراد، أي إذا تغيرت قيمة الوحدة النقدية التي يشار بها إلى الأسعار والدخل فإن كمية الطلب على النقود يجب أن تتغير بنفس النسبة. و على ذلك تعتبر دالة الطلب على النقود رقم (1) دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين P, Y_p أي: ¹

$$\lambda M^d = f[\lambda Y_p, \lambda P, R_b, R_e, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, U] \dots (2)$$

بوضع $\lambda = 1/p$ تصبح المعادلة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/p = f[Y_p/p, R_b, R_e, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, U] \dots (3)$$

توضح المعادلة الأخيرة ارتباط الطلب على النقود بمفهوم الرصيد الحقيقي بمتغيرات حقيقية من خلال ضرب طرفي المعادلة رقم (2) في مقلوب المستوى العام للأسعار.

بوضع $\lambda = 1/y$ (علما أن: $y = Y/p$) تصبح العلاقة رقم (2) من الشكل:

$$M^d/y = f[R_b, R_e, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, U] \dots\dots (4)$$

و بما أن $M/y = (1/V)$ نجد أن الصيغة السابقة تأخذ المنحى التالي:

$$M^d/y = 1/V \cdot [R_b, R_e, (\Delta P / \Delta t) \times (1/p), W, U] \dots\dots(5)$$

¹ ضياء مجيد- "اقتصاديات النقود و البنوك"- مرجع سابق (طبعة 2002)- ص143.

من المعادلة رقم (5) نصل إلى استخلاص الصيغة النهائية لنظرية كمية النقود المعاصرة التي قدمها فريدمان:

$$y = V \cdot [R_b , R_e , (\Delta P / \Delta t) \times (1/p) , W , U] \cdot M$$

حيث V ترمز إلى سرعة دوران الدخل.

المطلب الثالث: السياسة النقدية و نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان

نظرا للأهمية الكبيرة التي أولاها أنصار و رواد مدرسة شيكاغو للنقود، من حيث مدى قدرتها على التحكم في الأوضاع الاقتصادية و معالجة الإختلالات الظاهرة بين الحين و الآخر، و التي تؤول إلى فجوات تضخمية كانت أم انكماشية يصعب التعامل معها في أي اقتصاد كان. و قد أطلق عليهم تسمية النقديين نظرا لإعتبارهم معيدي الأهمية للسياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي. لذا لا بد من دراسة نموذج التوازن الاقتصادي وفق هذه النظرية، و من ثم نعمل على توضيح الميكانيزم العام الذي يضمن انتقال أثر السياسة النقدية إلى بقية المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: نموذج التوازن الاقتصادي وفق النظرية الكمية المعاصرة

سوف نتعرض إلى نموذج التوازن الاقتصادي وفق تحليل فريدمان من خلال شرح التوازن في القطاعين النقدي والحقيقي، بدءا من التوازن في السوق النقدي و من ثم توازن السوق الحقيقي إلى أن نصل إلى إيضاح وضعية التوازن في سوق العمل.

1. توازن السوق النقدي:

1 1. الطلب على النقود:¹ لقد قدم تحليل فريدمان للطلب على النقود الخصائص التالية:

❖ تجميع الطلب على النقود في طلب واحد يتحدد بالثروة (الدخل الدائم) و العوامل المؤثرة على أذواق حائزي الثروة و تفضيلاتهم في تنويع أصول امتلاكها.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: بقبق ليلي اسمهان- مذكرة ماجستير- مرجع سابق- ص108-109.

- ❖ تعتبر النقود بديل للأصول المالية و العينية حيث يتمكن المتعاملون الاقتصاديون من معالجة كل خلل بين جانبي العرض و الطلب عن طريق التعامل بأصول محفظتهم المالية (سواء كانت أصول مالية أو غير مالية).
- ❖ دالة الطلب على النقود تعتبر دالة سلوكية و ليست مجرد علاقة ميكانيكية.
- ❖ يتميز الطلب على النقود عند فريدمان بالاستقرار و الثبات.
- ❖ المتغير الجوهري المؤثر في دالة الطلب على النقود وفق التحليل الكمي المعاصر يتمثل في الثروة الكلية أو الدخل الدائم.
- ❖ يرتبط الطلب على النقود ايجابيا مع الثروة الكلية و مع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة و كذا مع تفضيل السيولة، في حين أن العلاقة هي عكسية بين الطلب على النقود و بين تكلفة الفرصة البديلة.

1 2. عرض النقود: تتمثل مساهمة فريدمان في موضوع عرض النقود هو اعتباره أن تحقيق الاستقرار

الاقتصادي (النقدي) يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، ومن هنا فدور السلطات النقدية يحصره فريدمان في مهمة رقابة كمية النقود و العمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، إذ أن فريدمان يرى بأن الأهمية يجب أن تولى لعرض النقود و ليس للطلب عليها كما يرى كينز.¹ و عليه يهتم هذا التحليل بعرض النقود باعتباره متغير استراتيجي بإمكانه إحداث تغييرات على النشاط الاقتصادي.

في إطار التحليل الكمي المعاصر يعتبر عرض النقود متغير خارجي و مستقل، فقيمه تتحدد من قبل السلطة النقدية كما أن حجمه لا يتأثر بمتغيرات النموذج. فالعوامل التي تتحكم في عرض النقود في نظر فريدمان هي عوامل خاصة و تختلف نوعا ما عن تلك العوامل التي تحدد الطلب على النقود. فعرض النقود إذن هو تابع لشروط تقنية و سياسية و بسيكولوجية تؤثر على سلوك البنوك و السلطات النقدية.²

يقرّ فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، و الذي من شأنه المحافظة على مستوى الأسعار السائدة

¹ حازم البيلاوي- "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1995- ص18.

² حازم البيلاوي- مرجع سابق- ص18.

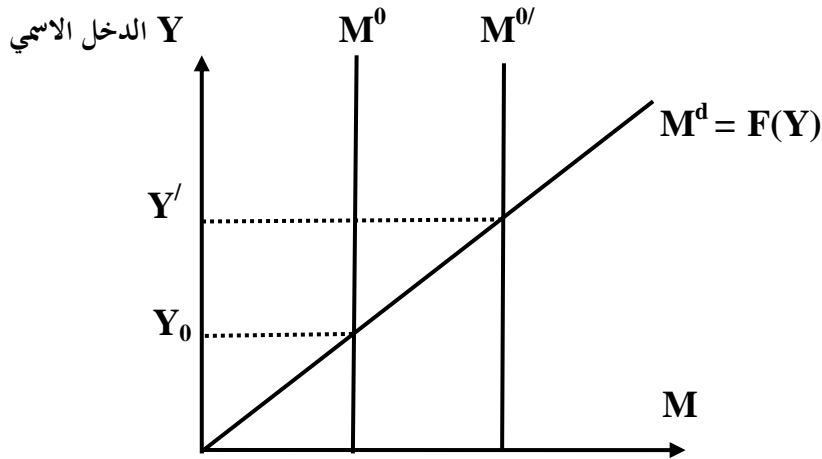
و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي بعبارة أخرى نجد أن الزيادة في عرض الكتلة النقدية يجب أن يحقق استقرار الناتج الوطني الإجمالي حيث أن:

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \text{معدل التغير السنوي في حجم وسائل الدفع} / \text{معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي.}$$

فإذا كانت قيمة المعامل تعادل الواحد (1) أو تقترب منه فإن الاقتصاد يحقق حالة الاستقرار النقدي التام. وإذا كان المعامل أكبر من الواحد يعرف الاقتصاد حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب البعد أو القرب من الواحد. في حين إذا حقق المعامل قيمة أقل من الواحد يعرف الاقتصاد حالة انكماش.¹

يتحقق التوازن في سوق النقد من خلال التقاطع بين منحنى كل من عرض النقود كمتغير خارجي مستقل تتحكم فيه السلطات النقدية، و الطلب على النقود كدالة تابعة ايجابية لمستوى الدخل الدائم أو الثروة الكلية باعتباره المتغير الأساسي الذي له تأثير كبير على خلاف المتغيرات الثانوية الأخرى.

الشكل رقم 01-19: توازن السوق النقدي وفق التحليل الكمي المعاصر



المصدر: من إعداد الطالب.

2. توازن السوق الحقيقي (سوق السلع و الخدمات): لقد أقرّ فريدمان في ظل النظرية النقدية الكمية المعاصرة أن التوازن في سوق السلع و الخدمات يأخذ نفس المنحنى الذي بيّنه كينز في نظريته العامة، حيث يتأثر

¹ صبحي تادريس قريصة و د. أحمد رمضان نعمة الله - "اقتصاديات النقود و البنوك" - دار الجامعة للنشر - مصر - طبعة 1990 - ص 291.

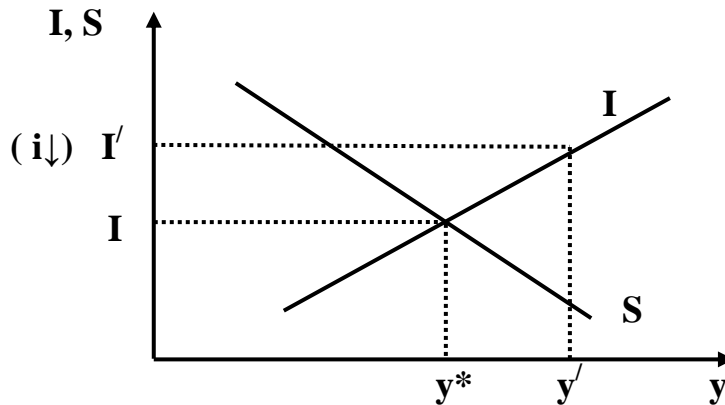
الإنفاق الاستثماري المباشر من خلال توظيف كمية النقود الإضافية الناتجة عن تغير المعروض النقدي، نتيجة زيادة كمية النقود الفعلية عن كميتها المرغوب في حيازتها من قبل الأعوان الاقتصاديين، و الموجهة إلى اقتناء الأصول العينية نظرا لارتفاع الطلب الكلي، و منه ارتفاع مستويات الأسعار التي يقابلها زيادة مستوى الإنتاج من قبل المشروعات، و منه ارتفاع مستوى الدخل الاسمي.

$\Delta M \uparrow$ (نقود سائلة إضافية) $\rightarrow I \uparrow$ (أصول عينية) \rightarrow demande globale $y \uparrow \rightarrow P \uparrow \rightarrow$
Production $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري غير المباشر فيتمثل في توظيف النقود السائلة الإضافية في السوق المالي من خلال اقتناء الأصول المالية أو النقدية (أوراق مالية) في ظل أسعار فائدة سوقية منخفضة، و منه يؤدي زيادة مستوى الاستثمار إلى تحفيز الطلب الكلي، و بالتالي ارتفاع مستويات الأسعار و الإنتاج، و منه زيادة مستويات الدخل الإسمي.

$\Delta M \uparrow$ (نقود سائلة إضافية) $\rightarrow i \downarrow \rightarrow I \uparrow$ (أصول مالية أو نقدية) \rightarrow demande globale $y \uparrow$
 $\rightarrow P \uparrow \rightarrow$ **Production** $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu

الشكل رقم 01-20: توازن سوق السلع و الخدمات وفق النظرية الكمية الحديثة

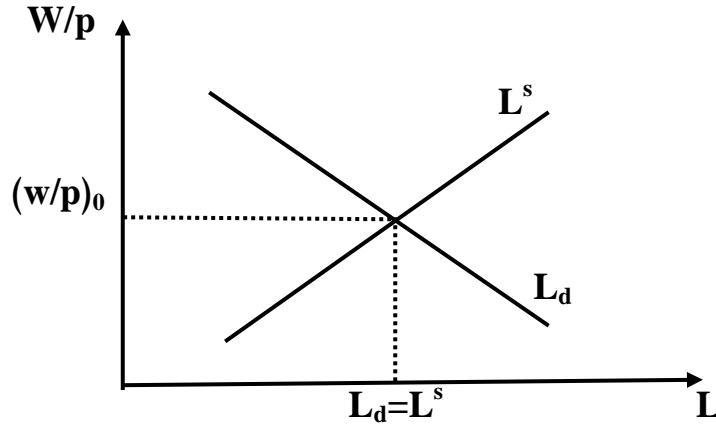


المصدر: من إعداد الطالب.

3. توازن سوق العمل: أكد فريدمان أن العمال غير خاضعين للوهم أو الخداع النقدي - عكس التحليل الكينزي- و هذا ما اتضح في افتراضات التحليل الكمي للنظرية التقليدية، حيث أن عرض العمل و الطلب على

العمل متغيرين تابعين لمستوى الأجر الحقيقي، فالأول يرتبط به إيجابيا أما الثاني فالعلاقة بينهما عكسية. و يظهر ذلك في البيان الموالي.

الشكل رقم 01-21: توازن سوق العمل في النظرية الكمية المعاصرة



المصدر: من إعداد الطالب.

الفرع الثاني: ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في ظل النظرية الكمية المعاصرة

اعتقد النقديون أن عرض النقود ليس له تأثير - على المدى الطويل - على مستوى التوازن الخاص بالدخل الوطني. ففي المدة الطويلة يمارس عرض النقود أثره بصفة خاصة على مستوى الأسعار وفقا للنظرية الكمية للنقود، غير أنه في المدة القصيرة تمارس النقود أثرا مباشرا و هاما على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل الوطني، ويظهر ذلك كما يلي:

إن حدوث زيادة في عرض النقود من جانب السلطات النقدية نتيجة إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي لزيادة الأرصدة النقدية لدى الأعوان الاقتصاديين، و ذلك فوق المستوى المرغوب فيه من جانبهم، و هنا نجد أن الحائزين لهذه الأرصدة الإضافية يحاولون التكيف مع هذا الوضع الجديد من خلال إعادة التوازن في ثرواتهم (و التي تتخذ صورة أصول طبيعية و أصول مالية... إلخ)، عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على اقتناء السلع والخدمات بالإضافة إلى الأصول المالية، و هنا سوف تكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي و مستوى الأسعار، ينتج عنها زيادة في

حجم الإنتاج و التشغيل (إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل التام)، و الذي يؤدي وفقا لفريدمان إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة أي ارتفاع مستوى الدخل الاسمي.¹

و يمكن تلخيص أثر انتقال السياسة النقدية وفق تحليل فريدمان في الميكانيزم التالي:

$\Delta M \uparrow$ (نقود سائلة إضافية) $\rightarrow I \uparrow$ (أصول مالية أو عينية) \rightarrow demande globale $y \uparrow \rightarrow P \uparrow$
 \rightarrow Production $\uparrow \rightarrow$ l'emploi $\uparrow \rightarrow Y \uparrow$ revenu

في المدى القصير، تلعب السياسة النقدية تأثيرا مباشرا على كل من الإنتاج و الأسعار. و لكن في المدى الطويل و مع استمرار ارتفاع مستويات الأسعار فإن العمال يطالبون رجال الأعمال برفع مستوى الأجر الحقيقي، و منه ينخفض مستوى عرض العمل الذي يؤدي بدوره إلى تراجع مستوى الإنتاج بالمقارنة مع مستواه السابق ومنه حدوث نوع من البطالة الاختيارية.

خلاصة القول أن فريدمان يرى أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل الوطني الحقيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، و من ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و هذا يعني العودة إلى الإهتمام بالسياسة النقدية و إعطائها أهمية كبيرة في مكافحة التضخم.

غير أن النقديين يرون أن السياسة النقدية إذا لم تستخدم بحذر و بحكمة شديدة فسوف ينتج عنها آثار غير مستقرة و ضارة بالاقتصاد الوطني، و من ثم يسعون إلى ضمان أن تنمو كمية النقود باستمرار عند معدل مستهدف مرتبط بمعدل نمو الاقتصاد، و أن السلطات النقدية يجب عليها احترام هذا المعدل. إذ أن معدل النمو في عرض النقود يجب أن يكون مساو لمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن زيادة عرض النقود من شأنها تلبية كافة احتياجات الاقتصاد في حالة زيادة مستوى الدخل القومي، مع تجنب الآثار الجانبية و العنيفة الناتجة عن تغيرات كمية النقود في المدى القصير.

¹ سهر محمد معتوق- "النظريات و السياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص 177-178.

المطلب الرابع: تقييم النظرية الكمية المعاصرة

لقد ظهرت نظرية حديثة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي اتسمت بتفاقم المشكلات الاقتصادية و تعاصر كل من التضخم و الركود بما يعرف بالركود التضخمي، الذي هيمن و فرض سيطرته على كامل الاقتصاديات الليبرالية الرأسمالية، ضف إلى ذلك عجز التحليل الكينزي عن إيجاد حلول لهذه المشاكل أو الأزمات الاقتصادية - إن صح التعبير- أمام هذا الوضع الذي كان نتيجة لميلاد أبحاث و أفكار جديدة على الساحة الاقتصادية، كامتداد للنظرية النقدية التقليدية بروح جديدة و ثوب جمع ما بين التحليل الكمي الكلاسيكي والطرح الكينزي في نظرية واحدة عرفت بالنظرية النقدية أو الكمية المعاصرة، بزعامة فريدمان و رواد مدرسة شيكاغو، تم صياغة المبادئ العامة التي تقوم عليها هذه النظرية في دراسة دور النقود في الاقتصاد أو كما يطلق عليه بميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

إن تقييمنا للنظرية النقدية الكمية المعاصرة ينصب على دراسة ثلاثة نقاط أساسية، تتمثل في مقارنة الفكر الكمي التقليدي مع نظيره الكمي المعاصر، ثم نعد إلى طرح أوجه الاشتراك و التعارض بين النظرية العامة لكينز و أفكار مدرسة شيكاغو، و في الأخير نخلص إلى تقييم الصيغة النهائية لمعادلة فريدمان في الطلب على النقود.

1. الفروق بين التحليل الكمي التقليدي و المعاصر: تظهر باختصار أهم الفروق الجوهرية الموجودة بين

النظرية الكمية التقليدية و أفكار مدرسة شيكاغو كونها الطرح الجديد للفكر النقدي التقليدي و لكن بأسلوب مغاير معاصر.

الشكل رقم 01-22: الفرق بين النظرية الكمية التقليدية و المعاصرة



المصدر: من إعداد الطالب.*

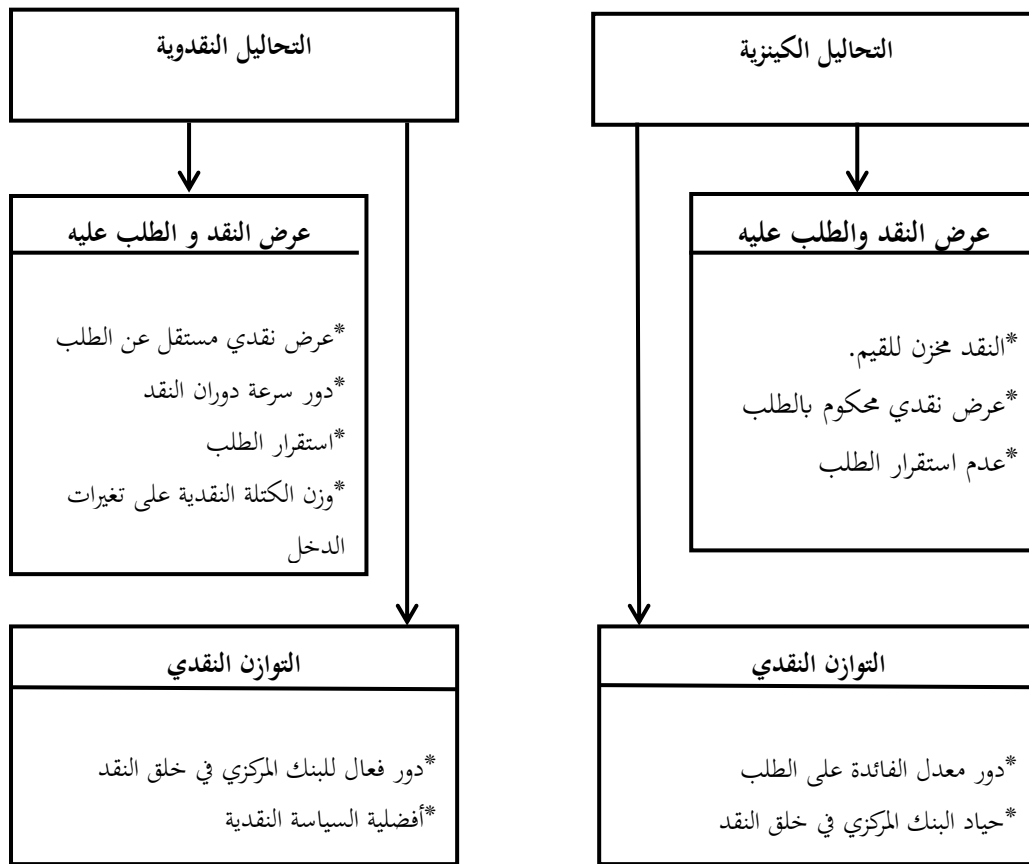
2. الفروق بين التحليلين الكينزي و النقدي: فيما يلي تبرز أهم الانتقادات التي وجهها رواد المدرسة

الكمية المعاصرة إلى المبادئ التي أتى بها كينز في تحليله لمعالجة الأسباب المؤدية لظهور الأزمة العالمية لسنة

1929م، و المخلفات التي نتجت عنها، ضف إلى ذلك أهم الفروق بين المفاهيم الخاصة بكل فريق.

* تلخيص الطالب المعتمد من المرجع السابق للدكتور: بلعزوز بن علي - ص 79-80.

الشكل رقم 01-23: الفرق بين التحليل الكينزي و التحليل النقدي



المصدر: رحيم حسين - "النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي" - مرجع سابق - ص 135.

3. تقييم صياغة المعادلة النهائية لفريدمان: لقد أخرج فريدمان في إطار تحليل النظرية الكمية المعاصرة صياغة

المعادلة النهائية للطلب على النقود، التي اعترضتها جملة من الصعوبات و العوائق منها ما يلي:

- ❖ اعتمادها على العديد من المتغيرات.
- ❖ يصعب حساب و تقدير هذه المتغيرات (كعائد رأس المال البشري و متغيرات الأذواق...).
- ❖ تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار، و لكن يصعب تطبيقها في المجال العملي، أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي.
- ❖ هي صورة معدلة و موسعة لمعادلة التبادل ليفيشر و مارشال.

نخلص إلى أن النظرية النقدية الكمية المعاصرة جاءت بعد النظرية الكينزية، هذه الأخيرة أتت لمعالجة ظاهرة معينة فقط و هي ظاهرة الكساد أو الركود، و فشلت لأنه هنالك تعاصر كل من الكساد و التضخم بمعنى وجود الإثنين معاً، حيث قال كينز أن السياسة النقدية ليس لها أهمية في معالجة الأزمة و إنما السياسة المالية هي أكثر فعالية لحل ظاهرة الركود الاقتصادي، في حين أن سياسة النقود الرخيصة (سياسة نقدية توسعية) تؤدي لمعالجة التضخم. أما النظرية الكمية التقليدية فلم تهتم بالكساد بقدر اهتمامها بالتضخم كونه ظاهرة نقدية و أعطت أهمية للسياسة النقدية في معالجة هذه الظاهرة (التضخم). و هذا هو النحو الذي اتبعه أنصار مدرسة شيكاغو في الدفاع عن مكانة السياسة النقدية من جديد كونها الوسيلة التي تتمكن من حل مشكلة الركود التضخمي من خلال تحكم السلطات النقدية في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تبعاً لمعطيات و ميكانيزم السوق.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تعددت الدراسات و الأبحاث التي وردت في العديد من النظريات و الأفكار الاقتصادية، و التي اهتمت في مجملها بتحليل أسباب حدوث الاختلالات في هيكل النظام المالي للدول الرأسمالية، نتيجة لتطور هذه الأوضاع و ظهور ما يعرف بالآزمات الاقتصادية العالمية، ذات الأسباب و المنشأ المتعدد، و التي ألفت بأثقالها و حمولاتها على كاهن الدول المتقدمة منها و النامية. و لعل السبيل الذي سعى إليه المفكرون الاقتصاديون هو في تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في إحداث الاختلال في وضع التوازن، و منه علاج هذا الأخير و المحافظة عليه.

فالسؤال الذي اجتمعت عليه معظم الدراسات و النظريات النقدية السابقة الذكر هو في تبيان مكانة و دور النقود في النشاط الاقتصادي، بمعنى آخر هل النقود حيادية أم لها فعاليتها في إحداث التغيير و معالجته؟ سواء تعلق الأمر بالتوازن الداخلي أو الخارجي فإن السياسة النقدية هي المسؤولة عن تحقيق ذلك بل و المحافظة عليه لفترة ما بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي للدولة. كل هذا أدى إلى اختلاف وجهات النظر و الأبحاث حول دور و مكانة النقود في النشاط الاقتصادي، إذ اعتبر البعض هذه الأداة مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات، فهي لا تطلب لذاتها لأنها حيادية في نقل الأثر من السوق النقدي إلى بقية القطاعات الأخرى. في حين أعاد لها البعض الآخر قيمتها كونها مخزن للقيمة و تطلب لذاتها باعتبارها عامل أو متغير من شأنه إحداث التوازن و التغيير في كافة القطاعات بدءاً من الجانب النقدي لها.

هكذا تضاربت التحاليل و النظريات حول دراسة حيادية النقود أو فعالية السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي بشقيه، الداخلي الممثل في تحقيق العمالة الكاملة من خلال محاربة البطالة، تحقيق النمو الاقتصادي بفضل زيادة الناتج الداخلي الخام الحقيقي أو الفعلي، ثم المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار من خلال محاربة ظاهرة التضخم كونها من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تهدد استقرار أي اقتصاد كان. أما التوازن الخارجي فيتحقق نتيجة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات و استقرار سعر صرف العملة الوطنية، و بالتالي المحافظة على قيمتها المحلية بالمقارنة مع نظيراتها من العملات الأجنبية.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول

النقود

تمهيد الفصل الثاني:

إن دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية و الهامة لارتباطها و تأثيرها بكثير من المشكلات الاقتصادية و انعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية و المظاهر الاجتماعية . و إذا نظرنا إلى المجتمع الذي نعيش فيه اليوم لوجدنا أن النقود تمثل طرفا في معظم ما يدور بيننا من معاملات يعبر بها الناس عن قيم ما يتبادلونه من السلع و الخدمات و يقبلونها في الوفاء بكافة المدفوعات، و تستغل بانتقالها من شخص إلى آخر في كل زاوية من زوايا النظام الاقتصادي . و لهذا كان للنقود من الأهمية ما هياً لها الاستقلال كفرع من فروع الدراسات الاقتصادية، و كانت الإدارة السليمة للنقود تمثل هدفا جوهريا من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة.

فرغم اختلاف المدارس الاقتصادية بشأن دور النقود و آثارها، ما بين مدرسة تهمش دورها و تقلل من آثارها على مجريات الحياة الاقتصادية و أخرى ترى لها دورا لكن في حدود معينة، و تالفة تعطي لها أعظم الأدوار و ترى أن تغيراتها هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. رغم هذا الاختلاف تمثل النقود في تطورها و دورها و آثارها إحدى أهم الظواهر الاقتصادية.

إذ مرّت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي حتى بلغت الصورة التي نعرفها اليوم متأثرة في ذلك بتطور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت البشرية منذ العصور الأولى، و مؤثرة في الوقت نفسه في اتجاهات ذلك التطور، فقد كان للنقود دور مهم أيضا في توجيه و تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعاشية أو على مستوى المجتمع عموما.

لقد تضمن هذا الفصل على الموضوعات الأساسية المتعلقة "بالنقود" و تشمل ثلاث عناصر، تتضمن دراسة مفهوم النقود و نشأتها و مختلف أشكالها، دور النقود في النظم الاقتصادية الحديثة، ثم عرض مختلف المجمعات النقدية و مقابلاتها، و في الأخير استعرضنا العلاقة بين قيمة النقود و مستويات الأسعار.

المبحث الأول: ماهية النقود

بدأ الإنسان حياته على سطح الأرض بسعيه المتواصل نحو إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته اللامتناهية، وبمقابل ذلك واجهته مشكلة اقتصادية أساسية تمثلت على الدوام في ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج أدوات الإشباع من سلع وخدمات، تلك الموارد المتمثلة حصراً في الموارد الطبيعية و البشرية و التي تباينت نوعيتها وكميتها من مجتمع بدائي لآخر.

لقد مرّ النشاط الاقتصادي بمراحل عديدة أولها مرحلة الاكتفاء الذاتي التي مهدت لظهور الحاجة إلى عملية المبادلة من خلال تطبيق نظام المقايضة، هذا الأخير الذي واجهته العديد من الصعوبات دفعت بالمجتمع البشري إلى البحث عن تقنية جديدة تجنّب مخاطر و عيوب المقايضة، تمثلت تلك الوسيلة في النقود باختلاف أنواعها، وهكذا تمّ الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي في التبادل نظراً للخصائص و الوظائف المتعددة التي فرضتها النقود كأحد أولويات التبادل التجاري بين الشعوب رغم اختلاف منتجاتها و أذواقها و حتى موقعها.

المطلب الأول: نشأة النقود: كيف و لماذا

اختلف المؤرخون الاقتصاديون على تحديد تاريخ معين لبداية ظهور استعمال النقود في التداول، فمثلاً تشير الدلائل و المؤشرات أن ابتكار النقود و استخدامها قد حدث في الصين، و يشير التاريخ أيضاً أن هناك إقليم قديم يقع غرب آسيا الصغرى كان له شهرة قديمة في الفترة من 687 ق.م - 540 ق.م و اعتبر أول دولة في التاريخ عرفت النقود و استخدمتها في التداول.¹

من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرف النقود منذ آلاف السنين رغم اختلاف أنواعها و أشكالها، و قد مرّت بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة و ظروف الحياة الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت كل مرحلة، و في نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضاً في توجيه و تنظيم الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و مع أنه لا خلاف في أن الناس استعملوا النقود منذ فجر التاريخ إلا أن المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة أولاً لأنها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقود، و لكن ما أن يرتقي هذا الاقتصاد و يتطور حتى يتضح عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته و عندئذ ينتقل المجتمع إلى مرحلة الاقتصاد النقدي. من هنا نجد أن نشأة النقود و تطورها ارتبطت منهجياً و تاريخياً بثلاث مراحل أساسية هي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد- " اقتصاديات النقود و البنوك"- الدار الجامعية- طبعة 2009- الإسكندرية- ص37.

1. مرحلة الاكتفاء الذاتي ﴿ اقتصاد اللامبادلة ﴾:

لقد عرفت كذلك بمرحلة الاستقرار و الإنتاج حيث كان أول نشاط إنتاجي زاوله الإنسان هو الزراعة، وكانت ممارسته لها نتيجة طبيعية لاستقراره و زيادة معرفته بطبيعة الأرض التي يعيش عليها، و معرفته بالظروف البيئية التي تحيط به و طرق الاستفادة منها.¹ ففي هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع و الخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها و لم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى، أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا و داخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة.²

كخلاصة يمكن القول أن الإنسان قد عرف مرحلة التعاون الأسري ثم تطورت الأسرة الصغيرة إلى القبيلة، ولكن لأن القبيلة كانت تنتج كل ما تحتاجه، و لم يكن ثمة حاجة إلى وجود وسيلة أو أداة لتسهيل عملية التبادل بين أفراد القبيلة الواحدة، و من ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.³

2. مرحلة نظام المقايضة ﴿ اقتصاد المبادلة المباشرة ﴾:

كان النشاط الاقتصادي قديما يتم بغرض الاستهلاك الذاتي فكانت الأسرة أو القبيلة تنتج ما تحتاج إليه من سلع و خدمات، و لكن مع ازدياد حاجات الإنسان و تنوعها أصبح من الصعب على أسرة أو قبيلة واحدة أن تلبى كل حاجاتها بنفسها خاصة مع نمو حجم السكان و ظهور التخصص في الإنتاج (تقسيم العمل المهني).

مع هذا التخصص وجد فائض من السلع لدى الوحدات (الأسر أو القبائل) التي تنتجها. إن وجود هذا الفائض عن الاستهلاك الذاتي هو الذي أدى إلى ظهور المبادلة، فالفرد لا يستطيع من جهة أن ينتج كل ما يحتاج إليه و من جهة أخرى هو بحاجة إلى أن يبادل الفائض من السلع التي لديه بالسلع التي ينتجها غيره و تزيد عن حاجاتهم .

مما سبق نستطيع أن نعرف المبادلة على أنها: عملية انتقال ملكية شيء أو خدمة من شخص إلى شخص آخر في مكان معين بقيمة معينة، أو بمعنى آخر هي تداول السلع و الخدمات بين الناس عن طريق البيع و الشراء في السوق. فالسوق إذن هو مكان تحقق المبادلة.

¹ حسن أحمد عبد الرحيم- " اقتصاديات النقود و البنوك"- مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع- طبعة أولى 2007- القاهرة- ص6.

² أسامة كامل و عبد الغني حامد- " النقود و البنوك"- مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية- طبعة 2006- البحرين- ص 12.

³ السيد متولي عبد القادر- " اقتصاديات النقود و البنوك"- دار الفكر للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى 2010- عمان- ص14.

مع تطور المجتمع الإنساني وتزايد الإنتاج الزراعي بكميات تفوق حاجة المنتجين، أخذ الأفراد يبادلون السلع الفائضة عن حاجتهم بسلع أخرى. فكان أفراد القبيلة الواحدة يلتقون في مكان معين لتبادل السلع و الخدمات فيما بينهم بصفة مباشرة دون وسيط في التبادل.¹

المقايضة هي تبادل مباشر للسلع و الخدمات دون استعمال النقود كوسيط للتبادل، أي تبادل ما يفيض عن حاجات الإنسان بما يفيض من حاجات إنسان آخر، ويودّ كليهما المبادلة طواعية و بمنفعة متبادلة. و قد قام نظام المقايضة بدور فاعل في إشباع حاجات الإنسان التبادلية عندما كانت المجتمعات مجموعات صغيرة من الأفراد معزولة عن المجموعات الأخرى، فكانت حاجاتها قليلة و أساسية و محدودة. و كان التبادل بالمقايضة يفي بالغرض رغم صعوباته، و لكن عندما نمت المجتمعات و زاد عدد أفرادها و تنوعت حاجاتهم و تطورت، و اتسع نطاق التخصص و تقسيم العمل و فاض الإنتاج بكميات كبيرة و أنواع مختلفة و إحجام متباينة، تعذر الاستمرار بنظام المقايضة كنوع من التبادل التجاري بسبب ما واجهه من صعوبات و مشاكل تمثلت في:²

❖ **صعوبة توافق رغبات الأفراد:** أي صعوبة تلاقي رغبة طرفي المقايضة. فإجراء المبادلة يقتضي أن يكون كل فرد راغبا في الحصول على سلعة الأخر و في نفس الوقت لديه ما يساويها من السلع و هذا ليس متوفرا دوما، بالإضافة إلى ذلك لا بد من توافق الرغبات من حيث شروط المقايضة من حيث العدد والنوع و الجودة.

❖ **صعوبة معرفة نسب مبادلة السلع بعضها ببعض:** لكي تتم عملية المبادلة لا بد من معرفة النسبة التي سيتم بموجبها مبادلة سلعة بالسلع الأخرى وذلك في زمن و مكان معينين. ففي نظام المقايضة كل سلعة تقاس بالسلع الأخرى و هذا ما يؤدي إلى عدم وجود وحدة قياس عامة مشتركة.

❖ **عدم قابلية بعض الأنواع من السلع للتجزئة:** بعض السلع تتلف أو تنخفض قيمتها انخفاضاً كبيراً عند تجزئتها. فإذا أراد صاحب هذه السلعة مبادلتها بسلع لا تعادل سوى جزءاً من قيمتها فإنه لا يستطيع تجزئتها سلعته.

¹ سعيد سامي الحلاق و مُجد محمود العجلوني- " النقود و البنوك و المصارف المركزية " - دار البازوري العلمية- طبعة 2010- عمان- ص19.
² هيكل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان- " النقود و المصارف و النظرية النقدية " - دار وائل للنشر- الطبعة الأولى 2009- عمان-ص10.

❖ **المقايضة نظام لا يسمح بتخزين القيم:** للحفاظ على القدرة الشرائية في نظام المقايضة كان الأفراد يحتفظون بثرواتهم على شكل سلع و لكن لهذه الطريقة الكثير من المساوئ أهمها: تحمل نفقات التخزين التي قد تكون مرتفعة، احتمال تغير قيمة السلعة المخزنة نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية، تعرض السلع المخزنة للتلف، ظهور سلع بديلة قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المخزنة أو انخفاض قيمتها.

3. مرحلة الاقتصاد النقدي ❖ اقتصاد المبادلة غير المباشرة ❖:

دفعت الصعوبات السابقة الذكر إلى ضرورة البحث عن الوسائل الممكنة للتغلب على معوقات المبادلة على أساس المقايضة، فاققتصاد المقايضة و أساسه إمكانية تبادل السلع فيما بينها مباشرة يترتب عليه تعدد معدلات المبادلة الحسائية كنتيجة لكثرة السلع الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة، أما المهمة الأساسية لهذا الوسيط فهي تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين و متتاليتين. فالعملية الأولى يتم فيها التخلي عن شيء ما في مقابل الحصول على الوسيط المتفق عليه، و تتعلق العملية الثانية بالتخلي عن هذا الوسيط في مقابل الحصول على شيء آخر.¹

اختلفت نوع الوسيلة التي استخدمتها المجتمعات القديمة لتلعب دور الوسيط لتسهيل عملية التبادل من جماعة إلى أخرى بحسب ما تمثله هذه الوسيلة من أهمية بالنسبة للجماعة بحد ذاتها، فمثلا نجد أن العرب استعملوا في الجاهلية الغنم و الإبل، و استعمل أهالي التيبب رزم الشاي و أهالي فرجينيا رزم التبغ و استعمل السكر و الماشية في الهند و يعرف هذا النوع من النقود بالنقود السلعية.

إن استخدام النقود السلعية و إن قلَّ نسبيًا من صعوبات المقايضة إلا أنه لم يلغها تماما فبعض السلع غير قابلة للتقسيم و غير متجانسة في وحداتها، و هذا ما دفع بالناس إلى البحث عن سلعة تتوفر فيها بعض الخصائص بحيث تكون صغيرة الحجم كي يمكن حملها و قابلة للتقسيم و التجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات المبادلة كما تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها بالمقارنة مع غيرها من السلع و ذلك لكونها نادرة نسبيًا فهي مرتفعة الثمن، حيث يمكن مبادلة جزء صغير منها بكمية كبيرة من السلع الأخرى. هذه الخصائص وجدها الإنسان في المعادن خاصة الذهب و الفضة فاتخذها مقياس كل سلعة و تحوّل مع مرور الزمن إلى نقود تتولى

¹ أسامة كامل و عبد الغني حامد- " النقود و البنوك " - مرجع سابق - ص 16.

الدولة صكها بما يضمن لها شكلا معيناً و وزناً يصعب معه الغش و التقليد و بدأت العملة الذهبية و الفضية تظهر إلى الوجود.

في حقيقة الأمر، النقود هي القلب النابض لتأمين جميع الميكانيزمات الاقتصادية و خصوصاً عمليات البيع والشراء بين مختلف الأطراف ﴿البائع و المشتري﴾، كما أنها تسهر على إتمام المبادلات التجارية و ضمان دوران الدخل و العوائد بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.¹

المطلب الثاني: تعريف النقود و خصائصها

لقد تعددت تعريفات النقود في الاقتصاد التقليدي و تنوعت و لم يتفق الاقتصاديون و المختصون على توحيد تعريف معين للنقود بل اختلفت تعريفاتهم حسب الوظائف التي تؤديها، و حسب وجهة نظر كل باحث، و كذا حسب تعدد الخصائص التي تتميز بها هذه الأداة، و يمكن إدراج تلك التعريفات على النحو التالي:

1. تعرّف النقود بأنها: " أي شيء مقبول قبولاً عاماً كأداة دفع في تسوية المدفوعات مقابل السلع والخدمات و تسوية الديون، و بهذا المعنى فإنها تستعمل كوسيط للمبادلة أو كأداة لنقل القوة الشرائية، و قبولها العام كأداة للدفع أو كوسيط للمبادلة هو الذي يحدد شكلها، و هذا يعطي النقود القوة في شراء الأشياء بصورة مباشرة وهي لا تتطلب تحويلها إلى أي شيء أثناء استخدامها في تسديد المدفوعات، و تستمد ثقة الأفراد بقبول النقود من إمكانية الحصول على قوة شرائية. و قد كانت ثقة الأفراد في قيمة الأشياء و استعداد الأفراد لقبولها هو الذي دفعهم إلى استخدام بعض السلع كنقود مثل الإبل و الأغنام و الحبوب و الحرير و الماس و البرونز و الفضة و الذهب".²

2. كما يرى البعض أن النقود هي: " وسيلة قانونية موصوفة و شائعة و مقبولة للجميع قبولاً عاماً وتمثل التزاماً على الجهة التي أصدرتها لاستخدامها كوسيط للمبادلة و مقياس للقيمة و خزنها و لإبراء الذمة و تسوية الديون و الوفاء بالالتزامات العاجلة و الآجلة".³

¹ Jean Louis Besson - " Monnaie et Finance" - Office des Publications Universitaires – 1993- Alger- P07.

² صبحي تادريس قريصة و إسماعيل الشناوي- " النقود و المصارف"- الدار الجامعية للنشر- طبعة 1993- الإسكندرية- ص14.

³ سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني- " النقود و البنوك و المصارف المركزية"- مرجع سابق- ص33.

3. في نفس السياق نجد أن النقود تعني: " أي شيء يلقي قبولا عاما في التداول، و يستخدم وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيم و مستودعا له، و يستخدم أيضا كوسيلة للمدفوعات الآجلة. و بمعنى أدق النقود هي كل ما تفعله النقود " ¹.

4. كذلك هي أي شيء شاع استعماله و تم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم. ²

5. النقود أيضا هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية و بالمعنى القانوني وسيلة تحرير و وسيلة تصفية أو تسديد الديون. ³

6. ضف إلى ما سبق، تعرّف النقود على أساس قيامها بكل الوظائف و بالتالي فعندهم النقود هي أي ش يء يكون أداة للتبادل و مقياس للقيم و مخزن للقيم و معيار للمدفوعات الآجلة و في هذا التعريف نرى أنه خرج من الإطار النظري في تعريف النقد إلى الإطار العملي، و بالتالي فإن كل أشكال النقود يجب أن تؤدي هذه الوظائف، و أن قبول الأفراد بأن يكون أي ش يء يقوم بهذه الوظائف مجتمعة هو نقودا، أما الشيء الذي لا يؤدي هذه الوظائف لا يعتبر نقودا.

نعتقد أن بعض هذه الوظائف يمكن أن تؤديها حتى السلع الأخرى مثل وظيفة مقياس للقيم و وظيفة مستودع للقيمة التي يمكن أن ترتبط بالمعنى الواسع للنقود فتضاف الودائع لأجل، و بالتالي هناك الكثير من البدائل لأن تؤدي هذه الوظيفة و لا تكون وسيلة للمبادلات.

يمكن أن نقول ما قاله أحد الاقتصاديين عن تعريف النقود: " النقود رغم أنها كانت من الموضوعات الأولى التي جذبت الانتباه الفكري و كانت مركز البحث الاقتصادي فإنه لليوم لا يوجد اتفاق تقريبي عما يجب تحديده بالمصطلح، فدنيا الأعمال تستعمله بمعاني مختلفة، و بين الاقتصاديين كثير من المفاهيم المختلفة بعدد الكتاب عن هذا الموضوع " ⁴.

7. أما ابن خلدون في مقدمته فيعرّف النقدين من الذهب و الفضة بقوله: « ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب و الفضة قيمة لكل متمول، و هما الذخيرة و القنية لأهل العالم في الغالب، و إن

¹ محمد عبد العزيز عجمية و مدحت محمد العقاد- " النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية " - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - طبعة 1979- بيروت - ص22.

² R. P. Kent - " Money and Banking " - Hinsdale- ILLI Holt Rinehart Winston and co- 6Th edition - 1972. P04.

³ Henri Guitton - " La Monnaie " - Dalloz 3^{ème} edition - 1974- Paris- P12.

⁴ W.C.Paterson- " Income, Employment and Economic growth " -Norton an company 1984- p281.

اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو يقصد تحصيلها لما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب و القنية و الذخيرة ¹. و قوله بأن للذهب و الفضة قيمة لكل متمول ما هو إلا إشارة إلى أنها أي النقود مقياس للقيم، و أما قوله هما الذخيرة فهي إشارة إلى أنها مستودع للقيم، و أما قوله أنهما القنية فهي إشارة إلى أنهما وسيط للمبادلة و الدفع، و أما قوله و إن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما يقصد تحصيلهما لما يقع في غيرها من حوالة الأسواق فهي إشارة واضحة إلى تغيير أسعار صرفهما.

بالتالي يمكننا أن نقدم تعريفا شاملا للنقود على أنها أي شيء تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

1- أن يحظى بالقبول العام.

2- يكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الالتزامات في كل مكان و زمان.

3- أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام و النهائي للدين. ²

من المتفق عليه أن النقود تتمتع بمجموعة من الخصائص تعطيها الحق في أن تكون أداة دفع ذات قبول عام لتسوية جميع المعاملات التجارية، تلك الخصائص يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. القبول العام: يأتي القول العام للنقود إما من الخصائص التي تتمتع بها السلعة نفسها نظرا لوجودتها

وعلو قيمة معدن صنعها و صهرها، أو طبقا للعرف السائد باستعمال تلك النقود في التداول و هنا تتصف بدرجة عالية من الثقة من قبل جميع أفراد المجتمع، أو وفقا للقانون الملزم بضرورة استعمال نوع معين من النقود في التداول لها قيمة معينة و شكل معين و لون و وحدات محددة لا يقبل باستعمال سواها أو حتى شبيهها و إنما يعاقب على ذلك ﴿التزوير مثلا﴾. ³

2. التجانس: يجب تجانس و تماثل الوحدات النقدية، إذ لا بد أن تكون أية وحدة مستعملة كنقود بديلا

تاما للوحدة الأخرى المماثلة لها و تمتاز بنفس الدرجة من التفضيل. يشترط في النقد أيضا بأن يؤدي وظائفه بشكل جيد أن يكون متجانسا و هذا يعني أن وحدات النقد متماثلة و تكون كل وحدة من

¹ ابن خلدون - " المقدمة - باب السكة - فصل في حقيقة الرزق و الكسب " - ص 381.

² Berger Pierre - "La monnaie et ses mécanismes" - PUF - Paris-1982 - p5.

³ سعيد سامي الحلاق و مُجد محمود العجلوني - " النقود و البنوك و المصارف المركزية " - مرجع سابق - ص 34.

وحداها بديلا تماما للأخرى و لا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على أخرى، أي أنه عندما يقرض شخص مبلغا من النقود لشخص آخر فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها و لكنه يقبل ردها بالمثل.¹

3. القابلية للتجزئة: معناه أن تكون قابلة للانقسام و التجزئة دون ضياع قيمتها، أي تكون وحدتها الأساسية قابلة لأن تنقسم إلى عدد من الوحدات صغيرة القيمة تتناسب مع حاجة التعامل في عمليات المبادلة التي يكون محلها معاملات صغيرة و حتى الكبيرة.²

4. سهولة الحمل: أن تكون النقود قابلة للحمل بسهولة لضمان تسوية جميع المعاملات التجارية بحمل مبالغ ذات وزن خفيف جدا، و تلك الخاصية كانت من الأسباب التي دعت بالمجتمعات البدائية إلى تبادلي نظام المقايضة و حتى النقود السلعية و التوجه نحو اعتماد النقود المعنية و الورقية خصوصا لتبادلي مشكل الحمل و تكلفته.

5. الثبات النسبي: ضرورة توافر عنصر الثبات النسبي في قيمة النقود أي عدم تعرضها للتقلبات العنيفة والفجائية أو السريعة و إلا فقدت مصداقيتها كوسيط للتبادل مقبولا قبولا عاما و كمعيار للقيمة و حتى يسهل تقدير قيمة أي سلعة و في أي وقت كما تضمن عدم تناقص قيمة مدخرات الأفراد بمرور الزمن.³

6. الندرة النسبية: عندما يتخذ أي شيء مختار نقدا فإن قيمته النقدية يجب أن تعادل قيمته السلعية في السوق، و لكن هذا يتأثر بعوامل العرض و الطلب لمعدل تبادله بالسلع الأخرى يعني بندرته النسبية ، وبالتالي فإن النقد يجب أن يكون مصنوعا من مادة لا يتأثر سعرها بالانخفاض و الارتفاع من لحظة لأخرى نتيجة تغير عرضها، لأن قلة عرضها يرفع من قيمتها و زيادته يخفض من قيمتها ، و من ثم فإن معدلات إنتاج المعدن النفيس كالذهب لا تعرف هذه التقلبات الكبيرة، و بالتالي فلقد شاع استخدامه كمنقذ زمننا طويلا لأن صعوبة الحصول عليه و ندرته المتميزة لا تؤثر في الكمية المعروضة منه ، و لذا فإن السلعة المتخذة كمنقذ يجب أن تكون ندرتها النسبية مستقرة فلا يكون هناك إنتاج و فير منها حتى لا

¹ محمد سلطان أبو علي - "اقتصاديات النقود و البنوك" - مصر - 1991 - ص 18.

² أسامة كامل و عبد الغني حامد - "النقود و البنوك" - مرجع سابق - ص 19.

³ عبد المطلب عبد الحميد - "اقتصاديات النقود و البنوك" - مرجع سابق - ص 40.

تنخفض قيمتها بسرعة، و لا يكون إنتاجها ضعيفا حتى ترتفع قيمتها بشكل كبير و يصاب الاقتصاد بالانكماش و أضاف بعض الاقتصاديين صفة المعرفة للنوع و الحجم و الشكل.¹

7. صعوبة التلف: إذ يجب أن تكون معمرة نسبيا و غير قابلة للتلف بسرعة و قادرة على تحمل التداول المستمر من يد إلى أخرى دون أن تفقد من قيمتها أو جزء منها و هذه من بين الخصائص التي دعت إلى تفادي استعمال النقود السلعية نظرا لسهولة تلفها و انخفاض جزء من قيمتها نتيجة ذلك الاهتلاك.

المطلب الثالث: أشكال النقود و تطورها التاريخي

لقد نشأت أشكال النقود و صورها بتعدد وجهات النظر في اختيار أسس التقسيم المعتمد، فالنظام النقدي منذ نشأته في تطور مستمر و هو لا يزال كذلك، و هناك اعتبارات عديدة يمكن تقسيم أنواع النقود وفقها إلا أن أشهرها و أكثرها انتشارا تقسيمها باعتبار تطورها التاريخي. إذ يمكن تقسيم النقود على أسس مختلفة و أول هذه الأسس هو أنه يمكن تقسيمها على أساس المادة التي تصنع منها النقود، كما أنه يمكن تقسيمها على أساس الجهة التي تقوم بإصدار النقود، و الأساس الثالث و الأهم هو تقسيم النقود على أساس العلاقة بين قيمة النقود كنقد وقيمة النقود كسلعة و هو الأساس الذي نستخدمه هنا في تفصيل أشكال النقود، و بناء على هذه القاعدة فإن النقود تقسم إلى خمسة أنواع أساسية هي:

1. النقود السلعية:

أمام عيوب المقايضة بجميع معوقاتهما اتجه المجتمع البشري البدائي إلى البحث على تهيأت وسائل أكثر توافقية و تطبيقية في أرض الواقع، فكان الاختيار على سلعة من بين العديد من السلع مخصصة للاستعمال الجاري و تلعب دور الوسيط في المبادلات من جهة للفصل بين العمليتين البيع والشراء، و من جهة أخرى تسمح كذلك بتقييم كل سلعة على حدى باعتبارها وحدة قياس مشتركة.²

لقد كان من الطبيعي في بادئ الأمر أن يكون الوسيط بدوره سلعة استهلاكية، فتمثلت في الماشية من أبقار و أغنام بين القبائل الرحل، و في أدوات الصيد بين قبائل الاسكيمو، و في أنواع الطباق بين مزارعي فرجينيا، و في

¹ J. Struthers H. Speight - " Money Institutions, Theory and policy " - longman -1986- p13.

² Alain Siaens - " Monnaie et Finance " - BALISES - Deuxième Edition - 1987- Bruxelles - P42.

القمح عند قدماء المصريين، و في الحرير بين مجتمعات الصين، و السكر في الهند الغربية ... إلخ،¹ و السبب في اختيار تلك السلع كونها نقودا دون سواها يرجع لتمتعها بالصفات التالية:

- ❖ أن تكون السلعة ذات منفعة بذاتها للجميع و يرغب الجميع باقتنائها.
- ❖ أن تكون من السلع التي لا تتلف بسرعة.
- ❖ أن تكون قابلة للتجزئة.
- ❖ أن لا تكون نادرة جدا و لا متوفرة جدا.

لكن المجتمعات البدائية ما لبثت أن تخلت عن استخدام السلع الاستهلاكية كنقود لأسباب متعددة، وأصبحت تستخدم بدلا منها سلع الزينة مثل العقود و الحلقات المصنوعة من الأصداق و القواقع البحرية والحجارة النادرة، ثم المصنوعة من المعادن بعد ذلك في أواخر العهد البدائي تم استعمال المعادن غير النفيسة كالنحاس والحديد و البرونز أولا، ثم المعادن النفيسة بعد هذا و أولها الفضة ثم تلاها الذهب، من هنا ساهمت النقود السلعية كونها خطوة بدائية في تطور النظم النقدية و الانتقال نحو النقود المعدنية كثاني مرحلة.

2. النقود المعدنية:

نتيجة للصعوبات التي واجهت المجتمعات البدائية في استخدام النقود السلعية، و نتيجة لتطور المطرد في اختراع الأدوات و المعدات و شيوع استخدامها، انتشر استعمال وقبول المعادن كونها نقودا في التداول. و قد تطور حال البشرية في استخدام المعادن الرخيصة مثل النحاس و البرونز، إلى تفضيل استخدام المعادن النفيسة كالذهب والفضة.²

قد ظهر هذان المعدنان الأخيران كبديل عن النقود السلعية لما لهما من خصائص مميزة و قدرة فائقة على القيام بوظائف النقود. تلك الخصائص و الصفات المميزة للنقود المعدنية يمكن حصرها فيما يلي:³

- ❖ سهولة التعرف على الذهب و الفضة.

¹ أسامة كامل و عبد الغني حامد- " النقود و البنوك"- مرجع سابق- ص 31.

² Michel RUIMY - " Economie monétaire " - Ellipses - 2004 - Paris - p13.

³ سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني- " النقود و البنوك و المصارف المركزية"- مرجع سابق- ص 23-24.

- ❖ عدم قابلية هذين المعدنين للتلف، لذا فهما قادران على القيام كأداة لاختزان القيم.
 - ❖ قابليتهما للتجزئة، حيث يمكن تجزئتهما إلى وحدات صغيرة متماثلة في شكلها و متساوية في قيمتها بصورة تتلاءم مع مختلف عمليات التبادل.
 - ❖ الندرة النسبية، وهذا ما يجعل الذهب و الفضة مرتفعي القيمة.
 - ❖ الثبات النسبي في القيمة بالقياس إلى السلع الأخرى.
 - ❖ سهولة تحويلها إلى سبائك أو مسكوكات حسب الحاجة دون أن تفقد شيئاً من وزنها أو قيمتها.
 - ❖ الصلابة وعدم القابلية للتآكل أو الاهتلاك نتيجة تعدد الاستخدام.
 - ❖ سهولة الحمل و التخزين.
 - ❖ التجانس بين الوحدات و سهولة التصنيف النقدي إما عدداً أو وزناً.
- لقد بدأ استعمال هذين المعدنين ﴿الذهب و الفضة﴾ في بادئ الأمر بشكل غير منتظم، و مع مضي الوقت و بروز سلطة الدولة على رعاياها، بدأت تظهر المسكوكات المعدنية ذات الأوزان الواحدة و المختومة من السلطة ﴿يذكر بأن أول عملية سك للمعادن قد ظهرت قبل 600 سنة قبل الميلاد﴾، ليسهل التعامل بهما و لتساوي كميتهما في جميع النقد المضروب، فسُكَّت النقود من معدني الذهب و الفضة، و استعمالاً في التبادلات و المعاملات بالعد.
- إذ اتخذت الدولة الرومانية منذ القدم الذهب أساساً لعملتها فسُكَّت منه الدنانير المرقلية ، في حين اتخذت الدولة الفارسية الفضة أساساً لعملتها. حتى أن العرب في الجاهلية كانوا يتاجرون مع البلاد المجاورة في رحلتهم الشتاء والصيف، فيرجعون من الشام بالدنانير الرومية الذهبية، و يرجعون من العراق بالدرهم الفضية الفارسية، بل كان العرب يتعاملون بهذه النقود على أساس وزنها، و على أساس ما فيها من معدن الذهب أو الفضة، و ذلك لتنوع الدراهم واختلاف وزنها، و لاحتمال نقصان الدنانير الذهبية من جراء كثرة الاستعمال.

كانت هذه المسكوكات كافية لتغطية كافة الاحتياجات التبادلية التجارية بين مختلف شعوب و مجتمعات وأفراد العالم لما تتمتع به من مزايا كما ذكرنا، و استقر استخدام المسكوكات المعدنية في العالم لفترة طويلة من الزمن إلى أن ظهر استعمال الأوراق النقدية.

3. النقود الورقية: ¹

مع ظهور العصر التجاري و اتساع حجم المبادلات التجارية المحلية و الدولية، كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية و هم ينتقلون بين البلاد لأداء معاملاتهم التجارية. و نظرا لمخاطر حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية و الفضية توصلوا إلى طريقة جديدة لتسوية المبادلات الكبيرة و ذلك بإيداع ما لديهم من ذهب لدى الصاغة بداية مقابل إعطائهم وصل استلام بالمبلغ المودع مضمونا بالكامل من قبل الصاغة أو الصيارفة، يعطى لصاحب الوديعة المعدنية، و يتم تداول هذا الوصل أو السند بين الأفراد عن طريق التظهير، الأمر الذي ساعد على قبولها قبولاً عاماً و استخدامها كنقود رمزية مدعمة بالذهب أو الفضة. و بذلك أخذت هذه الأوراق المتداولة تقوم بوظائف النقود بدلا من النقود المعدنية.

تنقسم هذه المرحلة من النقود الورقية إلى ثلاث مراحل ثانوية تظهر كما يلي:

1.3. النقود الورقية النائية:

ظهرت الأوراق النقدية النائية تزاملا تقريبا مع اختراع الورق ذاته، و قد كان الصينيون أول من عرف بأنهم استعملوا الأوراق النقدية، و ذلك على الأرجح خلال القرن السابع الميلادي. و قد انتشرت هذه الطريقة وعملت بها لأول مرة حكومة " تانغ " الصينية و أصبحت تعرف "بكمبيالات تانغ" أو "النقود السريعة".

استقر استخدام الإنسان للمسكوكات المعدنية لفترة طويلة من الزمن، و كانت هذه الأنواع من النقود كافية لمواجهة متطلبات التجارة الداخلية و الخارجية. و لكن كان حمل التجار لهذه المسكوكات و الانتقال بها من مكان لآخر الكثير من المخاطر التي تتعرض لها، لذلك فكر بعض التجار في إيداع ما لديهم من ذهب و فضة في بيوت المال ذات الشهرة الطيبة مقابل دفع علاوة معينة كمصاريف التخزين و التأمين، ويتم ذلك وفق عقد مبرم بين المودع و الصّراف يعرف بشهادات الإيداع، التي تنوب عن كمية من النقود المعدنية تم إيداعها لدى الصراف

¹ محمود حسين الوادي و حسين مُجد سَمحان- " النقود و المصارف " - دار المسيرة للنشر- الطبعة الأولى 2010- عمان- ص19.

وبالمقابل يكتفي التجار إظهار تلك الصكوك أو الشهادات كإثبات أن بحوزتهم رصيد معين من الذهب والفضة مودعة في بيوت المال.¹

لقد كانت هذه الشهادات تصدر في البداية "اسمية" أي باسم المودع، و مع انتشار استخدام هذه الشهادات وذبوعها بين الأفراد، سرعان ما تخلوا عن حمل الذهب في كل مرة يحتاجون فيها إلى إنجاز إحدى صفقات البيع أو الشراء أو في تسويق الديون، و اكتفوا "بتظهيرها" لبعضهم البعض كوسيلة لنقل ملكية هذه الشهادات دون الحاجة إلى الرجوع إلى الجهات المودع لديها لاستيفاء ما يعادل قيمتها ذهباً، و ذلك استناداً إلى ثقتهم في هذه الجهات. مع استقرار الثقة في قدرة مؤسسات تلقي الودائع (التجار، الصاغة، و الصيارفة) على الوفاء بقيمة ما لديها من ودائع في صورة معدن نفيس في أي وقت، ازداد انتشار استخدام "الشهادات الورقية" في تقوية المبادلات بدلاً من استخدام النقود المعدنية ذاتها، و هكذا بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة في تأدية وظائف النقود دون أن تصبح في حد ذاتها نقوداً، بل أصبحت من قبيل "النقود القرية".

هكذا بدأ ظهور وسيط جديد للتبادل متمثلاً في أوراق البنكنوت أو شهادات الإيداع التي شاع استخدامها كبديل للنقود، فهذه الصكوك لم تعتبر نقوداً في حد ذاتها و إنما عبارة عن شهادات تنوب عن نقود حقيقية مودعة لذلك سميت بالنقود الورقية النائبة أو النقود الورقية الاختيارية.

2.3. النقود الورقية الإلزامية:²

تمثل نقوداً إجبارية حيث يقابلها رصيد معدني و تكون لها صفة إلزام الجهود بقبولها من خلال دعمها من قبل الدولة ممثلة ببنوكها المركزية، و أصبحت بذلك تستمد صفتها النقدية من قوة القانون لا من مجرد ثقة الأفراد في الجهات التي تصدرها، و على ذلك انفصلت الصلة نهائياً بين القيمة السلعية للنقود و القيمة النقدية لها، و نشأ بالفعل نوع جديد من النقود يسمى بالنقود الإلزامية.

¹ حسن أحمد عبد الرحيم- "اقتصاديات النقود و البنوك"- مرجع سابق- ص16.

² لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

* محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان- "النقود و المصارف" - مرجع سابق- ص19-20.

** حسن أحمد عبد الرحيم- "اقتصاديات النقود و البنوك"- مرجع سابق- ص17...19.

إذ انتشر قبول النقود الورقية النائبة و استخدامها في التبادلات و زاد الطلب عليها ، فأغرى ذلك الجهات المصدرة لهذه الأوراق ، فتوسعت في إصدار النقود الورقية دون أن تكون مغطاة تغطية كاملة ، فصارت هذه النقود الورقية نقوداً بذاتها لاسيما و أنه قلما يلجأ حاملو هذه النقود الورقية إلى استبدال قيمتها بها.

عندما ظهرت المصارف كتطور طبيعي لاتساع أعمال الصاغة و الصياغة القدامى، فإنه استأثرت بعملية إصدار "الشهادات الورقية" و ذلك في صورة "سندات لحاملها" بفئات مختلفة " 5 ، 10 ، 50 " .. إلخ، لتسهيل إبراء مختلف أنواع المعاملات حيث لم تعد هناك حاجة إلى " تظهير الشهادات"، بل كانت ملكيتها تنتقل بمجرد التسليم و الحيازة، حيث انتقلت في تعاملها من شهادات اسمية إلى شهادات لحاملها.

فأدى هذا التطور و التحول النوعي في إصدار النقود الورقية إلى تدخل الحكومات في إصدار النقود الورقية، لضبط ذلك و جني المكاسب الناتجة عن إصدارها. و من هنا أصبح إصدار هذه الأوراق النقدية من أعمال المصرف المركزي في الدول، بل إن ذلك يُعد من أهم وظائف البنوك المركزية و أعمالها . و بهذا صارت الأوراق النقدية تستمد قوتها و قبولها من القانون و الإلزام الحكومي بها، و لهذا أطلق عليها النقود الورقية الإلزامية أو النقود القانونية.

كان أول حدث في تاريخ النقود الورقي حين ظهرت أول محاولة حقيقية لإصدار نقود ورقية في عام "1656م" عندما أصدر مصرف "ستوكهولم" في السويد لأول مرة "سندات ورقية" تمثل دينا على المصرف قابلة للتداول، و تعهد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب ، و بانتشار استخدام هذه السندات صار من الواضح أنها تقوم بوظائف النقود، و انفصل إصدارها عن مجرد إيداع نقود معدنية لدى المصرف، و أصبح الإصدار مرتبطا في الواقع بعمليات الائتمان التي يمنحها المصرف. و لم يأت القرن التاسع عشر ميلادي إلا و كانت النقود الورقية التي تصدرها مختلف البنوك . و التي سميت لهذا السبب باسم " البنكنوت" . مصاحبة للنقود المعدنية في التداول كأداة نقدية تقوم بالوظائف جميعها.

منذ إيقاف شرط تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية، و أصبحت قيمتها تستند إلى قوة الإبراء العام التي يفرضها القانون، فبعد أن كان قبول الأفراد لأوراق البنكنوت يستند فقط إلى العادات، أصبح الأفراد مجبرين قانونا بقبول البنكنوت في تسوية معاملاتهم و إبراء ذممهم. و هكذا لم تعد أوراق البنكنوت "نقودا اختيارية" بل أصبحت "نقودا قانونية إجبارية" مهدت إلى الدخول في مرحلة جديدة من تطور النظام النقدي.

3.3. النقود الورقية الائتمانية:

استمرت البنوك المركزية في إصدار النقود الإلزامية القانونية مع تواصل الانخفاض في غطائها من الذهب شيئاً فشيئاً. فلما حدثت الحروب و الأزمات و طالب الناس بما تمثله هذه الأوراق النقدية لم تف جهات الإصدار بدفع ذلك، و لم يمنع عدم دفع البنوك المركزية لغطاء الأوراق النقدية من الذهب الناس من استمرار التعامل بالأوراق النقدية و قبولها وسيطا في التبادل.

تبيّن بذلك أن هذه النقود لا تستمد قيمتها من مجرد غطاء الذهب أو الفضة، بل إنها تكتسب ذلك من ثقة الناس بها و قبولهم لها وسيطا في التبادلات و التعاملات، و مع اتساع دائرة التعامل بهذه الأوراق النقدية و حصول ثقة الناس بما أدى ذلك تدريجياً إلى فك الارتباط بين الغطاء المعدني و بين إصدار النقود الورقية.

لقد كان آخر ذلك وقف الحكومة الأمريكية لالتزام تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971م، فصارت النقود بعد ذلك تستمد قوتها من الثقة في قبولها وسيطا في التبادلات، و من الثقة في اقتصاد الحكومة المصدرة لها وقوته واستقراره، و من الشروط و القيود التنظيمية التي تضعها الدول لإصدار النقود الورقية.

لذلك يطلق على هذا النوع من النقود الورقية الائتمانية، لكون هذه النقود مبناه على الأمانة و الثقة بين الأطراف المتعاملة بها، و يظهر عنصر الائتمان في هذه الأوراق النقدية في أن قيمتها القانونية تقل عن قيمتها السلعية و قوتها الشرائية، إذ أنها لا تمثل بذاتها قيمة مقصودة كالنقود السلعية.

4. النقود المصرفية (الكتابية و الخطية):

بعد أن تطورت النقود الورقية و أصبحت نقوداً إجبارية قابلة للتحويل تعتمد قيمتها على قبول الأفراد لها بإلزام القانون، كانت البنوك تقوم بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية، و تقدم تعهداً بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، و يتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية، و بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك.¹

¹ حافظ محمود شلتوت - « اقتصاديات النقود و البنوك » - طبعة 1990 - مصر - ص 28.

إن حقيقة هذا النوع من النقود أنها قيد كتابي في دفاتر المصرف، و هذا القيد يعبر عن قدر الأوراق النقدية التي أودعت في المصرف وأسماء أصحابها، و لذلك يسمى هذا النوع من النقود بالنقود الكتابية، و يتم تداولها بواسطة الشيكات، و أوامر الصرف الأخرى. و من هذا يتبين أن النقود المصرفية ليس لها وجود خارجي إلا عندما تتحول إلى أوراق نقدية عند طلب سحب الودائع بالشيكات و شيكها.

لقد حدث الانتقال من النقود الورقية إلى النقود الكتابية بطريقة مشابهة تماما لتك التي حدثت بواسطته الانتقال من النقود المعدنية إلى النقود الورقية، فكما أن إيداع الذهب لدى البنك قد أدى إلى استخدامه في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الورقية، فإن إيداع هذه النقود نفسها لدى البنك قد أدى إلى استخدامها في خلق نقود من نوع جديد هي النقود الكتابية و بأسلوب جديد هو بالذات أسلوب تحويل القيم أو الودائع من حساب إلى حساب آخر.¹

فلقد كانت البداية بالنسبة لظهور النقود المصرفية هي حينما شعر الأفراد بالمخاطر التي يتعرضون لها من جراء حمل المسكوكات المعدنية أو الاحتفاظ بها في حوزتهم، لذلك وجدوا أنه من الأفضل لهم إيداعها في البنوك مقابل صكوك ورقية تمهيمهم من هذه المخاطر. و لكن بعد أن تحولت هذه الصكوك إلى نقود و بالتالي أصبح ضياعها فقدان لقيمة حقيقية و ليس مجرد صورة، بدأ الأفراد مرة أخرى يودعونها في البنوك حفاظا عليها و ذلك مقابل تعهد من البنك بدفعها عند الطلب سواء جزئيا أو كليا عن طريق شيكات يحملها الشخص و يستطيع في أي وقت أن يأمر بدفع جزء منها لمن يشاء.

من ذلك نرى أن الشيكات في عصرنا الحاضر أصبحت تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه أوراق النقد المصرفية في الماضي، من حيث كونها تنوب عن نقود حقيقية موجودة في البنوك.²

5. النقود الإلكترونية:

نتج عن التطور التكنولوجي الهائل و ثورة الاتصالات و العمل على إزالة القيود و التحرر من القيود الحكومية في المجال المالي، أن ظهر شكل جديد من النقود أطلق عليه النقود الإلكترونية لتقوم بوظائف النقود. إذ تعتبر تلك

¹ أسامة كامل و عبد الغني حامد- « النقود و البنوك»- مرجع سابق- ص 38.

² حسن أحمد عبد الرحيم- « اقتصاديات النقود و البنوك»- مرجع سابق- ص 19-20.

النقود من تطورات العصر الحديث و هي وسائل إلكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى و يتم ذلك وفق نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكتروني.¹

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت موضوع النقود الإلكترونية، إذ يعرفها بنك التسويات الدولية ﴿1996م﴾ **Bank of International Settlements** على أنها: قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزونة بشكل إلكتروني أو على أداة إلكترونية يحوزها المستهلك. أو أنها مجموعة من البروتوكولات و التوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.²

يقوم المستخدم للنقود الإلكترونية سلفا بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة إلكترونية رقمية على البطاقة الذكية. و عندما يقوم المستخدم بعملية شراء- سواء أكان ذلك عبر الإنترنت أم في متجر تقليدي- يتم خصم قيمة المشتريات. و لكي يكون نظام النقود الإلكترونية المعتمد بالكامل على البرمجيات فعالا و ناجحا، لابد من وجود ثلاثة أطراف فيه هي الزبون والبائع و البنك الذي يعمل إلكترونيا عبر الإنترنت و إلى جانب ذلك، لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه و منفذ إلى الإنترنت، كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر والعميل حساب بنكي لدى البنك الإلكتروني الذي يعمل عبر الشبكة العالمية.

المطلب الرابع: وظائف النقود و مكانتها وفق الأنظمة الاقتصادية

1. وظائف النقود:

من المتفق عليه أن النظام النقدي لم يظهر بشكله الحالي والمعمول به في جميع اقتصاديات العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، و لكن ظهر نتيجة تتابع و تشابك مجموعة من المراحل ساهمت في تفعيل دور النظام النقدي في الاقتصاد. فبعد أن كان نظام المقايضة هو الأساس الأمثل المعتمد عليه لإقامة اقتصاد التبادل في ظل سيادة قانون الاكتفاء الذاتي، و نظرا للعيوب التي نجمت عن تلك العملية أدت بالمجتمع البشري البدائي إلى البحث عن الوسيلة التي تجنبه المزيد من الصعوبات والخسائر في عملية التبادل، من هنا ظهر النقود للوجود و لو في صفتها الأولى الممثلة في النقود السلعية و لكن الأهم من كل ذلك و رغم تواجد نفس صعوبات المقايضة في

¹ محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان- « النقود و المصارف » - مرجع سابق- ص23.

² السيد متولي عبد القادر- « اقتصاديات النقود و البنوك »- مرجع سابق- ص27.

نظام النقود السلعية إلا أن هذه الأخيرة اعتبرت نقوداً تتوسط عمليتي البيع و الشراء بين مختلف الأطراف في رقعة جغرافية ما. ليتطور معدن النقود وصفتها لتشتمل على وظائف عديدة ظهرت تبعا لتطور نوع النقود.

إذ اختلفت آراء علماء الاقتصاد في تقسيم الوظائف التي تؤديها النقود، فقسم بعضهم الوظائف إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تمثل الوظائف التقليدية و تتعلق بالتطور التاريخي للنقود، و المجموعة الثانية فهي تلك الوظائف الحركية ذات الطبيعة العامة المتعلقة بتوجيه النشاط الاقتصادي والتأثير على معدل نموه.¹ و يرى باحثون أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة من هذه الوظائف تقضي على إحدى صعوبات المقايضة و هذه الوظائف هي: وسيط للتبادل و وحدة للحساب، و مخزن للقيمة و معيار للمدفوعات الآجلة.²

من كل ما سبق يمكننا التفصيل في الوظائف الأربعة التي تؤديها النقود في أي اقتصاد كان كما يلي:

1.1. النقود كوسيلة للتبادل:³

إن من بين صعوبات المقايضة كما ذكرنا هي التوافق المزدوج بين رغبات الأفراد، و قد حدث و عقدت هذه الصعوبات كل عمليات التبادل، و ذلك بإلزام وجود المتعاملين من حيث المكان و الزمان و وجوب وجود السلعة المرغوبة من الطرفين المتبادلين و عندما ظهرت النقود و استعملت كأداة أو وسيط في المبادلات تم القضاء على هذه الصعوبة. و قد انقسمت عملية التبادل وفق هذه الوظيفة إلى عمليتين منفصلتين هي:

- عملية بيع من جهة بواسطة النقود: بيع سلعة ← تسديد بالنقود.
- عملية شراء من جهة أخرى بواسطة النقود أيضا: نقود ← شراء سلعة.

لم يصبح صاحب السلعة (A) في حاجة إلى مبادلة سلعة أخرى (B)، و إنما أصبح كل منهما بإمكانه بيع ما لديه من إنتاج سلعته مقابل الحصول على النقود، و أن يشتري ما يريد بواسطة النقود، ولا تختفي هذه السلعة (النقود) كما هو حال السلع الأخرى المستهلكة من التداول و بالتالي فإن كل تبادل مباشر لسلعتين قد اختفى وحل محله تبادلين مقابل نقود و بصفة مباشرة.⁴

¹ عبد النعيم محمد مبارك- « النقود و الصيرفة و السياسات النقدية»-مرجع سابق- طبعة 1985- ص 31.

² Stephen M. Gold feld and Lester V. Chandler - « **The economics of money and Banking** » - Harper an Row - Publishers- New York - Cambridge 1981- P07.

³ سامر بطرس جلدة - « **النقود و البنوك** » - دار البداية- الطبعة الأولى 2009- عمان- ص22.

⁴ Michelle de Mourgues- « **Théorie et politiques monétaires** » - 2 édition – Dalloz – 1984 - p4.

هكذا أصبح كل منهما صرف ما لديه من إنتاج مقابل الحصول على النقود، و أن يشتري ما يريد من سلع بواسطة النقود أيضاً، و ذلك عندما تقتضي الضرورة أو الحاجة دون تأجيل وفي أي زمان أو مكان أو سوق لأنها تلقى قبول عام من قبل الجميع بدون أي تحفظات حيث أن هذه الوظيفة تعبر عن كون النقود تتمتع بالقبول العام في استخدامها لتسوية هذه الالتزامات بين الأفراد سواء كان مبادلة أو ديناً.

أي أن النقود هي واسطة لا تطلب لحد ذاتها و إنما لما يمكن أن تجلبه، أي هي عبارة عن قوة شرائية لا تقبل لذاتها وإنما لقدرتها على شراء السلع و الخدمات و التوسط بين المتبادلين، و هي بمثابة الجسر الذي يربط بين نشوء الرغبة و تحقيقها حيث تحقق النقود تبادل الأشياء أي تؤدي إلى نقل ملكية الشيء من شخص إلى آخر مقابل مقدار معين من النقود.

2.1. النقود كمقياس أو معيار للقيمة:

إن نظام المقايضة يتطلب معرفة الأسعار النسبية لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد. فلنفترض وجود ثلاث سلع في الاقتصاد (A, B, C)، فإننا نحتاج إلى معرفة أربعة أسعار نسبية بين هذه السلع. أما وجود (5) سلع، فإن ذلك يتطلب معرفة (10) أسعار نسبية على الأقل. إلا أن وجود النقود حل مشكلة تعدد الأسعار النسبية بين جميع السلع والخدمات، حيث تم اعتبار النقود وحدة الحساب، و التي من خلالها نستطيع المقارنة بين أسعار السلع و الخدمات المختلفة.

هكذا يتضح لنا أن استخدام سلعة كمقياس للقيم قد ذلل أكبر عقبة اعترضت عقد صفقات المقايضة، فعندما يتوافق أفراد مجتمع معين على وحدة نقدية معينة لاستخدامها معياراً للقيمة تنسب إليها قيم السلع المختلفة يتمكن فرد هذا المجتمع من مقارنة القيم التبادلية **Exchange Values** لجميع السلع المتداولة في السوق.¹

إذن تقوم النقود بمهمة قياس قيم الأشياء لأنها تمثل وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات أي أننا نستطيع أن نعطي للسلع الموجودة في السوق قيمة نقدية لأن النقود قابلة للتجزئة. لكن الإشكال الوارد في هذه الحالة هو في عدم ثبات هذه الوحدة المعيارية حيث أنه قد تتغير قوة النقود الشرائية و تتغير بالتالي نسبة المبادلة بينها و بين السلع، مما يترتب عليه تغير قيمة السلعة التي نقيسها بالوحدة النقدية. و بعبارة أخرى قد تتغير قيمة السلعة ليس بسبب تغير طارئ على ظروف السلعة نفسها، ولكن بسبب التغير الذي يطرأ على القوة الشرائية

¹ صبحي تادريس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله- « اقتصاديات النقود و البنوك »- مرجع سابق- طبعة 1990- ص11.

للنقد التي هي مقياس للقيمة. ومن ثم فإن النقود تعتبر معيارا ينسب إليه القيمة الحقيقية لمختلف السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة.

3.1. النقود كمخزن للقيمة:

يمكن النظر إلى هذه الوظيفة على أنها امتدادا للوظيفة الأولى كوسيط للتبادل، فعندما يحصل الفرد على أرصدة نقدية نتيجة لعمليات بيع أو تأجير فقد يستعمل هذه الأرصدة مباشرة أي في الحال في شراء سلع وخدمات، ولكنه عادة يرى أن يدخر جزءا من هذه المبالغ النقدية، أي بدلا من إنفاقها على سلع وخدمات حاضرة يحتزنها بغرض استخدامها في المستقبل، هذا يعني أن النقود هنا تقوم بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة.¹

من جهة أخرى، نجد أنه بمجرد استخدام النقود كمقياس للقيمة و قبولها قبولا عاما كوسيلة للدفع فهذا يعني أنها سوف تستخدم على نطاق واسع كمخزن أو مستودع للقيمة، فحامل النقود هو في الحقيقة إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع التي يرغب في شراءها و في الوقت المناسب وهو لاشك يعلم أنها سوف تكن مقبولة في أي وقت و ذلك في مقابل أي سلعة أو خدمة. و على ذلك فالنقود مخزن جيد للقيمة و التي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة، و كذلك لدفع الديون المحددة بواسطة النقود. و هذا لا يعني أن النقود قد اتصفت بالاستقرار و هي وسيلة مرضي عنها كلية لتخزين القيمة، فهي في الواقع تصبح كذلك فقط إذا ظلت قوتها الشرائية ثابتة.²

4.1. النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

هذه الوظيفة لا تعدو أن تكون امتدادا للوظيفة الثانية للنقود أي مقياس للقيم الحاضرة، فهي هنا تقيس المدفوعات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل. و المدفوعات الآجلة تقرر في عقود تتفاوت مددها وطبيعتها.³ إن نجاح قيام النقود بوظيفتها هذه و أدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الاستقرار النسبي للقوة الشرائية في قيمة النقود، فإذا ارتفعت قيمة النقود فإن ذلك سيلحق أضرارا بالمدينين، و في ذات الوقت سيحقق للدائنين أرباحا وعكس ذلك إذا انخفضت قيمة النقود فإن ذلك سيجعل المدينين يستفيدون من ذلك نتيجة لهذا الانخفاض،

¹ صبحي تادريس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله- نفس المرجع السابق- ص13.

² سامر بطرس جلدة - « النقود و البنوك » - مرجع سابق- ص24.

³ صبحي تادريس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله- « اقتصاديات النقود و البنوك »- مرجع سابق- ص12.

بينما يلحق أضراراً بالدائنين. فإذا توقع الأفراد حدوث انخفاض كبير في القوة الشرائية للنقود، فإن المتعاقدين يفضلون استخدام أنواع أخرى من النقود التي تتسم بالثبات النسبي في قيمتها.

لقد حدث هذا تاريخياً في ألمانيا سنة 1923م عندما عانت من حالة التضخم المفرط بحيث ارتفعت الأسعار ارتفاعاً سريعاً، و بالتالي انخفضت قيمة النقود المستعملة (المارك) في ألمانيا آنذاك، فلم ترتب عن ذلك استخدام العملات الأخرى في العقود الآجلة مثل الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، كما أن كل العقود الآجلة في كل الدول التي مسها التضخم قد كانت تستعمل "شرط الذهب" **Gold clause** والغرض منه هو قياس قيمة العملات المستخدمة بالنسبة إلى الذهب و فحوى هذا الشرط هو أن يدفع المدين مبلغاً معيناً من النقود يكافئ كمية معينة من الذهب وقت الوفاء بالالتزامات و يكون هذا مسجلاً في العقد¹، و يدمج كثير من الاقتصاديين وظيفة النقود مقياس للقيم مع وظيفة النقود كأداة للمدفوعات الآجلة و لا نعالج هذه الوظيفة بصفة منفصلة.²

اختلف رؤى الاقتصاديين حول مكانة هذه الوظيفة، فالبعض يراها وظيفة ثانوية لا أهمية لها تقارن مع الوظائف الأخرى الأساسية، في حين أكد البعض الآخر أنها وظيفة رئيسية ومحورية، كون أن النظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلياً ومعظمها عقود لدفع أقساط وديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية، وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المستقبلي طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية والخاصة بها.

2. مكانة النقود وفق الأنظمة الاقتصادية:

1.2. دور النقود في النظام الاشتراكي:

تتحدد طبيعة الاشتراكية بأن علاقات الإنتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و بأن الإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية و بأن العملية الاقتصادية عملية مخططة، حيث تسيطر الدولة على أدوات الإنتاج وتنفرد بتوجيه الإنتاج و توزيع الناتج القومي على الأفراد.³

¹ محمود أحمد عبده- « الموجز في النقود و البنوك »- طبعة 1989 - القاهرة- ص18.

² محمد زكي شافعي- « مقدمة في النقود و البنوك »- دار النهضة العربية- طبعة 1978- القاهرة- ص21.

³ محمد زكي شافعي- « مقدمة في النقود و البنوك » - دار النهضة العربية- الطبعة السابعة- القاهرة- 1952- ص29.

في هذا النظام الاقتصادي تتداول النقود بين الأفراد، كما تتداول الشيكات و الكمبيالات في المعاملات الكبيرة بين المشروعات المملوكة ملكية جماعية، و لكن على خلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي لا نجد تأثير النقود على الأسعار في المعاملات. ذلك أن حركة الأسعار لا تتحدد بالسوق (العرض و الطلب) و حجم الإنتاج لا يتأثر بحركة الأسعار و بالتالي بدافع الربح النقدي، فالنظام الاقتصادي تحكمه خطة شاملة تضعها الدولة تهدف بها إشباع الحاجات الاجتماعية، و من هذا المنطلق فخطة الإنتاج أساس النظام النقدي. و على هذا الأساس، تقوم الدولة بتحديد كمية النقد المطلوبة و كيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية المختلفة. و هذا يقودنا إلى أن وظيفة الاقتصاد الاشتراكي تتمثل فيما يلي:

- ❖ تستخدم النقود كأداة للتداول بين الأفراد، ولكن طبيعة هذه الوظيفة تختلف عنها في الاقتصاد الرأسمالي، فالإقتصاد الاشتراكي تسوده فكرة المنفعة أو قيمة الاستعمال في حين تسود فكرة قيمة المبادلة الإقتصاد الرأسمالي. و بذلك يكون استخدام النقود لا كواسطة لمبادلة سلع من مالك لآخر، وإنما كوسيلة لتوزيع المنتجات التي أعدت للتوزيع لا للبيع في سوق بثمن يتحدد بقيمة المبادلة وبالعلاقة بين العرض و الطلب.
- ❖ تستخدم النقود في الإقتصاد الاشتراكي كأداة للتحاسب، و لكن أداءها لهذه الوظيفة يختلف عنه في الإقتصاد الرأسمالي، فليس الغرض من التحاسب هو تحديد الربح المستهدف، و إنما تستعمل النقود للمعاملات الكبيرة، كبيع يتم بين مشروعات الدولة، و يتخذ هذا البيع هنا صورة الشيكات والكمبيالات، و الغرض المنشود هو التأكد من كفاءة المشروع، و لهذا تكون النقود أداة لتحديد كفاءة المشروع، أي أداة لإنتاج أقصى قدر من المنتجات بأقل جهد بشري ممكن.
- ❖ قد تستخدم النقود في الإقتصاد الاشتراكي أداة ادّخار، و لكنها لا تقوم في هذا الإقتصاد مطلقاً بوظيفة الاستثمار، فلا يمكن للفرد أن يصبح رأسمالياً بشراء وسائل الإنتاج، و لا يمكن للنقود أن تلد نقوداً عن طريق الائتمان، وإنما يمكن للفرد أن يشتري سندا من سندات الدولة ويحصل عنه فائدة، ولكن أهمية هذا التوظيف في أن الدولة تعطي أجورا معينة، فمن كانت حاجته كبيرة أنفق كل دخله، ومن كان غير ذلك استطاع أن يعيد الزيادة في دخله إلى الدولة ليزداد بها الإنتاج فالنقود هنا جزء من خطة التوزيع، أما الفائدة فتدفع لحث الأفراد على إعادة الفائض عن حاجتهم إلى الدولة.

2.2. دور النقود في النظام الرأسمالي: ¹

تحتل النقود مكانة و أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، خاصة بعد سيطرة الاقتصاد الرأسمالي، الذي دخل حالياً في مرحلة العولمة، و تسعى كل الأنشطة الاقتصادية للاندماج في ميكانيزماته، و يمثل النظام النقدي لهذه البلدان أهم جوانب هذا الوضع العالمي الجديد.

فدراستنا للدور الذي تلعبه النقود في النظام الاقتصادي الرأسمالي يدفعنا لعرض أهم مرتكزات هذا النظام باعتباره النظام الوحيد المسيطر حالياً و المروج له عالمياً، و تتمثل مختلف مرتكزاته فيما يلي:

❖ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

❖ تعظيم الربح الرأسمالي، و تعظيم المنفعة للمستهلك.

❖ سيادة آلية السوق كمبدأ أساسي في تحديد مستوى الأسعار، و تدخل الدولة يكون مضبوطاً في جوانب محددة.

❖ شمولية تطبيق القوانين على كافة الأعوان الاقتصاديين دون تمييز في اعتماد القوانين (الجودة، الأعمال الشرعية، دفع الضرائب، الرسوم...).

❖ تعددية الأسواق و حريتها (سوق العمل، سوق النقد و سوق المال، سوق السلع و الخدمات).

لقد كانت الفكرة التي سيطرت على جميع النظريات الماركنتيلية القديمة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر، هي أن النقود هي الشكل الأمثل للثروة، أو (سيده الثروات) و هي فكرة ترتكز على الإيمان الجازم بهيمنة الثروة النقدية - أو بعبارة أوسع المعادن الثمينة على سائر أشكال الثروات و أنواعها. و كانت سياسة الدول في ذلك الحين تتجه نحو زيادة الموجود من النقود في البلاد، صحيح أن هناك نظريات ماركنتيلية عدة، لكنها جميعاً كانت تضع نصب أعينها هدفاً أساسياً واحداً، هو زيادة الاحتياطي من النقود المعدنية في البلاد و من أجل الوصول إلى ذلك اهتمت الحكومات بتشجيع تصدير البضائع و الحد من الاستيراد.

¹ عبد القادر خليل - « مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي » - الجزء الأول - مرجع سابق - طبعة 2012 - ص 51.

نستخلص مما تقدم أنه عندما نسعى إلى تحديد مكانة النقود و أهميتها في الاقتصاد الرأسمالي فإن علينا تجنب الوقوع في الخطأ الذي وقع فيه الماركنتيليون و غيرهم في الماضي و إذا انطلقنا من وظائف النقود التي شرحناها فإننا نلاحظ فائدة دراستنا للظواهر النقدية، ذلك لأن النقود تسهل التبادل من كل نواحيه، كذلك فإن وظيفة النقود المتعلقة بحفظ قيمة النقود لهي وظيفة لا غنى عنها لتمكين الاقتصاد القائم على المبادلة من أن يتطور و ينمو.

الواقع أن الاقتصاد الرأسمالي يركز على أساس ملكية الأفراد لأدوات الإنتاج، و إن الإنتاج هو إنتاج تلقائي يتم عن طريق قوى السوق و جهاز الأثمان الذي يلعب الدور الحيوي في توزيع القوى الإنتاجية، بعبارة أخرى السوق و حركات الأثمان هي الأساس في التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، و في هذا الاقتصاد لا تكمن أهمية النقود فقط في كونها وسيطاً للتبادل، بل هي تدخل في معاملات السوق على هيئة الأثمان، فإن كل طلب على سلعة يوجد مقابله عرض للنقود، والعكس بالعكس.

نحن نعلم أن الأثمان تتشكل في النظام الرأسمالي عندما يحدث توازن بين الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة. وبما أن كل عرض للنقود يجب أن يقابله طلب على السلعة و العكس بالعكس لذلك فمن الضروري أن تكون كمية النقود قيد التداول كافية بالنسبة للحاجات و لكن ليس أكثر منها. حتى لا يختل المستوى العام للأثمان بسبب تزرع كمية التداول النقدي. أي لا يجب أن ترتفع الأثمان بسبب فائض في كمية النقود المتداولة، أو تنخفض الأثمان بسبب شح في النقود المتبادلة .

لكي يبقى المستوى العام للأثمان ثابتاً مستقراً فإنه يجب أن يبقى توازن بين كمية النقود المتداولة و كمية السلع المتبادلة، و يجب أن تتوازى كمية النقود مع الحاجات و مع كمية المنتجات المعروضة، و إلا فإن مستوى الأثمان يتعرض لهزات سيئة و كذلك المستوى العام للأثمان أي القوة الشرائية.

باختصار تظهر أهمية النقود في النظام الرأسمالي من خلال دراستها على مستويين كلي و جزئي،¹ و عبر أربع مستويات هي:

❖ النظرية العامة للنقود (مفاهيم، خصائص، تطور ووظائف) في كل الاقتصاديات، أي معرفة القوانين المنظمة للنقود في دائرة الإنتاج و التبادل، على المستوى الداخلي أو الدولي (التجارة الدولية).

¹ ضياء مجيد الموسوي- « المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية » - مؤسسة شباب الجامعة- مصر- 2000.

- ❖ هيكله القطاع المالي و المصرفي، و ما يرتبط به من تنظيم و تشريع (وطني و دولي).
- ❖ السياسات النقدية المنظمة للجهاز المصرفي و مشكل التمويل.
- ❖ علاقة النقد بالتجارة الدولية و المنظمات النقدية الدولية و مشكل المديونية الخارجية.

مما سبق نجد أن النقود في النظام الرأسمالي تؤدي و وظائفها الأساسية و المشتقة و الديناميكية، و تلعب دورا مهما في تكوين الأسعار، و تساهم في توزيع الدخل، و تؤثر في مستوى التشغيل و الإنتاج عموما. كما تعتبر أهم المحددات الاقتصادية و إحدى أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: مفهوم الكتلة النقدية و مقابلاتها

تداول النقود داخل المجتمع أو الاقتصاد يعتبر من اهتمامات البنك المركزي علما بأن حركية النقود بين الأعوان الاقتصاديين هي ناتج لتصرف مالي، لتوظيف أو ادخار أو لعملية إنفاق. إن مقدار الأموال المتداولة من سيولة آنية أو من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة هي في الحقيقية تمثيل لغطاء نقدي يغطي النشاط الاقتصادي ويعبر عنه بالكتلة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم الكتلة النقدية

الكتلة النقدية هي مجموع أدوات أو وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة، و تتكون الكتلة النقدية أو الرصيد النقدي للدولة من كل ما تمتلكه الأعوان الاقتصادية، أي من مجموع الوحدات النقدية من جهة، و الوحدات القائمة بوظائف النقود من جهة أخرى. و نجد أيضا أن الرصيد النقدي يشكل مجموع وسائل الدفع المتاحة للاقتصاد الوطني لتأمين نشاطه و احتياجاته.

تتكون الكتلة النقدية من مجموعة عناصر هي الأكثر شيوعا واستعمالا في التحليل الاقتصادية المنشورة من قبل السلطات النقدية، و يطلق على هذه العناصر اسم المجمعات النقدية.¹

¹ عبد القادر خليل - مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي - الجزء الأول - مرجع سابق - ص 104.

أما فيما يخص العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعا و استعمالا في التحليل الاقتصادية هي التي تنشرها السلطات النقدية، أو بالأحرى البنوك المركزية. و هي تتمثل فيما يسمى بالمجمعات النقدية الرسمية.¹

فالمجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة، تعطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع المدروس،² و الغاية من هذا التصنيف هو التمييز بين مختلف الأصول النقدية بشكل منظم و في إطار محاسبي.

إذن، فالكتلة النقدية أو كما يسميها البعض بالرصيد النقدي أو مخزون النقد أو كمية النقد المتداول، ما هي إلا مجموعة من العناصر أو الأصول التي تتوسط عملية انتقال الملكية بين طرفي الصفقة، أي هي الوسائل المستخدمة في الدفع لتسوية الذمم و إبراء الدين.

يرتبط عدد هذه المجمعات بعوامل عديدة، أهمها مستوى النشاط الاقتصادي و تطور الصناعة المصرفية و تنوع منتجاتها. و تكمن أهمية هذه المجمعات كونها إحدى الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تعطي معلومات للسلطات النقدية عن معدلات نمو هذه المكونات.

يتم عرض المجمعات النقدية مرتبة وفق درجة سيولتها، و معايير تتعلق بخصائص النقد (المتعلقة بدوافع الاحتفاظ بالأصول المالية) و معايير تتعلق بسلوك الوحدات الاقتصادية و حساسية كمية النقد تجاهها. و تتكون الكتلة النقدية من **04** مجتمعات ترتبط وفق علاقة احتواء كما يلي:

الشكل رقم 02-01: شرح لمكونات المجمعات النقدية

	M1	M2	M3	M4
Monnaies Billets Dépôts à vue				
M2-M1 Livrets A. livrets bleus, et livrets jeunes Comptes d'épargne-logement Comptes pour le développement industriel Livrets d'épargne populaire				

¹ محمد الشريف إلمان - محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية - الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية - القطاع النقدي - الجزء الثالث - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الثالثة 2010 - ص 45.

² عبد المجيد قدي - مدخل إلى النظرية الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 2003 - ص 64.

Livrets soumis à l'impôt	
M3-M2	
Avoirs en devises étrangères	
Placements à terme	
Titres de créances négociables émis par les établissements de crédits	
Titres d'OPCVM monétaires	
Partes de fonds communs de créances à moins de 5 ans	
M4-M3	
Titres de créances négociables émis par les agents non financiers	

Source : David Begg et Stanley Fischer et Rudiger Dornbusch - « **Macro économie** » - DUNOD - 2^{ème} édition 2002- paris- P134.

المطلب الثاني: مكونات الكتلة النقدية

نظرا للدور الذي تقوم به النقود في التأثير على الحياة الاقتصادية لكل بلد، تحاول هذه البلدان قياس كمية النقود المتداولة في إطار نشاطها الداخلي بتكوين ما يسمى "بالمجمعات النقدية"¹، التي تهدف أساسا للتعرف على قدرة الأعوان الاقتصاديين للإنفاق المالي أثناء القيام بنشاطهم الاقتصادي (إنتاج، استهلاك، ادخار، ...). وفيما يلي تظهر مختلف العناصر المكونة للكتلة النقدية مرتبة ترتيبا منطقيا حسب الاعتبارات المذكورة سلفا:

1. المجموع النقدي الأول (M1) أو المتاحات النقدية:

حيث يقع في قمة تركيب الكتلة النقدية و يسمى **بالقاعدة النقدية la Base monétaire** التي تتمثل في النقد القانوني أو نقد البنك المركزي، و التي تتكون أساسا من الأوراق النقدية مضافا إليها مختلف القطع النقدية الجزئية و ذلك إضافة إلى مبلغ الودائع تحت الطلب ، و التي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية و مراكز الشيكات البريدية و حتى لدى الخزينة العمومية و البنك المركزي، و بالتالي نحصل على المجموع النقدي الأول و الذي يتمتع بسيولة عالية جدا، كما أن هذا المجموع يحتوي على مجموع وسائل الدفع التي تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر و الآني بين كل السلع و الخدمات كما يمكنها من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل.

¹ BENHALIMA Ammour- « **Monnaie et régulation monétaire** » - Edition DAHLAB- 1997- P07.

يتكون هذا المجمع النقدي من العناصر التالية:

1. النقود الورقية الإلزامية: هي النقود التي يصدرها البنك المركزي، تصدر وفق شروط محددة و معايير معينة حتى لا يسهل تزويرها، يستعمل ورق البنكنوت كمادة أولية في عملية الإنتاج باعتبار أنه ورق خاص ذو قيمة إنتاجية عالية و غير قابل للتلف بسهولة.

2. النقود المعدنية المساعدة La monnaie divisionnaire و تعني النقود في شكل قطع معدنية مصنوعة من معادن رخيصة كالنيكل و البرونز و النحاس، تستخدم في العمليات التجارية الصغيرة بحيث يمنع القانون من تداولها خارج حدود البلد المعني، كما أن قيمة هذه النقود السلعية تكون أقل من قيمتها الإسمية، أما إصدارها فيكون من طرف البنك المركزي أو الخزينة العامة على حسب النظام المعمول به في كل دولة.

3. النقود الكتابية: Monnaie scripturale تتألف من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية تحت الطلب و المفتوحة لدى المصارف و الخزينة العامة، و لقد ازدادت أهمية هذا النوع من النقود مع انتشار عادات التعامل المصرفي لدى الأشخاص و المؤسسات بالنسبة إلى سهولة استخدامه، و مأمّن تداوله من السرقة والضياع. من هنا نجد أن:

$$\text{السيولة من الدرجة الأولى} = \text{النقود القانونية} + \text{النقود الكتابية}$$

أي:

* **M1** المتاحات النقدية أو القاعدة النقدية = العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية لدى النظام المصرفي + الودائع في الحسابات الجارية البريدية (سواء كانت بالدينار أو العملات الأجنبية).

2. المجمع النقدي الثاني (M2) أو الكتلة النقدية:

تسمى الكتلة النقدية بالمعنى الواسع أو الرصيد النقدي للدولة، و هو مصطلح يعبر عن مجموعة وسائل الدفع المتاحة و الودائع لأجل، هذه الأخيرة التي تعرف بأنها الأموال المودعة من طرف الزبون لدى البنك، و يتمتع عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، و مقابل هذه المدة يدفع البنك عنها فوائد لصالح الزبون، و تمكنه هذه الودائع من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل.¹

¹ عبد القادر خليل - « مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي » - الجزء الأول - مرجع سابق - ص 108.

* $M2$ الكتلة النقدية = $M1$ + أشباه النقود (المتثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية).

* أشباه النقود: **Quasi – monnaie** تعتبر أشباه النقود جزءا من الكتلة النقدية رغم أنها لا تكتسي تماما الصبغة النقدية السائلة كالعناصر السابقة الذكر (النقود القانونية و النقود الكتابية)، كما أنه يمكن تحويلها إلى أموال سائلة بسهولة نوعا ما لذا يطلق عليها إسم شبه العملة، و هي تتكون من الأصول السائلة غير النقدية المكونة من بعض الديون و الالتزامات للمؤسسات المالية، و تشمل على الودائع لأجل و وودائع الادخار، والسندات العامة و الخاصة لأجل قصير بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة نقدية. تشمل الودائع لأجل عدة أنواع نذكر أهمها كالاتي:

- ❖ وودائع ذات أجل استحقاق محدد.
- ❖ وودائع بإشعار: وجود فاصل زمني بين طلب السحب و عملية السحب نفسها.
- ❖ وودائع مخصصة: يتم وضعها في البنك من أجل استعمالها في عملية ما (تسديد فواتير أو ديون).
- ❖ سندات الصندوق: هي سندات تصدرها البنوك، وتستحق في أجل معين، مقابل حصولها على مبالغ يتم إيداعها وتدفع عنها البنوك فوائد.
- ❖ وودائع دفترية: تسمى حسابات دفترية أو وودائع ادخار أو دفاتر ادخار، موجودة لدى البنك يمكن سحبها عند الطلب دون استعمال شيك، و تدفع عنها فوائد لصاحبها، ولا تستعمل للدفع (بل السحب ثم الدفع).
- ❖ وودائع قصيرة الأجل لدى الخزينة العمومية.

نلاحظ أن كل هذه الودائع هي لأجل (عدا الودائع الدفترية) و سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب، لكن يمكن تحويلها إلى وسائل دفع خلال فترة أقل، بتحمل التكاليف (تنازل الزبون عن الفوائد و تحمله تكاليف المعاملات).

حسب "CLASSEN" فإن **M2** مجمع مهم، يؤثر في مستوى التضخم والاقتصاد الكلي، و يحتوي على ما سماه مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية. و بعض المفكرين لا يدرجون أشباه النقد في **M2**، إلا أن فريدمان يدرجها و يعتبرها مخزن مؤجل للقوة الشرائية.¹

إذن من الناحية الاقتصادية، يرى البعض أن **M2** هو أحسن مجمع نقدي، يضبط العلاقة الإحلالية بين النقد والسلع والخدمات. ومن الناحية العملية فهو أوسع مجمع نقدي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية. و تجدر الإشارة أنه يمكن القيام بدراسات كمية تربك الكتلة النقدية و بعض المتغيرات الكلية كالتضخم و الدخل الوطني والتشغيل و غيرها.

3. المجمع النقدي الثالث (M3) أو سيولة الاقتصاد:

بالإضافة إلى المجمع النقدي الثاني ، نجد أن المجمع النقدي الثالث يضم الودائع لأجل و الموجودة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية و هي تلك الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط، وكذا سندات الخزينة العمومية و المكاتب فيها من طرف الخواص و المؤسسات غير المالية، ونظرا لكون هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي فإنها غير مراقبة بشكل وثيق من طرف السلطات النقدية ، و يمكن القول بأن المجمع الثالث هو المجمع الذي يضم وسائل تخزين القيم. و منه نجد أن:

$$* \text{M3 سيولة الاقتصاد} = \text{M2} + \text{الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.}$$

المطلب الثالث: مقابلات الكتلة النقدية

بعد انقطاع الصلة بين الإصدار النقدي و الغطاء الذهبي، أصبح إصدار النقود خاضعا لاحتياجات الاقتصاد الوطني من السيولة النقدية و ليس بحسب موجودات البنك المركزي من معدن الذهب. من هنا ظهر الاهتمام بتحديد مفهوم دقيق و مفصل لمختلف العناصر أو الأجزاء المقابلة للإصدار النقدي.

¹ محمود حميدات - « مدخل للتحليل النقدي » - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1996 - ص44.

إذ يمكن تعريف مقابلات الكتلة النقدية على أنها مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير أي هي «الأصول و الديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي»¹.

كما يمكن أيضا تعريف العناصر المقابلة للكتلة النقدية على أنها تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، و هذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك تستعمل ميزانية البنك المركزي و القطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم 02-01: ميزانية البنك المركزي و القطاع المصرفي

* ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخبزينة العامة CTP إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

* ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الإلتزامات
الاحتياطات الاجبارية RO قروض C	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: وسام ملاك - « النقود و السياسات النقدية الداخلية » - دار المنهل اللبناني- بيروت - 2000- ص161.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية و العناصر المقابلة لها، و نحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي و القطاع المصرفي)، حيث أن:

$$\text{مجموع الموجودات (الأصول)} = \text{مجموع الالتزامات (الخصوم)}$$

$$\text{إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD + CTP + Ref + RO + C}$$

¹ أحمد هي- « العملة و النقود »- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-1991- ص13.

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: $B + RO + D + Ref$

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: **الالتزامات = الموجودات**

$$OD + CTP + Ref + RO + C = B + RO + D + Ref$$

$$OD + CTP + C = B + D \quad \text{يصبح لدينا:}$$

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم 02-02: الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
- الذهب والعملات الأجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- القروض المقدمة للخبزينة CTP	- الودائع D
- القروض المقدمة للاقتصاد C	

المصدر: مستنتج من المعلومات السابقة.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات و الالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي و هي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي و البنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، و أرصدة البنوك المحلية.¹

بالتالي فإن الميزانية الموحدة للنظام المصرفي تظهر لنا موجودات و التزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى غير المصرفية، كالأفراد و المؤسسات و الحكومة.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، و هي تمثل جزءا من موجودات أو أصول الأعوان الاقتصاديين غير الماليين و كما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى، و تتكون من البنود التالية:

¹ مروان عطون- « أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية » - دار الهدى- الجزائر- 1992- ص38.

❖ الذهب والعملات الأجنبية.

❖ تسبيقات (قروض) للخرزفة العامة.

❖ قروض مقدمة للاقتصاد.

هكذا يبدو المقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي و سنقوم بتفصيل كل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية كما يلي:

1. ذمم على الخارج أو صافي الأصول الأجنبية: ¹

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد و تصدير السلع و الخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، و تتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، و بما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها و إصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، و من ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة.

الصادرات إلى الخارج ← الحصول على الذهب و العملات الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ← زيادة إصدار العملة الوطنية ← ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

في حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع و خدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، و هكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي و تنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل.

1 لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

* مصطفى رشدي شيحة - « الاقتصاد النقدي و المصرفي » - مرجع سابق - طبعة 1985 - ص 148.

* ولعلو فتح الله - « الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود و الائتمان » - دار الحدائة - لبنان - 1981 - ص 290.

الاستيراد من الخارج ← خروج العملة الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بمنح ما يقابل العملة الوطنية بعملة أجنبية ← انخفاض كمية العملة الوطنية ← انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

هكذا نلاحظ كيف يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في إصدار النقود الجديدة أو سحبها، فإذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات موجبا أي أن قيمة الصادرات تكون أكبر من قيمة الواردات، فإن كمية النقود المتداولة ترتفع، و بالعكس إذا كان الرصيد السنوي الناتج من العمليات المسجلة في ميزان المدفوعات سالبا أي قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات تنخفض كمية النقود المتداولة.

2. ذمم أو قروض الاقتصاد (الائتمان المحلي):

نقصد بها القروض و الاعتمادات ذات الأجل القصير و المتوسط التي تمنحها المؤسسات المصرفية لتمويل المشاريع في مختلف القطاعات و انطلاقا من الودائع التي تتوفر لديها، و هكذا يؤدي أي تغيير في حجم القروض للاقتصاد إلى تغيير في كمية النقود المتداولة، و بالتالي في مستوى الأسعار و لهذا تحرص الحكومات على سياسة القروض التي تنتهجها البنوك لما لها من تأثير على الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

تمثل القروض الموجهة للاقتصاد جميع ديون البنوك على الاقتصاد فهي جميع المستحقات الممنوحة للمؤسسات¹ و التسبيقات المقدمة للعائلات قصد تمويل عمليات الاستغلال و الاستثمار، إضافة للتسبيقات المقدمة للعائلات لتمويل السكن و الاستهلاك (قروض عقارية و استهلاكية) أي ما يوجد من ديون التزم بها الأفراد و المنشآت اتجاه البنوك.

يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات و رجال الأعمال من استثمار و إنتاج و تسويق، و خاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيتقدمون إلى البنوك التجارية طالبين منحهم قروضا لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتمادات، و في جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في

¹ CHAINEAU ANDRE- « Qu'est ce que la monnaie» - Edition Economica- (1997) - p31.

حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقودا قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية و بالتالي فإن حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.

تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للنقود للأسباب التالية:

❖ استخدامها يقوم بتغذية ودائع البنوك من جديد.

❖ استخدامها يكون بهدف القيام بعدة عمليات.

❖ منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة.

من أجل هذا، تتدخل السلطات النقدية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لأن عدم تقنين هذه العملية يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض و بالتالي ارتفاع كمية النقود المتداولة و ظهور بواذر التضخم.

3. ذمم على الخزينة العمومية (الائتمان المقدم إلى الخزينة العامة):

هي عبارة عن مستحقات على الخزينة **Créances sur le trésor** و هي تتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية و السندات و الديون التي التزمت بها هذه الخزينة. و هذا قصد استعمالها في تمويل النفقات الحكومية، و هكذا تمثل الذمم على الخزينة قسما مهما من موارد خزانة الدولة بالإضافة إلى الموارد العامة كالضرائب و الرسوم و موارد الدومين.

تقوم الخزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود النفقات و الإيرادات العامة فهي تمثل الصندوق المالي للدولة، و تسعى الدولة إلى تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها، و لكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاضم دورها و زيادة التكاليف عنها كثيرا، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى و ليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما كانت ظروف معيشة الأفراد فلهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز و مواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخزينة مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أذون الخزينة، و يقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقودا قانونية لصالح الخزينة، و تستخدم الخزينة هذه النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، و بهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد و المؤسسات، كما أن نشاط الدولة امتد ليشمل جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية فأصبحت

موارد الدولة غير كافية لها في تمويل عملياتها، و بالتالي فهي تتقدم إلى السوق النقدية و إلى الجمهور لجلب الموارد النقدية اللازمة، و تحصل هذه المؤسسات المصرفية و المالية و الجمهور على السندات الحكومية و أذون الخزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، و بما أن هذه السندات لها سيولة عالية و مضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، و إعادة خصمها لدى البنك المركزي، و بالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية و هو ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكتلة النقدية بالزيادة، و قد يكون التأثير بالنقصان عند إتباع سياسة تقشفية (انكماشية).

تتكون الذمم على الخزينة أو ذمم الدولة على ما يلي:

- التسيقات الممنوحة بدون فائدة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة.
- السندات الحكومية التي تقدمها الخزينة العامة إلى المؤسسات المصرفية و المالية للاكتتاب بصفة إجبارية.
- السندات التي تقدمها الخزينة العامة للبنوك و المؤسسات بصفة عامة قصد الاكتناز اختياريا بهدف الحصول على فائدة.
- ودائع المؤسسات المصرفية لدى الخزينة العامة.

المبحث الثالث: قيمة النقود و مستويات الأسعار

المطلب الأول: مفهوم قيمة النقود

تعرف قيمة النقود على أنها القوة الشرائية لوحدة النقد في فترة زمنية محددة.¹ و يعبر عن قيمة النقود بكمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها أو اقتناؤها بوحدة نقدية في فترة زمنية معينة، و تقاس بمقلوب المستوى العام للأسعار.²

قد أشرنا سابقا فيما يخص وظائف النقود أنها تستطيع تقييم السلع و الخدمات و تكون قيمة النقود مرتبطة بأسعار السلع و الخدمات التي تشتريها و بالتالي فإن قيمة النقود ما هي إلا معكوس أو مقلوب المستوى العام للأسعار. فأىّ تغير في المستوى العام للأسعار يؤثر بشكر مباشر و عكسي على قيمة النقود وفق المعادلة التالية:³

¹ ناظم محمد نوري الشمري- « النقود و المصارف » - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر- العراق- 1987-ص71.

² محمد صالح عبد القادر- « محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية » - دار الفرقان- عمان- 1997-ص21.

³ هيكل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان- « النقود و المصارف و النظرية النقدية»- مرجع سابق-ص23.

$$\frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{قيمة النقود (القوة الشرائية)}$$

فعند ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) تقل القوة الشرائية للنقود، أي أن المستهلك لم يعد قادرا على شراء نفس الكميات السابقة بنفس المقدار من النقود، بل بأقل من السابق.

ويمكن حساب التراجع في قيمة النقود في حالة حدوث ارتفاع في معدلات التضخم كما يلي:

$$\text{نسبة التغير في قيمة الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100\%$$

فمثلا لو ارتفعت الأسعار في عام 2009 إلى 140 % بالمقارنة مع سنة الأساس 100 % فتكون نسبة تغير قيمة الوحدة النقدية كالتالي:

$$\text{نسبة تغير قيمة النقود} = (100\% / 140\%) \times 100\%$$

$$\text{نسبة تغير قيمة النقود} = 71.4\%$$

أي أن النقود خسرت من قوتها الشرائية ما يعادل 28.6 % مما كانت عليه في سنة الأساس. إذ نلاحظ أنه في حين ارتفعت الأسعار بنسبة 40 % عن مستواها في السنة الماضية، فإن ذلك أدى إلى تراجع القوة الشرائية للوحدة النقدية بنسبة 28.6 %.

يجب ألا ينظر للسعر أو قيمة النقود أنهما يشكلان علاقة سلوكية، وأن أحدهما سببا للآخر، بل تشكل علاقة تعريفية، و سوف نعرض فيما يلي الأنواع الثلاثة لقيمة النقود:¹

1. القيمة الاسمية للنقد: هي قيمة مجردة أو مطلقة، تستخدم في تحديد القيم الاقتصادية للمجتمع، و يمثل القيمة الرقم المكتوب على العملة، و تتحدد بقرار تشريعي و يطلق عليها أيضا القيمة النقدية أو السعر النقدي.

2. القيمة الحقيقية للنقد: هي كمية السلع و الخدمات الممكن شراؤها أو اقتناؤها بوحدة النقد المختارة.

¹ عبد القادر خليل- « مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي » - الجزء الأول- مرجع سابق-ص212.

3. القيمة الخارجية للنقد: تعكس العلاقة بين النشاط الاقتصادي للوطن و الخارج، من خلال سوق الصرف. فإذا زادت عائدات الصادرات، يؤدي إلى تحقيق فائض في العملة الأجنبية، مما ينجم عنه انخفاض سعر الصرف، ونصل في النهاية إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية، و ذلك بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى. وأما إذا زادت الواردات فإنه يؤدي إلى تسجيل فائض في طلب العملة الأجنبية، مما ينجم عنه ارتفاع سعر الصرف، و هذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية مع نفس الافتراض السابق.

المطلب الثاني: محددات قيمة النقود

إن اعتبار النقود كوسيلة للتبادل و معيار يمكن بواسطته قياس قيم مختلف السلع و الخدمات المراد الحصول عليها، فإنه وجب التطرق لأهم محددات قيمة النقود في العناصر التالية:

1. المستوى العام للأسعار: يتحدد بفعل قوى العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات و يرتبط عكسيا مع قيمة النقود. و يتم حساب المستوى العام للأسعار استنادا لمعايير مختلفة، و باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، و هذه المعايير هي:

- ❖ أسعار الجملة في سوق السلع و الخدمات.
- ❖ أسعار تكاليف المعيشة، عن طريق دراسة دوال الاستهلاك، و استخراج متوسط أسعار السلع الاستهلاكية للعائلة المتوسطة الدخل في بلد معين.
- ❖ معدل الأجر: يتم حساب الأجر الشهري، و ملاحظة مدى تغطيته للسلع و الخدمات في سنة مقارنة بسنة أخرى.

هناك عدة محددات للمستوى العام للأسعار، حيث احتلت حيزا معتبرا في الدراسات الاقتصادية، و رغم تعددها فإنها تتمحور حول اختلال التوازن بين التدفقات الحقيقية (المعبر عنها بالسلع و الخدمات)، و التدفقات النقدية المعبر عنها بوسائل الدفع المتاحة.

2. الحجم الحقيقي للتبادل: يعني المبادلات من السلع و الخدمات في المجتمع، و يستخدمه الكلاسيك أثناء

شرحهم للنظرية الكمية. و يرتبط بمجموعة عوامل أهمها:¹

- ❖ حجم و طبيعة الموارد البشرية و غير البشرية.
- ❖ نوع دالة الإنتاج المطبقة.
- ❖ عدد دورات الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.
- ❖ حجم الكتلة النقدية المستخدمة، و نسبة استخدام كل جزء من مكوناتها خلال فترة معينة.
- ❖ نوع و حجم المخزون السلعي و النقدي.
- ❖ مجال استخدام المقايضة في التبادل.
- ❖ وفرة و تسيير عوامل الإنتاج و تصريف الناتج، و الطاقة الإنتاجية و دالة الإنتاج.

3. كمية النقود: تشمل كل وسائل الدفع المتاحة العاجلة و الآجلة، فإذا زادت هذه الكمية مع افتراض بقاء

الأشياء الأخرى على حالها، يؤدي إلى تغير الأسعار.

4. سرعة التبادل: هي متوسط عدد مرات تبادل وحدة النقد، لاقتناء سلع و خدمات خلال فترة زمنية

محددة. و هناك عدة عوامل تؤثر في سرعة تبادل النقود هي:

- ❖ تطور الجهاز المصرفي و تنوع آليات الدفع الفوري.
- ❖ طريقة و توقيت التوزيع الأولي للدخل.
- ❖ المواصلات و النقل.
- ❖ عادات و تقاليد تخص كل مجتمع، خاصة المتعلقة بالاكتناز و المعاملات الربوية، و الثقة في الجهاز المصرفي.

5. سعر الصرف: يعبر عن عدد وحدات العملة الوطنية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

فبقول مثلاً أن: 1 أورو = 108 دج، و بالتالي يعبر سعر الصرف عن القيمة التبادلية للنقد. و أهم محددات سعر الصرف هي:

- ❖ احتياطي الدولة من العملة الصعبة و الذهب.

¹ صبحي تادرس قريصة- « النقود و البنوك » - دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- 1984- ص178.

❖ حجم التجارة الخارجية.

إن جميع تلك المتغيرات يجب التركيز عليها و مراعاتها في أي اقتصاد كان إذا أردنا الحديث عن القيمة التبادلية للنقود، أو في حالة تسطير استراتيجيات تسعى لتحسين و رفع القدرة الشرائية لتلك النقود يلزم على الحكومة ضبط مختلف تلك العوامل التي تقف وراء تحديد قيمة النقود.

المطلب الثالث: تحليل تأثير تقلبات أسعار السلع على قيمة النقود

يعتبر متغير قيمة النقود من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي نقيس من خلالها مستوى الأداء الاقتصادي في أي دولة، ضف إلى ذلك كونه بارومتر لقياس الجوانب الاجتماعية للفرد من خلال طبيعة العلاقة الطردية بين قيمة النقود و القدرة الشرائية لأفراد هذه المجتمع، حيث أن انخفاض مستويات الأسعار ما هو إلا مؤشر إيجابي على تحسن القدرة الشرائية للمواطنين و منه ارتفاع قيمة النقود المحلية مقارنة مع نظيراتها من دول أخرى يساعد الحكومة على تفادي العديد من التقلبات الاقتصادية و حتى الاجتماعية بفعل العلاقات التفاعلية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. لذلك سوف نتطرق خلال هذه العنصر إلى نقطتين فرعيتين هما: معنى الأرقام القياسية، أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود.

1. معنى الأرقام القياسية: إن الرقم القياسي هو أداة لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو عدة ظواهر معينةحسب الزمان والمكان.¹

$$I_{p(T/I)} = \frac{P_{it}}{P_{i1}} \times 100$$

وأبسط صيغة له هي:

حيث أن: P_{it} هو سعر السلعة i في الفترة t . P_{i1} هو سعر السلعة i في الفترة 1 .

نظرا لتعدد السلع تم اللجوء إلى أرقام قياسية مركبة و عديدة أهمها: رقم لاسبير، رقم باش، رقم فيشر. و يشار لرقم باش بالمكّمش الضمني أو مكّمش الناتج و هو يختلف عن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك IPC . لأن الأخير يحسب الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية، و يستفاد منه في تقييم مستوى المعيشة، و هو أكثر المؤشرات لقياس التغير في القوة الشرائية أو قيمة النقود.

¹ جاك لوكيون و كرستيان لابروس- « الإحصاء الوصفي » - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1985- ص165.

2. أثر تقلبات الأسعار على قيمة النقود: نظرا للعلاقة العكسية بين قيمة النقود و المستوى العام للأسعار، فإن دراسة تقلبات قيمة النقود تكون ضرورية لمعرفة أثرها. ¹ و يتميز المستوى العام للأسعار بعدم الثبات، واقتصاديا يكون الانخفاض في مستويات الأسعار غير مقبول إذا أدى إلى حالة ركود اقتصادي، وكذلك الارتفاع المستمر و الكبير في الأسعار يؤدي إلى تضخم و انخفاض قيمة النقود. و منه يكون مقبولا اقتصاديا ارتفاع طفيف في الأسعار، لأنه ينشط الاقتصاد و يزيد من حجم النشاط الاقتصادي.

إن أهم تلك الآثار التي تنجم عن تقلبات مستويات الأسعار هي: ²

- ❖ **الأثر على إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي:** يؤدي نمو الأسعار إلى ارتفاع الأجر الحقيقي لأصحاب المهن الحرة، وانخفاضه عند أصحاب الدخل الثابتة. ذلك أن التغير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي.
- ❖ **الأثر على التشغيل:** يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة التشغيل، بشرط أن يكون هنالك مرونة للجهاز الإنتاجي و توقع تصريف المنتجات و حوافز أخرى على الاستثمار و نشاطات الاستغلال و التوظيف...إلخ.
- ❖ **الأثر على ميزان المدفوعات:** يؤثر ارتفاع الأسعار سلبا على الصادرات و إيجابا على الواردات، فيؤدي هذا الوضع إلى إحداث عجز في ميزان الحساب التجاري، و هذا بدوره يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات.
- ❖ **الأثر على الديون:** يكون ارتفاع الأسعار مضرا بالدينين و لصالح المدينين بسبب الفجوة الزمنية للدين، حيث أن قيمة الدين الأصلي تنخفض عنه في فترة السداد إذا ارتفعت الأسعار لأن القيمة الحقيقية للنقود انخفضت و بالتالي القيمة الحقيقية للدين تنخفض كنتيجة لذلك.
- ❖ **الأثر على الإنتاج:** يستفيد المنتجون من ارتفاع الأسعار، فيضاعفون قدرتهم الإنتاجية و بالتالي تزداد أرباحهم. و تمتد تقلبات قيمة النقود إلى التأثير على الإنتاج، و لا تقف فقط عند إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي، بل تشمل عملية تكوين الثروة ذاته. ³

¹ ماهر ظاهر بطرس- « النقود و البنوك » - مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح- مصر- 2006- ص59.

² محمد صالح عبد القادر- « محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية » - مرجع سابق- ص24- 25.

³ ماهر ظاهر بطرس- « النقود و البنوك » - مرجع سابق- ص59.

خلاصة الفصل الثاني:

إن النقود هي الأداة الفعالة التي تقدم للإنسان منافع عظيمة، من خلال حسن تسييرها و استخدامها الأمثل لتبادل السلع و الخدمات. فالنقود هي كل ما تفعله النقود، تتميز بالعديد من الوظائف و الخصائص تعطىها الحق في التوسط لإتمام مختلف الصفقات، فاختلقت أشكالها منذ القدم كنتيجة حتمية لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تطور الممارسة و الفكر البشري آنذاك للبحث عن وسيلة تفي بالغرض لتفادي مشاكل المقايضة.

فالتسلسل المنطقي و التدريجي في المراحل التي عرفها تطور النقود ساهم في اكتساب تلك الأداة للخصائص التي هي اليوم تميزها عن غيرها، و وفقا لذلك صنفت النقود إلى مجموعات نقدية ترتب حسب درجة سيولتها في الاقتصاد، حتى يسهل على السلطات النقدية ضبط تلك المركبات كما و نوعا خلال فترات معينة.

مع ذلك، رغم الأهمية البالغة التي تحتلها النقود في المجتمع إلا أن عدم التحكم في كميتها قد ينجم عنه أضرار جسيمة على قيمتها، من خلال تفاقم حدة التضخم و البطالة و بقية المشاكل و الإختلالات الاقتصادية إذا ساءت الإدارة النقدية و انخفض مستوى فاعليتها.

فالمفروض أن السياسات النقدية الناجحة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع و التحكم في التقلبات بالمحافظة على ثبات المستويات العامة للأسعار، و استقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية هو مؤشر إيجابي على ارتفاع القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، ضف إلى ذلك استقرار سعر صرفها في التعامل الخارجي، علاوة على محاولة المحافظة على مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد و التخفيف من البطالة وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، و خدمة أهداف التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

الفصل الثالث

الإطار العام للسياسة

النقدية و واقعها في الدول

المتقدمة و النامية

تمهيد الفصل الثالث:

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية و أيضا الأفكار و السياسات النقدية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة النقدية، و قد كان لهذا المظهر - الذي بدأ في الظهور في الغرب منذ العديد من السنوات - أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية و كذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية و سلطة قانونية ما تمكنها من إصدار العديد من التشريعات و القرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني. و نود أن نشير إلى أن هذه القوانين و تلك التشريعات إنما توضع من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الكلي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية المتبعة من قبل السلطات العامة للدولة.

ففي عصر الحرية الاقتصادية كانت السلطات السياسية تعتمد ترك المتغيرات النقدية لميكانيزم السوق حتى تضمن وجود نوع من التنظيم الذاتي *Autorégulation* المستمر للتوازن النقدي سواء الداخلي أو الخارجي. إلا أن التشريعات النقدية لم تكن توضع لتغيير أو لتصحيح آثار القوانين الطبيعية (قوانين السوق)، بل اقتصر على ضمان المعاملات النقدية.

من هنا نجد أن السلطات النقدية للدولة قد اتخذت مسارا جديدا حيث أصبحت أكثر فاعلية و تأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولة مسؤولة مباشرة عن تحقيق التوازن النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت إحدى مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.

من هذا المنطلق يدفعنا الاهتمام بمجال السياسة النقدية إلى التساؤل حول النقاط الآتية:

- ما معنى السياسة النقدية و ما هي الأهداف المرجوة من تحقيقها ؟
- فيما تكمن أهم معالم السياسة النقدية المطبقة في الدول النامية ؟
- ما هي المقومات المختلفة التي أدت إلى فعالية السياسة النقدية في الدول المتقدمة ؟ و هل يمكن اعتمادها كنقاط قوة من شأنها القضاء على نقاط الضعف الموجودة في أنظمة الدول النامية، و ذلك قصد تفعيل السياسة النقدية في هذه الدول ؟

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. و تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي و أسعار الفائدة، والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.¹

لقد ظهر جلياً الاهتمام الواسع بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، ثم أخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدها القرن الحالي. و قد ارتبط و تطوّر مفهوم السياسة النقدية بتطوّر الأفكار و النظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.²

ظلت و ما زالت السلطات النقدية من خلال تطبيق سياساتها النقدية إلى محاولة تحقيق أهداف نهائية تختلف طبيعتها تبعاً لاختلاف الأنظمة الاقتصادية و حتى السياسية، و ذلك لا يتم إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة مكتملة للغاية التي تصبوا وراءها البنوك المركزية في أي اقتصاد كان. هته الأخيرة التي تمثل قمة الجهاز المصرفي لها الحرية أو الاختيار في تطبيق وسائل و أدوات مختلفة تمكنها من نقل أثر السياسة النقدية عبر عدّة قنوات أو مسارات معيّنة إلى كافة القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث تلعب دوراً هاماً في تسيير النشاط الاقتصادي و ضبط مختلف الاختلالات التي تحدث من الحين إلى الآخر. و تصبوا السلطات النقدية من خلال سياساتها إلى السعي وراء تحقيق جملة من الأهداف سواء على المدى القصير أو البعيد، باستخدام وسائل و أدوات عدّة، يتم اختيار كل وسيلة معيّنة وفقاً للمعطيات النقدية اللازمة لاتخاذ القرار الملائم الذي من شأنه خدمة جميع الأطراف المعنية بالتمتع بالرفاهية الاقتصادية.

¹ كمال أمين الوصال و محمود يونس - "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية" - الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية - طبعة 2004 - ص311.

² ناظم محمد نوري السّمري - "النقود و المصارف و النظرية النقدية" - مرجع سابق - الطبعة الأولى 1999 - ص427.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، و كانت كتاباتهم تبرز من الحين و الآخر إبان الأزمات و فترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، و كذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. و قد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، و في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.¹

من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، ففتح المجال للنقاش على مصرعيه لتحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتعددت وجهات النظر، اتفقت و اختلفت، و السبب ربما راجع إلى اختلاف المعتقدات الفكرية الاقتصادية لكل كاتب، أو راجع إلى اختلاف البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و حتى الجغرافية.

من كل ما سبق ارتأينا أن نثمن قيمة الموضوع من خلال تبيان تعدد وجهات النظر فيما يخص تعريف السياسة النقدية كما يلي: ما هي السياسة النقدية؟ أو لعل من المناسب أولاً أن نتساءل عن معنى السياسة النقدية، محتواها و مداها. إذ يمكن تعريفها بأنها تشتمل على جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.²

كينت (kent): السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبناها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.

¹ زكريا الدوري و د.يسري السامرائي - "البنوك المركزية و السياسات النقدية" - دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع - عمان - طبعة 2006 - ص185.

² عبد المنعم السيد علي و د.نزار الدين العيسى - "النقود و المصارف و الأسواق المالية" - مرجع سابق - طبعة 2004 - ص351.

براثر (Prather): السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة و الائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.¹

الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد : السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد و الوسائل والأساليب والإجراءات و التدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.² و هنا تتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أي دولة، و تبنى و تتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية.

الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدي: السياسة النقدية بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة و على شروط القروض.

فوزي القيسي: هي تمثل التدخل المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.³

سلاسل القاموس الاقتصادي: تتمثل في قيام السلطات النقدية بالتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال متغيرات نقدية و مالية و منها الكتلة النقدية، معدل الفائدة، حجم القروض، سعر الصرف، و تغيير شروط عمل الاقتصاد في المدى القصير و البعيد. و السياسة النقدية تسعى دوما إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في استقرار المستويات العامة للأسعار أي محاربة التضخم هذا ما يتضمن المحافظة على استقرار سعر الصرف و العملة الوطنية.⁴

¹ زكريا الدوري و د. يسري السامرائي - مرجع سابق - ص 185.

² عبد المطلب عبد الحميد - "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)" - مجموعة النيل العربية للنشر - القاهرة - الطبعة الأولى 2003 - ص 90.

³ عبد المجيد قدي - "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - الطبعة الثانية 2005 - ص 53.

⁴ Gilbert Abraham - Frois et autres - « Sirey Dictionnaire d'économie » - analyses, auteurs, institutions et politiques économiques - édition DALLOZ- Paris - 2^{ème} édition 2002 - page 320.

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن اعتبار السياسة النقدية مظهر، مجال أو وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة للدولة، يقودنا لاستخلاص أنها تسعى هي الأخرى إلى بلوغ الأهداف العامة التي تسعى لها تلك الأخيرة، و ذلك لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لبلوغ و تحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. و تستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم و تسيير العرض النقدي) و معدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. و تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الداخلي و التوازن الخارجي. فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محرابة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محرابة البطالة) و تحقيق النمو الاقتصادي. أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية و محاولة تحقيق الفائض في الميزان التجاري، المالي و الرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري و التي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولاس كالدور".

1. الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تعرّف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأهداف المربع السحري، حيث تسعى السلطات النقدية من خلال سياستها إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية تتمثل في النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، استقرار مستويات الأسعار و توازن ميزان المدفوعات. و هنا نستنتج أن السلطات النقدية تسهر على تسيير احتياجات الاقتصاد من النقود، سواء تعلق الأمر بالمبادلات الداخلية أو الخارجية.

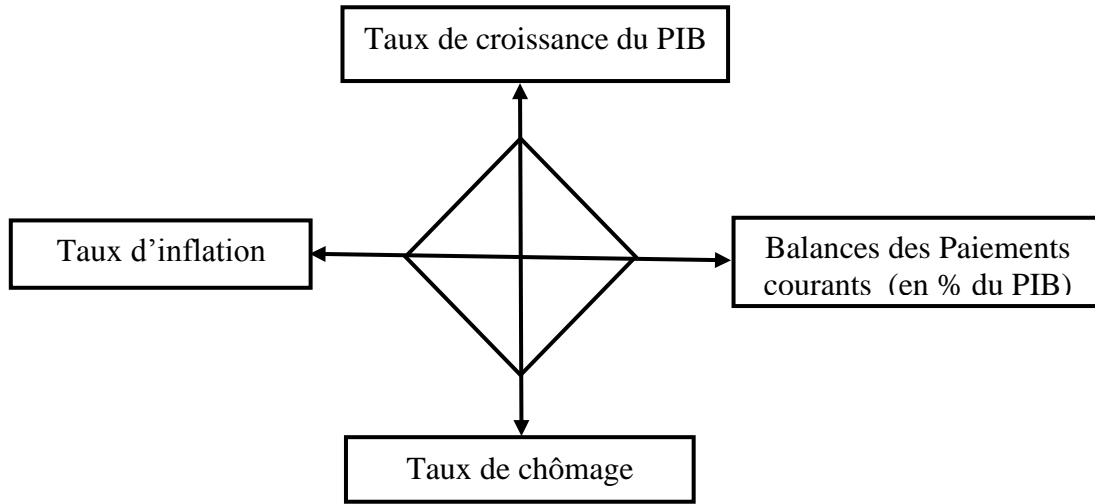
من خلال سرد تعدد وجهات النظر تبين أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق أهداف نهائية داخلية و أخرى خارجية. فالأولى تتمثل في:

- ❖ محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة و المحافظة على مستوياتها.
- ❖ زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي.
- ❖ إحكام الرقابة على التضخم.

أما الأهداف النهائية الخارجية فتتمثل في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والأرصدة الأخرى القابلة للتحويل.¹

الشكل رقم 03-01: أهداف المربع السحري.

*** Le Carré Magique de N. Kaldor ***



Source : Marie Delaplace-« Monnaie et Financement de l'économie »- édition DUNOD- Paris- p118.

1 1. استقرار المستويات العامة للأسعار (محاورة التضخم):

تعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم، و في نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد و الركود إن وجد، و تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها.² و تعتبر أيضا المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

تنحصر هذه الغاية في العمل على محاورة التغيرات العنيفة و المستمرة في مستوى الأسعار نظرا لأن أي تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار، من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، و بالتالي لها آثار سلبية على مستوى الدخل و الثروات و تخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، و بالتالي على الأداء الاقتصادي.³

¹ رشاد العصار و رياض الحلبي- "النقود و البنوك"- دار الصفاء للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2002- ص152.

² عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق- ص92.

³ زكريا الدوري و د.يسري السامرائي- مرجع سابق- ص 187-188.

في نفس السياق نجد أنّ الأجور في مثل هذه الحالات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار، مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة و إلى زيادة أرباح رجال الأعمال. فالاستقرار في مستوى الأسعار إذن مرغوب فيه طالما أنّه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الإختلالات، و يمكن عن طريق إتباع سياسة نقدية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية و الأهداف الاقتصادية أيضا، و التي يرجى منها أن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار (محاربة التضخم).

الواقع يعني أنّ اللجوء إلى السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى. و قد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959م، أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. و استدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية و إيطاليا و فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.*

1 2. تحقيق مستوى التشغيل الكامل (محاربة البطالة):

تسعى السلطات النقدية من خلال تطبيق سياسة نقدية غايتها تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف، بمعنى محاربة البطالة لسببين رئيسيين:

❖ هناك العديد من الآثار السلبية الاقتصادية و الاجتماعية التي تنتج عن زيادة معدلات البطالة، و تتضمن تلك الآثار زيادة الضغوط المالية على الأفراد العاطلين و حرمانهم من مستويات المعيشة التي كانوا يتمتعون بها قبل فقدانهم لوظائفهم، و كذلك المعاناة النفسية الناتجة عن افتقاد الشعور بالذات. و يرى كثير من الباحثين أن زيادة معدلات البطالة يمثل بيئة ملائمة لارتفاع معدلات الجرائم على اختلافها، الأمر الذي يؤثّر سلبا على أفراد المجتمع ككل.

*Milton Friedman, Fahioning a wise National Monetary Policy USA Congress Joint Economic committee, Hearings, may 1959.

❖ إن وجود مستوى مرتفع من البطالة لا يعني فقط أن هناك موارد بشرية عاطلة، و لكن يعني أيضا أن هناك وسائل إنتاج أخرى عاطلة مثل وحدات الإنتاج المعطلة و الآلات و المعدات غير المستخدمة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الناتج الوطني.¹

رغم أن تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف يعدّ هدفا مرغوبا فيه من قبل كل من واضعي السياسات الاقتصادية من جهة، و أفراد المجتمع من جهة أخرى فإن هذا المستوى المرتفع من التوظيف يحتاج إلى ضبط و تحديد واضح للغايات و الوسائل و الأدوات الملائمة لتطبيق القرار الاقتصادي.

1 3. تحقيق النمو الاقتصادي:

يتعلق هذا الهدف بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة... إلخ، و عادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، كما أنّ المحاسبة الوطنية يتعذر عليها إدراج بعض التكاليف الفعلية مثل تكاليف التلوث و تدهور البيئة، ضف إلى ذلك مشكلة الاقتصاد الموازي، الذي يشمل على الأنشطة غير المصرح بها و أحيانا غير الشرعية و الذي يشكل نسبة مهمة في بعض الاقتصاديات، إذ يصل فيها إلى نسبة 20 % من الناتج المحلي الخام.²

رغم هذه المشاكل يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي، و يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية:

❖ الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو:

❖ الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغيير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

¹ كمال الوصال وآخرين- مرجع سابق- ص318.

² بوشعور رضية و بلمقدم مصطفى- "السياسة الاقتصادية و تدخل الدولة بين التأييد و المعارضة"- من مجلة الاقتصاد و المناجنت - العدد رقم 6 أبريل 2007- ص44.

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي. فالأول يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، و من هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغيير الأسعار و لا الكميات. و من أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات، و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار. و هكذا فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

1 4. تحقيق توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي):

يتم ذلك في إطار إتباع سياسة تحرير و تعويم سعر الصرف، و في ظل السيطرة على التضخم و تحقيق الاستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، و عموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، و يؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية أو المحلية إلى تشجيع صادرات الدولة، و إلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية. و من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، و بالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة، مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.¹

هكذا نجد أن تقليل كمية النقود داخل الاقتصاد الوطني و رفع أسعار الفائدة يلعب دوراً كبيراً في خفض العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن آثار هذه الإجراءات لا تتم بنفس الدرجة في كل حالة تطبق فيها و إنما يعتمد الأمر على كثير من الظروف و العوامل الأخرى.

من تحليلنا لكل ما سبق نستخلص أن رسم السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية (النهائية) ليس أمراً سهلاً، و إنما يحتاج منذ البداية إلى دراية واسعة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، مع التأكيد على أن تحقيق أي هدف من الأهداف لا يضرب ضرراً بالغاً بغيره من الأهداف.

¹ عبد المطلب عبد الحميد - مرجع سابق - ص 93.

2. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يستوجب على السلطات النقدية من خلال قيامها برسم و تطبيق سياستها النقدية، المرور بجملة من الأهداف الوسيطة و التي تمكنها من تحقيق و بلوغ أهداف نهائية محددة مسبقا.

يمكن تعريف الأهداف الوسيطة على أنها تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية.¹ إن هذه الأهداف يمكن اعتبارها مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية.

يشترط في هذه الأهداف الوسيطة أن تتصف بالخصائص التالية التي تضمن تفعيلها و فعاليتها:

❖ تعتبر بمثابة متغيرات يمكن مراقبة تطورها، إذ بواسطتها تسعى السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات الأخرى باستخدام أدوات محددة تختلف طبيعتها بحسب الوضعية المحتملة، و لذلك لا شيء يدعو السلطات النقدية إلى وضع أو تحديد هدف أو عدة أهداف وسيطة لا تتمكن من التأثير بواسطتها على الوضعية النقدية (الاقتصادية بشكل عام).

❖ تعتبر أيضا متغيرات قابلة للقياس بسرعة و بسهولة تامة، و كذلك بإمكانها تقييم نتائج السياسة المحققة والمتبعة، و كذلك لها القدرة على ذلك في حالة إعادة تنفيذ السياسة إذا اقتضى الأمر ذلك.

❖ هي متغيرات تسمح فرضيا بتحقيق و بلوغ الهدف النهائي. أما في الواقع، فلا شيء يدعو إلى تعريف هدف أو أهداف وسيطة و ذلك بعد بلوغ الهدف أو الأهداف النهائية، إذا لم توجد علاقة وصل بين هذين النوعين من الأهداف.

❖ بكل تأكيد، نجد أن الأهداف الوسيطة تختلف حسب طبيعة الهدف النهائي المسطر.²

❖ القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي، إذ يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكسا جيدا للهدف النهائي المتوخى.

¹ عبد المجيد قدي - مرجع سابق - ص 64.

² Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD - Paris- p118

في سياق تحقيق السياسة النقدية لجملة من الأهداف النهائية، نجد أن السلطات النقدية تعتمد على وتيرة نمو الكتلة النقدية، معدل الفائدة و معدل سعر الصرف التي تمثل الأهداف الوسيطة الرئيسية:

1-2. المجمعات النقدية: تعتبر بمثابة مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين

المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضمّ وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، و من بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة و دون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع.¹ و تسهر السلطات النقدية دائما على مراقبة هذه المجمعات و لكن ذلك قد يكون غير كاف. ففي الواقع، إمكانية و قدرة النقود للتبادل هي كذلك مرتبطة و متعلقة بسرعة دورانها، عدى لو افترضنا أن سرعتها ثابتة.

فمن جهة، إذا قرّرت السلطات النقدية إتباع وتيرة متزايدة لمجمّع نقدي معيّن فهذا لأنّها تفترض أن كمية النقود تكون لهدف الحصول على السلع و الخدمات. و من جهة أخرى، تحدث كل زيادة في كمية النقود المتداولة زيادة في حجم الطلب على السلع و الخدمات، و منه قد تحدث زيادة الطلب على السلع و الخدمات زيادة العرض بمعدلات متفاوتة، و بالتالي تنتج حالة لا توازن (خلل). و في الواقع، إذا كان عرض السلع و الخدمات غير مرّن كلياً (بمعنى أن العرض لا يستجيب فوراً للطلب)، فالزيادة في الطلب على السلع و الخدمات يمكنها أن تحدث التضخم و/أو زيادة في مستوى الواردات (ارتفاع حجم الطلب يحفز على جلب منتجين أجنبى) و منه حدوث خلل في الاتفاقيات مع الخارج.²

في نفس السياق نجد أن إنتاج السلع و الخدمات لا يمكن أن يزيد إلا إذا ترافق بالتوازي مع كمية النقود المتداولة. وفي الواقع، إذا كانت هذه الأخيرة (التي لا تشترط وجود طلب على السلع و الخدمات) غير كافية و غير متوفرة بكميات و معدلات طبيعية في الاقتصاد، فهذا ما قد يحدث بصفة مفاجئة عدد معين من الاختلالات.

إنّ نقص الطلب على السلع و الخدمات قد لا يحفز المنتجين الذين يلاحظون تراجع مستوى و حجم مبيعاتهم و أرباحهم و بالتالي تقلص مستويات الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسات التحكم في حجم العمال حسب حاجتها و تبعاً لنشاطها. و من المهم أن تكون وتيرة زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد تسمح للعرض (السلع و الخدمات) بإيجاد مسلكه و طريقه للنفاذ (يقابله طلب مكافئ نوعاً ما).

¹ عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص64.

² Marie Delaplace- même référence - page120

تجدر الإشارة أن "النقديين" اهتموا كثيرا بكمية النقود و القاعدة النقدية كهدف و سيط، و يرون ضرورة الحفاظ و لعدة سنوات على معدل نمو ثابت من النقد (يفضل أن يكون معدلا ضعيفا)¹.

إن النمو المتوازن للاقتصاد لا يتطلب كمية كبيرة من النقود المتداولة و لا كمية قليلة منها، لهذا فالسياسة النقدية تسعى دوما إلى مراقبة المجمعات النقدية. إن العلاقة الموجودة بين المجمعات النقدية و الطلب على السلع والخدمات مرتبطة بسرعة دوران النقود، و كذلك قدرة التبادل المتاحة لدى الأعوان الاقتصاديين (قدرتهم على شراء السلع حسب النقود المعروضة) مرتبطة هي الأخرى مع سرعة دورانها، و بالتالي من أجل حرسها على مراقبة المجمعات النقدية على أكمل وجه تسعى السلطات النقدية إلى مراقبة سرعة دوران النقود.

2-2. معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا

وسيطا للسياسة النقدية. إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى و النقود.²

في نفس السياق، نجد أن المشكل في اعتماد سعر فائدة كهدف و سيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر. كما أنّ التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، و إنما أيضا عوامل السوق، ذلك أنّ معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية). فضلا عن كون المتعاملين الاقتصاديين عادة ما يلجأون إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدّد السلطات، إضافة إلى أنّ معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف و سيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ و وسيلة للسياسة النقدية.

إنّ معدلات الفائدة يمكن أن تمثل هدف و سيطي جيّد في حالة ما إذا كانت قابلة للقياس بكل سهولة. بالمقابل، إن لم تتمكن السلطات النقدية من التدخل و التأثير مباشرة على هذه الأهداف، فبإمكانها أن تتبّتها

¹ وسام ملاك- " النقود و السياسات النقدية الداخلية" - دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر- لبنان- 2000- ص209-210.

² عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص75.

كهدف وسيطي، و ذلك عند أي مستوى لهذه المعدلات و التأثير يكون بصفة غير مباشرة انطلاقا من معدلات إعادة التمويل **Taux de Refinancement** و التي بواسطتها تحصل البنوك على النقود المركزية.¹

إنّ لمستوى معدل الفائدة وكذلك تطور هذه المعدلات تأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين، فعلى سبيل المثال إذا كانت معدلات الفائدة مرتفعة فإنها تحفز على التوظيف المالي أو الادخار على حساب الاستثمار والاستهلاك. إذا كان الإنعاش هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، فإنّ السلطات النقدية تقوم بتخفيض معدلات الفائدة أي دعم الاستثمار و الادخار، و منه زيادة الطلب على السلع و الخدمات. أما إذا كان الهدف هو محاربة التضخم، فالسلطات النقدية بإمكانها تثبيت مستواه من خلال رفع معدلات الفائدة قصد تقليص وخفض حجم الطلب على السلع و الخدمات.

2-3. معدل سعر الصرف: يمثل سعر الصرف قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع عملة أجنبية في اقتصاد يتم

به عدد من المبادلات مع الخارج، فمعدل سعر الصرف يعتبر كأهم هدف وسيطي، فهو قابل للقياس و يتأثر بسهولة بقرار و تدخلات السلطات النقدية بواسطة وسائل و أدوات تتحدد حسب الوضعية الممكنة، إذ يمكننا أن نعتبر أنّ الارتباط الموجود بين معدل سعر الصرف كهدف وسيطي مع الأهداف النهائية كاستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي هو وثيق بشكل كبير.²

يستخدم سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية ذلك أنّ انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أنّ استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج. و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات. إلا أنّ التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف.³

إنّ حفاظ الدولة على استقرار أسعار الصرف الخاصة بعملتها يمكننا من الحكم كونها تنتهج و تنتمي إلى نظام سعر الصرف الثابت، و لكن حتى بالنسبة لنظام سعر الصرف المتغير فإنه يجب على بعض الدول التي تتميز قيمة عملتها بالانخفاض بالمقارنة مع شركائها التجاريين، أن تسعى إلى رفع مستوى معدل سعر الصرف. فانخفاض سعر

¹ Marie Delaplace - même référence - page123.

² Marie Delaplace- même référence- page124.

³ عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص75-76.

الصرف هو عامل محفز لزيادة حجم الصادرات، و لكن بالمقابل يؤدي إلى رفع تكلفة الشراء في الخارج على السلع المستوردة (تضخم مستورد)، و منه يقلل من فرص و حظوظ نجاح المؤسسات الوطنية في مجابهة و مواجهة السياسة التسعيرية التي تنتهجها المؤسسات الأجنبية.¹

أما في حالة الاستقرار أو بالأحرى حدوث ارتفاع في سعر الصرف يقلل من خطر التضخم المستورد، مما يدفع بالمؤسسات الوطنية إلى بذل مجهودات أكبر قصد تحقيق العقلانية في إنتاجها معتمدة على الإبداع و التجديد باستخدام التكنولوجيا الحديثة، و كل هذا يدفع إلى تحسين إنتاجيتها.

هكذا نلاحظ أنّ تقلبات أسعار الصرف هي عامل مهم يحث السلطات النقدية على التدخل لضمان استقرار قيمه عند المعدلات الطبيعية، و ذلك باستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون التأكد من النجاح.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية - الممثلة بالبنك المركزي- في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود (الودائع و الائتمان) لدى الجهاز المصرفي، و كذلك في المجتمع، و ذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات و الوسائل و الأساليب الفنية للسياسة النقدية. و تتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة الكمية و الرقابة المباشرة الكيفية و الوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، و التي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية.²

الفرع الأول: الرقابة الغير مباشرة

تتمثل في الأدوات و الوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية و الاقتصادية عامة و ذلك بصفة غير مباشرة، و تهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توظيفه فيها. و يتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم

¹ Alain Euzéby – « Introduction à l'économie Politique- Politiques économiques » - Edition 1998- France - page80.

² حمدي زهير شامية- "النقود و المصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993- ص328.

الكلية لقروض البنوك و استثماراتها. ¹ إذ تعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية و هي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) و عمليات السوق المفتوحة.

1. سعر الخصم: سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها لديه، و ذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك، سواء لمواجهة أزمة سيولة مرتقبة خلال فترة زمنية معينة أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها، كل هذا في إطار مساعدتها على القيام بوظيفتها الأساسية ألا و هي منح الائتمان (خلق النقود). ²

يعتمد هذا النوع من الأدوات في حالة اعتبار البنك المركزي كونه الملجأ الأخير للإقراض. و يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها لهم، و ثانياً على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

هناك علاقة وثيقة بين سعر الخصم و أسعار الفائدة في الأسواق و خصوصاً في الدول المتقدمة، و العلاقة بينهما موجبة، بمعنى أنّ زيادة سعر الخصم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة في الأسواق، و العكس صحيح. إنّ العلاقة بين سعر الخصم و أسعار الفائدة في الأسواق هي محور التأثير في أسواق الائتمان، و هي التي تعطي البنك المركزي القدرة على التأثير في خلق المصارف التجارية للائتمان، عندما يقوم البنك المركزي بزيادة سعر الخصم سوف يؤدي ذلك إلى خفض كمية النقود في الاقتصاد، و عندما يقوم بخفض المعدل فإن حجم النقود المتداولة في المجتمع سوف تزداد. ³

¹ عادل أحمد حشيش - "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي" - دار الجامعة الجديدة للنشر - مصر - طبعة 2004 - ص 254-255.

² أحمد فريد مصطفى و د. سهر محمد السيد حسن - " السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو " - مؤسسة شباب الجامعة للنشر - الإسكندرية - طبعة 2000 - ص 54-55.

³ زكريا الدوري و د. يسري السامرائي - مرجع سابق - ص 193.

الشكل رقم 03-02: ميكانيزم اعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية وفق سياسة سعر الخصم.

قصد خفض البنك المركزي للمعروض النقدي في الاقتصاد ← ↑ سعر الخصم ← ↑ سعر الفائدة في السوق النقدي ← عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية ← ↓ حجم الائتمان.

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم 03-03: ميكانيزم اعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية وفق سياسة سعر الخصم.

أما إذا رغب في زيادة عرض النقدي فإنه يقوم بخفض سعر الخصم ← ↓ أسعار الفائدة في السوق النقدي ← ↑ الاقتراض من البنوك التجارية ← ↑ حجم الائتمان.

المصدر: من إعداد الطالب.

الشكل رقم 03-04: ميكانيزم انتقال أثر استخدام سياسة إعادة الخصم

ارتفاع سعر إعادة الخصم ← زيادة تكلفة اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي ← تقليل اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي ← تقليل حجم احتياطاتهم النقدية ← رفع تكلفة قروضها إلى الأفراد والمشروعات إجماع العملاء عن طلب الائتمان ← تقليل منح الائتمان انخفاض عرض النقود.

المصدر: من إعداد الطالب.

كما أنّ التغيير في سعر إعادة الخصم يمسّ أيضا العلاقات الاقتصادية للبلد. ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات و هبوط قيمة العملة الخارجية نتيجة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، يؤدي ارتفاع سعر الفائدة على الودائع الناجم عن ارتفاع سعر الخصم إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية القصيرة الأجل للاستفادة من معدلات الفائدة المرتفعة، خاصة إذا كانت حركات رؤوس الأموال الأجنبية ذات حساسية أو استجابة سريعة لتغيرات أسعار الفائدة، أو إذا كانت أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية منخفضة.

أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات، قد يؤدي هذا الفائض إلى وجود خلل في بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فإنّ البنك المركزي يمكنه أن يخفض سعر الخصم و من ثم تنخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي

إلى ارتفاع الأسعار الداخلية، و من ثم انخفاض الطلب على الصادرات و زيادة الطلب على الواردات من ناحية، و زيادة حجم التدفقات الرأسمالية الخارجة من الدولة، و انخفاض حجم التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الدولة من ناحية أخرى.

❖ **مزايا و عيوب سياسة الخصم:** تتمثل المزايا الأساسية لتلك السياسة في أنّ البنك المركزي يمكن أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض، و من ثم منع الفشل و الكوارث المصرفية و المالية. و لكن عيوب تلك السياسة دفعت بعض الاقتصاديين إلى التوصية بعدم استخدامها كأداة للتحكم في العرض النقدي:

● **أولاً،** قد يتولد في ذهن الجمهور خلط متعلق بنية البنك المركزي و الذي يخلقه إعلان تغيرات سعر الصرف.

● **ثانياً،** إذا حدّد البنك المركزي سعر الخصم عند مستوى معين، سيحدث تقلب كبير نتيجة الفرق بين سعر الفائدة السوقي و سعر الخصم، و ذلك عندما يتغير سعر الفائدة السوقي، تلك التقلبات تعزوا إلى تقلبات غير مرغوبة في حجم القروض المخصصة، و من تغيرات غير مرغوبة في حجم القاعدة النقدية المقترضة، مما يعني أنّ سياسة تغير سعر الخصم قد تجعل من الصعب التحكم في العرض النقدي.¹

2. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي): تاريخياً، كانت البنوك التجارية تضع الفائض المالي لديها، على شكل احتياطات نقدية لدى البنك المركزي، و قد بدأ هذا الأخير يستخدم جزءاً من هذه الاحتياطات في إقراض أي مصرف يحتاج إلى سيولة نقدية من أجل تأمين سلامة وضعه النقدي، و ثانياً قصد ضمان سلامة النظام المصرفي عموماً.

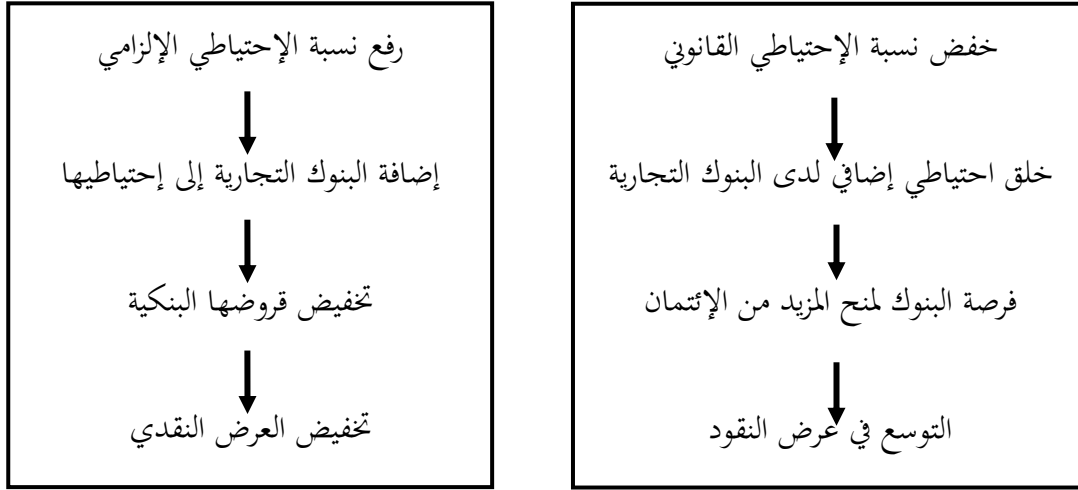
في مرحلة لاحقة، شعرت السلطات النقدية بأهمية هذه الاحتياطات النقدية في التأثير على ضبط الأوضاع الاقتصادية و فرض نوع من التبعية للبنك المركزي. فبدأت الحكومات تعمل على سن تشريعات تفرض على البنوك التجارية بأن تحتفظ بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي بشكل احتياطي إلزامي، بغية تمكين هذا الأخير

¹ أحمد أبو الفتوح علي الناقه- "نظرية النقود و الأسواق المالية- مدخل حديث"- مرجع سابق- طبعة 2001- ص240.

من فرض رقابته على كمية الائتمان، و ضمان استقرار النظام المصرفي بشكل يمنع على البنوك التجارية التصرف المطلق بأموال المودعين بشكل يهدد قدرتها في تلبية طلبات أو سحبات هؤلاء المودعين.¹

فالاحتياطي القانوني هو تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك.² و بالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإنه في هذه الحالة يخفّض نسبة الاحتياطي القانوني. والعكس صحيح، في حالة ما إذا قرّر البنك المركزي تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني.

الشكل رقم 03-05: ميكانيزم انتقال أثر اعتماد سياسة الاحتياطي النقدي القانوني



سياسة انكماشية

سياسة توسعية

من هنا نجد أنّ التغييرات في نسبة الاحتياطي الإلزامي لها دور كبير في التأثير على حجم الائتمان و من ثم على عرض النقود.³

❖ أسس اعتماد سياسة الاحتياطي القانوني: يمكن القول أنّ تطبيق سياسة الاحتياطات الإلزامية يتضمن

جانبيين أساسيين، جانب هيكلي و آخر ظرفي.

¹ محمود عدنان مكيّة- "الفائدة موقعها بين التشريع و الشريعة و تأثيرها في الحياة الاقتصادية" -مؤسسة النحال للطباعة-بيروت- الطبعة الأولى 2002- ص335.

² عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق- ص105.

³ عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق- ص106.

● **الجانب الهيكلي:** يتجلى في اهتمام (هاجس) السلطات النقدية بترسيخ تبعية المصارف التجارية، على وجه دائم للبنك المركزي.

● **الجانب الظرفي:** يبرز من خلال أنّ سياسة الاحتياطي الإلزامي تشكل أداة لضبط الأوضاع الاقتصادية، حيث و عبر تغيير معدلات الاحتياطي القانوني و أسس احتسابها تستطيع السلطات النقدية إما ممارسة تأثير مضاد للتضخم، و إما تشجيع إنعاش النشاط الاقتصادي.¹

❖ **تقييم سياسة الاحتياطي القانوني:** على الرغم من أهمية سياسة الاحتياطي القانوني و دورها في تحديد معدلات الفائدة، و اعتمادها من قل السلطات النقدية و لفترة طويلة نسبيا، إلا أنّ استعمالها تراجع مؤخرا لحساب وسائل أخرى أكثر فعالية، و السبب في كل ما سبق راجع إلى:

● إنّ سياسة الاحتياطي الإلزامي هي سياسة لا تتصف بالمرونة (**Flexibilité**) فالبنك المركزي ليس له القدرة على ضبط حركة الأموال الناتجة عن هذا الاحتياط، و ذلك في حالة تعديله في فترات قصيرة نسبيا. أضف إلى ذلك عدم قدرة البنوك التجارية على التكيف عمليا و محاسبيا مع كل تعديل للاحتياطي الإلزامي في فترات متقاربة. إذن فالسياسة الرشيدة للبنك المركزي تفرض عليه أن يضيفي على هذه الوسيلة طابع الإستقرار.

● إنّ وجود نسبة معينة من الودائع كاحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي لا تسمح فقط لهذا الأخير بضمان ممارسة رقابته على البنوك التجارية و ضبط الأوضاع الاقتصادية فقط، بل تضيفي جو من الاطمئنان لدى المودعين. إلا أنّ شعور البنوك بأنّ هذا الاقتطاع يعتر بمثابة غرامة يتوجب عليها دفعها إلى البنك المركزي، هذا ما ينعكس سلبا على حركة الإيداعات لديها، و منه على معدلات الفائدة المعتمدة.

● تقوم هذه السياسة على المساواة في المعاملة بين جميع البنوك، و هو أمر غير مقبول في التعامل المصرفي ولا حتى في الأسواق المالية. فالسياسة النقدية يجب أن تقوم على مبدأ المفاضلة أو التمييز بين البنوك، انطلاقا من دور و موقع و حجم أعمال و نشاطات و تسليفات كل بنك.²

من كل ما سبق، نستخلص أنّ لسياسة التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني عيوب كثيرة كأداة للتحكم في عرض النقود، فإحداث تغييرات في نسبة الاحتياطي الإلزامي شيء معقد و مضني، أضف إلى ذلك أنّها أداة تتسم

¹ محمود عدنان مكّيّة- مرجع سابق- ص343.

² تلخيص الطالب المعتمد من المرجع السابق ل: محمود عدنان مكّيّة- ص350-351-352-353.

1 بعدم المرونة حيث لا يكون مستجبا تغييرها على فترات متقاربة، بل يفضل البعض ثباتها على فترات طويلة. ولكن هذا لا يشكل مبررا على الإطلاق للاستغناء عنها، بل إنّه قد يؤدي إلى التخفيض من اللجوء إليها و عدم الاعتماد عليها كأداة عند رسم السياسة النقدية، بل يجب الاستعانة أيضا بالوسائل النقدية الأخرى.²

عموما نجد أنّ الاحتياطي القانوني يعمل كمنظم للمعروض النقدي، إذ يجب تجنب التغييرات الكثيرة والمتعددة في نسبه، و تظل تلك الأداة أكثر فعالية و أقل تكلفة من الأدوات الأخرى و خاصة في الدول النامية، حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية أو نقدية متقدمة.

3. عمليات السوق المفتوحة: تتمثل تقنية السوق المفتوحة في تدخل البنك المركزي في السوق النقدي للتأثير على سعر السيولة البنكية بصفة غير مباشرة بواسطة تحديد أو فتح قروض البنك المركزي للبنوك.

عمليات السوق المفتوحة هي قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية و الذهب و العملات الأجنبية والسندات العمومية و أذونات الخزينة في السوق النقدية و/أو السوق المالية، و ذلك بهدف التأثير على الائتمان. و بذلك يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة للسندات الحكومية المتفاوتة الآجال تسمى عادة المحفظة الاستثمارية و أوراق أخرى، و يتم ذلك في السوق النقدية و المالية، بقصد التحكم في السيولة، و هو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة، و بذلك تستطيع السلطات النقدية توجيه الائتمان.³

فرغم أنّ السوق المفتوحة هي تقنية إعادة التمويل يقدّم من خلالها البنك المركزي سيولة للبنوك مقابل سندات يشتريها أو يأخذها كضمان، و يبقى البنك المركزي حرّا في شراء أو عدم شراء السندات من البنوك، فهو غير مقيد بأي اتفاق تعبئة ديون. و يمكن للبنك المركزي تضيق أو بسط سيولة البنوك، و السوق يسجل الحركات اليومية والأسعار المختلفة بما أنّ ضبط عرض و طلب نقود البنك المركزي يحصل باستمرار عند مستويات مختلفة.⁴ أضف إلى ذلك أنّ البنك المركزي يجد نفسه داخل سوق يزيد أو ينقص من سيولته و ليس أمام هذا البنك أو ذاك.

¹ عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق- ص106.

² محمود عدنان مكّبة- مرجع سابق- ص353.

³ عبد القادر خليل - "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي- إضاءات حول الجهاز المصرفي و السياسات النقدية في تحاليل نظرية و مقاربات كمية"- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر-2010-ص97.

⁴ بخراز يعدل فريدة- "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"- مرجع سابق- الطبعة 2005-ص166.

❖ **شروط إنجاح سياسة السوق المفتوحة:** من أجل ضمان بلوغ السلطات النقدية للأهداف المسطرة من وراء القيام بهذه السياسة، يلزم توفير الشروط التالية لممارسة هذه التقنية:

● أن تتغير الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية و كمية النقود المعروضة في التداول بواسطة البنوك وفقا لطبيعة و مدى عمليات السوق المفتوحة.

● أن تعمل البنوك التجارية على زيادة أو إنقاص مقدار القروض و الاستثمارات وفقا لزيادة أو انخفاض مقدار الاحتياطي النقدي.

● أن يرتفع أو ينخفض نطاق الطلب على الائتمان المصرفي وفقا لزيادة أو نقصان الاحتياطي النقدي وكذلك تبعاً لارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة، أي أنّ الطلب على الائتمان يجب أن يتغير بتغير سعر الفائدة.

● أن يكون تداول الودائع المصرفية و النقود القانونية بسرعة دوران ثابتة.¹

❖ **مزايا عمليات السوق المفتوحة:** هنالك عدة عوامل تميّز سياسة السوق المفتوحة عن غيرها من الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، و التي ترد في النقاط التالية:

● تتم عمليات السوق المفتوحة مبادرة من البنك المركزي، و الذي له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة. و هذه الرقابة غير مؤكدة في ظل عمليات الخصم (تقديم قروض مخصصة)، و التي يستطيع بها أن يتبسط البنوك من الاقتراض، و لكنه لا يستطيع أن يمارس رقابة مباشرة على حجم القروض المخصصة.

● عمليات السوق المفتوحة مرنة، إذ يمكنها أن تتغير الاحتياطات أو القاعدة النقدية سواء بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير، فإذا كان التغيير المطلوب في الاحتياطات أو في القاعدة النقدية كبيراً جداً، فإنّ عمليات السوق المفتوحة هي أداة قوية بدرجة تكفي لتحقيق هذا الهدف من خلال شراء أو بيع حجم كبير للأوراق المالية.

● يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة السياسة يمكن للبنك المركزي التدخل بعكس استخدام تلك الأداة، فإذا وجد البنك المركزي أنّ العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة بسبب قيامه بعمليات شراء أكثر من اللازم، فيمكنه تصحيح الوضع بممارسة البيع في السوق المفتوحة.

¹ عادل أحمد حشيش - "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي" - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 200.

- يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تنطوي على تأخيرات إدارية، فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطيّات فهو فقط من يعطي الأمر المباشر بشراء أو بيع الأوراق المالية.¹

الفرع الثاني: الرقابة المباشرة (الكمية و النوعية)

لقد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية و ما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تحديد حجم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه.² و أدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان و ليس نحو الحجم الكلي للائتمان. و في الحقيقة، إنّ هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنّما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات.³

تتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة و توجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المغالي فيه و غير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك و غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة.⁴ و هكذا نجد أنّ الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض و المقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيراً نوعياً و كمياً على مستوى طلب القروض و كذلك على مستوى قدرة المؤسسات المالية على الإقراض.

من أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم و أهداف

السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي:

1. تأطير القروض: و هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة

من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كالألّا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض

¹ أحمد أبو الفتوح الناقه - "نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية" - مؤسسة شباب الجامعة للنشر - الإسكندرية - 1998 - ص 123-124.

² صبحي تادريس قريضة - "النقود و البنوك" - مرجع سابق - طبعة 1984 - ص 168.

³ عادل أحمد حشيش - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 71.

⁴ زكريا الدوري و يسري السامرائي - مرجع سابق - ص 216.

الموزعة نسبة معينة. و في حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى. و اعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة و الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.¹

2. التأثير أو الإقناع الأدبي: و تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية، وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض و خاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي، و يأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالاً متعددة منها:

• **الرقابة الكمية:** و هي قيام السلطات النقدية بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة و بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

• **الرقابة النوعية:** و تتمثل في التوجيه الذي تتولاه البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية بخصوص تقييد الائتمان، بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.²

3. النسبة الدنيا للسيولة: تصدر السلطات النقدية أمر يقضي بإجبارية البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، ولهذا خوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، و هذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، و بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.³

4. تنظيم الائتمان الاستهلاكي: ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال عقد الأربعينات من القرن الحالي. و طبّته الولايات المتحدة خلال ح.ع. II ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية و الحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية. و بموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان

¹ عبد المجيد قدي - مرجع سابق - ص 80.

² رشاد العصار و رياض الحلي - مرجع سابق - ص 158.

³ عبد المجيد قدي - مرجع سابق - ص 81.

للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة، كتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدم كجزء من قيمة السلعة المشتراة و كذلك مدة سداد الائتمان الاستهلاكي.¹

5. التعليمات والتوجيهات: وتنصرف هذه الوسيلة في إصدار السلطات النقدية توجيهات وتعليمات توزع على

البنوك التجارية، إذ تحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي بإمكان البنوك التجارية أن تمنحه لعملائها. وبذلك يتضح مدى التزام تلك البنوك بالحدود التي تتضمنها تعليمات وتوجيهات السلطة النقدية، و التي تستمدتها من قدرتها و قوتها في التحكم بهذه القرارات المركزية النابعة عن كونها قمة الجهاز المصرفي.² و نجد أن أثر هذه التعليمات إنما يتوقف إلى حد كبير على هيئة ومركز البنك المركزي.³ إن هذه التعليمات والتوجيهات يمكن أن تكون في صورة شفوية أو في صورة تعليمات مكتوبة، و أحيانا تتخذ شكل رجاء أو شكل إنذار و خاصة للحد من الائتمان و عدم قيام البنوك بالتوسع في عقد القروض. و كل ذلك حسب السياسة الاقتصادية و في ضوء الظروف و الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

6. الإعلام: لقد أصبح الإعلام أمرا لا غنى عنه في الوقت الحاضر، حيث تزداد اهتمام الرأي العام بالشؤون

النقدية و المصرفية و تدخله فيها، و لا شك أنه يساهم في كسب السلطات النقدية لثقة الجمهور والرأي العام ووقوفه إلى جانبها في سياستها الجديدة التي تقررها لتوجيه و رقابة الائتمان.

و يعتبر الإعلان عن سياسة معينة للإئتمان و إعلامه للجمهور وسيلة من وسائل السياسة النقدية، التي قد يتبعها البنك المركزي للرقابة على الإئتمان و توجيهه نحو الهدف المنشود. فيقدم المسؤولون معلومات عن حالة الاقتصاد القومي، و المشكلات النقدية التي يتعرض لها، و الأدوات و الإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة وكفيلة بحل المشكلات و تحقيق مصلحة هذا الاقتصاد.⁴

لكن السؤال الذي يطرح في مثل هذه الحالات هو: ما مدى قدرة الوسائل المباشرة و حتى غير المباشرة على

التحكم في الإئتمان و ذلك بأقل أضرار لكل من الحاكم و المحكوم (البنك المركزي- البنوك التجارية) ؟

¹ زكريا الدوري و د. يسري السامرائي- مرجع سابق- ص 217.

² حمدي زهير شامية- مرجع سابق- ص 336.

³ عادل أحمد حشيش- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص 276.

⁴ تلخيص الطالب من المرجع السابق للدكتور: حمدي زهير شامية- ص 337.

الفرع الثالث: الفرق بين الأدوات المباشرة و غير المباشرة

إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسيرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق (قانون العرض و الطلب) في تسيير عجلة الاقتصاد، و نحو تخفيف- أو إزالة - القيود و التحرير لكافة الأدوات و السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، و الابتعاد عن أسلوب التوجيهات و القرارات الإدارية التحكيمية. فالإجابة على السؤال السابق تتطلب التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة و قدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت و تكلفة ممكنين، هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بهيبة أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية.

الجدول رقم 03-01: الفرق بين الرقابة المباشرة و الرقابة غير المباشرة

الرقابة المباشرة	الرقابة غير المباشرة
<p>* خفض المنافسة المصرفية بين البنوك نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤشرات الواجب احترامها. و هذا من شأنه معاينة وردع نشاط البنوك التي تتسم بالحيوية و الفعالية.</p> <p>* الإضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.</p> <p>* انعدام مرونتها و محدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغير الظروف، وانحسار تطبيقها على شرائح أو قطاعات محدودة من النظام المالي ككل.</p> <p>* تؤدي لبروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره. وهذا ما يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.</p> <p>* انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض</p>	<p>* حفاظ البنك المركزي على هيئته ومكانته كأعلى هيئة وسلطة نقدية في البلاد وذلك من خلال الاحتكاك والاتصال الغير مباشر بالبنوك التجارية.</p> <p>* التسيير المحكم للائتمان كما ونوعا حسب الوضعية الاقتصادية، سواء في فترة الكساد أو في حالة الرفاهية المفرطة (التضخم).</p> <p>* يبقى البنك المركزي بعيدا عن التدخل المباشر والتحكمي في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد و بصورة غير مباشرة.</p> <p>* تحفيز وزيادة حدة التنافس في تحديد الأسعار وتطوير السوق النقدي.</p> <p>* تضمن التكيف السريع و التعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، و من ثم تقلل من حجم المخاطر التي كان يمكن أن تنتج للاضطراب إلى الاستمرار في سياسة خاطئة.</p> <p>* تضمن التوزيع الأمثل للأموال والائتمان القائم</p>

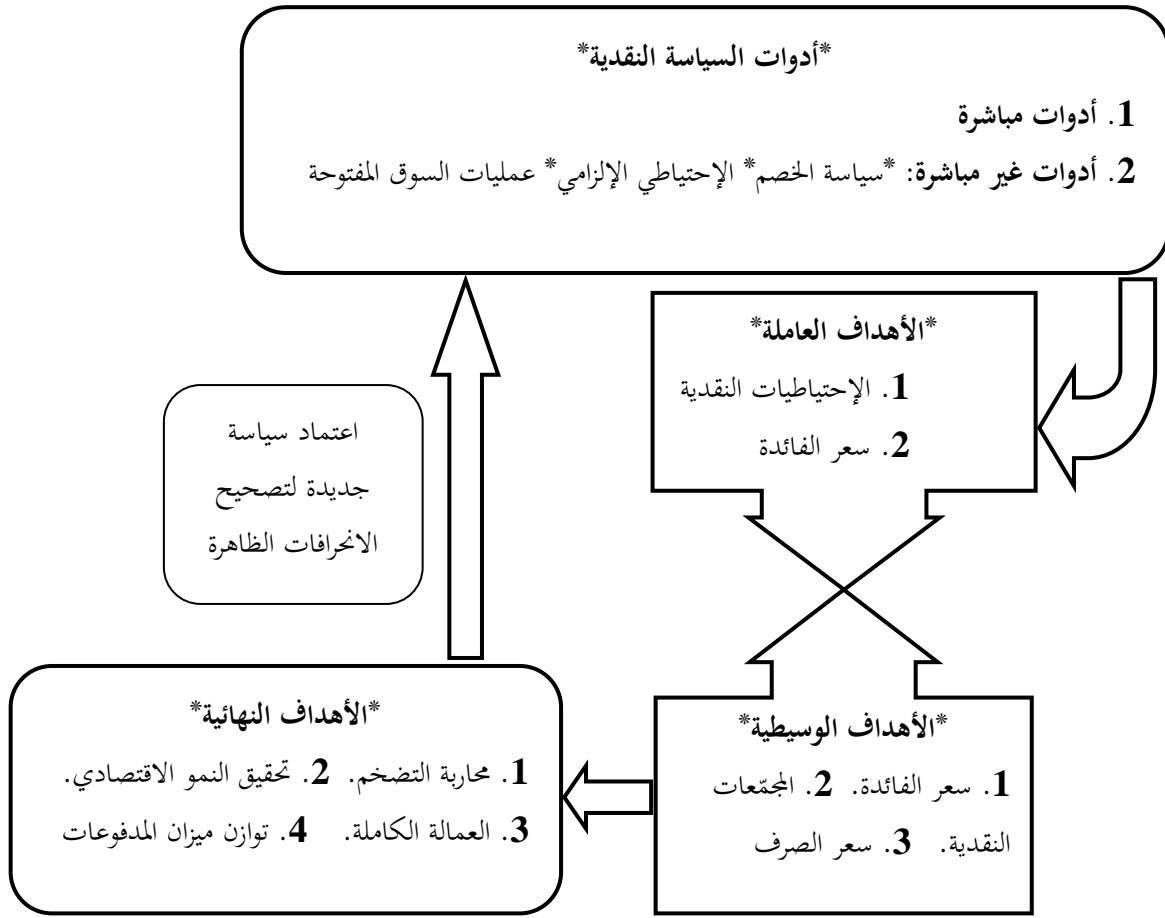
<p>المحددة لها. حيث أنّ المقترزين بإمكانهم استخدام تلك القروض في أغراض أخرى.</p> <p>* قد يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات، بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.</p>	<p>على أسس التكلفة و العائد و المخاطرة النسبية.</p> <p>* يساعد على إيضاح الأوضاع السائدة و شفافتها في السوق النقدي، و يعكس بوضوح و بشكل فوري مواطن الضغط في هذا السوق.</p>
---	--

المصدر: من إعداد الطالب.

رغم ما سبق ذكره فإن إستراتيجية السلطات النقدية تهدف من وراء التحكم في حجم الائتمان - من خلال خفض أو زيادة كمية النقود المتداولة وفق معطيات السوق -، محاولة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. ولكن الأمر الذي يسيل عرق الجبين في بعض الأحيان أو في معظم الأحيان هو مشكل التعارض الموجود بين بعض الأهداف النهائية، و من أجل السيطرة عليه نوعا ما تسعى تلك السلطات السابقة الذكر إلى رسم إستراتيجية من شأنها التحكم في المشاكل الاقتصادية و معالجة الإختلالات الظاهرة بأقل تعارض و تضاد ممكن.

فالقرارات النقدية الصادرة عن المسؤولين يتم تحقيقها بواسطة أدوات و وسائل الرقابة المباشرة أحيانا و غير المباشرة في الأحيان الأخرى، و كل يصلح في وقت و ظرف معين دون الآخر، حيث يتم تسيير كل من الاحتياطات النقدية و معدل الفائدة كونها الأهداف العاملة التي تمهد لبلوغ و تحقيق الأهداف الوسيطة، والممثلة في سعر الفائدة و المجمعات النقدية و سعر الصرف، و كل لها أثر على تغيير شروط التوازن سواء كان داخلي أو خارجي و ذلك بالترتيب.

الشكل رقم 03-06: إستراتيجية البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصادر سابقة.

المطلب الثالث: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد

تعبّر قناة انتقال أثر السياسة النقدية أو كما تعرف بقناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط الموافق لذلك. و تتعدد و تنوع هذه القنوات بحسب الميكانيزمات الممكنة التي تسمح بنقل مختلف الآثار المحتملة للسياسة النقدية المعتمدة على اختلاف طبيعتها و حسب الوضعيات الاقتصادية السائدة في ذات الفترة.¹

¹ Philippe Jurgensen et Daniel Lebègue- « Le Trésor et la Politique Financière »- Edition Montchrestien 1988- paris- P105.

تعتبر قنوات نقل السياسة النقدية ميكانيزمات معقدة تتحدد ميكانيزماتها بواسطة قرارات السلطة النقدية والتي تؤثر على سلوك الأعوان الاقتصاديين من خلال تسيير كل من معدل النمو و مستوى الأسعار. أما تغيرات معدل الفائدة فلها آثار غير نظامية على المتغيرات الاقتصادية الكلية و لكنها ترتبط بحالة و وضعية الاقتصاد و تتبع توقعات الأعوان الاقتصاديين.¹

تأخذ قرارات السياسة النقدية عمليا تشكيلة أو تركيبة ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة المباشر **Taux directeur**، و الذي يمكن أن نعرفه على أنه معدل الفائدة الذي يسمح بإعادة تمويل البنوك التجارية من قبل البنك المركزي و ذلك في الأجل القصير.

تمثل دراسة قنوات نقل السياسة النقدية الأساس المهم بالنسبة للبنوك المركزية لأنها تتمكن بواسطتها من تحديد وتقييم فعالية قراراتها النقدية السابق اتخاذها، ضف إلى ذلك منذ سنوات التسعينات أصبحت البنوك المركزية تخضع للمساءلة من قبل الجمهور بخصوص ميكانيزمات نقل السياسة النقدية.

الإشكال المطروح في هذه الحالة يتمثل في معرفة أي قناة تمكن و تسمح بنقل أثر السيولة النقدية أو كمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزي قصد التأثير في الاقتصاد ؟

الفرع الأول: قناة معدل الفائدة

استهلينا تقديم ميكانيزمات انتقال أثر السياسة النقدية بقناة معدل الفائدة لأنها تمثل الميكانيزم الرئيسي الذي يضمن انتقال أثر السياسة النقدية. و يمكن تلخيص ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية من المنظور الكينزي التقليدي وفق نموذج **IS-LM** في الشكل الذي يوضح أثر الزيادة في كمية النقود على الاقتصاد:

¹ Bulletin de la banque de France- N 136-Avril 2005 : « Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission » : www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/136edito.pdf

$$M \uparrow \longrightarrow i_r \downarrow \longrightarrow I \uparrow \longrightarrow Y \uparrow$$

$M \uparrow$ زيادة كمية المعروض النقدي معناه تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تحدث انخفاض في مستوى معدل الفائدة $i_r \downarrow$ هذا الأخير يعني انخفاض في تكلفة رأس المال، و منه التحفيز على زيادة حجم الإنفاق الاستثماري $I \uparrow$ و بنفس الشيء يحدث زيادة في الطلب الكلي $(D = C + I) \uparrow$ و مستوى الإنتاج $Y \uparrow$.¹

إن من ضمن الخصائص المهمة التي تميز قناة معدل الفائدة هي أن التدخل بواسطة معدل الفائدة الحقيقي يكون أجدر من العمل أو اللجوء إلى استخدام معدل الفائدة الاسمي، فالأول له تأثير كبير على قرارات المستهلكين و المؤسسات، ضف إلى ذلك أنه يكون لأجل طويل و ليس للمدى القصير على غرار معدل الفائدة الاسمي، و هو أيضا يعتبر بمثابة العامل الذي له التأثير الجوهري على مستوى الإنفاق.

هنا يمكن أن نتساءل كيف يمكن التصرف حيال إحداث البنك المركزي لتغييرات في معدل الفائدة الاسمي في الأجل القصير و التي بدورها تحدث تغييرات كلية على معدل الفائدة الحقيقي في الأجلين القصير و البعيد ؟

من المنظور الكينزي نخلص أن تطبيق سياسة نقدية توسعية يؤدي لخفض معدل الفائدة الحقيقي الذي يحفز على زيادة مستوى الاستثمار و منه زيادة حجم الإنتاج و مستوى العمالة (التوظيف). إن التحفيز على الاستثمار يتعلق بالدرجة الأولى بالمؤسسات التي تجد حاليا أن تمويل مشاريعها يدرّ عوائد أكبر بالمقارنة مع فترات كان فيها تمويل الاستثمار مكلفا، و هذا أيضا ينطبق على العائلات التي لها القدرة على الاقتراض قصد تحقيق مكاسب كبيرة من الاستثمارات في القيم المنقولة.²

في الواقع نجد أن تطبيق معدل فائدة حقيقي أو اسمي ينتج عنهما تأثير على الإنفاق، إذن فهو يمثل ميكانيزم هام من جانب السياسة النقدية قابل لحفز و تنشيط الاقتصاد، حتى في حالة ما أخذ معدل الفائدة الاسمي مستوى الصفر.

¹Bulletin de la banque de France- N 27- Mars 1996- « les canaux de transmission monétaire : leçons pour la politique monétaire » - www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etud27-1.pdf.

² Jacques Bichot - « La monnaie et les systèmes financiers » - édition marketing S.A- Paris- P 154

عند أدنى مستوى لمعدل الفائدة الاسمي نجد أن زيادة نمو الكتلة النقدية $M \uparrow$ قابلة لرفع مستوى الأسعار المنتظرة $P_e \uparrow$ و منه زيادة مستوى التضخم المتوقع $\pi_e \uparrow$ و بالتالي تقليص مستوى معدّل الفائدة الحقيقي $i_r \downarrow$ حتى لو بقي معدّل الفائدة الاسمي ثابت عند مستوى الصفر و منه تحفيز الإنفاق وفق قناة معدّل الفائدة حسب الشّكل التالي:

$$M \uparrow \longrightarrow P_e \uparrow \longrightarrow \pi_e \uparrow \longrightarrow i_r \downarrow \longrightarrow I \uparrow \longrightarrow Y \uparrow$$

إن هذا الميكانيزم يوضح كيف يمكن للسياسة النقدية أن تحافظ على فعاليتها حتى في حالة اعتماد السلطات النقدية معدلات فائدة اسمية تساوي الصفر، لهذا أخذ الاهتمام كونه من بين أهم المواضيع التي تناولت طرح النقديين، و الذي قدم شرح كيف تمكن الاقتصاد الأمريكي من تجنب الوقوع في مشكلة نقص السيولة خلال فترة الضعف و التراجع و كيف استطاعت السياسة النقدية التوسعية أن تواجه مشكل انخفاض الإنتاج خلال نفس الفترة.

لقد قدم تيلور (Taylor) فيما بعد (سنة 1995م) فكرة ممتازة جمعت ما بين جملة من الدراسات السابقة والتي تعرضت لقناة معدل الفائدة، و من منطلقه أثبتت التجربة و بشكل واسع أن تنفيذ معدل الفائدة له تأثير كبير على كل من الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

إن هذه الرؤية تم نقدها و عكسها بصفة كلية من طرف عدد من الباحثين على رأسهم بارنانك و غارتلر (Bernanke et Gertler) سنة 1995م الذين قدّمى وجهة نظر مغايرة لسابقتها، و أكّدا أن الدراسات الميدانية المقارنة تعددت و كشفت عن التأثير الضمني لمعدل الفائدة من خلال تكلفة رأس المال. و قد اعتبر هؤلاء الخبراء أن إخفاق معدل الفائدة كونه ميكانيزم يؤمّن و يسهر على نقل أثر السياسة النقدية، يدعو ويشجع ذلك على البحث عن ميكانيزمات أخرى بديلة.¹

الفرع الثاني: قناة أسعار الأصول المالية

يرد أحد أهم اعتراضات النقديين على نموذج IS-LM - المتعلق بتحليل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد - كون هذا النموذج يركز على سعر أصل واحد فقط ألا و هو معدل الفائدة، و ليس على أسعار مختلف

¹ Bulletin de la banque de France- N 27- Mars 1996.

الأصول. و لقد أوجد النقديون ميكانيزم نقل في حالة ما يكون للأسعار النسبية لمختلف الأصول و الثروة الحقيقية القدرة على نقل الآثار النقدية للاقتصاد. و هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد.¹ حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل من خلال التحكم (تغيير) في سلوك العائلات و المؤسسات كل على حدى.

1. تأثير السياسة النقدية على سلوك العائلات (عبر قناة الأصول المالية): يظهر تأثير السياسة النقدية على سلوك العائلات من خلال أثر السعر **L'effet de prix** في ثلاثة أنماط مختلفة:

- ❖ **أثر الاستبدال Un effet de substitution:** يقوم الأعوان الاقتصاديين بتغيير و تعديل تشكيلة و تركيبية ملكيتهم تبعاً لتغيرات العائد النسبي لمختلف أصناف الأصول.
- ❖ **أثر الدخل Un effet de revenu:** يلحظ الدائنون ارتفاع مداخيلهم لما يتحمل المقرضين خسارة من مداخيلهم في حالة ارتفاع معدل الفائدة.

- ❖ **أثر الثروة Un effet de richesse:** نجد أن سعر الأصول المالية يرتفع لما ينخفض معدل الفائدة المفروض عليها، و كذلك ينتج عن سياسة نقدية توسعية انخفاض في معدل الفائدة التي تحدث بدورها زيادة في مستوى أسعار الأصول المالية التي تساهم في نمو قيمة ملكية الأعوان و دعم مستوى استهلاكهم و منه زيادة نمو الناتج المحلي الخام.²

يظهر أثر الثروة في الميكانيزم التالي:

ارتفاع قيمة $\rightarrow p_e \uparrow$ \rightarrow أسعار الفائدة على الأصول $\rightarrow i_r \downarrow$ كمية النقود المعروضة $\rightarrow M \uparrow$
 ثروة أو ملكية الأعوان (العائلات) **Richesse** $\rightarrow C \uparrow$ $\rightarrow Y \uparrow$ الأصول المالية \uparrow

2. تأثير السياسة النقدية على سلوك المؤسسات: أثبتت نظرية الاستثمار لتوبين (Tobin) سنة 1969م أنّ للسياسة النقدية تأثير على المؤسسات من خلال قدرتها على تقويم و تجميع أصولها المختلفة في السوق (البورصة). و في هذا الصدد عرّف **Tobin** معامل **q** حسب العلاقة التالية:

¹ عبد المجيد قدي - مرجع سابق - ص 78.

² E. Legrand - IUFM d'Auvergne/ université de Rennes- Préparation aux concours du Professorat d'économie et gestion * www.concours.eco.univ-rennes1.fr/capet/Matieres/pol-mon2.pdf *

$q =$ [القيمة السوقية للمؤسسات (في البورصة) / تكلفة تجديد رأس المال].

حيث: تمثل تكلفة تجديد رأس المال بمثابة قياس لقيمة الأصول الحقيقية للمؤسسة.¹

إذا كان معامل توبين يأخذ القيم التالية:

$q = 1$: القيمة السوقية للمؤسسة في البورصة تساوي القيمة المحاسبية لأصولها.

$q > 1$: معناه أنّ قيمة أصول المؤسسات في البورصة أكبر من القيمة المحاسبية لأصولها، و هنا نجد من فائدة

المؤسسات الاستثمار من خلال طرح أصولها المالية للتداول (القيام بعملية البيع) لأن عائد الاستثمار أكبر من تكلفته.

$q < 1$: معناه تراجع القيمة السوقية لأصول المؤسسات في البورصة وبالتالي يلزم عليها شراء مختلف الأصول

المالية.

تؤدي قناة أسعار الأصول المالية إلى نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال التأثير على سلوك

المؤسسات، فانخفاض عرض النقود يساهم في زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة

الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، هذا ما يدفع بالمعاملين إلى

التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي الخام.²

إن قياس ربحية المؤسسة المقترح من طرف معامل q لـ **Tobin** هو مجد و مفيد و لكن لا يكون كاف كليا

وتماما، ففي الواقع أن نسبة **Tobin** تحسب على الاستثمارات المحققة من قبل و لا تحسب على الاستثمارات

القادمة، فضلا على ذلك أن تقويم المؤسسة في البورصة قد لا يكون تقدير جيّد لأرباح قادمة و متوقعة نظرا لعدة

اعتبارات منها إشكالية صحة المعلومات و مصداقيتها في السوق المالي.

الفرع الثالث: قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة لنقل أثر السياسة النقدية إلى المستوى الخارجي من خلال تغيير شروط التوازن الخارجي

بدعم أو خفض مستوى الصادرات من جهة، و من جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في

¹ www.concours.eco.univ-rennes1.fr/capet/Matieres/pol-mon2.pdf

² عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص78.

استقطاب الاستثمار الأجنبي.¹ و تعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

إنّ انخفاض معدلات الفائدة على المستوى الداخلي يقلل من جاذبية الودائع بالعملة الوطنية بالمقارنة مع الودائع بالعملة الأجنبية و المودعة على المستوى المحلي، إذن ينتج فائض في عرض النقود الوطنية في سوق الصرف والذي يحرّض بدوره على انخفاض معدل سعر الصرف، هذا الأخير يدعم وينشّط الصادرات الصافية و منه الاقتصاد ككل تبعاً لمسار مضاعف التجارة الخارجية.²

يمكن شرح الميكانيزم الذي يؤمّن نقل أثر السياسة النقدية عبر قناة سعر الصرف في الشكل التالي:

انخفاض الطلب على العملة \rightarrow محلياً $\downarrow i_r$ \rightarrow كمية النقود المعروضة (سياسة نقدية توسّعية) $M \uparrow$
 ارتفاع مستوى الصادرات $NX \uparrow$ \rightarrow انخفاض سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) \rightarrow الوطنية
 الإنتاج الوطني $Y \uparrow$ \rightarrow الصافية

الفرع الرابع: قناة الائتمان

فيما يخص قناة الائتمان أخلص الكينزيون إلى إدراج مشكل تناظر أو تباين المعلومات **L'Asymétrie d'information*** في النظام المالي. و يمكن أن نميّز قناتين مختلفتين ضمن قناة الائتمان، إحداهما تمثل قناة ضيقة أو محصورة أما الأخرى فتعتبر قناة أوسع بالمقارنة مع الأولى:

1. قناة القرض: من جانب القناة الضيقة للائتمان نجد أن السياسة النقدية لها تأثيرها على القروض المقدمة من قبل البنوك، و في الواقع أن تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية تقييدية من شأنها الحد من نسبة الاقتراض لدى البنوك بسبب ارتفاع تكلفتها، و لذلك تسعى هذه الأخيرة إلى اعتماد العقلانية في منح الائتمان ومنه العمل على رفع أسعاره لمواجهة طلبات الأعوان الذين لا يمتلكون مصادر أخرى للتمويل، و هذا قد ينتج عنه انخفاض في الطلب على الاقتراض أو الزيادة في السعر على هذا الطلب. في أي حالة أو وضعية كانت نجد أن تقييم حجم

¹ عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص78.

² www.concours.eco.univ-rennes1.fr/capet/Matieres/pol-mon2.pdf

* Il existe une asymétrie d'information lorsque deux agents en relation ne disposent pas des mêmes informations

القروض هام جدًّا و يتضمن آثار فعلية و فعالة على الاقتصاد. لهذا تلعب قناة القرض دورا يحفز الأعوان على التعامل بالقروض البنكية على حساب المصادر الأخرى للتمويل.¹

أما عكس ذلك، في حالة زيادة كمية السيولة النقدية على مستوى الجهاز المصرفي ينتج ارتفاع في حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لمختلف الأعوان، هذا ما يحفزهم على زيادة مستوى استهلاكهم و استثمارهم.

2. قناة ميزانية المؤسسات: من جانب القناة الأوسع للائتمان أو كما تعرف بقناة ميزانية المؤسسات التي أتت كبديل للقناة الضيقة للائتمان، هذه الأخيرة قد تشهد من جانبها في بعض الأحيان تراجع لمكانة القروض

البنكية في تمويل الاقتصاد. و قد أتاحت القناة الأوسع للائتمان للمؤسسات فرصة الاختيار ما بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي و الفرق بينهما يرجع إلى ما يعرف بمعدل التمويل الخارجي **Prime de financement externe** و هو يمثل الفرق بين تكلفة التمويل الخارجي و التمويل الذاتي.

هذا المعدل موجود فعليا في حالة ورود مشكل تناظر المعلومات مابين المقرض و المقترض، هذا الأخير بإمكانه إخفاء أو تزوير معلومات نسبية حول وضعيته الحقيقية لينتج إذن مخاطر تعترض فعليا المشروع للطلب على التمويل معناه يوجد خطر الاختيار العكسي **Un risque de sélection adverse**.*

ضف إلى ذلك أن المشروع الممول من قبل عون ما الذي لا يمكنه الرقابة على جملة الأعمال التي تقوم بها

المؤسسات، هذا قد يتطور و ينجم عنه مخاطر تعرف بالخطر الأخلاقي المفاجئ **Un risque d'alea moral****.

بعد أن تعرّضنا إلى مشكلة تباين المعلومات و مختلف المخاطر الناجمة عنها تقوم المؤسسات المالية بإدراج تكلفة تمويلها الخارجي بما تعرف بمعدل التمويل الخارجي **Prime de financement externe** و الذي يعتبر مهم جدًّا في حالة ما إذا كانت ثروة المؤسسة ضعيفة (أقل). عكس ذلك، فثروة المؤسسة تقوم انطلاقا من تحسّن وضعيتها المالية هذا ما يقلل المخاطر التي تعترض الأعوان الماليين و منه انخفاض معدل التمويل الخارجي.

¹ Marie Delaplace- même référence- page 141.

* Une sélection adverse est une mauvaise sélection : dans la relation de financement, cette sélection adverse peut se produire si une situation financière, du fait d'asymétries d'informations, prête à un agent qui présente des risques plus importants que d'autres auxquels elle ne prête pas.

** Il existe un aléa moral lorsque, dans une relation entre deux agents, le comportement de l'un est imparfaitement connu par l'autre.

ينتج عن اعتماد و تطبيق البنك المركزي لسياسة نقدية تقييدية (انكماشية) ارتفاع في معدل الفائدة و الذي بدوره يخفض من قيمة أسهم المؤسسات و بالتالي تراجع الوضعية المالية لهذه الأخيرة. في ظل هذه الشروط السابقة تصبح المؤسسات أضعف ماليا و أقل صلابة هذا ما يدفع بالأعوان الماليين إلى رفع نسبة معدل التمويل الخارجي هذا ما ينتج عنه ارتفاع في معدل الفائدة المبدئي (**Taux d'intérêt débiteurs**) هذا ما يجد من التمويل الخارجي للمؤسسات و العكس صحيح.¹

المبحث الثاني: الجدل السياسي و الاقتصادي حول استقلالية السلطة النقدية

تدور الدراسات النظرية الخاصة بأعمال البنوك المركزية في العصر الحديث، و كذلك الممارسات التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العملي، حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الآثار القصيرة و الطويلة المدى للتوسع النقدي و بين إغراء التمويل النقدي للإئناق الحكومي من ناحية، و حول الصراع بين المنافع التي تعود من جراء عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية و بين المساءلة أمام الرأي العام لأولئك المسؤولين عن اتخاذ القرارات الهامة و الحساسية فيما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى.

فإذا كان الرأي قد انتهى إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي، فلا بدّ إذن أن يتوفر للبنك المركزي المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف.

من هنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية، و اضطراره للخضوع للضغوط السياسية، و تنفيذ الأوامر الخاصة بتوجيه السياسة النقدية بما يتفق و الأهداف التي تبغي السلطة التنفيذية تحقيقها، و التي قد تتعارض - و غالبا ما تتعارض - مع هدف المحافظة على استقرار الأسعار. و من ثم فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم، و الضمانة الرئيسية لإمكان قيام البنك المركزي بوضع و تنفيذ سياسته النقدية على نحو يحقق هدف استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة.

¹ Marie Delaplace- même référence- page 142.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

تزداد أهمية قضية استقلالية البنوك المركزية يوما بعد يوم، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، و خاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من الاستقلالية لبنوكها المركزية، الأمر الذي يقتضي منا التحديد المنضبط لمفهوم استقلالية البنوك المركزية و تحديد أهم معايير هذه الاستقلالية.¹

في هذا الصدد يمكن تقديم عدّة مفاهيم لاستقلالية البنوك المركزية – و التي تعرف بالسلطات النقدية كما أشرنا لها سابقا- كما يلي:

- ❖ **المفهوم الأول** يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، و ذلك من خلال وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها. فالواقع أن وجود القواعد وإن كانت تحدّ من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية، إلا أنه يضمن عدم وجود أي تدخل أو ضغوط من قبل السلطة السياسية، أي أن هذه القواعد تضمن له نوعا من الاستقلال عن السلطة السياسية.²
- ❖ **المفهوم الثاني** يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، و من خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية. و هذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي.³
- ❖ **المفهوم الثالث** ترمي استقلالية البنك المركزي إلى إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي، رفع المنافسة على مستوى النظام البنكي، دعم و ترقية نمو السوق النقدي و المالي*، جعل من نظام المدفوعات أكثر عقلانية، إعادة هيكلة النظام المالي و إنشاء نظام كفاء لمراقبة البنوك.⁴

¹ زينب حسين عوض الله- "اقتصاديات النقود و المال"- مرجع سابق- طبعة 2007- ص225.

² زينب عوض الله و أسامه مجّد الفولي- "اقتصاديات النقود و التمويل"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2005- ص221-222.

³ زينب حسين عوض الله- "اقتصاديات النقود و المال"-مرجع سابق (طبعة 2007)- ص228.

* السوق النقدي هو سوق الأوراق المالية القصيرة الأجل (سوق ما بين البنوك و سوق الأوراق المالية القابلة للتفاوض)، أما السوق المالي فهو السوق الذي تتداول فيه الأوراق المالية لأجل متوسط أو طويل نوعا ما(سوق أولي و سوق ثانوي).

⁴ بوشعور رضية و بلمقدم مصطفى- مرجع سابق- مجلة الاقتصاد و المناجمت- العدد رقم 6 أبريل 2007- ص49.

من هنا يلزم علينا التمييز بين استقلالية البنك المركزي في تحديد الأهداف و استقلاليته في تحديد الأدوات:

❖ فالبنك المركزي يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه و أهداف السياسة النقدية. و تصل هذه الحرية إلى أقصاها- نظريا على الأقل- إذا ما حوّل له سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيّد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي - من ثم- بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه.

❖ أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع و تنفيذ السياسة التي يراها مناسبة و لازمة لتحقيق أهدافه و اختيار الأدوات الملائمة لكل ما سبق.

المطلب الثاني: أهم معايير استقلالية السلطة النقدية

إن الحكم عن مدى استقلالية السلطات النقدية و دورها في أداء مهامها على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الإشراف على أداء و تنفيذ السياسة النقدية التي تهدف عموما إلى التحكم في الوضعيات الاقتصادية و توجيه الاقتصاد القومي نحو المسارات المرجوة. و على العموم تكاد تتفق معظم الدراسات التي أجريت في موضوع استقلالية البنوك المركزية حول مجموعة من المعايير، أهمها:¹

❖ **أولا،** مدى سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، و مدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، و من هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي و الحكومة بشأن هذه السياسة.

❖ **ثانيا،** مدى سلطة الحكومة في تعيين و عزل محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجالس إدارتها، و مدة ولايتهم، و معدل استقرارهم في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، و إذا كان هناك تمثيل هل يقتصر على مجرد الحضور و الاستماع و الاشتراك في المناقشات، أم أنه يمتد إلى حق التصويت و المشاركة في اتخاذ القرارات و الاعتراض عليها، و إيقافها.

¹ د. زينب عوض الله و د. أسامة محمد الفولي - "اقتصاديات النقود و التمويل" - مرجع سابق (طبعة 2005) - ص 225-226.

❖ ثالثاً، المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار و قيمة العملة كهدف للسياسة النقدية، و ما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول و الرئيسي مع أهداف أخرى.

❖ رابعاً، مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة و المساءلة من قبل الجمهور.

بالإضافة إلى ذلك هنالك مؤشرات أخرى للدلالة على مدى استقلالية البنك المركزي أهمها:¹

❖ مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

❖ مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة (الحكومة).

❖ طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها.

❖ حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

إن الإشكالية التي تثيرها استقلالية البنك المركزي هي مدى قدرة الرأي العام على مراقبة السياسة النقدية بصورة كافية (منحها و مغزاها)، و مدى قدرته على إخضاع مسؤولي البنك المركزي للمساءلة. ضف إلى ذلك احتمال استحالة وجود استقلالية مطلقة للسلطات النقدية و ذلك نتيجة التداخل في المهام بين هذه الأخيرة و الحكومة، أو نتيجة الانفصال في بعض الحالات، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03-02: نماذج على درجة التداخل والانفصال بين مهام الحكومة و البنك المركزي

الدول	المهام و الأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلالية ميزانية البنك
الو.م.أ	متعددة	موزعة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	موزعة	موزعة	لا
المملكة المتحدة	هدف غير محدد	لا	موزعة	لا
فرنسا	هدف غير محدد	لا	موزعة	نعم

المصدر: د. عبد المجيد قدي- مرجع سابق (من رسالة الماجستير لشملول حسينة- تحت عنوان: "أثر استقلالية

البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"- جامعة الجزائر - 2001 - ص 97) - ص 96.

¹ عبد المجيد قدي- مرجع سابق- ص 97.

المطلب الثالث: الاستقلالية بين التأييد و المعارضة

رغم أن موضوع استقلالية البنوك المركزية أخذ مجال و اهتمام واسع و كبير من قبل المفكرين و المحدثين الاقتصاديين، إلا أن هنالك آراء أخرى معارضة لفكرة استقلالية السلطة النقدية عن السلطة السياسية في أداء مهامها و تسطير أهدافها، و حتى في اختيار الأدوات التي تراها مناسبة حسب الوضعيات المختلفة.

الفرع الأول: الآراء المؤيدة

يرى أصحاب هذا الرأي أن استقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار اقتصادية غير مرغوبة، و تتمثل حجّتهم الرئيسية في أنّ تعرض البنك المركزي للضغوط السياسية غالبا ما يعزّز القوى التضخمية في الاقتصاد.¹

يرى المؤيدون لاستقلال البنك المركزي أن السياسيين يسعون في العموم إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى، مثل البحث عن حلول لمشكلة ارتفاع معدل البطالة و زيادة أسعار الفائدة حتى و إن كانت هذه الحلول ذات آثار سلبية في الأجل الطويل.

الفرع الثاني: الآراء المعارضة

يرى بعض الاقتصاديين أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال أنها أجدد بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، و لكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة.

إذ أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أحيانا على أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية، و يتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ يوجد دائما عدد من القنوات الرسمية و غير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، و من

¹ كمال أمين الوصال و محمود يونس - مرجع سابق - ص338.

الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى.¹

المبحث الثالث: واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة و النامية

أشرنا سابقا إلى أن السياسة النقدية هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة في إدارة النقود و تنظيم عمل البنوك. حيث أن البنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن هذه السياسة، و يعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون، و الذي قد تتحدد به الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك.

تختلف طبيعة و فعالية السياسة النقدية في البلدان المتقدمة اقتصاديا عنها في البلدان النامية، و يرجع ذلك لعدة اعتبارات تميز كل طرف عن الآخر حسب خصائص كل اقتصاد.

المطلب الأول: ماهية فعالية السياسة النقدية

في هذا الصدد يمكن دراسة فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة و الاقتصاديات النامية وفقا للعناصر الآتية:

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

تتلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية و الكيفية للتأثير على عرض النقود، و بالتالي على الائتمان، و يعتمد نجاحها على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنوك التجارية و البنك المركزي من ناحية، و من ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية و مالية منتظمة و متقدمة. و بالتالي يؤدي التجاوب بين البنوك التجارية و البنك المركزي إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

إن وجود سوق نقدية كاملة و منتظمة تتعامل في قبول و خصم الأوراق التجارية، يؤدي إلى زيادة فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية. كذلك

¹ زكريا الدوري و يسري السامرائي - مرجع سابق - ص 120.

يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل بالأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان وفق الطريقة التي سبق ذكرها.

هذا ما نلاحظه في الاقتصاديات الرأسمالية التي بها أسواق مالية و نقدية متطورة و كبيرة، و التي تزيد من فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية، التي إذا ما تدعمت بالأدوات الكيفية يتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود و من ثم التأثير على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية

لقد شهدت معظم دول البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي تزييدا في دور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي، و تحملت ميزانيتها العامة عبء تمويل التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في الميزانية بسبب تزايد حجم الإنفاق العام و تجاوزه حجم الإيرادات العامة، و ذلك بسبب ضآلة الطاقة الضريبية للاقتصاد.

على العموم، تتسم الاقتصاديات النامية بالتبعية للخارج و ينعكس ذلك بوضوح في اعتمادها على التكنولوجيا المستوردة، ضف إلى ذلك وجود عدة مؤشرات تؤكد ذلك منها انفتاحا اقتصاديا على الخارج بدرجة كبيرة، وبالتالي تعرضها المستمر للأحداث الدولية، إذ تواجه عجزا مزمنًا في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات يتركز مصدره عادة في الميزان التجاري و يشار إلى هذا العجز بفجوة التجارة الخارجية.¹

1. الخصائص الاقتصادية و المالية للبلدان النامية: تتميز الاقتصاديات النامية بإنتاجية منخفضة و بمستويات متدنية من الدخل، تستند إلى الطبيعة المتخلفة للمؤسسات و المواقف و القيم الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي تتصف بها مجتمعاتها. و تفتقر بلدانها - ضمن البيئة الاقتصادية المتخلفة و المحدودة- إلى نظام مالي و نقدي ومصرفي متطور و منتظم، و تتميز بهيكل اقتصادي مشوه ضئيل الفعالية و سيء التنظيم. و هي تواجه مهمة صعبة تتمثل في زيادة إمكاناتها التنموية و استغلالها بشكل أكفأ مما هي عليه الآن.

¹ محمد عزت غزلان- مرجع سابق- ص334...336.

كما سبق يلزم علينا دراسة و تحليل الأوضاع الاقتصادية، المالية و النقدية التي تسود البلاد النامية.

1.4 الخصائص الاقتصادية للدول النامية:

- ❖ يمكن وصف الاقتصاد المتخلف أو النامي بأنه اقتصاد منتج بالدرجة الأولى لمواد أولية، و أنه اقتصاد تابع و ذو إنتاجية منخفضة و دخل متدن، و أن سكانه متخلفون اقتصاديا و ثقافيا و صحيا، و أن موارده الإنتاجية هي عموما غير مستغلة استغلالا كفوئا و تاما و أن رأسماله الإنتاجي الحقيقي محدود جدا.¹
- ❖ من الصفات الهامة للتخلف الاقتصادي انخفاض الإنتاجية في البلدان النامية بسبب ما أشرنا إليه من عدم الكفاءة في استغلال الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ❖ الإدارة غير الكفوءة و قلة الخبرة و محدودية المعرفة الفنية و عدم توفر العمل الماهر بشكل كاف، و بوجه عام يسود التخلف السكاني في هذه الأقطار.
- ❖ انخفاض في مستوى الدخل و تضائل حجم السوق و بالتالي ضآلة مستوى الادخار و تدن في المقدار المتراكم من رأس المال و من ثم إلى دخل و إنتاج محدودين.

1.2 الخصائص المالية للدول النامية:

- ❖ تتصف أنظمة الإيراد و وسائل الاقتراض الحكومي في البلدان ذات الدخل المنخفضة بعدم الكفاءة نسبيا، فهناك اعتماد أقل نسبيا على الضرائب المباشرة، و اعتماد أكبر على الضرائب غير المباشرة، و المبدأ الذي تستند إليه هذه السياسة هو ليس قابلية الفرد على الدفع بقدر ما هو قدرة الحكومة على الجباية.
- ❖ نجد أن لتبادل أدوار كل من الصادرات و الواردات من ناحية، و الاستثمار و الادخار من ناحية أخرى له آثار مهمة بالنسبة للسياسة المالية.
- ❖ إن قدرة حكومات هذه الأقطار على إصدار مقادير مهمة من الدين العام تكون محدودة مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصاديا، و السبب راجع لعدة عوامل نقدية و مالية أهمها انخفاض نسبة الادخار و الافتقار إلى أسواق

¹ عبد المنعم السيد علي - مرجع سابق - ص 396.

مالية و نقدية متطورة، ضيق سوق السندات الحكومية و عدم توفر قنوات مالية مناسبة يمكن عن طريقها تعبئة الادخارات و تجميعها و تنميتها و الثقة الضعيفة بالحكومات المالية نفسها، و جهل و عدم خبرة المستثمرين.

❖ شحّة الموارد المالية اللازمة للهيمنة على الموارد الإنتاجية الحقيقية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية.¹

2. الحكم على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية:

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموماً أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية، مثل سعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل يكون ضعيفاً، بل لا يذكر في بعض الحالات. و إن الاعتماد كله ينصب على نسبة الاحتياطي القانوني من جهة و على الأدوات الكيفية من جهة أخرى، وهناك العديد من العوامل التي تحد من سلطة البنك المركزي في القيام بدوره المطلوب.

المطلب الثاني: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية

خلصنا فيما سبق إلى أن فقدان السياسة النقدية لمعظم فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ينتج عنه صعوبة في تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية، و المساهمة في توفير معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي. و هنالك عدة أسباب أدت إلى ضعف السياسة النقدية في الدول النامية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

❖ عدم وجود أسواق نقدية و مالية منظمة، و في حالة وجودها فهي تتميز بضيق نطاقها و هذا ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم و استحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة.

❖ ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية من شأنه أن يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

❖ تتجه البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم القروض لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم لتمويل القطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

¹ عبد المنعم السيد علي - مرجع سابق - ص 398...401.

- ❖ ضعف الوعي النقدي و المصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة و ليست ودائع أو أوراق مالية، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة.
- ❖ ضآلة مرونة الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة بسبب ارتفاع درجة المخاطر و انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، و لذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض كبير لسعر الفائدة و هو ما تحول دونه عدة اعتبارات.
- ❖ عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، و تقلب في موازين مدفوعات تلك الدول، و تخلف الأنظمة الضريبية مم لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، و بالتالي عدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- ❖ يتم التداول النقدي في الدول النامية على أساس النقود المادية خاصة الورقية، أما النقود المصرفية فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات، باستثناء تلك المعاملات التي تتم بين المؤسسات.
- ❖ تنامي دور الاقتصاد غير الرسمي الذي من شأنه أن يستقطب أموال معتبرة لا يتم التصريح بها و بالتالي حدوث تسرب نقدي كبير، و في هذا الصدد نشير إلى أن حجم هذه السوق يمثل ما بين 20% إلى 30% من الناتج المحلي الخام.
- ❖ انخفاض مستوى الدخل وانتشار عادة الاكتناز، و عدم انتشار البنوك و المؤسسات المالية في مختلف أرجاء الوطن في الدول النامية.

المطلب الثالث: شروط نجاح و فعالية السياسة النقدية

- هناك عدد من العوامل تستند إليها السياسة النقدية، فإذا ما أخذت هذه العوامل بعين الاعتبار، كان من شأنها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية، التي يتخذها البنك المركزي، و أهم هذه الشروط هي:
- ❖ أن تهدف السياسة النقدية للتأثير على الحجم المتاح من الائتمان، و على تكلفة و شروط منحه، و ليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال، من أجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
 - ❖ أن تكون السياسة النقدية مباشرة و دقيقة و يسيرة الفهم، و غير منفصلة.

- ❖ ألا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.
- ❖ أن تكون السياسة النقدية فورية، و أن يتم تطبيق الإجراءات النقدية المناسبة في الوقت المناسب.
- ❖ يتبع تدخل البنك المركزي حالا و دون إبطاء، و أن يغير البنك المركزي سياسته حالما تتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية و النقدية.¹
- ❖ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة، و هذا نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- ❖ لا بد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين و تحسين و تنويع الخدمات المقدمة لهم و إتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد.
- ❖ لا بد من توافر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة، و العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- ❖ العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.
- ❖ لا بد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها.
- ❖ تكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة و العمومية المحلية و الأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة و التنافسية.
- ❖ يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة، و ذلك في حدود ما للدولة من حقوق و ما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة).

¹ حمدي زهير شامية- مرجع سابق- ص339.

خلاصة الفصل الثالث:

تلجأ السلطة النقدية لأدوات أو وسائل قصد تحديد سعر و كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني من خلال التحكم في لعبة واحدة و وحيدة ألا و هي لعبة ميكانيزم السوق. فمثلا يستطيع البنك المركزي من خلال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية أن يمارس نوع من التحكم المباشر على المتغيرات النقدية مستخدما في ذلك سلطة التنظيم التي منحها له السلطة العامة. إذ نجد أن أهم أداة من بين أدوات السياسة النقدية هو تحديد كمية النقود الداخلية و الخارجية و لا سيما في الاقتصاديات النامية، نظرا لضيق السوق النقدي و انخفاض حجم المدخرات القومية و ارتفاع التضخم بالقدر الذي يؤثر على معدل الفائدة الحقيقي، لذلك نجد أن النقود هو المتغير الهام الذي تلجأ إليه السلطات النقدية بطريقة مباشرة تضمن بها التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك الأدوات النقدية الممكن استخدامها مثل سعر الفائدة و سعر الخصم و الاحتياطي القانوني، إلى جانب الدخل و العمالة و الادخار و غيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في المسار الاقتصادي.

لكن مما تقدم نخلص، إلى أن السياسة النقدية ليست دواء عاما شاملا، يعالج جميع مشكلات الاقتصاد الوطني. و إذا كان لهذه السياسة مزاياها الايجابية التي تسهم في فعاليتها و زيادة هذه الفعالية، فإن لها حدودا لا تستطيع تجاوزها و تحد من فعاليتها التي لا تتوقف على نوع الأوضاع و الظروف الاقتصادية، التي يمر بها الاقتصاد ككل و التي تطبق في ظلها هذه السياسة فحسب، و إنما تتوقف أيضا على المكانة التي تحتلها هذه السياسة داخل السياسات الاقتصادية العامة.

لا يكفي الاعتماد على السياسة النقدية و حدها لعلاج المشكلات الاقتصادية، و تحقيق و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، بل يجب أن تتكامل مع السياسة المالية و السياسات الأخرى بتنسيق كامل مع السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة، و خاصة في الدول النامية التي يختلف الهدف فيها عما هو عليه الهدف في الدول المتقدمة، نظرا لتباين الأوضاع و الخصائص النقدية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، كلها عوامل من شأنها زيادة سرعة دوران النقود و تنويعها، أو من شأنها كبح ذلك. و لكن الإجماع ظهر في اعتبار مشكل التضخم هو الهدف الرئيسي الذي تسعى السلطات النقدية إلى ضبطه من خلال أدوات السياسة النقدية المتبعة.

الفصل الرابع

التأصيل و التفسير النظري

لظاهرة التضخم

تمهيد الفصل الرابع:

إن تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توظيف مزيج من السياسات المالية و النقدية تتسم بالشفافية أحد أهم أهداف سياسة الاقتصاد الكلي. و يساهم هذا الأمر في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، بما يفضي إلى جذب و تعزيز الاستثمارات الخاصة، على الصعيدين المحلي و الأجنبي على حد سواء، و ذلك ما يدعم توفير فرص التوظيف و الارتقاء بمستوي معيشة المجتمع. حيث يأتي إطار استهداف التضخم بعد أن أظهرت أطر أخرى عدم موافقتها بالوصول إلى الهدف النهائي و هو السيطرة على التضخم في ظل المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. و تتضمن هذه الأطر استهداف الجملات النقدية أو استهداف سعر الصرف كأهداف وسيطية تطمح إلى السيطرة على التضخم و الوصول إلى معدلات تضخم منخفضة وحافطة للنمو الاقتصادي.¹

إذ تشكل هذه الظاهرة خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسات على مستوى السلطات النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، كما تبين أيضاً منذ بداية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية) كمعدلات الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي، عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم. إن ظاهرة التغيرات في مستويات الأسعار، و التي غالباً ما يشار إليها بالتضخم تؤدي إلى انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود، و التي تعتبر معيار للقيمة قد يتفاوت من دولة لأخرى، و من فترة لأخرى في نفس الدولة لكن هذا الانخفاض في القوة الشرائية للنقود و نتيجة لانتشاره و تصاعده شكّل ظاهرة خطيرة و هي ظاهرة ما يعرف بالتضخم.

¹ د. رانيا عبد المنعم المشاط - وكيل المحافظ - السياسة النقدية - البنك المركزي المصري - مجلة بنوك و أعمال - العدد الأول - أكتوبر و ديسمبر 2012 - المعهد المصري المصري - ص 14.

فقد ارتبط الفكر الاقتصادي، و الفكر المالي كلاهما بظاهرة التضخم، و على الأخص في أعقاب الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و في الكثير من الدراسات، و الأبحاث الخاصة بظاهرة التضخم و التي تعتبر من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة، و الآخذة بالنمو على حد سواء، و ذلك على اعتبار أن التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل و القوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية.

إن استقرار النقد هو شرط أساسي لا غنى عنه لتقدم البلاد على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي، و في ذلك كتب اللورد كينز محذراً: " ليس من وسيلة أدهى و لا أضمن لتغيير أسس الهيئة الاجتماعية من إفساد النقد. فالوسيلة هذه تعبئ جميع القوى الاجتماعية لجهة التدمير و هذا بشكل لا يستطيع معه و لا رجل من مليون أن يشعر بذلك".¹

من البديهي القول أن تحقيق الاستقرار النقدي لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياسة الدولة المالية فيما يخص الموازنة و إدارة الدين العام، فالسياسة النقدية ليست إلا عاملاً من العوامل التي يتوقف عليها التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي و الخارجي. فاعتماد سياسة نقدية رشيدة يستوجب إذن التوفيق و التنسيق مع سياسة الدولة المالية بحيث ترسم هذه السياسة وفقاً لوضعية السوق النقدية و المالية و على ضوء معطيات الوضع الاقتصادي العام، والهدف من كل ذلك هو اقتراح سياسات و حلول قد تتماشى مع أحياناً، لخفض مستوى التضخم وعلاجه قصد حصر آثاره.

لذلك سوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

❖ ماهية التضخم و قياسه.

❖ الطرح الفكري لظاهرة التضخم.

❖ آثار التضخم و سياسات علاجه.

¹ مجّد مرعشلي - "في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة" - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان - طبعة أولى 1987 - ص 28.

المبحث الأول: ماهية التضخم و قياسه

يجد الباحث المتتبع للتطورات الاقتصادية على مر العهود و العصور أن المشكلة التي تأتي في مقدمة الإختلالات الاقتصادية و النقدية، التي ثار حولها الجدل و النقاش و اختلفت حولها الآراء و النظريات، وتعددت لمعالجتها السياسات و الإجراءات و عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية و اختلاف درجة نموها الاقتصادي، هي مشكلة التضخم أو الارتفاع المستمر للمستويات العامة للأسعار.

إذ يمر الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بموجة عامة من التضخم، تشمل الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ذلك رغم تباين الأنظمة الاقتصادية، و اختلاف الفلسفة الاقتصادية و الاجتماعية و اختلاف الأسباب و المسببات في ذلك، بحيث يمكن القول أن موجة التضخم أصبحت ظاهرة عالمية تسود معظم دول العالم، بأنواع مختلفة و بدرجات متفاوتة، و أصبحت هذه الظاهرة من أهم الموضوعات التي تحتل موضع الصدارة في الدراسات و البحوث الاقتصادية و النقدية.

يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً و أخطر المشكلات الاقتصادية تأزماً، بدأ في الظهور منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ أصبح من أكثر الظواهر الاقتصادية و النقدية ارتباطاً بالاقتصاديات المعاصرة المتقدمة و النامية، و اكتملت صورتها بشكل أوضح في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي. بدءاً من فكرة دافيد ريكاردو كون الارتفاع التضخمي في مستويات الأسعار مصدره الرئيسي هو الارتفاع المتسارع في المعروض النقدي، حيث تساءل هذا الأخير عن سبب تغير أسعار المنتجات رغم عدم تغير مستوى تكاليف الإنتاج التي بقيت مستقرة آنذاك.¹

¹ Alvaro Cencini- "L'INFLATION : une analyse fondamentale"- 12 mai 1993-p03.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

إن من أهم الوظائف التي تقوم بها النقود في الاقتصاد هي كونها أداة لقياس القيمة، و حتى تنجح تلك الأخيرة في تحقيق هذه الوظيفة يجب أن تتسم قيمتها بالثبات و الاستقرار النسبي، هذا و تحدد قيمتها أو قوتها الشرائية بكمية السلع و الخدمات التي تستطيع شراءها في وقت معين.¹ فإذا ارتفعت أسعار السلع و الخدمات تنخفض قيمة النقود، و إذا انخفضت الأسعار ارتفعت القوة الشرائية لوحدة النقد في اقتناء مختلف الأشياء، فاستمرار ارتفاع مستويات الأسعار يعبر على أن الاقتصاد تسوده حالة التضخم.

قد اهتم الاقتصاديون بدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة بهدف الوصول إلى تفسير و تحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة، سواء من حيث المضمون أو الأبعاد، إلا أنه من المتفق عليه أن التضخم ظاهرة مرضية تعاني منها معظم الاقتصاديات الحديثة، و تختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة باختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة للقضاء عليها.

إذ يمثل التضخم حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي يكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع مستويات الأسعار، طالما استمرت تلك القوى في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي.² و عليه نتساءل عن معنى التضخم و ما هي مختلف خصائصه و مسبباته في المجتمع؟

الفرع الأول: تعريف التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح و محدد من قبل المفكرين و الباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية و الاقتصادية، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى،³ يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها و أثناء الحرب العالمية الثانية، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة.

¹ كامل بكري و إيمان مُجدد محب زكي - " مبادئ الاقتصاد الكلي " - مؤسسة شباب الجامعة للنشر - الإسكندرية - طبعة 1995 - ص 217.

² جمال خريس و أمين أبو خضير و عماد خصاونة - " النقود و البنوك " - دار الميسرة للنشر و التوزيع - الأردن - الطبعة الأولى 2002 - ص 109.

³ عنابة غازي حسين - " التضخم المالي " - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - 1985م - ص 9 .

إذ يستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار و الزيادة في مستويات الدخل و الأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، إلا أن محور هذه الدراسة يركز على الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

لقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، و ذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، حيث ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، و ذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار، و من الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه:

❖ " الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما".¹

❖ كما عرّف بأنه: " عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".²

من خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، و الذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف و آخر، و من أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه:

❖ " زيادة محسوسة في كمية النقود".³

❖ كما عرّف أيضا بأنه: " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض

الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة".⁴

¹ الوزني خالد و الرفاعي أحمد- "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"- دار وائل للنشر- عمان - الطبعة السادسة 2003 - ص249.

² البكري أنس و صافي وليد- "النقود والبنوك: بين النظرية و التطبيق"- دار المستقبل للنشر و التوزيع- عمان-2002 - ص197.

³ هاشم فؤاد- " اقتصاديات النقود و التوازن النقدي"- دار النهضة العربية- القاهرة-1974 -ص219.

⁴ عبد الرحمن إسماعيل و عريقات حربي- " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"- دار وائل للنشر و التوزيع- عمان- 1999 - ص145.

❖ كما عرّف التضخم بأنه: "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".¹

❖ كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم و بعض أسبابه، حيث عرّف التضخم بأنه: "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".²

في هذا السياق قد يتبادر في أذهاننا طرح عدة تساؤلات حول مفهوم التضخم، ألا يعني التضخم ارتفاع أسعار جميع السلع و الخدمات؟ هل يعني التضخم أننا أصبحنا أكثر فقرا في حالة ما إذا ساد الاقتصاد خلال فترة ما؟ وهل يعني التضخم استفادة أصحاب المشروعات على حساب العمّال؟

من جهة أخرى، يرى بعض المهتمين بالمجال النقدي أن هناك تعريفات عدة للتضخم من منظور جزئي، فقد تعرّف ظاهرة التضخم حسب الأسباب، و قد تعرّف أيضا حسب الآثار كما يلي:

❖ التضخم كظاهرة نقدية، يمكن تعريفه من خلال أسبابه على أنه: "الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، دون أن يصاحب زيادة النقود أي زيادة في الإنتاج"³، إلا أن التعريف البسيط للتضخم هو "زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود"، أي انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع مستوى الأسعار و يربط هذا التعريف ارتفاع الأسعار بمستوى الدخل، إذ لا يكفي أن ترتفع الأسعار فقط و لكن لا بد من وجود الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار و لفترة زمنية طويلة.⁴

❖ و يمكن تعريف التضخم كظاهرة سعرية من خلال آثاره بأنه: "تواجد الاتجاه المستمر و الملموس نحو الارتفاع في الأسعار"، و يعكس هذا التعريف استمرارية الارتفاع في الأسعار بحيث يشعر به كافة الناس من خلال الآثار التي يتركها على القوة الشرائية للنقود.⁵

ترتكز الاتجاهات الحديثة في تعريف التضخم على شيء أساسي، يجعل من التضخم اصطلاحا يعبر عن الإختلالات الهيكلية و الوظيفية التي تحدث في النشاط الاقتصادي. فيرى بعض الاقتصاديين أيضا أن التضخم

¹ الغولي أسامه و شهاب مجدي- "مبادئ النقود و البنوك"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية-1997-ص07.

² عادل احمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"- مرجع سابق (طبعة 1992)-ص201.

³ صبحي تادريس قريصة- "النقود و البنوك"- مرجع سابق (طبعة 1986)-ص231.

⁴ إسماعيل محمد هاشم- "مذكرات في النقود و البنوك"- مرجع سابق (الطبعة الأولى 1996)-ص197.

⁵ جمال خريس و أمن أبو خضير و عماد خصاونة- "النقود و البنوك"- دار الميسرة للنشر و التوزيع- الأردن- الطبعة الأولى 2002-ص126.

عبارة عن حالة تتصف بوجود إفراط في الطلب. و يرى البعض الآخر أن العملية التضخمية هي عملية يتزايد فيها حجم الإنفاق بمعدل أسرع من تزايد حجم الإنتاج مقاسا بأسعار ثابتة.¹

الفرع الثاني: خصائص التضخم

يتضح لنا من التعاريف السابقة للتضخم أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين لتحديد تعريف جامع مانع لظاهرة التضخم، الأمر الذي دفع بعض الكتاب الاقتصاديين إلى العدول عن إيجاد تعريف لهذه الظاهرة، واللجوء إلى دراسة سلوك و محددات المستوى العام للأسعار، و دراسة أسباب و أنواع التضخم. و لكن رغم ذلك يمكننا اعتماد تعريف واحد من هذه الدراسة و هو أن التضخم حركة صعودية ذاتية مستمرة للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي للوفاء بذلك، و عن الإختلالات الهيكلية و الوظيفية في الاقتصاد الوطني.

من هنا يمكن استنباط ثلاثة خصائص رئيسية للتضخم مهما كان نوعه، تظهر في العناصر التالية:

❖ **الخاصية الأولى:** إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى "المستوى العام للأسعار"، و يعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.²

❖ **الخاصية الثانية:** التضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر و بالاتجاه التصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا التصاعد ناتج عن زيادة التيار النقدي أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، وتشكل التوقعات التضخمية أحد العوامل المساعدة في تغذية حالة التصاعد في معدلات التضخم.

❖ **الخاصية الثالثة:** كون التضخم هو ظاهرة معقدة و مركبة و متعددة الأبعاد، و بالتالي فإن التضخم نتاج لعوامل متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، وهذه العوامل قد ستؤدي إلى اختلال العلاقات السعرية بين الأسعار النسبية (أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية) من ناحية، و بين عناصر

¹ حمدي زهير شامية- "النقود و المصارف"- مرجع سابق- ص359.

² مدحت فوزي عليان وادي- " أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية- (دراسة تحليلية تطبيقية)"- رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل- كلية التجارة- الجامعة الإسلامية - غزة- مارس 2006-ص34.

الإنتاج (مستوى الأرباح و مستوى الأجور) من ناحية أخرى، وهذا الاختلال سيعمق من حالة التفاوت بين دخول عناصر الإنتاج، و بالتالي تدهور عملية التوازن الاجتماعي بين الطبقات.¹

الفرع الثالث: أسباب التضخم

يعتبر التضخم من بين الظواهر الاقتصادية التي يمكن أن تتسبب في حدوثها عدة عوامل، فلقد ظهرت عدة آراء و توجهات مختلفة لتفسير الأسباب و العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء الفجوات و الضغوط التضخمية في أي اقتصاد كان، يمكن أن نجلها فيما يلي:

1. التضخم الناتج عن زيادة الطلب: و يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع الأسعار لسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي أن هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب زيادة الدخل النقدية لدى الأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخل، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض الكمية المعروضة من السلع و الخدمات.² و يمكن أن نخلص إلى أن هذا التضخم ينشأ عند وجود تشغيل كامل للموارد الاقتصادية في المجتمع مع عدم إمكانية زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات.

إن أغلب النظريات الحديثة تفسر التضخم من خلال وجود إفراط في الطلب على السلع و الخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث أن المنتج يتحدد سعره عند تعادل الطلب عليه مع المعروض منه، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله أو زاد بنسبة أقل، يرتفع سعر هذا المنتج.

من هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع و الخدمات، إذ أن الإفراط في الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

إذ يحدث هذا الاختلال نتيجة زيادة الكتلة النقدية المتداولة، من خلال إصدار و طبع النقود من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أو يحدث كذلك نتيجة قيام الحكومة بزيادة الإنفاق لتقوي الطلب والنمو الاقتصادي الإجمالي بصورة مؤقتة، و رغم ذلك فإنه لو تجاوزت هذه الزيادة في الطلب القدرة الإنتاجية

¹ د. فلاح خلف الربيعي - " تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي " - كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار - ص 01.

² جمال خريس و أمين أبو خضير و عماد خصاونة - " النقود و البنوك " - مرجع سابق - ص 127.

للاقتصاد لا نعكس ذلك في ضغط على الموارد يتسبب في حدوث التضخم،¹ و يمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية.

2. التضخم الناتج عن انخفاض العرض: كما أن لارتفاع الطلب الكلي أثر في اختلال التوازن بين العرض و الطلب، فإنه كذلك يمكن أن يحدث هذا الاختلال نتيجة انخفاض العرض الكلي، والعوامل التي تتسبب في ذلك يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2. تحقق الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع؛

2.2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، و عدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع، يمكن أن يعود سبب ذلك إلى نقص الفن الإنتاجي أو أن الأساليب المتبعة في الإنتاج قديمة لا تفي بمتطلبات السوق الحديث؛

3.2. نقص في عناصر الإنتاج: كالعامل، الموظفين المختصين، المواد الأولية... الخ.

3. التضخم المشترك: Joint Inflation قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب و دفع النفقة "الكلفة" سويا، بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة، بدون تغير في حجم الإنتاج، و أن يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج عناصر الإنتاج من أجور و خلافها. و لعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي و تسعى إلى زيادة الإنتاجية و الإنتاج في أن واحد.²

4. التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف: و ينشأ هذا النوع عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف بشكل عام، و ارتفاع الأجور بصفة خاصة. و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لهذه العوامل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. أو بعبارة أخرى عندما تكون التكلفة الحدية أكبر من الإيراد الحدي لإنتاجية عوامل الإنتاج، و نتيجة لثبات العرض من الكمية المنتجة فإن المنتج يقوم برفع السعر بدرجة كبيرة.

¹ سيدا أونز - "ما هو التضخم؟" - مجلة التمويل و التنمية - صندوق النقد العربي - مارس 2010 - ص 45.

² خالد الوزني و أحمد الرفاعي - "مبادئ الاقتصاد الكلي: بين النظرية و التطبيق" - دار وائل للنشر - عمان - الطبعة الثالثة - 2000 - ص 259.

و على العموم يرى الكثير من المختصين أن التضخم الذي ينشأ عن زيادة مستوى التكاليف يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة الأجور، نتيجة لوجود نقابات عمال قوية تسبب ارتفاع أسعار المنتجات حيث أن أجور العمال تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج.¹

5. التضخم المستورد: Imported inflation يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستورها.²

بإمكاننا حساب قيمة التضخم المستورد وفق العلاقة التالية:³

• **التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج القومي الإجمالي) x التضخم العالمي**

لا بد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف و التضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها. و هذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف و ليس التضخم المستورد، ذلك أن الأخير يطلق على ارتفاع أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي سيتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها.

¹ الحبيب فايز إبراهيم- "مبادئ الاقتصاد الكلي"- الرياض- الطبعة الثالثة- 1994 -ص347.

² خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي - "مبادئ الاقتصاد الكلي- بين النظرية و التطبيق" - دار وائل للنشر- الأردن- الطبعة الرابعة 1999-ص260.

³ عبد الرحمن إسماعيل عريقات حربي- "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي" - دار وائل- عمان-1999-ص152.

المطلب الثاني: أشكال التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه و اختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، و هي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملاً.¹

من هنا قد أجمع المفكرين و المهتمين بدراسة هذه الظاهرة الخطيرة أن للتضخم أشكال عديدة يمكن أن تصنّف كما يلي: أشكال التضخم حسب درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان، حسب معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية، و حسب معيار حدة الضغط التضخمي، و أنواع أخرى يمكننا استعراضها بالتفصيل كالآتي:

أولاً: التضخم حسب درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان و مدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار و التأثير فيها،² و حسب هذا التصنيف يمكننا أن نميّز بين نوعين رئيسيين و هما:

1. التضخم الظاهر أو المكشوف:

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها، و وفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية و بكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.³ إن عدم تدخل السلطات الحكومية للحد من ظاهرة الارتفاع المستمر للأسعار أو التأثير فيها، يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، و التسارع في تراكمها و بالتالي ترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.⁴

¹ الروي نبيل - " نظرية التضخم " - مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية - الطبعة الثانية - 1984 - ص 25.

² غازي حسين عناية - " التضخم المالي " - مرجع سابق - ص 56.

³ الروي نبيل - مرجع سابق - ص 26.

⁴ بلعوز بن علي - " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " - مرجع سابق - ص 147.

2. التضخم المكبوت أو الكامن : و يوجد مثل هذا التضخم حينما تتدخل الحكومة و تفرض قيودا على ارتفاع أسعار بعض السلع الضرورية. و لولا هذا التدخل الحكومي لارتفعت أسعار هذه السلع إلى معدلات عالية، فالحكومة كبتت التضخم (التضخم المكبوت) دون تقديم الحلول لمعالجته و لذلك كان لهذا النوع من التضخم آثار سلبية على الاقتصاد الكلي.¹ و غالبا ما يظهر مثل هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا (الاشتراكية)، كما و عانت منه معظم بلدان أوروبا الغربية إذ فرضت رقابتها السعرية في سبيل مكافحة الاتجاهات التضخمية و منعها من الظهور.²

ثانيا: التضخم حسب معيار طبيعة القطاعات الاقتصادية:

حسب هذا التصنيف يمكن أن نُميّز نوعين من الضغوط التضخمية هي تتبع طبيعة القطاعات الاقتصادية، فالتضخم الذي يسجل في أسواق السلع يختلف عنه في أسواق عوامل الإنتاج، وللتفصيل نجد:

1. التضخم في أسواق السلع: يصنف الاقتصادي كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين و هما:

1.1. التضخم السلعي: و هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، و ذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، حيث يمنح لمنتجي السلع الاستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة.

2.1. التضخم الرأسمالي: و هو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية، و يؤثر على مستويات الاستثمار و الإنتاج. إذ يحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، و يعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها. و يترتب على ذلك تحقيق أرباح معتبرة في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2. التضخم في سوق عوامل الإنتاج: و يفرق الاقتصادي كينز أيضا بين نوعين من التضخم في أسواق

عوامل الإنتاج و هما:

¹ كامل بكري و إيمان مُجَد محب زكي- مرجع سابق- ص224.

² ناظم مُجَد نوري الشمري- "النقود و المصارف و النظرية النقدية"- مرجع سابق- ص405.

1.2. التضخم الربحي: يحدث هذا النوع من التضخم إما نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحا معتبرة في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك و الاستثمار،¹ أو قد يحصل أيضا عندما تحدد أسعار المنتجات بشكل إداري من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض و الطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع هامش الربح يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو ارتفاع في الأجور. حيث نجد أن الضغط التضخمي للأرباح أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح لا تمثل سوى جزء قليل من سعر التكلفة.

2.2. التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، و من ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور الكفاية للعمال.²

لقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع الاستهلاك و أسواق سلع الاستثمار، حيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل، و في هذه الحالة قد ينشأ التضخم في أسواق السلع، و عندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن التضخم في أسواق عوامل الإنتاج قد يحدث.

ثالثا: التضخم حسب معيار حدة الضغط التضخمي:

إذ تميّز حسب معيار حدة التضخم نوعين رئيسيين هما:

1. التضخم الجامح: و يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني؛ و ذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة و متوالية دون توقف، قد تصل إلى نسبة 50% سنويا أو أكثر، بحيث ينجم عنه آثارا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، و من أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية و وظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية.³ و يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود، و كنتيجة للنقص غير

¹ الشبول نايف- " التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه و قياسه و علاجه"-رسالة ماجستير- قسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة عين الشمس- 1981-ص08.

² غازي حسين عناية - " التضخم المالي"- مرجع سابق- ص 61.

³ نفس المرجع- ص62.

الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب و الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.¹ كل تلك الأسباب تمثل الدوافع التي تجعل من الحكومات تتوجه نحو إصلاح منظومتها النقدية و المالية بشكل عام.

شهد العالم الكثير من الحالات تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، خاصة في الفترات أعقاب الحروب، كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923م، وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948م عمّا كانت عليه سنة 1939م، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة، و في فرنسا إلى 1000 مرة، و في إيطاليا إلى 6000 مرة، و في الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947م نسبة 2.5 مليون مرة عنه سنة 1937م. و كلها حالات اقترنت بالحروب، الهزائم، الثورات، عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.²

2. التضخم الزاحف أو التدريجي: و هو الارتفاع المتواصل للأسعار بمعدلات صغيرة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً.³ إذ يتميز ببطء ارتفاع الأسعار في حدود 2% سنوياً، حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً.⁴ و بالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبي على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات، وذلك كما حدث في الأرجنتين و البرازيل خلال الفترة 1970-1980م، لذلك هناك من يسمي هذا النوع من التضخم بالتدريجي أو المعتدل.

من المتفق عليه أن هذا النوع من التضخم صاحب التطور و النمو السريع للاقتصاديات الصناعية في القرن العشرين و خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت تلك الاقتصاديات لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي. و يتميز هذا النوع من التضخم بعدد من الخصائص تميزه عن غيره، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة و متتالية و لا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة أو معجلة في المدة القصيرة.⁵

¹ الروي نبيل- مرجع سابق- ص30.

² غازي حسين عناية - " التضخم المالي " - مرجع سابق- ص 62.

³ كامل بكري و إيمان مُجّد محب زكي- مرجع سابق- ص224.

⁴ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى- " النقود و المصارف و الأسواق المالية " - مرجع سابق- طبعة 2004- ص449.

⁵ زينب عوض الله و أسامة مُجّد الفولي- " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي " - منشورات الحلبي الحقوقية- لبنان- طبعة 2003- ص141.

رابعاً: أنواع أخرى للتضخم:

بالإضافة للأشكال التي تطرقنا إليها فيما سبق حول التضخم، نجد أن المختصين أقد أروا أنواعاً أخرى هي أخطر من سابقها، ظهرت بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولا زالت تعاني منها دول العالم حالياً، وخصوصاً الدول النامية بسبب ضعف اقتصادياتها وتبعيتها المفرطة لدول أخرى أكثر تقدماً. تلك الأنواع يمكننا أن نجملها في عنصرين رئيسيين:

1. التضخم الركودي:¹ يحدث التضخم الركودي نتيجة لتوفر العوامل المؤدية إلى حدوث نوعين سابقين من التضخم، فهو بذلك يجمع بين التضخم الناتج عن سحب الطلب أي زيادة الطلب الكلي، إلى جانب التضخم الناتج عن نقص العرض الكلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي ظل هذا النوع من التضخم فإن اتجاهها تصاعدياً في الأسعار يحدث إلى جانب انخفاض مستوى التوظيف في الاقتصاد، أو بعبارة أخرى وجود بطالة و عدم تشغيل للطاقات الإنتاجية بسبب نقص العرض الكلي في الاقتصاد الوطني.

2. التضخم الناتج عن الاختلالات الهيكلية: ينتج هذا النوع من التضخم نظراً لعدة اختلالات تعمل على زيادة كمية النقود خاصة في الدول النامية، و يمكن تقسيم هذه الاختلالات إلى ما يلي:

1.2. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية، حيث يتعرض الطلب على المواد الأولية لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، و في مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة.

2.2. جمود الجهاز المالي للحكومة، و يترتب على هذا انخفاض ما يسمى بالجهد الضريبي أي انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني مقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة. هذا ما يؤول إلى حدوث عجز في الموازنة الحكومية، و بالتالي يتم تمويل هذا العجز انطلاقاً من الجهاز المصرفي، بمعنى تمويل العجز تمويلًا تضخميًا.

¹ جمال خريس و أيمن أبو خضير و عماد خصاونة- مرجع سابق- ص129.

المطلب الثالث: قياس التضخم

يعترف جل المفكرين و المختصين في المجال النقدي، و الذين تجاوزت دراساتهم و تركيزهم حول ظاهرة التضخم الحدود الإقليمية لدولهم و أنظمتهم الأصلية، على أن التضخم لا يمكن قياسه من خلال طريقة واحدة أو مقياس واحد، و لكن الإجماع يقع على اعتماد معيارين أو مقياسين أساسيين هما:

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية و زمنية للأسعار"¹، و المقصود من أنها متوسطات نسبية، هو أنها تبين مدى التطور في النقود و الأسعار بالنسبة لشيء معين، و تقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود و الأسعار بسنة الأساس، و يعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة.²

كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة. و يتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدة النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة. و تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، و بالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد.³

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، و ذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم فيه. و تكتسب الأرقام القياسية أهميتها، من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في

¹ شافعي محمد زكي - مقدمة في النقود و البنوك - دار النهضة العربية-القاهرة- 1969 - ص 63-66.

² الروبي نبيل - مرجع سابق - ص 21.

³ زغلول فتحية محمد - " تقييم مقياس التضخم في مصر " - بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م - (القاهرة - مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة - 1992م - ص 20.

مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي، حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.¹

تنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي:

1. الرقم القياسي (لاسيبير la Speyres) المرجح بكميات فترة الأساس :

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، و في هذا الإطار اقترح لاسبير في 1864م، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، و يحسب كما يلي:

$$\text{La Speyres Index} = \left(\frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} \right) \times 100$$

حيث أن: P_1 : أسعار فترة المقارنة، Q_0 : كميات فترة الأساس، P_0 : أسعار فترة الأساس.

و منه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

2. الرقم القياسي (باش Paache Index) المرجح بكميات فترة المقارنة :

استخدم باش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، و لكن بكميات فترة المقارنة، أي كما يلي:

$$\text{La Paache Index} = \left(\frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} \right) \times 100$$

حيث أن: Q_1 : كميات سنة المقارنة،

P_0 : أسعار فترة الأساس،

P_1 : أسعار فترة المقارنة.

و منه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر، كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.

¹ زكي رمزي- "مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء"- الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة- 1980م-

ثانيا: الفجوة التضخمية:

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات؛ فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.¹ و تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، و التي تضمنها بحثه الصادر عام 1940م تحت عنوان "كيف ندفع نفقات الحرب"

2. How to pay for the War

يرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية و المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، و وضع السياسات النقدية و المالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي.

اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، و ذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، و هو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدر، و التي اعتبرتها كنتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع و أسواق عوامل الإنتاج، و التي تحدث نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع و أسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع و الخدمات.³

تحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي، و يحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.

¹ زكي رمزي- مرجع سابق-(1980 م)-ص130.

² الروبي نبيل- مرجع سابق- ص 239.

³ الشبول نايف- مرجع سابق- ص41.

تتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:-

1. معيار فائض الطلب الكلي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية و العرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة،¹ أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود و نمو الناتج الحقيقي من السلع و الخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب، يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الناتج القومي الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى. و يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي كينز، و التي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع و يمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:²

$$Dx = (Cp + Cg + I + E) - Y \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: Dx : تمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp : تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E : تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

¹ الروبي نبيل - مرجع سابق - ص 243.

² زكي رمزي - مرجع سابق - (1980 م) - ص 159 - 160.

تبيّن المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، و الذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع و الخدمات المنتجة. إلا أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، و الذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، و يمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:-

$$D_{xn} = (D_x - F) \dots \dots \dots (2)$$

D_{xn} : تمثل صافي فائض الطلب.

D_x : تمثل إجمالي فائض الطلب.

F : تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات و الواردات).

بإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنه يمكن صياغة المعادلتين 1 و 2 في المعادلة 3 و التي تعبر عن صافي فائض الطلب.

$$D_{xn} = (A + X) - (Y + M) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن: X : تمثل الصادرات، M : تمثل الواردات.

2. معيار فائض المعروض النقدي:

تحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة.¹ و يمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية:-

$$G = \Delta M - (M / GNP) \times \Delta GNP$$

¹ الروبي نيبيل - مرجع سابق - ص 24.

حيث أن: G : تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM : تمثل التغير في عرض النقود.

M : تمثل كمية النقود.

GNP : تمثل الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

وفقا لهذا المعيار فانه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد و تلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.¹

3. معيار معامل الاستقرار النقدي لفريدمان:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة للنقود، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود و الزيادة في الناتج القومي الحقيقي،² حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع و الخدمات المعروضة، و الذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي و التيار السلعي.

يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:-

$$B = (\Delta M / M) - (\Delta Y / Y)$$

حيث أن: ΔM : تمثل التغير في كمية النقود.

M : تمثل كمية النقود.

¹ الشبول نايف- مرجع سابق- ص 43.

² شوتر منهل و العمار رضوان- "النقود و البنوك"- مؤسسة آلاء للطباعة و النشر-عمان- 1996- ص173-174.

ΔY : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y : تمثل الناتج القومي الحقيقي.

يتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية متفاوتة تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.¹

¹ الشبول نايف - مرجع سابق - ص 44.

المبحث الثاني: الطرح الفكري لظاهرة التضخم

تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الباعثة أو الدافعة إلى الارتفاع المتواصل للأسعار، فتركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية. و للتعرف أكثر على المصادر المختلفة التي تناولت ظاهرة التضخم نتعرض بإيجاز إلى تحليل و دراسة هذه الظاهرة في ظل المدارس النقدية ثم سرد أهم النظريات المتنافسة في مجال تفسير ظاهرة التضخم، و نعالجها على النحو التالي:

المطلب الأول: التضخم في ظل المدارس النقدية

إن المدارس الاقتصادية (النقدية) التي فسّرت التضخم تاريخيا تنحصر في المدرسة الكلاسيكية و الكينزية والكمية الحديثة المعروفة بمنهج شيكاغو، فضلا على أنه لحق بهذه التفسيرات للمدارس المذكورة إضافات حديثة نسبيا عبارة عن نظريات حاولت تفسير التضخم. و سنعرض هذا الموضوع بحسب تسلسله الزمني على الوجه المبين كما يلي:

الفرع الأول: التضخم في إطار النظرية الكمية التقليدية للنقود

تعتبر هذه النظرية من أولى المدارس التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار و ما يحدث فيه من تقلبات. فقد اعتقد الكلاسيك أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بل في الشكل المتطرف اعتقدوا أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

اعتمد الكلاسيك على عدد من الفروض الأساسية لعل أهمها سيادة ظروف التوظيف الكامل، وبالتالي لا يمكن زيادة الناتج الحقيقي مهما تزايد الطلب، و ثبات سرعة دوران النقود أي عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة.¹

فالتضخم وفقا للتحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي يعد ظاهرة نقدية بحتة، و لكن لا شك أن زيادة كمية النقود وحدها لا تكفي لرفع المستوى العام للأسعار، فقد يكتنز الأفراد هذه الزيادة و لا يقومون بإنفاقها و حتى إذا أنفق الأفراد هذه الزيادة النقدية و كان الناتج مرنا، فيمكن للإنتاج أن يزيد و لا ترتفع الأسعار.

¹ كامل بكري و إيمان محمد محب ركي - مرجع سابق - ص 225.

لكن ما يجدر الإشارة إليه في هذا المجال أنه بالرغم من أهمية تطوير معادلة التبادل كمعبر عن النظرية الكمية التقليدية، إلا أن مدرسة كمبرج النيوكلاسيكية لم تختلف - في الفترة القصيرة - عن النظرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة فيشر للتبادل فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على مستوى الأسعار. و عليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود عن الطلب عليها - أي إذا حدث فائض نقدي - ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار. أما في الفترة الطويلة حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني و مع الأخذ في الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير، فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

إن النظرية الكمية التقليدية رغم ما وجه إليها من انتقادات يمكن أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها، و خاصة في البلاد المتخلفة حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج القومي، كما أنه في صورة إجمالية لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، و هو دور لم تنكره نظريات التضخم اللاحقة.¹

تفترض النظرية الكمية التقليدية بأن العنصر الفعال في معادلة التبادل هي كمية النقود كمؤثر على الأسعار، فأى تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار بينما افترضت ثبات العناصر الأخرى كسرعة التداول و حجم المبادلات، لكن الحقيقة هو أن هذه العوامل ليست ثابتة نتيجة تدخل الأحوال النفسية للأفراد، فكثيرا ما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في سرعة تداولها، وذلك بزيادة إنفاق المبالغ التي بأيدي الأفراد و صرف مدخراتهم و مبادلتها بسلع يستفيدون منها، و العكس من ذلك فقد تقل سرعة تداولهم النقدي باحتفاظهم للنقود إذا انخفضت الأسعار و يتوقف هذا على توقعاتهم لحركة الأسعار مستقبلا؛²

¹ تلخيص الطالب المعتمد من المرجع السابق للدكتور: محمد عزت غزلان - "اقتصاديات النقود و المصارف" - ص 289...293.

² غازي حسين عنابة - مرجع سابق - ص 31-33.

إن ما يعاب على التحليل الكلاسيكي أيضا تجاهله لأثر التغير في سعر الفائدة على مستوى الأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار، لأنه بوجود سعر فائدة مرتفع فأن المتعاملين الاقتصاديين لا يطلبون النقود في شكل قروض، مما يقلص مستوى الإنفاق العام و منه ينخفض مستوى الأسعار.¹

الفرع الثاني: التضخم وفق التحليل الكينزي

لقد فسرت النظرية الكينزية التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي و العرض الكلي، و اعتبرت التضخم على أساس أنه **تضخم طلب** سببه الزيادة في حجم الطلب تجاه العرض الكلي و قصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي)، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.²

أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة و أسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، باعتبار أن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي. لأن الجهاز الإنتاجي يفقد المرونة عند مستوى التوظيف التام أي أن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة جدا، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى، مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع و الخدمات هذا ما يؤدي إلى التضخم الحقيقي وفقا لكينز.

أما في الحالة الثانية التي يكون فيها الوضع الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات، و بذلك يزيد الدخل الحقيقي كما أن أسعار عناصر الإنتاج لن ترتفع فورا، إلا أن زيادة الطلب المتتالية على عناصر الإنتاج بسبب زيادة الطلب الكلي تؤدي تدريجيا إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما ينعكس ذلك على زيادة مستوى الأسعار حتى و إن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل. و هذا النوع من التضخم يطلق عليه كينز تسمية "التضخم الجزئي" و غالبا ما يحصل في أوقات الرواج و الانتعاش الاقتصادي.

¹ تيجاني بالرقى - "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية" - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة سطيف - 2006 - ص 196.

² ناظم مجد نوري الشمري - مرجع سابق - ص 394-395.

الفرع الثالث: النظرية الكمية المعاصرة كمفسر للتضخم

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان نظرية الكمية إلى الحياة و لكن في صورة جديدة، و أصبح أنصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنامي ليس فقط في عالم الفكر و التحليل النقدي بل أيضا في مجال السياسات الاقتصادية عموما و النقدية على وجه الخصوص، في كل من الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريغان، و في بريطانيا تحت زعامة مارجريت تاتشر و ذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم.¹

فانتشار ظاهرة الركود التضخمي **Stag-inflation** حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، و هي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور و الأسعار و بين مستويات أو معدلات البطالة التي يعبر عنها منحني "فيليبس"، و أيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية في ظل تلك الظروف غير المألوفة، من هنا أخذت أفكار النقديين تثير الاهتمام و تلقى القبول العام لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم. إذ ترى النظرية النقدية المعاصرة أن التضخم يعد ظاهرة نقدية بحتة و أن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، و ترفض هذه النظرية دور الأجور و النفقات في رسم مستوى الأسعار، و لا ترى على المدى البعيد وجود أي صلة بين معدل التضخم و مستوى البطالة.

أكد فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين و الأفضليات التي يرونها بالإضافة إلى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفترض ثبات الإنتاج و سرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.²

¹ تلخيص الطالب المعتمد من المرجع السابق للدكتور: مُجَدَّ عَزَّ غزلان- "اقتصاديات النقود و المصارف"- ص300-301.

² أحمد مُجَدَّ صالح الجلال- دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية- 1990-2003)- رسالة ماجستير في علوم التسيير-جامعة الجزائر-2006/2005- ص65-66.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

بعد أن تعرضنا خلال العنصر السابق إلى دراسة و تحليل التضخم في إطار المدارس الاقتصادية أو النقدية التي سبق و أن درسناها بالتفصيل فيما سبق، سوف نعلم إلى عرض أهم النظريات التي تناولت و اختلفت بتفسير و شرح ظاهرة التضخم. إذ أن كثرة و تعدد المحاولات للوقوف على تعريف لظاهرة التضخم تكشف النقاب عن وجود نظريات عديدة لتفسير تلك الظاهرة، و سوف ندرس فيما يلي أهم النظريات المفسرة لتلك الظاهرة:

الفرع الأول: نظرية تضخم جذب الطلب

بموجب هذه النظرية يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في العرض الكلي. أي أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أم في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض، و الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و ذلك استجابة للزيادة في الطلب.¹

فالارتفاع في الأسعار هو نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات، سواء كان الطلب استهلاكياً ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي، أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي، بأكثر مما تستطيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مقابلة هذه الزيادة في الطلب استجابة لظاهرة حركة الأسعار.

و في نفس السياق يمكن توقع حدوث مثل هذا النوع من التضخم أي تضخم جذب الطلب عندما ترتفع أسعار الفائدة إلى مستوى معين، و ينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة، و يكون الطلب على النقود بدافع المبادلات غير مرنة، فإنه يمكن تمويل هذا الطلب الفائض عن طريق زيادة سرعة تداول النقود لأغراض المبادلات. و من ثم فإن أدوات السياسة النقدية الفعالة التي تستطيع التحكم في كمية وسائل الدفع المتداولة في الاقتصاد، تستطيع أن تمارس أثراً ملموساً في علاج الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

¹ حمدي زهير شامية- مرجع سابق- ص359.

الفرع الثاني: نظرية تضخم دفع النفقة

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم و خاصة في البلدان الصناعية الرأسمالية المتقدمة، حيث أن معظم النظريات السابقة لها و التابعة للمدرستين الكلاسيكية و الكينزية تؤكد تحليل جانب الطلب. إلا أن أصحاب نظرية الكلفة الدافعة * لم يستبعدوا تماماً التأثيرات الناجمة عن الإنفاق إلا أن اهتمامهم بالأسعار انصب على تحليل جانب العرض من خلال تأثير المنتجين في تحديد الأرباح، و كذلك تأثير نقابات العمال في تحديد الأجور في ظل سوق تسوده حالة الاحتكار أو احتكار القلة.¹

تفسّر نظرية تضخم دفع النفقة أو دفع التكلفة جميع أنواع التضخم التي لا يمكن تفسيرها من خلال فائض الطلب في الأسواق المختلفة، و بموجب هذه النظرية ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة تكلفة عوامل الإنتاج، و خاصة أجور العمال حيث تشكل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج. و عادة ما يرتبط تضخم التكلفة بالظواهر التالية:

أ. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

ب. ارتفاع أسعار الواردات.

ج. قيام المشاريع الاحتكارية برفع هوامش الأرباح و رفع الأسعار.

د. ارتفاع الأجور.²

الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلية

يرى كثير من الاقتصاديين و خاصة من دول أمريكا اللاتينية أن القوى التضخمية في البلاد المتخلفة تقف وراءها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تبعث على الزيادة التضخمية في كمية النقود. و سوف نشير بإيجاز إلى مجموعة من هذه الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلاد النامية، و نذكر معالمها الرئيسية فيما يلي:³

* من رواد هذه النظرية الاقتصادي المعروف **دوزنيري Duesenbery** وظهرت أفكاره بهذا الخصوص في مقالته الرياضية التي نشرها سنة 1950 المعنونة تحت اسم "ميكانيكية التضخم" وقد تابع هذه الاهتمامات الاقتصادي أكلي **AKLY**.

¹ ناظم مجّد نوري الشمري- مرجع سابق- ص397.

² تلخيص الطالب من المصدر ل: د. حمدي زهير شامية- مرجع سابق- ص361...363.

³ تلخيص الطالب المعتمد: محمود يونس و عبد النعيم مبارك- "النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية" - مرجع سابق (طبعة 2003)- ص402...406.

- أ. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية ، فمعظم البلاد المتخلفة و السائرة في طريق النمو يتميز اقتصادها بتخصص شديد في إنتاج و تصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية.
- ب. جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة، إذ يترتب على هذا ما يسمى بانخفاض الضغط الضريبي، و الذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة.
- ج. الفجوة الغذائية في البلاد النامية، إذ تواجه معظم البلدان النامية و المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، و بالتالي تضطر إلى الاستيراد.
- د. طبيعة عملية التنمية و ما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى، حيث أن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الإختلالات، التي تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي و إنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا و المستوردة من الخارج، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

المبحث الثالث: آثار التضخم و سياسات علاجه

مع أن التضخم أمر غير مرغوب فيه في معظم دول العالم إلا أن حدوثه أمر واقع لا محالة من ذلك، هذه الظاهرة الخطيرة لها آثار اقتصادية و اجتماعية مختلفة، هذا ما دفع بوضعي السياسات إلى رسم إستراتيجيات بناء من أجل معالجة هذا الاختلال رغم اختلاف منشئه، و السبب في ذلك كون للتضخم أضرار جسيمة من الجانب السياسي و الاقتصادي و المالي و الاجتماعي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم

يؤثر التضخم بصورة واضحة على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في اقتصاد ما، فهو بالرغم من كونه ظاهرة نقدية في المقام الأول، لكنه ذو آثار تتجاوز خاصيته النقدية، و تنعكس على البناء الاقتصادي والاجتماعي ككل. و على العموم قد أجمع المفكرين الاقتصاديين على عرض آثار التضخم في العناصر التالية:

1. تديني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها، إن أن تحقق الوظائف الأساسية للنقود على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل مثل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية، و الشيء الأكيد أن بين وظائف النقود قدر كبير من التلازم و التوافق. و المتفق عليه أن التضخم يجعل النقود لا تؤدي وظائفها بكفاءة، و كلما اشتد مستواه

فقدت النقود أهليتها و أحقيتها في القيام بوظائفها في أي اقتصاد كان، و كنتيجة لذلك تفقد النقود قيمتها النقدية أو قوتها الشرائية، و قد يؤول الأمر إلى إبطال تلك العملة أو إصدار عملة جديدة للتداول.

2. أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي: إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول و المبادلات، لتخصيص الموارد و لإعادة توزيع الدخل الوطني.¹ فالدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع و الخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخل النقدية.²

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، و الناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها. و في نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع و تضم أصحاب الدخل الثابتة و أصحاب المعاشات التقاعدية، و حملة السندات، و أصحاب ودائع التوفير و غيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. و بذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخل النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع.

تمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تتسم الدخل التي يتقاضاها أصحاب الدخل الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم؛ و ذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخل وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، حيث يؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتدمير الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي في المجتمع و بما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

¹ حميد آيت طالب - " محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر - 1997 - ص 32.

² بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 152-153.

إذ يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يلحق بأصحاب الدخل الثابتة و حملة الأصول كالسندات والأسهم، و ذلك بسبب ثبات القيمة الاسمية لهذه الدخل و انخفاض القوة الشرائية لها.

3. إعادة توزيع الثروة: إن التغير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، إذ يؤدي

ارتفاع الأسعار باستمرار إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وهذا ما يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة و خشية ذلك يطالب المدينين باحتساب أسعار فائدة عالية قد تعوّض الدائنين عما قد يلحق بهم من أخطار مالية، فهذا يوطد العلاقة الطردية بين أسعار الفائدة و معدلات التضخم، غير أن الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة له أضرار بليغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش و الركود.

يعمل التضخم على مساعدة المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، و ذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية للدين، ولكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه في الفترة التي قاموا فيها بالاقتراض.

4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى

التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا،¹ بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. و يزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية و ذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد و الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، و حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.²

¹ عبد الرحمن إسماعيل و عريقات حربي - مرجع سابق - ص 345-346.

² الروبي نبيل - مرجع سابق - ص 345-346.

5. تدني كفاءة الاقتصاد القومي: إن التضخم يشوّه هيكل الاستثمارات بحيث ينحاز إلى أشكال غير مفيدة لكنها ذات وقاية عالية من آثار التضخم. يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها و ذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية الناجمة عن ارتفاع أسعار تلك السلع دون سواها، كما أنه يقلل من أحجامه و مجالاته، لما يحدثه من تأثير سلبي على كل من التكاليف و تقديراتها، وكذلك الإيرادات. ثم إنه يقلل من المدخرات التي هي مصدر التمويل الحقيقي للاستثمارات، كذلك يسيء و يشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون جهاز الأسعار و إرسال الإشارات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي و الاستهلاكي.

المطلب الثاني: السياسات المقترحة لعلاج التضخم

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضرورة وضع و تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية و المالية و غيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، و التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تولدها الضغوط التضخمية.

إذ يختلف علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلا منها، و كذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء نفس الظاهرة في البلدان النامية و المتخلفة.

في نفس السياق، يعتبر القضاء على التضخم و احتوائه من أهم أهداف السياسات الاقتصادية في الدول التي تعاني من وجوده كظاهرة مرضية في الاقتصاد القومي. إذ أن تحليل الكيفية التي يمكن بواسطتها تجنب التضخم المتولد عن النمو والتقلبات أو على الأقل تقييد آثاره، و توجيهه الوجهة التوزيعية التي تتفق مع أهداف النظام الرأسمالي من حيث تحقيق التراكم الرأسمالي و إعادة توزيع الإنتاج من جهة، و تحسين مستوى الدخل من جهة أخرى، يقودنا إلى الاختيار بين تطبيق مختلف مكونات السياسة الاقتصادية العامة،¹ سواء تعلق الأمر بالسياسة النقدية أو المالية، سياسة الأجور... إلى غير ذلك من الوسائل الممكنة في احتواء هذه الظاهرة العويصة.

¹ زينب عوض الله و أسامة مجّد الفولي - "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي" - مرجع سابق (طبعة 2003) - ص 268.

الفرع الأول: استخدام السياسة النقدية لكبح التضخم

إن مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها لمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي، حيث أن فعالية أدوات تلك السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان، و تكلفته، و شروط منحه، ضبطا للتضخم و تثبيتا لمستوى الأسعار.¹ و يعهد إلى البنك المركزي عادة تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال ممارسة سياسته الرقابية على الائتمان.

في هذه الحالة يلزم أن يكون للبنك المركزي سلطات كافية تمكنه من الرقابة الحقيقية على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي. و في غمار عملية التضخم يعمل البنك المركزي على خفض حجم الائتمان المصدر بواسطة البنوك التجارية، فيرفع سعر الخصم و يرفع نسبة الاحتياطي القانوني و يدخل السوق المفتوحة بائعا للأوراق المالية من أجل امتصاص السيولة من التداول. كما يجب التمييز بين نوعية الأنشطة التي يزاولها القطاع العام و الخاص و تحديد الأنشطة المراد تشجيعها، فيجب توفير السيولة الكافية للأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات الضرورية.²

كما تتضمن السياسة النقدية العديد من الإجراءات التي ترتبط بعمليات الإصدار النقدي و تحقيق رقابة فاعلة على الائتمان، حيث يصعب الفصل بين النقد و الائتمان من حيث تأثيرهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.³ و يعمل البنك المركزي بصفته راسما للسياسة النقدية و منفذا لها بالتعاون و التنسيق مع مختلف المؤسسات المالية و المصرفية التي تعمل تحت رقابته و إشرافه على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها في الاقتصاد الوطني، ففي ظل ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، و ذلك بهدف التقليل من حجم السيولة النقدية في التداول،⁴ وعكس تلك الإجراءات يتم تطبيقها في فترات الانكماش، و تختلف أدوات السياسة النقدية و تأثيرها تبعا للتطور الاقتصادي للدولة، و تطور النظام المصرفي و حجم التعاملات في أسواقها المالية، و مدى استقلالية بنوكها المركزية. و تقسم وسائل السياسة النقدية إلى وسائل كمية و أخرى نوعية نوضحها فيما يلي:-

¹ غازي حسين عناية- "التضخم المالي"- مرجع سابق- ص128.

² كامل بكرى و إيمان مُجد محب ركي- مرجع سابق- ص234-235.

³ عناية غازي حسين- مرجع سابق- ص 119.

⁴ الروبي نبيل- مرجع سابق- ص425-428.

1. السياسات الكمية للرقابة على الائتمان (أدوات الرقابة الغير مباشرة):

تتمثل هذه السياسات في وسائل البنك المركزي للتدخل في تسيير و تنظيم الائتمان بصفة غير مباشرة، للحفاظ على هيئته و مكانته كقمة للجهاز المصرفي و منقذ للسياسة النقدية، كما تعتبر أدوات الرقابة الغير مباشرة نظريا و عمليا فعالة في تحقيق أهداف البنك المركزي المسطرة خلال تلك الفترة نظرا لأنها تمكن تلك السلطة النقدية من التحكم في الائتمان كما و نوعا، و تتمثل تلك الأدوات في ثلاث وسائل هي:

1.1. سعر إعادة الخصم:

إن سعر إعادة الخصم هو الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية و أدوات الخزينة للبنوك التجارية، و تحويلها إلى نقود قانونية في الحال من خلال عملية الإسالة النقدية للأصول المالية، و بطبيعة الحال يراعي البنك المركزي كشرط أساسي لتحديد سعر إعادة الخصم أهداف السياسة النقدية المسطرة و المراد تحقيقها.

ففي حالة التضخم أو ارتفاع الطلب الكلي يلجأ البنك المركزي إلى رفع سعر إعادة الخصم قصد امتصاص السيولة النقدية الزائدة عن حاجة البنوك التجارية قصد تقليص حجم القروض الممنوحة من قبل تلك الأخيرة، والعكس يلعبه البنك المركزي في حالة ارتفاع مستوى العرض الكلي عن الطلب الكلي في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي، فإن خفض مستوى سعر إعادة الخصم يحفز البنوك التجارية على زيادة منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين قصد دفع عجلة التنمية في الاقتصاد الوطني.

إذا أردنا تقييم فاعلية سياسة سعر إعادة الخصم فإنها تعد من أقدم الوسائل الغير مباشرة التي يعتمد عليها البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان، وهذه السياسة فعليا تتطلب توفير مجموعة من الشروط من أجل ضمان تطبيقها بنجاح، و تتمثل تلك الشروط فيما يلي:¹

¹ تلخيص الطالب استنادا على:

*ALLOU SERO SAKA- "Mécanisme de l'Inflation"-Mercure International-p19.

*Malcolm Edey- "COÛTS ET AVANTAGES DU PASSAGE D'UNE FAIBLE INFLATION A LA STABILITÉ DES PRIX"- Revue économique de l'OCDE- n° 23- hiver 1994.

* سعيد هتهات- "دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"- مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص دراسات اقتصادية-كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية- جامعة ورقلة-2006/2005-ص70.

- ❖ وجود أسواق نقدية نامية للتعامل بالأوراق التجارية و أذون الخزانة و غيرها من أدوات الائتمان قصير الأجل، التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها أو الإقراض بضمانها، و هذا نادر خاصة في البلدان النامية.
- ❖ وجود ضرورة للبنوك التجارية في الحصول على كل ما يلزمها من أموال، و خاصة من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، و ذلك ضمانا لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- ❖ الشرط الأساسي لفعالية هذه السياسة، هو قيام البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على الإقراض كنتيجة حتمية لرفع البنك المركزي لسعر إعادة الخصم، وهذا الميكانيزم هو الذي يضمن تحقيق إستراتيجية البنك المركزي في التحكم في الائتمان في ظل هذه الأداة، ولكن لجوء البنوك التجارية إلى احتياطاتها النقدية الخاصة في حالة رفع السلطة النقدية لهذا السعر قد يسهم في عدم نجاعة هذه الأداة في التحكم في الائتمان.
- ❖ تشترط هذه السياسة وجود حساسية و مرونة بين الطلب على الائتمان و تكلفته.

2.1. نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإلزامي:

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة.¹ و تستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان و منح القروض لعملائها و ذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني.²

لقد اقتصر الهدف من استخدام هذه الوسيلة في البداية على حماية حقوق أصحاب الودائع و المدخرات لدى البنوك التجارية من سوء استخدامها و الأخطار التي قد تتعرض لها أنشطة البنوك التجارية و مخاطر إفلاسها. و تعد هذه الوسيلة من أكثر أدوات السياسة النقدية الكمية فعالية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية كونها لا تشترط

¹ سليمان مجدي- " علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"- دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة-2002-ص 110.

² مجيد ضياء- " اقتصاديات النقود و البنوك"- مؤسسة شباب الجامعة -الإسكندرية-2001-ص 269.

أسواقا مالية و نقدية متطورة، حيث تعتمد فعاليتها على القرارات التي تتخذها البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي في اقتصادياتها القومية.¹

حيث يعتمد البنك المركزي في أي اقتصاد كان على سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي للتأثير في حجم الائتمان و مستوى النشاط الاقتصادي ككل، ففي حالة وجود الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع المستويات العامة للأسعار بموجب مجموعة من المسببات أحدها يتمثل في ارتفاع مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يدفع السلطة النقدية إلى ضرورة امتصاص حجم معين من السيولة النقدية المتواجدة على مستوى الجهاز المصرفي، من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي المفروض قانونيا على البنوك التجارية كإجراء رقابي يهدف إلى الحد من قدرة تلك المؤسسات المالية المصرفية على كمنح الائتمان، و بالتالي خفض مستوى الطلب الاستثماري والاستهلاكي و منه تراجع الطلب الكلي كنتيجة لذلك القرار المالي.

تعتبر أداة الاحتياطي النقدي الإجمالي من أفضل الوسائل لدى البنك المركزي للتحكم في الائتمان، و التي من خلالها يتمكن من تحقيق أهداف نقدية و اقتصادية بأقل تكلفة من الأدوات الأخرى، و تتميز كونها تطبق إجباريا وفق تشريع معين على جميع المؤسسات المالية المصرفية المتواجدة داخل دولة ما دون قيد أو شرط أو مفاضلة، إذ لا يحتاج تطبيقها إلى وجود أسواق مالية ذات كفاءة أو أسواق نقدية نامية و فعالة. أما الميزة الأساسية التي توفرها هذه الأداة أنها تمكن البنك المركزي من الحصول على موارد مالية معتبرة من خلال الاقتطاعات الإلزامية على ودائع البنوك التجارية، و منه يمكن أن يستخدم تلك الفوائض المالية أو الاحتياطات في تمويل مشاريع استثمارية لآجال متوسطة نسبيا.

3.1. سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من بين الوسائل الأكثر فعالية و استعمالا في الدول الرأسمالية، إذ يلجأ لها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان من خلال تنظيم تداول كمية النقود في الاقتصاد و منه التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يخدم صالح التنمية الاقتصادية. هذه السياسة التي تتمثل في تدخل البنك المركزي مشتريا أو بائعا للأوراق التجارية و بعض الأصول المالية في السوق المالية، بهدف تنظيم كمية النقود في الاقتصاد.

¹ الشبول نايف - مرجع سابق - ص 50.

فطبيعة تدخل البنك المركزي في تلك السوق هي التي تحدد أثر تلك الأداة على المجال النقدي و المصرفي والاقتصادي ككل.

ففي حالة وجود ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع المستويات العامة للأسعار بفعل ارتفاع حجم المعروض النقدي المتداول أو ارتفاع مستوى الطلب الكلي أو زيادة الأجور و تكاليف الإنتاج و غيرها من المسببات، التي تدفع البنك المركزي في هذا السياق إلى التدخل بائعا للأصول، من خلال قيامه بعرض الأوراق التجارية و بعض الأصول المالية التي هي مجوزته للبيع، كإجراء لإغراء المؤسسات المالية المصرفية على وجه الخصوص لشراء تلك الأصول، و بالتالي يمتص نسبة معتبرة من النقود المتواجدة على مستوى الجهاز المصرفي، هذا ما يؤدي إلى تراجع قدرة تلك المؤسسات المعنية على منح الائتمان مقارنة بما كان عليه الحال قبل تدخل تلك السلطة النقدية، هذا ما يحدث تراجع لمستوى الطلب الكلي و تدني مستويات الأجور بفعل ميكانيزم معين.

حسب العديد من المفكرين و المهتمين بمجال السياسات النقدية، تعتبر أداة السوق المفتوحة أفضل و أنسب وسيلة من بين سياسات الرقابة غير المباشرة للبنك المركزي على حجم الائتمان، خصوصا في الدول المتقدمة اقتصاديا و ماليا، لأنها تتوفر على أسواق مالية ذات كفاءة تشغيلية عالية، و درجة مناسبة من المرونة التي تمكن هذه الأسواق من الاستجابة لمختلف التغيرات في ظروف و قوانين العرض و الطلب، كما تعزز الشفافية و المنافسة النزاهة و الشريفة بين المؤسسات المصرفية التي تعتمد على الاستثمار في الأصول المالية التي يعرضها البنك المركزي و خصوصا أدوات الخزينة العمومية. ضف إلى ذلك وجود نوع من الوعي المصرفي لدى الأعوان الاقتصاديين (قطاع العائلات و المؤسسات) للاعتماد على البنوك كوسيط مالي، يستقبل مختلف المدخرات الاختيارية و يمنح صيغ مختلفة من القروض، و يقدم وسائل متنوعة من أدوات الدفع لإبرام مختلف الصفقات و العقود.

2. السياسات النوعية للرقابة على الائتمان (أدوات الرقابة المباشرة):

إن أدوات السياسة النقدية النوعية أو الفنية تتمثل في مجموعة من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بصفة مباشرة قصد التأثير على كمية المعروض النقدي في الاقتصاد، من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة، و تتمثل في تدخله المباشر لتنظيم عمل الجهاز المصرفي بما يضمن تسيير الائتمان، تلك الأدوات تتمثل على وجه الخصوص في:

1.2. أسلوب الإقناع الأدبي أو المعنوي:

تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه نصائح، اقتراحات و نداءات و تحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، و المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها و ودائعها النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة في أوقات الكساد و رفعها في أوقات التضخم؛ إذ يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي و تشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق؛ و قد تزداد فاعلية هذه السياسة في محاربة التضخم والكساد إذا اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من الإلزامية.¹

إذ يلجأ البنك المركزي إلى إقناع البنوك التجارية بإتباع توجيهات معينة وفق سياسة ما قصد تحقيق أهداف مرجوة، استناداً على تمتع تلك السلطة النقدية بالمكانة الهامة التي يحتلها كقمة للجهاز المصرفي، بنك البنوك وبنك الحكومة و مستشارها المالي، الملجأ الأخير للإقراض و ممارسته لسلطة و حق الإصدار النقدي دون سواه، هذه الوظائف تعطيه الحق في عرض جملة من التوجيهات بصفة غير ملزمة.

2.2. أسلوب التعليمات و الأوامر المباشرة الملزمة :

يتميز هذا الأسلوب بالجبرية في التطبيق من قبل البنوك التجارية و عدم التزامها بهذه التعليمات تعرضها لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فاعلية و نجاعة، و في هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك و المؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها و أصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل....

3.2. الحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع:

عادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، والتحكم في حجم السيولة في الاقتصاد، وذلك لأن قيام البنوك التجارية بمنح فوائد على الودائع الجارية، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة، وتقديم امتيازات أخرى كإمكانية السحب منها قبل انتهاء فترات آجالها، يساهم في زيادة الودائع لديها وارتفاع أسعار الفائدة في السوق وبالتالي زيادة

¹ غازي حسين عناية- مرجع سابق- ص1.

أرباحها، وزيادة مقدرتها على منح الائتمان، ولذلك يتدخل البنك المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة في الاقتصاد من خلال وضع حدا أعلى لأسعار الفائدة على الودائع الجارية لا يمكن للبنوك التجارية تجاوزها.¹

4.2. الإعلام و التوجيه:

يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور و بيان السياسة الائتمانية المستقبلية و الوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، و ذلك دعما لجهود إصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقا لأهداف السياسة الاقتصادية، فتتضافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات من الأفراد، المشروعات و الحكومة، و بذلك يتراجع الطلب و تنخفض نسبيا مستويات الأسعار بفعل ذلك الإجراء.²

5.2. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، و خاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط و التي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع و سداد بقية القيمة بالتقسيط، و في ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، و ظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة كالأثاث و السيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع و تخفيض مدة التقسيط و ذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليه.³

¹ يونس محمود و مبارك عبد النعيم- مرجع سابق- ص 329-330.

² جمال بن دعاس- "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي"- دار الخلدونية- الجزائر- الطبعة الأولى-2007-ص186.

³ ضياء مجيد - مرجع سابق- ص 272.

الفرع الثاني: السياسة المالية كعلاج للتضخم

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق أدوات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل و أدوات السياسة المالية للدولة، و إن من بين أهم تلك الأدوات نجد ما يلي: ¹

1. الرقابة الضريبية: تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، و إحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم و الكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش، وكونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة، وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى. ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي و ترك جزء أكبر من الدخل النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك و استثمار. أما في حالة جمود الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، و ذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، و في نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، و هذا ما يحدث في فترات التضخم، غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف و التلاؤم مع تعدد الميزانيات و تغيراتها لأكثر من مرة في العام. إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي و الاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقطع في شكل ضرائب.

2. الرقابة على الدين العام: تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية و توجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين

¹ بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 159-161.

العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل. و غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض و طرح الأسهم و السندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية، إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي.

إن ما يجد من سياسة القروض في الدول النامية ضيق الأسواق المالية و ما يجري فيها من معدلات و مبادلات للسندات الحكومية بيعا و شراء و بالقدر الكافي، مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر، وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

3. الرقابة على الإنفاق العام: تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الانكماش من خلال

الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، و نعي بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية، من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية.

ففي حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار. من المناسب القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية و ضرورات التنمية في البلدان النامية.

بالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة - خاصة حالة الكساد- لما تتمتع به أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية و النقدية كفيلتان بمعالجة الأزمات، فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار

بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة الإيرادات الميزانية عن طريق الاكتتاب بالقروض العامة لامتناس فائض القوة الشرائية، و في نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان و بتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه.

الفرع الثالث: سياسة الرقابة على الأجور

تلعب نفقات الإنتاج دورا هاما في تحديد مستويات الأسعار، و تمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة و المتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، و بصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

يحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد و ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.¹

كما تلعب الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية دورا بارزا في تفاقم الضغوط التضخمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نتيجة الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية و خاصة النقابات القوية التي تطالب بزيادة في معدلات الأجور بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية. و نظرا لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار و الأجور، و تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، و بما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

¹ البسيوني أميرة- " بعض مشاكل و سياسات التضخم و الأجور و علاقتها بظاهرة التضخم"-بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المنعقد في القاهرة في ابريل 1979- القاهرة- كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب و وسائل مواجهة آثاره- 1980 - ص426 .

² عناية غازي حسين- مرجع سابق-ص 178.

يتطلب تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور و الزيادة في معدلات الإنتاجية، و ذلك لأن اختلال العلاقة بينهما يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لحالات تضخمية أو انكماشية، نظرا لان الزيادة في معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاجية، تعبر عن ارتفاع مستويات دخول الأفراد و بالتالي ارتفاع حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي، نظرا لبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، و بالتالي فإن الفرق بين حجم الطلب الكلي و حجم العرض الفعلي يتمثل في صورة فائض طلب، يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، و لذلك فإن القضاء على فائض الطلب يتطلب تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بما يتناسب مع مقدرة العرض الحقيقي والذي يتطلب إتباع السياسات النقدية و المالية الملائمة التي تساهم في تخفيض حجم الطلب،¹ و ذلك بهدف امتصاص فائض القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و العمل على تحقيق التوازن في الاقتصاد، و انخفاض المستوى العام للأسعار.

تجدر الإشارة إلى أن تخفيض الأجور يجب أن يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، و ذلك لأن انخفاض الدخل النقدية لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين، سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد، كما تؤدي توقعات المستثمرين عن استمرار انخفاض مستويات الأجور، إلى خفض حجم استثماراتهم مستقبلا، لتتناسب مع حجم الطلب على منتجاتهم، و بالتالي انخفاض حجم الإنتاج والعمالة إلى المستوى التوازني الذي يحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

كما أن الزيادة في معدلات الإنتاجية بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الأجور، تؤدي إلى تعرض الاقتصاد إلى موجات انكماشية، و ذلك نتيجة للزيادة في التيار السلعي المعبر عنه بزيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات عن التيار الإنفاقي المعبر عنه بحجم الطلب الكلي على تلك السلع،² مما يولد فجوة انكماشية في الاقتصاد نتيجة الانخفاض في مستويات الدخل مقارنة بالزيادة في الإنتاجية، و لذا فإن علاج الفجوة الانكماشية في الاقتصاد يتطلب إتباع الوسائل الكفيلة برفع مستويات الدخل، مثل تخفيض معدلات الضرائب و زيادة حجم الإنفاق العام، و بما يعمل على زيادة معدلات الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي و العمل على تخفيض فائض العرض الحقيقي من السلع و الخدمات، من خلال تخفيض الكميات المعروضة في الاقتصاد

¹ الروبي نبيل - مرجع سابق - ص 450.

² عناية غازي حسين - مرجع سابق - ص 179-180.

لتناسب مع حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات، و بما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الفرع الرابع: سياسة الرقابة على الأسعار

بعد الاعتماد على قوى العرض و الطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع و تحقيق الاستقرار الاقتصادي محدود الفعالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية، و لذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، و تعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات و التي يرجع الهدف من استخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الارتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إدارياً، و بما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع. و يتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، خاصة في ظل ظروف الحروب و الكوارث الطبيعية.

يتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حداً أعلى لأسعار السلع، بحيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض و الطلب. و يتم إتباع هذه الوسيلة بهدف منع الأسعار من الارتفاع، و ذلك لأن حدوث ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، و من ثم ارتفاع مستويات الأسعار... و هكذا. غير أن استخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى انتشار حالات التعامل في السوق السوداء و تخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها.

لذا تعتمد الحكومات إلى استخدام سياسة تقنين الاستهلاك و ذلك من خلال الاعتماد على نظام البطاقات في توزيع السلع، مما يعني أن النقود تفقد أهميتها في عملية التبادل بهدف الحصول على السلع الضرورية. و يتم الاعتماد على نظام البطاقات في توفير السلع الضرورية و ذلك على اعتبار أن تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية، يعني حرمان شريحة كبيرة في المجتمع من الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية بأثمان مناسبة، و خاصة خلال فترات الحروب و الكوارث الطبيعية و ذلك بهدف المحافظة على استقرار مستويات الأسعار.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد توصلت الدراسات الاقتصادية إلى حقيقة تتمثل في أن التضخم أمراً ضرورياً و لا غنى عنه للاقتصاد بفرض نفسه من بين استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي تتمثل في ارتفاعات تضخمية للأسعار، أو كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي تتمثل في سياسة التمويل بالعجز في الميزانية، و انتهت تلك الدراسات إلى حقيقة ايجابية تكمن في أن التضخم يعبر عن اختلال التوازن بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة و تخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو.

فالتضخم الذي يعني وجود فجوة تضخمية بين التغير في كمية المعروض النقدي المتداول داخل الاقتصاد الوطني، و بين التغير في حجم و مستوى الإنتاج الكلي، بفعل العديد من الأسباب التي تساهم في خلق هذه الظاهرة الخطيرة، إذ نجد التضخم الناتج عن زيادة الطلب أو ارتفاع مستوى التكاليف، أو حدوث ارتفاع مستويات الأسعار محلياً كنتيجة لزيادة استيراد سلع من الخارج بأسعار مرتفعة عما كانت عليه من قبل و هو ما يعرف بالتضخم المستورد وغيرها من الأسباب الدافعة لشوء التضخم.

إن تشخيص الأسباب وراء ارتفاع المستويات العامة للأسعار هو الهدف الأول الذي يركز عليه البنك المركزي والحكومة في أي اقتصاد كان، لأن ضبط السبب في التضخم يساهم بنسبة كبيرة في معرفة الآثار لمباشرة و غير المباشرة له، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، الآثار الايجابية و السلبية، ومنه تحديد الوسيلة الأنسب لعلاج تلك الظاهرة العويصة و التخفيف من حدتها، سواء تعلق الأمر بتدخل السلطة التنفيذية أو السلطة النقدية لتطبيق جملة من التدابير الاحترازية.

الأکید أن نجاح السياسات الاقتصادية في امتصاص فائض الطلب الكلي و الفائض النقدي، و ذلك قصد القضاء على ظاهرة تعدد الأخطار من بين جميع الإختلالات و اللاتوازنات الاقتصادية ألا و هي مشكلة التضخم بمختلف أنواعه، تعمل على خلق البيئة الاقتصادية المستقرة و المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما يساعد على معالجة الإختلالات الهيكلية التي قد تكون سبباً لظاهرة التضخم. و بذلك يتحول الاقتصاد إلى المثالية في توفير الأسباب الايجابية لممارسة كافة أوجه النشاط الاقتصادي.

الفصل الخامس

تحليل الوضع الاقتصادي

العام للجزائر في ظل تحوّل

التوجّه الاقتصادي

تمهيد الفصل الخامس:

منذ حصولها على السيادة الوطنية بعد الاستقلال مباشرة حاولت الدولة الجزائرية بناء اقتصاد مستقل قائم بذاته منفصل تماما عن تبعيته للنظام الاقتصادي الفرنسي، إذ سارعت إلى إعادة تأميم و استرجاع المؤسسات الجزائرية ذات الملكية العامة، فأعلنت على إنشاء البنك المركزي الجزائري في ديسمبر 1962 و الإعلان عن إنشاء عملة وطنية في سنة 1964 تحت اسم "الدينار الجزائري"، ثم حاولت الجزائر تطبيق العديد من القوانين والمخططات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و خدمة الصالح العام للمجتمع الجزائري في تلك الفترة. لقد تخبطت الجزائر خلال فترة السبعينات و الثمانينات في عدة مشاكل و أزمات مسّت مختلف المجالات، جراء تراكم و تعقّد عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهج الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانينات، هذا ما دفع السلطات العامة إلى الاتجاه نحو تبني نظام اقتصاد السوق مجبرة على معالجة هذه المشاكل عن طريق إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية.

باعتبار الجهاز المصرفي هو القلب النابض للاقتصاد الوطني و مصدر هام لتمويله، خضع هو الآخر إلى جملة من الإصلاحات تجلّت في مختلف القوانين التي سنّها المشرّع الجزائري لتكون أرضية صلبة و تمهيدية للدخول إلى الاقتصاد الحر.

لذلك سوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ❖ تحليل خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد المركزي الموجه.
- ❖ واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات و الانتقال لمرحلة اقتصاد السوق.
- ❖ تطور النظام المصرفي الجزائري و إصلاحاته.

المبحث الأول: تحليل خصائص الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد المركزي الموجّه

انتهجت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال الذاتي نظاما كان الأقرب إلى خصوصيات المجتمع الجزائري في تلك الآونة، ألا وهو النظام الاشتراكي المبني على التخطيط الاقتصادي المركزي أو الموجه في ظل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بعيدا عن قانون السوق أو الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي. لكن رغم ذلك ظهرت العديد من الهزات و الإختلالات الجوهرية التي مسّت النظام الاقتصادي آنذاك، تبعثها الإصلاحات والمخططات التي تبنتها السلطات العامة من أجل التقليل من حدة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تلك الإختلالات و عدم التوازنات التي ظهرت على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، و كان الهدف الأساسي للدولة هو بناء معالم وأسس الاقتصاد الوطني و ضمان الرفاهية بالنسبة لطبقات المجتمع على اختلافها. و لكن هيكل الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال كان هشاً و قليل الركائز، مستقبلا لا مؤثرا في المتغيرات الداخلية كانت أم الخارجية، كالبطالة، الفقر، الأمية و المديونية... إلخ، هذا ما أدى بالسلطات العامة للدولة إلى تبني سياسات اقتصادية أكثر دقة من حيث حسن توجيه الموارد إلى القطاعات الحساسة وفقا للمخططات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الخروج من دائرة التبعية للنظام الأسبق.

المطلب الأول: مرحلة بناء الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال (الفترة 1962-1966)

عند فجر الاستقلال كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان يسيطر عليه القطاع الخاص الأجنبي، وكانت الجزائر تفتقر إلى رأس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة و الخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة وبعض الصناعات الحرفية، من جهة أخرى فالواقع أن الجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي بعض البنى التحتية و وسائل النقل و الاتصال و الموانئ التي شيدت بأموال عامة فألت ملكيتها للدولة بعد نيل الاستقلال السياسي، هذا بجانب احتكار الدولة للتجارة الخارجية بسبب ضالة رصيد الدولة من العملات الأجنبية و كذلك لبعض الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين.

بعد مباشرة الدولة لتسيير المؤسسات الاقتصادية شرعت في تجديد الهياكل و بعث وحدات جديدة، ثم بعد حملات التأميم التي مسّت مختلف القطاعات تعزّز من جديد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و سرعان ما أصبح تدخلها خيارا سياسيا تركز عليه الحكومة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاجتماعية، فقد سلكت الدولة

الجزائرية منذ عام 1965 " منهجا اشتراكيا " قائما على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الذي اعتبر الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف التي حددتها الحكومة لسياستها الاقتصادية و الاجتماعية آنذاك.

لهذا تغيّر دور القطاع العام في الجزائر من الوضع الموروث ليلعب دورا رئيسيا واسعا في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال عقدي الستينات و السبعينات. و لقد كان الهدف الأول للقطاع العام هو مواجهة مشاكل التخلف و التبعية، و من ثم فإن القطاع العام في الجزائر ليس وليد أزمات سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة كتلك التي عرفها الغرب الرأسمالي، و إنما يعد وليد الرغبة في الإسراع بالتنمية و حماية الاستقلال وتحقيق العدل الاجتماعي.

لعب القطاع العام في الجزائر دورا كبيرا و أكثر أهمية و ذلك وفق الظروف التي مرّت بها الجزائر غداة الاستقلال، إذ أن القطاع العام كان وسيلتها الرئيسية لإدارة معظم المؤسسات التي استولت عليها من القطاع الخاص الأجنبي. كما أن فترة السبعينات شهدت تطورا كبيرا للقطاع العام و هو تطور تزامن مع الطفرة الكبيرة التي شهدتها إيرادات النفط و التي نتجت عن الارتفاع الكبير في أسعاره العالمية، إذ قامت الدولة بتخصيص هذه الإيرادات لإنشاء مشاريع البنية التحتية و لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و التي أنشئت جميعها في إطار مؤسسات القطاع العام. و لا يمكن إنكار النتائج الإيجابية للتدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية وإدارة المجتمع، فبفضل هذا التدخل أمكن تحقيق معدل استثمار مرتفع في الوقت الذي كانت فيه رؤوس الأموال شبه منعدمة و الادخار الوطني ضعيفا جدا، و قد أحدثت هذه الاستثمارات الضخمة خاصة في المجال الصناعي نموا عاليا في الإنتاج، و ساعدت على إيجاد خبرة تكنولوجية، كما تمكنت الدولة بتدخلها من السيطرة على ارتفاع الأسعار و الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن و خلق فرص العمل، كما ساهم هذا التدخل في تحسين معدل التبادل التجاري و ميزان المدفوعات بشكل عام.

رغم هذه النتائج فقد ثبت أن التكاليف التي أسفرت عنها كانت باهظة و أن المردود الاقتصادي و المالي للقطاع العام كان ضعيفا و أخذ في التدهور خاصة مع بداية سنوات الثمانينات و هذا بسبب سوء اختيار التكنولوجيا و استخدام وسائل الإنتاج دون طاقتها و زيادة الاستثمارات ذات العائد المؤجل، و حدوث تباين بين الأجور و الإنتاجية في جل المؤسسات العامة، و هكذا بدلا من أن تساهم هذه الأخيرة في تمويل ميزانية الدولة كما كان منتظرا تحولت إلى عبء ثقيل على خزينة الدولة.

لقد أفرزت النتائج المحققة في تلك الحقبة الزمنية موقفين من القطاع العام نتيجة الفجوة بين ما تم تحقيقه بالفعل و ما كان معقودا عليه من آمال (ما كان متوقعا) على النحو التالي: ¹

- ❖ **الموقف الأول:** الذي يرى أن القطاع العام لم يفشل في أداء رسالته و التي و إن كانت النتائج الاقتصادية أقل مما كان متوقعا، ذلك أن مضمون و محتوى أهداف القطاع العام هو بالدرجة الأولى اجتماعي و لا يقاس بالمعايير الاقتصادية فقط، و بالتالي فإن هذا يتطلب دعمه و زيادة موارده ليتمكن من أداء دوره بصورة أكفأ.
- ❖ **أما الموقف الثاني:** فيتلخص في أن القطاع العام قد فشل في تحقيق ما أنيط به من أهداف، و أنه قد استنزف و أهدر الموارد الاقتصادية و المالية في الجزائر بل أوقعها في مديونية كبيرة سيقع عبئها على الأجيال القادمة، و لهذا لا بد من تفكيك مؤسساته و إنهاء دوره و تحويل ملكيته إلى القطاع الخاص.

إن التوجه نحو القطاع العام في الجزائر كمنهاج عام للتنمية أخذ في التراجع منذ **بداية الثمانينات**، و لقد تضافرت عدة أسباب موضوعية و ذاتية كاشتداد الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و اضمحلال الاتحاد السوفياتي، لتجعل من هذا التراجع اتجاهها ينادي بالدعوة لإنهاء القطاع العام و خصوصته، و التي وجدت تربة خصبة للانتشار و القبول و ذلك بوصفها جزءا من برامج متكاملة للتحرير الاقتصادي و إصلاحه. و في هذا الإطار جاءت خطط و برامج التحرير الاقتصادي التي وضعتها الدولة في السنوات الأخيرة سواء كانت بمفردها أو بعون من الدول الصناعية المتقدمة أو من مؤسسات التمويل و النقد الدولية جميعها متضمنة ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الوطني.

1. مميزات و واقع المرحلة الأولى من 1962-1966:

تميزت بداية هذه الفترة - أي في سنة **1962** - بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

- ❖ غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة و كانت حوالي **80%** من النشاطات الصناعية بيد المعمّرين.
- ❖ قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربي ون و يحتل مساحة تقدر بـ **3** ملايين هكتار و يشمل الأراضي الخصبة للجزائر، و قطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين و يشمل الأراضي الأقل خصوبة.

¹ عماري عمار - "الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل" - مجلة العلوم الإنسانية - عدد 14 ديسمبر 2000 - ص 191-207.

- ❖ الهياكل القاعدية: و هي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية و تحسين أدائها، فالطرق المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم، و 4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، و شبكة الكهرباء، و 600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر، و تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية و شبكة التوزيع التجارية و المؤسسات المصرفية.¹
- ❖ مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أور وبي الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و 35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا و مستخدم،² و هو ما عطل سير الاقتصاد و الإدارة تماما.
- ❖ التحلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة و المؤسسات الصناعية و التجارية من قبل مالكيها الأوربيين.
- ❖ وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد و خاصة على مستوى الموانئ الكبرى.
- ❖ غد مغادرة المعمرين حوّلوا معهم إداراتهم و رؤوس أموالهم، و تم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك، و انعدام الائتمان و نتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

2. إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة:

- ❖ أمام هذه الوضعية كان لا بد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:³
- ❖ تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية و المؤسسات الصناعية و التجارية المتروكة من قبل ملاكها.
- ❖ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر و استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة التيبولية (S.N.REPAL) و (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شركة الغاز (CAMEL)، و 40% في رونو (CARL Renault) و 30% في (S.A.B.A.B) و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، و السباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعناية.

¹ صالح مفتاح- "النقود و السياسة النقدية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع النقود و المالية- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر- 2003/2002- ص193.

² Ahmed Henni, *Economie de l'Algerie indépendante*, ENAG Algerie, 1991 P.26.

³ Ammour Benhalima, *L'économie Algérienne et ses perspectives de développement*-polycopie, P.4

❖ إنشاء دواوين وطنية و شركات وطنية و هذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل شركة الكهرباء و الغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، و بيع المحروقات Sonatrach في سنة **1963**، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت في **1964**، شركة (SNS) في **1964** المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، و شركة (S.O.M.E.A) في الصناعات الميكانيكية و الطائرات.

❖ وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في **1962/12/12**، والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في **10 أوت 1964**. و تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في **1966**، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول و هو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في **1966/08/13**.

لقد كان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني لسنة **1976**) هو استكمال الاستقلال الوطني، و بناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، و الاهتمام بترقية الفرد و تفتحه بحرية، و كانت الاستثمارات في الفترة (1962-1967) ضعيفة.

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (الفترة 1967-1987)

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا ، يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه و بقطاع عام مسيطر، و منحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

نلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و الأراضي، و إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، القيام بالتأميم في الميادين الصناعية ، المالية، المناجم و البترولية، و احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و مركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات و تمويلها، و تنظيم إنتاج السلع والخدمات و بيعها.

حسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة ، كما تميّزت تلك الفترة بضعف الامكانيات البشرية والمادية و المالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري و الانتاجي فقط.

الجدول رقم 05-01: أهميّة كل قطاع في الاقتصاد الوطني من فترة 1967-1989

الوحدة مليار دج للمبلغ الإجمالي

المجموع	المخطط الخماسي الثاني 89-85	المخطط الخماسي الأول 84-80	الفترة الوسيطية 79-78	المخطط الرباعي الثاني 77-74	المخطط الرباعي الأول 73-70	المخطط الثلاثي الأول 69-67	القطاعات الأنشطة
1160.6	550	400.6	161.3	140	27.7	11	المبلغ الإجمالي: ويضم
	31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	53.5%	الصناعة ويشمل
	14.4	9.9	7.2	7.3	11.9	0.5%	المحروقات الفلاحة ويشمل
	54	57.3	30.6	32	30.8	26%	الري القطاعات الأخرى

المصدر: صالح مفتاح- "النقود و السياسة النقدية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"-
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا هردولة في العلوم الاقتصادية - فرع النقود و المالية- كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير- جامعة الجزائر- 2002/2003- ص 196.

لقد كان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) هو تحضير الوسائل المادية و البشرية لإنجاز
المخططات المقبلة، و أعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات و المحروقات، أما المخطط
الرباعي الأول (1970-1973) فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة و التركيز على قطاع
المحروقات، و أدخلت إصلاحات عميقة على شكل القبول القديم و أجبرت المؤسسات العمومية على فتح
حسابين: أحدهما للاستغلال و الآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق و محاولة تحقيق أهدافه،
و يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، وانتقل إنتاج
النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز
الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة.¹

¹ بدعيّة عبد الله- التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية - مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل
الخاصة بالتخطيط الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- فبراير 1999- ص 356.

إن تبني تنظيم و تسيير مركزي بشكل قوي للاقتصاد الوطني أدى إلى ظهور التبذير الهام للموارد أو الأموال العامة و البيروقراطية، و الذي نتجت عنه اختلالات عميقة على مستوى الاقتصاد الداخلي أكبر من هعلى المستوى الخارجي، فعلى المستوى الداخلي:

من خلال الجدول المبين أسفله نلاحظ أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك خلال هذه الفترة نجم عن تأثير ضغط النمو الديمغرافي، و التدفق الكثيف للدخول قياسا مع نمو التشغيل، الأمر الذي أدى - مع التطور الضعيف للإنتاج- إلى ظهور ضغوط تضخمية.

الجدول رقم 05-02: المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة 1967-1987

1987	1967	البيمان
212.8 (154.8)	12.5 (9.1)	الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات
188.3	13.3	2- الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)
179	9.84	مداخيل العائلات (مليار دج)
23.02	13.08	تقديرات السكان الجزائريين مليون نسمة
4137	1748	التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)
373.2	-	المؤشر العام لأسعار الإستهلاك الأساس 100 = 1969
%21.7	-	معدل البطالة

Source : annuaires statistiques – O N S –Algérie

أما على المستوى الخارجي: فإن اللجوء المتزايد إلى الاستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية و تقوية تراكم رأس المال؛ قد وضع إستراتيجية للتنمية ممولة في الجزء الكبير منها عن طريق الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الإختلالات العميقة في المالية الخارجية للجزائر كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 05-03: مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 1967-1987

1987	1967	البيمان
93.9 (92.9)	3.2 (2.7)	1 - التراكم (مليار دج) منها الأموال الثابتة
(1.0)	(0.5)	تغير المخزونات

2- واردات المنتجات الغذائية (مليار دج)	0.8	9.3
3- صادرات المحروقات (مليار دج)	2.6	40.7
4- الديون الخارجية مليون دولار us	0	24748
5- خدمة الدين الخارجي / مجموع صادرات السلع والخدمات	0	%57.1

Source: annuaires statistiques O.N.S Algérie et Annuaires statistiques BIRD.

لقد بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقاً من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، و كان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، و انخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، و وصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار و انخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

من هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتمويل من المواد الأولية التي يمولها بإيرادات المحروقات، و كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25 % إلى 19 % في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير، و لكن هذا ليس ناتجاً من هيكل إنتاجي تنافسي¹ و ضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق، هذه القطيعة ترجمت انطلاقاً من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل.

¹Ahmed Benbitour- L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités- éditions MARINOOR- Algérie- 1998 - P62.

المطلب الثالث: أهم خصائص النظام الاقتصادي الموجه

من خلال عرض أهم الملامح الاقتصادية التي تميز بها الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة تبني النظام الاقتصادي الموجه أو المركزي، و الذي يمكن أن نصف سياسته كونها سياسة اشتراكية مبنية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الموجودة في كامل التراب الوطني. إلا أن هذا النظام تميّز بالعديد من الخصائص التي يمكن أن نلخصها في العناصر التالية:¹

1. اختلال هيكل في العلاقات بين الإنتاج الوطني و بين الاستهلاك الوطني: إن هذه الظاهرة التي صبغت الاقتصاد الوطني و التي يتسع مداها و تنمو قاعدتها لدرجة تدعو للقلق، بدأت تظهر ملامحها منذ عام 1986، إذ تراجعت معدلات نمو الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي منذ منتصف الثمانينات بشكل ملحوظ إلى درجة تقل كثيرا عن معدلات الزيادة في السكان، و هذا راجع بدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول من جهة و تقلص حجم الاستثمارات من جهة أخرى، مما نتج عنه انخفاض عدد الوحدات الإنتاجية و تقلص حجمها ومنه انخفاض الإنتاج.

بالمقابل ارتفع معدل نمو السكان في الجزائر بمعدل قد يعتبر واحدا من بين أكبر المعدلات في العالم، إذ حقق 3.4% سنة 1980 في حين بلغ معدل الزيادة السكانية 2.8% سنة 1999. مما نتج عنه اختلال هيكل بين المؤشرين الاثنين الناتج و الاستهلاك الوطنيين. و من أجل دراسة العلاقة بين المؤشرين السابقين نعرض الجدول الموالي كتوضيح عن حالة بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بفترة سيادة النظام الموجه.

¹ تلخيص الطالب، و لمزيد من الاطلاع ارجع إلى:

* ندوة حول "بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الاقتصادية" - القاهرة من 20 إلى 22 ماي 1996 - المعهد الوطني للتخطيط - ص17.

* A. Djenane - « Réformes économiques et agricoles en Algérie » - Thèse d'Etat- I.S.E. Sétif- 1997- P 309.

* مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية- جامعة باتنة- العدد الأول 1994 - ص38.

الجدول رقم 05-04: تطور معدلات بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1990
الوحدة: (نسبة مئوية %).

الإجماليات	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي الخام	الناتج الوطني الفردي	الاستهلاك لكل فرد	السنة
1984	5.6	4.9	1.9	2.0	
1985	5.6	8.6	2.4	2.1	
1986	0.2-	7.2-	3.5-	2.4-	
1988	1.9-	5.1-	5.8-	9.8-	
1990	1.3-	7.4-	3.8-	4.9-	

Source: The World Bank- Report N^o 12048- AL, May 25, 1994- P 03.

أما المؤشر الثاني للتنمية السالبة للاقتصاد الجزائري في نفس المرحلة فتجلى في عجز الميزانية و تقهقر الاستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الخام و الزيادة في معدلات التضخم. إلى جانب هذا فإن انكماش الاقتصاد الوطني وجد انعكاسه في الجهاز الإنتاجي خاصة في قطاعيه الصناعي و الحرفي، و هذا كنتيجة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية، انخفاض معدل النمو الصناعي، تقلص حجم الاستثمارات، الديون المتصاعدة على هذه الأنشطة لدى الخزينة و كذلك ضعف التحكم في القطاع العمومي.

من جهة أخرى و من أجل الوقوف على الإختلالات في الهيكل الإنتاجي فإنه من الضروري الكشف عن الطاقات الإنتاجية و مدى استعمالها وبالتحديد في الصناعات الأساسية. إذ تجدر الإشارة إلى أن المؤشر العام لاستعمال الطاقة الإنتاجية سجل انخفاضا قدر بـ: **20 نقطة** خلال سبع سنوات في مسيرة الاقتصاد الوطني من سنة **1984** إلى غاية **1991**. و يمكن عرض كيفية توجيه الطاقة الإنتاجية و مدى استخدامها في بعض فروع القطاع الصناعي كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 05-05: تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي

خلال الفترة 1984-1991

معدل الاستخدام (وحدة مئوية %).

1991	1989	1987	1984	الفروع
56.1	59.2	66.2	69.5	المؤشر العام
65.2	69.8	74.2	66.6	المحاجر
52.2	54.7	68.8	70	الصناعات الميكانيكية والكهربائية

61.2	62.8	66.4	62.2	صناعة مواد البناء
41.6	47.9	47.4	58.2	الصناعات الكيماوية والبلاستيكية
73.1	72	80.6	80.9	الصناعات الغذائية
50.6	54.9	57.9	67.4	الصناعات النسيجية
48.4	59.6	70.7	83.3	صناعة الجلود والأحذية
32.2	32	33.7	43.5	صناعة الخشب

Source: The Word Bank- Report N⁰ 12048- AL, May 25, 1994- P 29.

من الملاحظ من خلال تحليل الأرقام الظاهرة في الجدول و التي تمثل عينة لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الوضعية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه تكمن في كون أن الاقتصاد لم يعرف مرحلة الاستخدام الكامل أو التام للطاقات الإنتاجية، و هذا ما أسفر عن ضياع و انسياب للطاقة إلى خارج القطاعات الاقتصادية و خصوصا القطاع الصناعي، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخبط دائما في حلقة الانخفاض المستمر في حجم الناتج الحقيقي و الاستهلاك الوطني.

2. العجز الحكومي و سياسة الإنفاق:¹ يخلط بعض المحللين الاقتصاديين بين العجز السنوي للميزانية وبين العجز المتراكم، فبينما بلغ عجز الميزانية لعام **1986** معدل **15.9 %** من الناتج المحلي، بلغ صافي العجز المتراكم بين عام **1986** و **1993** مبلغا مقداره **115722** مليون دينار، بما يعادل إيرادات الميزانية لعام **1989**. و العجز هو الزيادة في الإنفاق الموازي على حساب الإيراد في ميزانية الدولة، و لتمويل هذا العجز تلجأ الدولة عادة إلى الاستدانة محليا أو دوليا، و إذا لم يتم سد الفجوة بين الإنفاق و الإيراد فإن العجز يستمر و الدين يتراكم.

لقد قامت الجزائر بالاستدانة من الخارج لسد بعض الالتزامات الداخلية و الخارجية لكنها لم تستطع أن تسدد ديونها الداخلية و لا الخارجية، إذ تراكمت تلك الديون وكبرت و ما زاد الطينة بلّة ما تبعها من خدمة للدين، الذي له تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني و قدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية منها و الأجنبية، وكبحه المستمر لنمو الناتج و الدخل المحلي. و من أجل استمرار المؤسسات الاقتصادية في أداء نشاطها رغم تلك الوضعية المتردية التي آل إليها الاقتصاد الوطني كان لزاما على الدولة ضخ أموال كبيرة تصورا منها بأن السيولة النقدية هي أساس انتعاشها، مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في ميزانية الدولة سببه الإعانات المخصصة من قبل الخزينة للمؤسسات العمومية، و لكن مثل هذا الإجراء أي الإعانات كان من المفروض أن يعمل في الاتجاه

¹ عماري عمار - "الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل" - مرجع سابق - ص 207.

الموجب و يترجم بنتائج ايجابية، فإنه على العكس تماما من ذلك لم يعمل على زيادة إنتاجية المؤسسات الاقتصادية و استمرار أدائها.

لقد كانت حركة الإنفاق الحكومي تنطلق مع كل انطلاقة جديدة للإيراد الحكومي من البترول و خاصة مع بداية عشرية الثمانينات، محدثة ضغطا على الميزانية الحكومية ممثلا في العجز الحكومي الناجم عن زيادة الإنفاق على الإيراد.

مع زيادة الإيراد البترولي و الإنفاق الحكومي تبدلت وسائل الحياة المادية التي تحيط بالإنسان إلى الأفضل من معظم جوانبها. أما الإنسان ذاته علما وفكرا وسلوكا فلم يحظ بتقدم يضاهي ذلك التقدم في الوسائل، بل كان نصيبه أقل فتخلف عن التقدم المادي في حياته. و لقد سيطرت المادة على الفكر و تغلب الاستهلاك على الإنتاج و الإنفاق على الادخار و الاتكال على العمل و التقليد على الإبداع. كل هذه الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ذات الاتجاه السلبي هي ظواهر تنبت و تنمو كلما اكتسى المجتمع و الفرد ثوبا من الرخاء دون أن يصاحب ذلك تطور في الجانب الفكري و الإبداعي و الإنتاجي للإنسان.

3. علاقات عمل و ظروف تشغيل متخلفة و تكديس الأيدي العاملة: لقد أدى التشوه الحاد و المتعدد في

حوافز العمل و الإنتاج إلى تراجع في مستوى الإنتاج و تديني في حجم الإنتاجية و بالتالي إلى زيادة تكلفة الإنتاج و ارتفاع أسعارها، و الذي نتج عنه موجات من التضخم الجامح و المتزايد الوطأة و تقلص القدرة البيعية لوحدة الإنتاج لعدم مناسبة أسعار السلع للقدرات الشرائية للمستهلكين، مما أدى إلى تحول بعضها إلى تسجيل خسائر متراكمة التهمت رأسمال أكثرها. من جهة أخرى لم تستوعب طاقة الاقتصاد الوطني آنذاك ظاهرة البطالة التي مسّت شرائح واسعة من السكان القادرين على العمل. فقد انتقل معدل البطالة من 10 % سنة 1985 إلى 20 % سنة 1991، مما يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري لم يكن في مستوى خلق أماكن أو مناصب عمل جديدة أو على الأقل من ذلك الحفاظ على أماكن العمل الموجودة من قبل (ظاهرة تسريح العمال). و الجدول التالي يبين لنا حقيقة تطور المؤشرات الأساسية للتشغيل و البطالة في الجزائر لسنوات 1985 إلى 1991.

الجدول رقم 05-06: تطور التشغيل و البطالة (بالآلاف) في الجزائر خلال الفترة 1985-1991

المؤشرات	1985	1987	189	1990	1991
السكان القادرون على العمل	4494	5341	5585	5851	6000
مجموع المشتغلين من اليد العاملة	4058	4200	4574	4694	4739
القادرون على العمل (البطالين)	436	1141	1011	1157	1261
عدد مناصب العمل المستحدثة	122	65	56	49	92
معدل البطالة في الجزائر %	9.7	21.4	1801	9.8	21

Source: The World Bank- Report N^o 12048- AL, May 25, 1994- P 71.

لعل ما يميز الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته و مؤسساته العمومية فيما يخص التشغيل هو تكديس الأيدي العاملة التي تزيد عن الحاجة الفعلية للتشغيل في كثير من الوحدات الإنتاجية نتيجة سياسات التعيين الخاطئة، التي أدت إلى زيادة العمال في أماكن لا تحتاج إليها، و في الوقت ذاته يعود السبب أيضا إلى وجود نقص خطير في نوعيات معينة من العمالة و الإطارات المتخصصة داخل هذه الوحدات بالرغم من توفرها في الاقتصاد الوطني وبشكل يزيد عن الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد. إن مثل هذا الاختلال أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل حيث وصل هذا التراجع إلى نسبة مقدارها - 4.4 % ما بين سنوات 1984 و 1991.

4. اختلال هيكل التبادل الدولي: لقد شهدت فترة تبني الجزائر للتوجه الاقتصادي الاشتراكي المرتكز على التخطيط المركزي اتساعا في نطاق العجز الخاص بموازن المعاملات التجارية و الرأسمالية في ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية التي وصلت إلى 26.7 مليار دولار سنة 1988، و انخفاض القدرة على الاقتراض من الخارج، فضلا عن انخفاض القدرة على التصدير، و اتساع نطاق الواردات كما ونوعا حتى أصبحت تظم سلعا ينتجها الاقتصاد الوطني و يوجد فائضا فيها.

لعلّ واحدا من بين الأسباب العميقة لأزمة الاقتصاد الجزائري و الانكماش الذي عمّ كل الأنشطة في الحياة الاقتصادية يكمن في المحيط الخارجي، خاصة إذا ما علمنا بأن صادرات الجزائر تقتصر على المحروقات بالدرجة الأولى. و بالتالي أثر انخفاض أسعار البترول على وضع الميزان التجاري و منه اختلال توازن ميزان المدفوعات. ولقد انخفض سعر البرميل الواحد من البترول من 28.9 دولار سنة 1985 إلى 14.5 دولار للبرميل سنة 1986 مما أثر على معدلات التبادل الخارجي للجزائر و التي ما فتئت تنخفض باستمرار، حيث انتقلت من الرقم 100 سنة 1984 إلى 65 سنة 1991. و الجدول الموالي يوضح مسار و كيفية تطور القوة الشرائية الخارجية للجزائر.

الجدول رقم 05-07: تطور القوة الشرائية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1984-1991

الوحدة: ملايين الدينارات.

المؤشرات السنوات	مجموع الصادرات بملايين الدينارات	حصة البترول من الصادرات	معدل التبادل الخارجي للجزائر
1984	63648	97.7	100
1986	35161	97.4	47
1988	47153	92.2	44
1991	232030	94.3	65

Source : The World Bank- Report N^o 12048- AL, May 25, 1994 - P 08.

لقد اعتقد الكثير من متخذي القرار في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه بأن التغييرات الحاصلة في أسعار البترول و في تغيرات أسعار الصرف مع بداية الثمانينات و التي ارتبطت بالحرب العراقية الإيرانية دائمة ومستمرة وأنها غير طارئة، مما انعكس في الإنفاق اللااقتصادي للموارد الاقتصادية و المالية الإضافية التي نتجت عن الارتفاع في أسعار البترول، رغم أن الكثير من الدراسات و التحليل لسوق النفط أقرت بأنها حالة مؤقتة. إضافة إلى ذلك لم يتدخل أصحاب القرار في الجزائر بإجراء أي مبادرة للوقوف أمام التغييرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وبالتالي اتخذت السلطات العامة الجزائرية مواقف مضادة لإعادة جدولة ديونها الخارجية، و لجأت إلى تقليص وارداتها للحد من العجز في حسابها الجاري، و لجوئها إلى الاقتراض من الخارج بشكل مستمر و متزايد مما انعكس سلبا على ظهور انكماش اقتصادي كبير، هذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم 05-08: تطور الديون الخارجية للجزائر ما بين 1980-1991

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	إجمالي الديون الخارجية	الديون الطويلة الأمد
1980	19.4	17
1984	15.9	14.2
1988	26.7	25.1
1991	28.6	26.6

المصدر: عماري عمار - "الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل" - مرجع سابق - مجلة العلوم الإنسانية - عدد 14 ديسمبر 2000 - 191-207.

لقد أدى هذا الوضع إلى تدهور مؤشر الدين الخارجي للجزائر بشكل مستمر خلال الفترة ما بين 1985-1990 كما أصبحت الجزائر مصدرا هاما للتحويلات الصافية إلى البلدان الدائنة، فبينما شهدت الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986، شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا و محسوسا خلال نفس الفترة مما أدى بمؤشر خدمة الدين إلى أن يرتفع إلى ما يزيد عن 75 % في عام 1988 كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات و الناتج الوطني إلى ما يزيد عن 248 % و 57 % في عام 1989.¹

5. اختلال العلاقات السعرية: لعل من بين الإختلالات التي أصابت الاقتصاد الجزائري في مرحلة النظام

الاقتصادي الموجه هي اختلال العلاقات السعرية و تتابعها بين مختلف عوامل الإنتاج، و اختلال العلاقة أيضا بين التكاليف و الأسعار إلى درجة أن أصبح الدعم الذي تقدمه الدولة لتغطية الاختلال السعري بين عوامل الإنتاج و بين سعر ناتج تشغيل و استخدام هذه العوامل عديم التأثير و الفعالية، مما أدى إليه ذلك من تشوهات سعرية متعددة و ممتدة الأثر في السلع و الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للاقتصاد الوطني. فالقرارات التي كانت تتخذها مؤسسات القطاع العام الخاسرة عادة ما كانت تبعد عن معايير الرشد الاقتصادية بقدر ما كانت خاضعة لاعتبارات المصلحة الشخصية، و هذا ما يفسّر لنا الكم الهائل من الخسائر المتزايدة المسجلة في تلك المؤسسات.

لقد آلت آنذاك الكثير من المؤسسات العامة إلى مصدر نزيف لهدر إمكانيات الدولة و امتصاص قدرتها الاقتصادية. فالقطاع العام بمؤسساته المختلفة - باستثناء بعضها- قد حقق خسائر كبيرة و متراكمة كادت تلتهم الفائض الذي حققته مؤسسات أخرى. هذا القطاع يعتبر مسؤولا عن عجز الميزانية العامة للدولة، و عن اتجاهها لفرض معدلات ضرائب عالية، و الاقتراض من الداخل و الخارج، كل هذا كان نتيجة اللاتوازن المسجل في العلاقات السعرية.

إن الضعف الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من خلال اعتماد "تسيير إداري مركزي" طويل المدى أثر سلبا على الطاقات الإنتاجية في البلد، فالمظهر التوسعي للسياسة النقدية و لسياسة الميزانية و اختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية و غياب مرونة الأسعار و نسب الفوائد و التقييم المبالغ فيه لأسعار الصرف، كل هذا أدى إلى تردي و تراجع معدلات التبادل التجاري و كذلك سوء الحال بالنسبة للوضع الاقتصادي

¹ مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية- جامعة باتنة- العدد الأول 1994- ص38.

والاجتماعي. ضف إلى ذلك كون أن الإختلالات الخارجية للاقتصاد الوطني متصلة بضغط عال للتضخم زيادة على تفاقم العجز شبه الدوري في ميزان المدفوعات و اللجوء المتواصل للقروض الخارجية خاصة في الشق القصير المدى و التي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية، و إنما تعتبر مجرد عبئ ثقيل الوزن يقع على كاهل الدولة.

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات و الانتقال لمرحلة اقتصاد السوق

إن الاقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية، فقد نطلق من تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تشكل أسس البناء الاقتصادي للجزائر، حيث أن مدلول الإصلاحات الاقتصادية ما هو إلا عملية إدخال أساليب أكثر ديناميكية و فعالية على الاقتصاد الوطني وإحداث تغييرات جذرية على علاقة الدولة بالاقتصاد الوطني و تحريره من التسيير الإداري، بمعنى تقريبه من قانون السوق لجعل منطق التجارة الخاضع لقواعد القانون التجاري هو الذي يوجه نشاطه بصفة مبدئية. و قد تضمن دستور 1989 بوضوح هذه الإصلاحات حيث ركزت على: ¹

- ❖ إسقاط عبارة الدولة الاشتراكية و كل كلمة وصفية تحبس الدولة في هذا الاختيار الإيديولوجي.
- ❖ حصر الملكية العامة، ملكية الدولة و جماعاتها الإقليمية في الثروات الطبيعية الحية و الميتة و المرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى فقد ترك الدستور تحديدها للقانون.
- ❖ تجنّب دستور 1989 كيفية تسيير الملكية العامة تاركا هذه الصلاحية لحرية القانون و ذلك قصد جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة، إذ يمكن أن تبلغ حد التنازل الجزئي أو الكلي عن تسيير الأملاك العمومية.
- ❖ حق الملكية دون قيد سواء كانت فردية أو جماعية.
- ❖ تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية و تجارة الجملة.

لقد تجلّت فلسفة الإصلاحات الاقتصادية في أربع أسس رئيسية تتمثل في: ²

- ❖ الاعتماد على الذات.
- ❖ الإنسان عماد العملية التنموية.
- ❖ محاصرة سلبيات التجارب السابقة.
- ❖ التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية.

¹ حسن بملول- "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية"- منشورات دحلب- الجزائر- طبعة 1993- ص158.

² مجلة "أحداث اقتصادية"- عدد أكتوبر 1989- ص12.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية: مفهوما، أنواعها و متطلباتها

أولا: معنى الإصلاحات الاقتصادية في إطار تحوّل التوجه الاقتصادي

لقد انطلقت البداية الحقيقية و الفعلية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مع بداية عقد الثمانينات وبالتحديد مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تسيير الاقتصاد الوطني و الذي ظهر من خلال سياسة التقييم لنمط التسيير الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد الوطني قبل الثمانينات حيث توصل متخذو القرار إلى النتائج التالية:¹

1. لا يمكن الاستمرار في تسيير الشركات الوطنية ذات الحجم الكبير حيث أصبحت بعض الشركات تشكل دولة داخل دولة.

2. يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني و المستثمر الأجنبي ليكون منافسا للقطاع العام.

إن إعادة الهيكلة العضوية و المالية التي جاءت أوائل الثمانينات كانت تهدف أولا إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يمكن التحكم في تسييرها، و ثانيا لإزالة الحواجز و العوائق التي تحدّ من تحقيق المؤسسات العمومية للربح، و بالتالي تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني و المواطن عن طريق:²

- ❖ تحسين شروط الاستغلال و العمل.
- ❖ التحكم الأحسن في جهاز الإنتاج.
- ❖ تدعيم اللامركزية و اللاتركيز في تسيير نشاطات الإنتاج.
- ❖ إيجاد علاقات تكاملية بين المؤسسات.
- ❖ توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.
- ❖ إيجاد وحدات صغيرة سهلة التسيير مع إمكانية تقييم نتائجها.

إن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المرجوة منها بل زادت من فوضى التسيير، و بالتالي بدأ الحديث عن استقلالية المؤسسات فعليا بعد سنة 1988 و تم عندها وضع المعايير عن كيفية و وقت الدخول إلى مرحلة

¹ مجّد السعيد أوكيل - "استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، التسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي" - الجزائر - طبعة 1993-ص53.

² عماري عمار - "الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل" - مرجع سابق - ص191-207.

الاستقلالية. حيث أن استقلالية المؤسسة تعني إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير. هذه العملية استهدف منها: ¹

- ❖ إعادة الاعتبار و الشخصية للمؤسسة بعدما كان ينظر إليها على أنها امتداد للمصالح المركزية.
- ❖ ترك الحرية للمؤسسة بالتكفل بكل أعباءها و أصولها.
- ❖ إعطاء الحرية للمؤسسة لوضع استراتيجياتها الخاصة.
- ❖ ترك المؤسسة لتأخذ بكل أسباب التسيير الناجح بما في ذلك روح المخاطرة و تحمل كل الأخطار التسييرية.

- ❖ توجيه نظام الحوافز المادية و المعنوية.
- ❖ تحقيق أرباح صافية لسد حاجات الاستثمار و الاستهلاك مع توسيع قدرات التصدير.

إن الاستقلالية عانت من عدة مشاكل في الميدان التطبيقي و لعل أهمها:

- ❖ غياب ذلك التصرّو السليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل إداري و مركزي إلى اقتصاد آلياته قوانين العرض و الطلب و المنافسة مما عمل على بقاء السلوكيات السابقة في التسيير، كالبيروقراطية السلبية و التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.
- ❖ صعوبة التحكم في القطاع العام و مؤسساته.
- ❖ التبعية نحو السوق الخارجية مما خلق نوعا من القلق لدى المتعاملين الاقتصاديين و أدخل البلاد في حلقة يصعب الخروج منها.

إن التحولات المختلفة و الإصلاحات الهيكلية التي مسّت المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات و حتى نهاية التسعينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية المؤسسة العمومية و زيادة فعاليتها، التخفيف من عبء استنزاف موارد الدولة و بالتالي التقليل من عجز الموازنة العامة و القضاء على الاختلال في التبادل الخارجي. و هكذا ظهرت بوادر جديدة لإصلاح جذري للاقتصاد الوطني و مؤسساته يرتكز على فكرة الخصخصة، و ذلك بهدف عقلانية الاستثمار و ترشيد استغلال الثروات الوطنية، التحكم في تقنيات التسيير وعصرنته و تطويره، تجاوز سلبيات التسيير الإداري المركزي و آفات البيروقراطية، التحول من نمط غير اقتصادي

¹ مجلة "أحداث اقتصادية" - عدد أكتوبر 1989 - ص 12.

إلى نمط اقتصادي يسترشد بالربح و الخسارة بالعائد و التكلفة بالتشغيل و الإنتاجية، و يراعي في حدود معينة الجوانب الاجتماعية، محاولة تحقيق التوازن المالي و الوفرة في السيولة و العائد المناسب داخل المؤسسة، مسايرة التحولات الاقتصادية في العالم نحو التحول إلى اقتصاد السوق، زيادة موارد الدولة والتخفيف من أعبائها... إلخ من الأهداف التي يروج لها الداعون للخصوصية لتفكيك مؤسسات القطاع العام و تحويل ملكيته للقطاع الخاص.

لقد تضمن قانون **الخصوصية** الصادر في الجريدة الرسمية عدد **48** في سبتمبر **1995** بعض المبادئ التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ الطابع الاقتصادي و التجاري للعملية، إذ حصر المشروع الجزائري مجال الخصوصية في نطاقين هما تحويل الملكية و تحويل التسيير.

❖ حصر القطاعات التنافسية في قائمة حددت بوضوح.

❖ ضمان الدولة لاستمرارية الخدمة العمومية عندما تخصص مؤسسة عمومية.

❖ وضوح الغاية و حصرها في: إصلاح المؤسسة، تحديثها، الحفاظ على مناصب العمل المأجورة فيها.

❖ عملية الحكومة بتفصيلها من اختصاص الحكومة.¹

هذه بعض الأسس التي ارتكز عليها قانون الخصوصية في الجزائر التي ما تزال تراوح مكانها رغم عرض **130** مؤسسة عمومية للخصوصية موزعة على القطاعات الاقتصادية التالية:

❖ خصوصية **60** مؤسسة في القطاع الصناعي.

❖ خصوصية **41** مؤسسة في القطاع التجاري.

❖ خصوصية **17** مؤسسة في القطاع السياحي.

❖ خصوصية **12** مؤسسة في القطاع الفلاحي.

إن الأزمات و الإختلالات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال تبنيتها للنظام الاقتصادي الاشتراكي أو الاقتصاد الموجه المرتكز على التخطيط و التسيير الإداري لمؤسسات القطاع العام، التي كانت تمثل الدولة آنذاك – إن صح التعبير – جعلتها تعمد إلى تبني العديد من الإصلاحات و التعديلات و التغييرات الجذرية في معالم النظام الاقتصادي، سواء من حيث الشكل أو المضمون، فأتجهت الجزائر إلى تبني نظام اقتصاد السوق بعد الإعلان

¹ عماري عمار - " الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل " - مرجع سابق - ص 191-207.

مباشرة عن تطبيق قانون استقلالية المؤسسات ثم عمدت إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي بإشراف من مؤسسات النقد الدولية، التي أجبرتها على تبنيها الحتمية الراهنة المفروضة من قبل النظام الاقتصادي الدولي الجديد من جهة، و رغبة السلطات العامة في التغيير و الإصلاح نحو الأحسن من أجل بناء كيان اقتصادي له وزنه على الصعيد القاري و الدولي من جهة أخرى، فتحققت الخوصصة، و فتحت أبواب الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي على مصرعيها، و تم إلغاء الدعم المطبق من قبل الدولة من خلال سياساتها السعرية المعتمدة سابقا... إلى غيرها من القفزات التي شهدها النظام الاقتصادي الجديد المتبنى من قبل الدولة.

ثانيا: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي¹

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي في فلسفة الرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية، و تسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث و تسريع معدلات النمو الاقتصادي و توزعت مضامين الإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد و البنك الدوليان على حسب المهام الوظيفية لكل منهما. و في هذا الصدد ما يزال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعينين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولا، التثبيت الاقتصادي أم التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت.

1. التثبيت الاقتصادي: يقوم التثبيت الاقتصادي على السعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر

قدر من التأكد و الرضى لدى الاستثمار الأجنبي و عدم الخوف من التغيرات في أسعار صرف العملات المحلية، كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي. و قد ساهم العديد من الاقتصاديين و على رأسهم ج.مياد 1951 في تحليل العلاقة بين تراكم الديون و مشكلاتها و الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي من أجل تصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات، و هي إجراءات تعتمد على المدى القصير.²

¹ مدني بن شهرة- " سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية " - دار هومو للطبع- الجزائر- طبعة 2008- ص17.

² سالم توفيق النجفي و حميد الجميلي- " سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي " - بيت الحكمة للنشر- بغداد- طبعة 2002- ص17.

كما أن تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي تؤدي إلى آثار سلبية على مستوى النقد و معيشة أفراد المجتمع، فخفض الإنفاق العام من شأنه رفع مستويات البطالة و الفقر و تدني الأجور.

اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في السيولة النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي و منه زيادة التضخم، و عليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال ارتفاع معدلات الفائدة التي تحفز الادخار و تؤدي إلى ترشيد الاستثمار.¹

إن سياسات التثبيت الاقتصادي تهدف إلى:

- ❖ إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين.
- ❖ هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق و بين صندوق النقد الدولي و هذه السياسات تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

2. التصحيح الاقتصادي: ² إن القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني

والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي، و تعطيل جهات الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد، و إعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي، و القيام بإعادة التنظيم الاقتصادي، وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية و التنظيمية في ضوء ميكانيزمات اقتصاد السوق، تدني و تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برامج سياسات التعديل الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينيات و الجدل الفكري الذي انتهجه حول أسبابها و تفسير ظواهرها بما فيها التضخم و الركود، أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية و هو ما يطلق عليه التيار النقدي بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان. هذا التيار الذي يحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي اعتمادا على ما يسمى اقتصاديات العرض و إعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير و علاج التضخم.

¹ محمد راتول - " سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية " - رسالة دكتوراه - جامعة الجزائر - 2001/2000 - ص 09.

² مدني بن شهر - مرجع سابق - ص 21.

هذا ما جعل التيار النقدي يطرح جملة و وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم و ذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة، منها:

- ❖ الاهتمام بسعر الفائدة من أجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق و ذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.
- ❖ تحمل الآثار عن هذه السياسة حتى يتم التوقف من موجة التضخم و يستقر النمو الاقتصادي و بالتالي الإنعاش العام في أوجه الاقتصاد.
- ❖ اللجوء إلى التوازنات العامة و ذلك للحد من تقلص و ترشيد الإنفاق الحكومي العام و الحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، و في حالة اكتمال التوازن على هذه الدول تغيير هذه السياسة النقدية.
- ❖ فتح أبواب الاستثمار للخوَص و تحفيزهم و بالتالي استرجاع النمو، و ذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة و إدارتها للاقتصاد و العودة إلى الوظيفة التقليدية لها.

ثالثا: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و دعم آليات اقتصاد السوق، و إزالة عوائق حركية رؤوس الأموال و السلع و العناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال خفض دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سعريا أو إداريا أو تنظيميا، من هنا يمكننا عرض أهم المحاور والمرتكزات التي يعتمد عليها تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في أي اقتصاد كان: ¹

1. تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة: الذي يضم تطبيق المبادئ التالية:

- ❖ تخفيف النفقات الجارية للحكومة.
- ❖ زيادة الإيرادات العامة.
- ❖ تخفيض الدعم.
- ❖ إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة: إما التمويل من البنوك، أو التمويل غير البنكي، أو اللجوء إلى التمويل الخارجي.

¹ تلخيص الطالب المعتمد من المرجع السابق للدكتور: مدني بن شهرة- ص 23...42.

2. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يتم ذلك عن طريق:

- ❖ تخفيض فجوة الموارد المحلية.
- ❖ إصلاح سعر الصرف.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية.
- ❖ إصلاح هيكل أسعار الفائدة.

3. دعم اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي: يتم ذلك من خلال:

- ❖ تقليص دور القطاع العام.
- ❖ دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ الخصخصة.
- ❖ توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص.

إن المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية و المتمثلة أساسا في عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعود سببه إلى الخلل في رسم و تسطير السياسات الاقتصادية الهشة على العموم. أما برامج الإصلاح من وجهة نظر صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فهي مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية متمثلة في برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي، اللذان يرميان إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة و تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي و دعم آليات اقتصاد السوق و زيادة معدلات الفائدة. و السؤال المطروح في هذه الحالة: ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل تطبيق و تبني البرنامجين السابقين؟

المطلب الثاني: الاتفاق مع الجهات الدولية لاعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

1. الاتفاق مع صندوق النقد الدولي:

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري و عجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 و من 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 و أكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993.¹

¹ عبد الوهاب كيرمان - " الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي - الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية" - بنك الجزائر - ص 21.

مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للحصول منهما على قروض و مساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

لقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري آنذاك للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً، و خلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية، و الاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف"، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

لقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف و الاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، و الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة و على ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكيف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف، و تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كان في جوان 1991، و جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية و المالية على أساس قواعد السوق و مؤشرات الربحية الاقتصادية و المالية و حرية تحديد الأسعار و تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور و تغيير سياسة الإعانات و نظم الدعم و إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص فيما يتعلق بالقروض و أسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني و مكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.¹

عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995، و اتفاق

¹ التقرير الإستراتيجي العربي 1989 - القاهرة 1990 - ص 234.

آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 1 أبريل 1998، كما تم في عام 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

2. الاتفاق مع نادي باريس:¹

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية و ممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، و اتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها، و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية و المالية، و التزامها بتعهداتها من قبل الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة. و الجزائر في نظر الدائنين لديها مصادر كبيرة و طاقة اقتصادية و بشرية معتبرة، و تمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة و الطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات و المؤسسات الدولية و تتعلق بـ:

❖ أقساط الدين و الفوائد المستحقة و غير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.

❖ أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995.

❖ الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر 1994

كانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط و تتضمن:

❖ التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.

❖ مدة العفو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.

❖ التسديد يبدأ من انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بـ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1998 و كذلك بعد

موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة

جدولة ديونها مع نادي باريس و مسّت إعادة الجدولة: أقساط الديون المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين

¹ بظاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - فرع تحليل اقتصادي - جامعة الجزائر - 2006/2005 - ص 115.

1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996. و الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.

أما الديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999-2011. و تقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال الفترة 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

3. الاتفاق مع نادي لندن:

إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك). حيث تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى نادي لندن. و بعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية و يقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، و بعد مفاوضات شاقة تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 3 ملايين دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان و جويلية 1996 و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1997. و هذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة، لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة و من ثم كانت المعالجة كالتالي:¹

❖ مبلغ 2.1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة جدولته على أساس فترة

استحقاق 15.5 سنة منها 6.5 سنة فترة عفو.

❖ مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني و قروض الإيجار مع اليابان سابقا، ومن

ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة استحقاق بـ 12.5 سنة منها 6.5 سنة فترة عفو.

¹ عبد الله بالوناس - "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية و خيار إعادة الجدولة" - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص مالية و نقود - جامعة الجزائر - 1996 - ص 13.

المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على الاقتصاد الوطني

لقد أنتجت فترة الثمانينات اختلال في موازين القوى على المستوى الاقتصادي الدولي من خلال الاضطرابات التي شهدتها الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لمعظم دول العالم و على رأسها الدول النامية، حيث تدهور معدل النمو الاقتصادي و تراجعت معدلات التجارة الدولية و انهارت أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك بالخصوص على الدول المستهلكة بشكل عام و منها الجزائر.

فقد عانى الاقتصاد الوطني من تدهور معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة، و تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفع حجم المديونية الخارجية للجزائر. كل هذا فرض على الجزائر انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة **1988** و ذلك بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لسنة **1986** التي أثّرت بشكل مباشر على الأوضاع الداخلية و الخارجية للاقتصاد الجزائري، و ظهر ذلك في تدهور الوضعية الاقتصادية من خلال تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية المسجلة في الجزائر في تلك الفترة، و تأثرت كذلك الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال، مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص.¹

لقد تبنت الدولة الجزائرية برنامجا إصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر و تعديل سياساتها الاقتصادية، فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و هي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية و السماح لكل من أسعار الفائدة و أسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات. و مجموعة ثانية من هذه السياسات تم تبنيها بالاتفاق مع البنك الدولي و هي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة و الديناميكية و الخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الإختلالات و تمنع الحوافز و تقلل من قدرة القطاع الخاص.

إن مرحلة التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بعد دستور **1989** الذي فتح الباب أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة تبني نظام اقتصاد السوق أمرا محتما، و منه وجب على السلطات العامة السهر على

¹ كربالي بغداد- " الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية " - رسالة دكتوراه دولة- جامعة وهران- 2004/2003- ص191.

توفير المناخ المناسب لمثل هذه الأنظمة المستوردة، و تجلّى ذلك في تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي ابتداء من سنة 1989 و الذي كان له الأثر الواضح على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

1. أثر برامج الاستقرار الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري:¹ إن تعثر الجزائر* في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، و اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد و البنك الدوليين من جهة أخرى، و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي و ذلك بهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. و من أهم البرامج التي طبقتها الجزائر ما يلي:

1.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30: على ضوء الأزمة

الاقتصادية التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و مع توقف منح القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شروط الصندوق بصرامة فيما يخص السياسة النقدية و تخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الانفتاح التدريجي على الأسواق المالية الدولية، و عليه تم صدور قانون النقد والقرض (سنتعرض له بالتفصيل في المبحث القادم). إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت أساسا فيما يلي:

- ❖ تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات من خلال رفع الدعم بشكل تدريجي.
- ❖ إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية.
- ❖ السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

¹ مدني بن شهر - مرجع سابق - ص 109.

* انضمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/03/26 و كانت حصتها تقدر ب: 623.1 مليون وحدة سحب خاصة.

2.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30: اتجهت الجزائر للمرة

الثانية إلى تبني برنامج جديد من أجل مواصلة الإصلاح الاقتصادي، الذي يهدف إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، و بالتالي اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على تطبيق بعض الإجراءات، كونها شروط هذا الأخير من أجل منحها الأموال اللازمة و الكافية للإصلاح، و فرض عليها ما يلي:

- ❖ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- ❖ تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.
- ❖ تشجيع أنواع الادخار و تخفيض حجم الاستهلاك.
- ❖ تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

3.1. برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995: ¹ إن انخفاض سعر البرميل

من البترول أدى إلى تراجع مداخيل الجزائر الخارجية مما نتج عنه لجوء الدولة إلى المديونية الخارجية ² و قد تضخم حجم الديون الخارجية و ارتفعت معدلات خدمة الدين عندها، و أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصة الصادرات، ما جعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية و في الوقت ذاته رفضت الجزائر اللجوء إلى جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج المحلي الخام لتسديد خدمة الديون سنة 1990. كل هذه المشاكل فرضت على الدولة الجزائرية أن تلجأ للمرة الثالثة لصندوق النقد الدولي قصد الحصول على الأموال التي تمكنها من وضع إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في ركب اقتصاد السوق و التخفيف من المشاكل الاجتماعية. تلك الاستراتيجيات التي رسمتها المؤسسة المالية الدولية السابقة الذكر، و التي تتلخص في:

- ❖ تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و ذلك برفع نمو الناتج الداخلي الخام، و منه تخفيض معدل التضخم باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.
- ❖ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ مدني بن شهر - مرجع سابق - ص 117...124.

² Rabah ABDOUN - « Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994- 1998) » - Cahiers de CREAD - N° 46/47 - 4^{ème} Trimestre 1998 et le 1^{er} Trimestre 1999 - page 28-29.

- ❖ إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية.
- ❖ توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

تلك هي أهم الشروط و القواعد التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر كإصلاحات اقتصادية واجتماعية مقابل منحها المبالغ المالية التي هي بحاجة إليها لتحقيق هذه الإستراتيجية من ناحية، و من ناحية أخرى قصد تحقيق المتطلبات الخاصة بها في سبيل خدمة مصالح المجتمع.

رمى الاتفاق الثالث المبرم بين الجزائر و صندوق النقد الدولي و المسمى باتفاقية الاستعداد الائتماني إلى تحقيق و بلوغ الأهداف التالية:

- ❖ إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة.
- ❖ البحث عن التوازنات المالية الكلية.
- ❖ التخفيف من حدة البطالة و ذلك بتكثيف الشغل و الإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية و زراعة المساحات القابلة للزراعة و توسيع المساحات المسقية.
- ❖ انخفاض قيمة الدينار بحيث وصل إلى 36 دينار مقابل دولار واحد.
- ❖ العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% وذلك خلال الفترة 1994-1995.
- ❖ إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية و الأجنبية و تشجيعها، و انتعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

- ❖ تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و إعطاء قطاع المحروقات قانونا.
- ❖ التخلص التدريجي من دعم الميزانية العامة لأسعار الاستهلاك و الإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية، و ذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر بـ: 9.2% سنة 1993.
- ❖ تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة و كذلك الحقوق الجمركية.

2. أثر برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني:

من أجل توضيح أثر برنامج التعديل الهيكلي المطبق في الجزائر ارتأينا عرض كمي لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر و المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 05-09: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 1993-2004

السنوات البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة %	27.6	29.5	30.4	33.1	34.1	27.6	29.5	38.7	35.7	36.0	29.5	32.6
النفقات العامة %	36.2	33.9	32.0	30.0	31.0	31.2	29.9	28.9	31.3	34.8	33.6	38.9
- الإنفاق الاستهلاكي %	24.9	23.4	22.5	22.0	23.7	23.6	24.1	20.1	22.8	24.6	22.6	24.4
- الإنفاق الاستثماري %	8.7	8.0	7.3	7.0	7.2	7.5	5.8	7.9	8.5	--	6.5	7.0
ف أوع/ن. الم. إ.ج %	8.7-	4.4-	1.4-	3.0	2.4	3.8-	0.5-	9.8	4.0	02	4.1-	6.3-
المستوى العام للأسعار	20.5	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2	1.4	2.3	4.0
م. النمو الاقتصادي	2.2-	0.9-	3.9	3.8	1.2	4.7	3.2	2.2	2.6	4.1	6.7	5.1
ر. دين خارجي مليار \$	25.7	29.5	31.5	33.6	31.2	30.5	28.3	25.3	22.6	22.6	23.5	21.4
خ. دين خارجي % الصادرات	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.1	19.8	22.8	21.7	17.7	12.6
خ. الدين الخارجي مليار \$	9.05	4.53	4.37	4.30	4.46	5.20	5.1	4.52	4.47	4.32	4.2	4.44
أقساط الدين مليار \$	7.15	3.13	2.57	2.00	2.36	3.2	3.4	2.82	3.0	3.09	3.2	2.11
الفوائد مليار \$	1.9	1.4	1.8	2.3	2.1	2.0	1.7	1.7	1.47	1.23	1.18	0.79
ف/ع في ميزان المدفوعات %	0.0	4.4-	6.3-	-	1.19	-	2.38	1.74	7.57	3.65	7.47	9.25
احتياطات دولية مليار \$	1.5	2.67	2.1	4.23	8.05	6.84	4.40	11.9	17.96	23.11	32.94	42.3
احتياطات دولية بالأشهر	--	2.9	2.3	4.52	9.56	7.39	4.58	12.19	18.08	19.14	24.34	28.0
الاستثمارات الأجنبية المباشرة م. \$	--	0.018	--	0.270	0.260	0.501	0.507	0.438	1.196	0.970	0.620	0.62

المصدر: روابح عبد الباقي - "المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية

تقييمية" - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية - جامعة باتنة - ص 229.

منذ بداية عام **1994** طرأ تدهور آخر في الإختلالات الشديدة التي كانت سائدة في السنوات السابقة، إذ حدث انخفاض آخر في أسعار النفط و صاحبه تزايد الصراع المدني و نضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد الجزائري إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات. و اضطرت السلطات العامة من جراء هذا التدهور إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي **1994**، و ذلك من خلال عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة، ثم ابتداء من ماي **1995** من خلال اتفاق مدته ثلاث سنوات بموجب تسهيل الصندوق الممدد.

لقد كان برنامج الإصلاح المعتمد منذ عام **1994** يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل في: ¹

- ❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة و خفض حجم البطالة تدريجيا،
- ❖ الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية،

- ❖ خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا،
- ❖ استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

يمكن أن نلخص أهم الجوانب التي شملها الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري المتبع من طرف صندوق النقد الدولي في العناصر التالية:

1.2. الميزانية العامة: ²

بفعل مجموعة التدابير السابقة، سجلت الميزانية العامة تحسنا مطردا، حيث انخفض العجز من **8.7 %** سنة **1993** إلى **4.4 %** سنة **1994**، أي إلى النصف تقريبا ثم إلى **1.4 %** من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الموالية، لنسجل بعد ذلك فائض خلال الفترة **1996-2002** عدا سنتي **1998** و **1999** اللتان سجل بهما عودة العجز في الميزانية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، و منه انخفاض الجباية البترولية التي تشكل أكثر من **60 %** من موارد الميزانية العامة، قبل أن يعود العجز مرة أخرى خلال سنتي **2003** و **2004**.

¹ كرم النشاشيبي و آلان فيلير وآخرون- "الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"- تقرير صندوق النقد الدولي- واشنطن- 1998- ص13.

² روايح عبد الباقي- "المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة باتنة-ص230-231.

إن تحقيق الهدف المخطط خلال سنوات البرنامج كما يتضح في الجدول رقم **05-09**، رغم الانحرافات المسجلة مع نهاية فترة البرنامج و التي لا تؤثر في النهاية على الهدف العام، هي محصلة طبيعية للتدابير التقشفية السالفة الذكر و التي أدت إلى تراجع كبير في النفقات العامة و زيادة معتبرة في الإيرادات العامة، حيث يمكن من خلال نفس المعطيات التمييز بين ثلاث مراحل مختلفة و هي:

المرحلة الأولى 1993-1996: نسجل فيها تراجعا كبيرا في النفقات العامة من **36 %** إلى **30 %** تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن الدولة اعتمدت خلال هذه المرحلة سياسة تقشفية صارمة. كما يلاحظ من نفس المعطيات أن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي كان ضعيفا نسبيا، قبل أن يعاود الارتفاع بينما انخفض في الوقت ذاته الإنفاق الاستثماري من **8.7 %** من الناتج المحلي الإجمالي، إلى **7.3 %** ثم إلى **7 %** في السنة الموالية، قبل أن يعاود الارتفاع مرة ثانية، و رغم ذلك بقيت قيمته دون المسجلة سنة **1993**، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات العامة و للفترة ذاتها من **27.6 %** إلى **33 %** تقريبا، بل و استمر هذا الارتفاع في السنة الموالية.

المرحلة الثانية 1997-2002: لقد تميزت هي الأخرى بتذبذب واضح من ناحية النفقات و الإيرادات، فالأولى شهدت ارتفاعا نسبيا سنتي **1997** و **1998** و لكن رغم ذلك بقيت دون مستوى **1993**، بل انخفضت بشكل حاد خلال السنتين اللاحقتين، أما الإيرادات فقد استمرت في الارتفاع حتى سنة **2002**، عدا سنتي **1998** و **1999** و ذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

المرحلة الثالثة 2003-2004: تميزت بعودة العجز في الميزانية العامة و ذلك بسبب الارتفاع غير المسبوق في النفقات العامة حيث تجاوزت **39 %** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **2004**، و يمكن تفسير ذلك بمحاولة الدولة خلال سنتي **2003** و **2004** إعادة إعمار مدينة بومرداس و ضواحيها بسبب الأضرار الناجمة عن الزلزال الذي أصابها، حيث قدرّت مصاريف إعادة الإعمار بـ **105** مليار دينار، أي ما يمثل **49.9 %** من العجز المسجل خلال سنة **2003**. مع العلم أن الإنفاق العام خلال الأربع سنوات الأخيرة تطوّر بمعدل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة.

2.2. السياسة النقدية:

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان تغطية عجز الميزانية الكبير يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار و بالتالي تشجيع هروب رأس المال. و في هذا السياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.¹

كجزء من الترتيبات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي تم تطبيق إصلاحات واسعة في كل من سياسيي سعر الفائدة و منح الائتمان، مما أدى بالتالي إلى دعم السياسة المالية مع التحكم في التوسع النقدي داخل الاقتصاد الوطني، و ذلك بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية، حيث أن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية و الداخلية الصافية، فإنه يمكن الإشارة أن التخطيط بمفهوم صندوق النقد الدولي يشير مباشرة إلى الحد من التوسع في القروض الداخلية. ففي الحقيقة فإنه يتم البحث عن رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار الذي تم تخفيضه للتقليص من الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازية. لقد رافق الإجراءات النقدية إتباع تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية، و كذا ترقية النظام الجبائي بجعله مرنا و فعالا و محاربة الغش و التهرب الضريبي الشيء الذي يبعد السلطات العمومية من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة و ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة دائمة مما يحث الأعدان الاقتصاديين لزيادة مدخراتهم و تشجيع الاستثمار الإنتاجي و توزيع أمثل للموارد المالية.

كما تم تحسين أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياطي النقدي القانوني الإجباري سنة **1994** لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر واستخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي **1995**، كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية و هذا بشكل مزايدات القروض لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود، و مراجعة إجراءات المزايدات للسندات للحساب الجاري و العمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في سنة **1996**.

¹ قدي عبد المجيد- "التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- ص277.

3.2. إصلاح القطاع المالي: ¹

في سياق تحوّل الجزائر إلى اقتصاد السوق أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي لفترة 1989-1991 وكانت تهدف إصلاحات القطاع المالي إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة و لهذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها.

تمثلت المرحلة الأولى للإصلاح في إنشاء إطار مؤسسي ملائم وتمثلت الخطوة الأولى في قرار 1987 بانسحاب الخزينة من عملية تمويل الاقتصاد، أين اقتصرت مسؤوليتها على تمويل الاستثمارات في البنية الأساسية و القطاعات الإستراتيجية ثم سنة 1989 أين تمّ إنشاء سوق النقد بين البنوك التجارية التي منحت لها الاستقلالية.

لقد حدثت نقطة تحوّل في عام 1990 بعد إصدار قانون النقد و القرض الذي نصّ على ما يلي: ²

- ❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية؛
- ❖ إنشاء مجلس النقد و القرض؛
- ❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزينة و النظام المالي؛
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة للحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي و إعادة الفائدة؛

4.2. تحرير الأسعار:

يهدف تحرير الأسعار إلى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989،³ أين قسّمت الأسعار إلى قسمين: الأسعار المقننة و الأسعار الحرة. يمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتوجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها و هي تطبق على المنتوجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد و العائلات بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع

¹ دراوسي مسعود- "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004" - أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-2005-ص383.

² كريم النشاشي وآخرون، مرجع سابق، ص57.

³ قانون رقم 89-12 المؤرخ في 12/07/1989، الجريدة الرسمية رقم 29-1989.

والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض و الطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار و الإنتاج و الطلب، إضافة قياس كثافة المنافسة التي تمثل بعد ذلك مؤشر ممتاز للوضع الحقيقية للسوق.¹

لقد أعطى برنامج التعديل الهيكلي أهمية كبرى لنظام تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزمات السوق لأنّ تدخلها يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، أي الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، كما أنّ تدخل الدول يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد و التوزيع العادل للدخل الوطني.

لقد تمثلت السلع المدعمة في الجزائر خلال سنتي 1992/1991 في 12 مادة و هي: ² الحبوب، السميد، الدقيق المستورد و البقول الجافة، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الحليب، السكر المسحوق، الخميرة المعدّة للمخابز، الطماطم المصبرة، غاز البوتان، غاز البروطان، غاز أويل.

مع مطلع سنة 1992 كانت الجزائر تطبق نظاما لدعم السلع الاستهلاكية العامة الذي بلغت تكلفته على الموازنة ما نسبته 5%³ من إجمالي الناتج المحلي، وقد شجّع هذا النظام على تراكم المخزونات بغرض المضاربة و من ثمّ ظهور الأسواق الموازية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تهريب السلع المدعمة إلى البلدان المجاورة.

لقد تطلب إلغاء هذا الدعم عملية تحرير ضخمة لنظام الأسعار، بالإضافة إلى إحداث زيادات كبيرة في الأسعار المحدّدة إداريا و خلال الفترة 1994 إلى عام 1996 اضطرت الحكومة إلى رفع المنتوجات الغذائية و البترولية المدعمة بنسبة تصل إلى 20% و ذلك للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية و بهدف دعم الفئات المحرومة تولت الحكومة مساعدة هذه الفئات و ذلك عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية (قانون المالية 1992) و بعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 و يتلقى موارد من تخصيصات ميزانية الدولة.

¹ Youcef Deboub- "Le nouveau mécanisme économique en algerie"- OPU- 1985- p101.

² قوانين المالية لسنة 1991، 1993.

³ كريم النشاشيبي و آخرون- مرجع سابق- ص20.

5.2. النمو الاقتصادي:

إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة فإن الاقتصاد الوطني و بعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبياً، قد حقق معدلات إيجابية و لو أنها متواضعة في بعض الأحيان. هذه الأخيرة تؤكد أن الاقتصاد الجزائري قد حقق معدلات نمو إيجابية خلال فترة البرنامج بعد مدة سبع سنوات من المعدلات السلبية. غير أنه و بالتعمق بالتحليل إلى النتائج الميدانية يتضح أن العوامل الخارجية قد لعبت دوراً حاسماً للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيص تلك العوامل في النقاط التالية:

❖ إعادة الجدولة و ما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الإقراض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج.

❖ الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات من ناحية الأسعار، بالنسبة للكميات المنتجة تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يومياً سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يومياً سنة 1995.¹ أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً محسوساً في الأسواق الدولية الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.

❖ الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤكد البيانات الإحصائية في هذا المجال أن هذه المساهمة قد ارتفعت من 15 % سنة 1995 إلى 21.5 % سنة 1996² رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين أما القطاع الصناعي فقد عانى الكثير خلال فترة البرنامج بالرغم من التحسن الطفيف خلال سنة 1998، أين سجل معدل نمو إيجابي لأول مرة يقدر بـ 4.6% بعد سلسلة معدلات النمو السابقة المسجلة خلال الفترة 1994-1997 الأمر الذي انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك رغم كل التدابير المتخذة لتحسين أداءه و عودته إلى النمو.

¹ صالح ياسر حسن. طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي و مؤسساته المالية الدولية. الندوة العربية حول المديونية. الجزائر 1991.

² عبد الله دعيدة - التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخصوصية في البلدان العربية - مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر.

إن مجموعة العناصر السالفة الذكر تبين أن العوامل الخارجية ساهمت بقسط وافر في النتائج المحققة و هو الاتجاه الذي تدعمه بعض الدراسات في هذا المجال إذ تؤكد أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاعي المحروقات و الزراعة لا يتجاوز 1٪ سنة 1997.¹

6.2. ميزان المدفوعات:²

سجل هو الآخر نتائج طيبة و ذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة ديونها الخارجية حيث تؤكد بيانات الجدول رقم 05-09 أن الحساب الجاري حقق فائضا سنّي 1996 و 1997 و ذلك رغم العجز المسجل خلال السنة الموالية نظرا لانخفاض أسعار المحروقات من جهة و الزيادة النسبية في خدمة الدين الخارجي من جهة ثانية كما هو مبين أدناه.

أ. خدمة الدين الخارجي:

إن المتتبع للتطور التاريخي لخدمة الدين الخارجي يلاحظ الانخفاض المحسوس لمؤشر خدمة الدين خلال الفترة المعنية بالدراسة و ذلك نظرا للأثر الإيجابي لإعادة الجدولة، فالمعطيات الكمية في الملحق تبرز أن خدمة المديونية انخفضت لأول مرة إلى حدود 4 مليار دولار سنة 1994 أي بنسبة 39٪ تقريبا، بمعنى أنها تقلصت إلى أقل من النصف بعد ما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993 أي نسبة تقارب 75٪ ثم انخفضت السنة الأولى إلى حدود 30٪ سنة 1997 لنسجل ارتفاعا نسبي سنة 1998 حيث بلغ معدل خدمة الدين 47٪ و يرجع ذلك حسب رأينا إلى عاملين أساسيين الأول هو انخفاض أسعار البترول و الثاني ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع إلى أكثر من 3 مليار دولار بعد ما كانت في حدود 2 و 2.5 مليار دولار و ذلك رغم تراجع أقساط الفائدة سنة 1998.

¹ CNES – projet de rapport sur la situation économique -2eme -semestre 98 – mai 99.

² روايح عبد الباقي و غياط شريف- " الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر -" جامعة قلمة-ص05.

الجدول رقم 05-10: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2001

الوحدة: مليار دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية مليار \$	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3
خدمة الدين مليار \$	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
نسبة خ.الدين/الصادرات %	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2	20	22.3

Source : Abdelkrim Naas- le système bancaire algérien : de la décolonisation à l'économie de marché- édition INAS-2003-pp225-267.

ب- مخزون الدين الخارجي:

خلافا لخدمة الدين الخارجي سجل مخزون الدين الخارجي ارتفاعا مستمرا خلال فترة البرنامج إذ تجاوز رصيد الدين 30 مليار دولار، فقد انتقل من 25 مليار دولار سنة 1995 إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعاً نسبي و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار. وإذا كان الدين الخارجي لا يمثل في حد ذاته أزمة كما سبقت الإشارة في إحدى دراساتنا السابقة لأن الأزمة تبدأ عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، إلا أن حجم معتبر و بهذا المستوى للمديونية يعتبر سبباً كامناً لاندلاع الأزمة في أية لحظة في حالة البلدان المتخلفة و ذلك بسبب عدم تحكمها لا في أسعار صادراتها و لا في أسعار وارداتها نظراً للميكانيزمات المتعددة التي تستخدمها البلدان الرأسمالية المتطورة أسعار الصرف ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، الأمر الذي ينتج عنه آثار سلبية و بنسب مختلفة على اقتصاديات البلدان المتخلفة.

إذا كان صندوق النقد الدولي يفترض توفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشكل حجر الزاوية في البرنامج بدلا من قيام البلد بالاقتراض الأجنبي إلا أن نتائج التجربة الجزائرية بسبب الظروف الأمنية كانت هزيلة مقارنة مع المغرب و تونس حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأجنبية المباشرة 270 و 280 مليون دولار سنتي 1997 و 1998 على التوالي و ذلك رغم الحوافز والمزايا التي يمنحها قانون الاستثمار الجديد. و في ظل هذا الوضع فإن السؤال الأساسي الذي يطفو إلى السطح هو: ما هو حصاد المؤسسات الوطنية (عمومية و محلية) على ضوء البرنامج المعتمد و على ضوء التغيرات الجذرية التي عرفتها هاته المؤسسات و محيطها العام؟ و لمعرفة هذه النتائج فإن البيانات الرقمية تؤكد أن مساهمة القطاع الصناعي خلال

فترة البرنامج كما سبق التذكير كانت سلبية إذ انتقلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 14٪ سنة 1993 إلى 11.5٪ خلال السنة الأولى. من البرنامج أي سنة 1994 ثم إلى 10.6٪ في السنة الموالية ف 8.6٪ و 8.5٪ خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي أما بالقيم فإن الإنتاج الصناعي انتقل خلال نفس الفترة و بالأسعار الجارية من 133.2 مليار دينار سنة 1993 إلى 169 مليار سنة 1994 بـ 208 مليار دينار في السنة الموالية ثم 222.3 و 235.9 مليار دينار خلال سنتي 1996 و 1997 على الترتيب.

أما بالنسبة للأسعار الثانية (دينار سنة 1989) فإن المعطيات الكمية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تؤكد تراجع كبير في الإنتاج الصناعي فالمؤشر العام للإنتاج الصناعي قد بلغ 78.5٪ بعد ما كان 88.4٪ سنة 1994 أي أنه تراجع بأكثر من 10 نقاط و تزداد الصورة قتامة بالنسبة لنفس المؤشر دون أخذ بعين الاعتبار قطاع المحروقات حيث تنخفض النسبة السالفة إلى 69.3٪ و تؤكد نفس المصادر أن الفروع الصناعية الأكثر تضررا هي صناعة الجلود و الأحذية بـ (23.7٪) و صناعة الخشب و الفلين والورق بـ (47.3٪) ثم النسيج و صناعة الألبسة بـ 49.1٪ و يرجع ذلك إلى شدة المنافسة في هذه القطاعات بعد عمليات تحرير التجارة و عوامل تنظيمية و بيئية ناجمة عن عملية إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و مع تراجع معدلات الإنتاج والصعوبات الكثيرة و المتعددة التي تعاني منها مختلف المؤسسات الوطنية يزداد الضغط على سوق العمل جراء ضعف معدلات التشغيل و عمليات التسريح الكبير للعمال كما سنرى بشيء من التفصيل لاحقا.

ج- الاحتياطات الدولية:

إن الاحتياطات التي كانت أقل من 2 مليار دولار لمدة 8 سنوات التي سبقت برنامج التثبيت (أي من سنة 1986 إلى 1993) عرفت تحسنا غير مسبوق و ذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، إعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات حيث تجاوز سعر البرميل الواحد أكثر من 19 دولار أمريكي خلال سنتي 1996-1997، مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.7 مليار \$ سنة 1994 إلى 4.4 مليار \$ سنة 1996، لتبلغ سنة 1997 ثمانية ملايين \$ رغم التراجع النسبي خلال سنتي 1998 و 1999 حيث بلغت على التوالي 6.8 مليار \$ و 4.4 مليار \$ و ذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة، و ارتفاع خدمة الدين الخارجي من جهة أخرى. و قد زاد نمو هذه الاحتياطات ليصل 18 مليار \$ في سنة 2001 مقابل 11.9 مليار \$ سنة 2000 و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05-11: تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة 1986-2001

الوحدة: مليار \$

السنة	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01
إح صرف أجنبي	1.3	1.3	0.9	0.8	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2	4.4	8	6.8	4.4	11.9	18
إح بالشهر/صادرات	1.4	1.7	1.1	0.9	0.7	2	1.8	1.9	3	2	4.7	9.4	7.6	4.7	12.3	18.1

Source : Mohamed Ghernaout- Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes- 1^{ère} édition- Grand Alger Livres-2004-p72.

من جهة أخرى فإن الميزان التجاري قد تمتع بفائض ممتاز، حيث ارتفع من عجز قدر بـ 0.26 مليار \$ سنة 1994 إلى 0.15 مليار \$ سنة 1995 ثم إلى فائض قدره: 4.08 مليار \$ ثم إلى 5.69 مليار \$ في السنتين الموالتين على التوالي، قبل أن ينخفض هذا الفائض إلى 1.5 مليار \$ سنة 1998، ليعاود الارتفاع من جديد ليبلغ كحد أقصى له آنذاك عام 2000 بقيمة 12.3 مليار \$ مقابل 9.6 مليار \$ سنة 2001 استنادا على بيانات بنك الجزائر. و قد ساهم في تحقيق هذا الفائض ارتفاع عوائد المحروقات التي تشكل أكثر من 96% من عوائد الصادرات و لذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عوائد الصادرات السلعية، وذلك لأن صادرات المواد الأخرى تظل جد محدودة لا تتعدى بضع مواد من التمور، الفوسفات، البقوليات، الخمر والحديد بنسبة ضعيفة.

أما بالنسبة للواردات نلاحظ اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996 رغم السماح بقابلية تحويل الدينار و الشروع في تحرير التجارة الخارجية (انخفاض الحقوق الجمركية) و تحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف و زيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة. و هذا كنتيجة لإصلاح الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة، و بسبب تحرير الأسعار الداخلية و آثارها على القدرة الشرائية من جهة أخرى.

الجدول رقم 05-12: تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر في الفترة 1994-2001

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
البيان								
الميزان التجاري	-	0.152-	4.08	5.690	1.510	3.360	12.30	9.61
الصادرات	8.899	10.248	13.174	13.820	13.820	12.320	21.650	19.09
الواردات FOB	-	10.4-	9.09-	8.13-	8.63-	8.96-	9.35-	9.48-
	91.58							

Source : Evolution économique et monétaire en Algérie- Banques d'Algérie-rapport 2001-Juillet 2002-p97.

7.2. نظام الصرف:

- ❖ تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين أبريل و سبتمبر 1994 مما أدى إجماليا إلى تخفيض قيمة العملة بنسبة 50 % مقابل الدولار الأمريكي.
- ❖ العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين البنك المركزي و المصارف التجارية.
- ❖ تحويل جلسات تحديد السعر إلى سوق النقد الأجنبي بين المصارف و ذلك باشتراك المصارف والوسطاء المعتمدين الآخرين.
- ❖ إنشاء مكاتب الصرافة.
- ❖ تنفيذ سياسة سعر الصرف بهدف تأمين القدرة على المنافسة الخارجية، و دعمها بسياسات مالية ملائمة.

8.2. إصلاح المؤسسات العامة و تنمية القطاع الخاص:

- ❖ تطبيق قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في المصارف المحلية.
- ❖ توسيع نطاق الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العامة.
- ❖ تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية.
- ❖ منح الاستقلالية إلى 22 مؤسسة عامة كبرى من المؤسسات التي تكبدت خسائر ضخمة وتطلب الأمر في النهاية وضع برنامج خاص لمتابعتها وإعادة هيكلتها.

❖ إقرار أول برنامج للخصخصة بالتعاون مع البنك الدولي لتحويل حوالي 200 من المؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص.

❖ إقرار خطط لإعادة هيكلة عشر وكالات عامة تعمل في مجال الاستيراد و التوزيع، و إعادة هيكلة السكك الحديدية و شركة الغاز و الكهرباء.

❖ إصدار برنامج لخصخصة 250 مؤسسة عامة كبيرة بين 1998-1999.

بالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي فرضها صندوق النقد الدولي أساسا يتماشى مع نية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تشرف عليه نفس الهيئة فيما يخص الجانب المالي و حتى جانب تقييم النتائج المرجوة والمحققة. يمكن أن نجمل بقية الإجراءات كما يلي:

❖ شبكة الضمان الاجتماعي و القضايا الاجتماعية.

❖ سوق العمل.

❖ القطاع الزراعي.

❖ قطاع الإسكان.

❖ سياسة حماية البيئة.

❖ تحسين الإحصاءات.

لقد حقق برنامج التعديل الهيكلي الذي نفذته الجزائر منذ عام 1995 نتائج باهرة في استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، فقد تراجع معدل التضخم إلى 6% في نهاية عام 1997 بعد أن كان قد وصل إلى 39% في عام 1994، بسبب تأثير خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة في البداية و بسبب التعديلات في أسعار السلع المدعمة و المحددة إداريا. كما أن تشديد سياسات إدارة الطلب بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة و وفرة قدر كبير من التمويل الاستثنائي، قد عزّز الوضع الخارجي للجزائر بدرجة كبيرة، حيث ارتفع إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من 1.5 بليون دولار في نهاية 1993 إلى 2.1 بليون دولار في نهاية عام 1995 ثم إلى 8 بلايين دولار في نهاية عام 1997، وكان ذلك راجع في جزء منه إلى تحسن أسعار النفط. وعلاوة على ذلك فقد تراجعت نسب الهبوط في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 2% سنة 1993 إلى 1% في عام 1994، قبل أن تفسح المجال أمام ارتفاع معدلات النمو الحقيقي إلى حوالي 4% في عامي 1995 و 1996، و قد أدى هذا

التحسن في أداء النمو إلى زيادة الدخل الفردي في كل من عامي 1995 و 1996 بعد الهبوط الذي استمر لخمس سنوات.

المبحث الثالث: تطور النظام المصرفي الجزائري و إصلاحاته

ورثت الجزائر عن فرنسا نظاما مصرفيا قائما على أساس ليبرالي، و بعد الاستقلال انتهجت السلطات العامة سياسة التخطيط المركزية فلم تكن السياسة النقدية منفردة ببرنامج مالي مستقل عن بقية البرامج التنموية الوطنية، حيث كان إصدار النقود خاضع لاحتياجات مختلف القطاعات دون دراسة دقيقة للنتائج المترتبة عن ذلك، ليعرف النموذج التنظيمي نقائص من الجانبين النظري و التطبيقي.

كل ما سبق نتج عنه اختلال وظيفي و هيكللي لا يزال مستمرا على الجهاز المصرفي على الرغم من تعدد الإصلاحات التي اعتمدها الدولة في نفس المجال، و على هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى و متطلبات العصر و تحديد سياسة نقدية قوية و مستقلة تخدم السياسة التنموية المتبعة من قبل الدولة. إلا أن هذا الهدف اعترضته قيود عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ وجود ديون كبيرة ناتجة عن نظام التخطيط المركزي.
- ❖ التسرب الكبير للنقود خارج الجهاز المصرفي.
- ❖ عجز أغلب المؤسسات العمومية مما أدى إلى عدم تسديد ديونها اتجاه البنوك.
- ❖ غياب الحوار الوطني حول ضرورة تعديل النظام المصرفي، و بالتالي لم يكن أمام السلطات إمكانية تطبيق أي سياسة دون مراعاة هذه القيود.

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام أو القطاع البنكي في أي اقتصاد كان، تطورت و نمت إشكالية الإصلاح البنكي للمنظومة المصرفية في الجزائر منذ مطلع الاستقلال إلى يومنا هذا، و ذلك تماشيا مع تطور أهداف و مسار السياسة الاقتصادية العامة للدولة. إذ بذلت السلطات العامة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية. فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 و الدينار الجزائري سنة 1964. و كل ما سبق ذكره قد ألزم علينا دراسة و تحليل وتتبع تطور مسار المنظومة المصرفية في الجزائر في ظل تحوّل التوجه الاقتصادي، من الاقتصاد الموجه إلى تبني نظام اقتصاد السوق، قصد توضيح أثر الإصلاحات المطبقة على النظام المصرفي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور هيكل النظام المصرفي الجزائري

لقد اتجه الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة إلى اعتماد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كونها أهم المحاور المدرجة في نطاق بناء هيكل الاقتصاد الجزائري، فقامت الدولة بتوجيه الاقتصاد و تنظيمه و التحكم في الثروات الخاصة بالبلد، و تدخلت بشكل مباشر في كل مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي. إلا أن المهمة كانت ثقيلة و صعبة على الاقتصاد الجزائري و على الجهاز المصرفي خاصة فيما يخص تحمل أعباء تمويل هذه التنمية، هذا ما خلق نوع من التداخل بين الخزينة العمومية و الجهاز المصرفي في أداء تلك الوظيفة.

من أجل سهر الدولة على تحقيق تلك الأهداف المنوطة إليها و المتمثلة في تحقيق التنمية المخططة، لجأت إلى وضع و إنشاء هيكل مالي تتماشى مع هذا الوضع و استحداث مؤسسات نقدية وطنية توزع القروض و تسير الاحتياطات و تراقب و جهات توظيف الموارد المالية. و من بين الإجراءات التي قامت بها الدولة هي فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 29 أوت 1962، إنشاء البنك المركزي الجزائري و غيرها من الهياكل المستحدثة في المنظومة المصرفية.

أولاً: بنية الجهاز المصرفي الجزائري أثناء فترة الاحتلال الفرنسي

كان بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من البنوك و المنشآت المالية العامة و الخاصة (بنوك تجارية، بنوك أعمال و مؤسسات مالية) وكذلك بنك إصدار دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة. و التي كانت في الحقيقة امتدادا للنظام المصرفي الفرنسي، و عليه فقد كانت في كثير من الأحيان نقمة على الجزائريين نظرا لارتفاع معدلات الفوائد على القروض الممنوحة للفلاحين الجزائريين، الشيء الذي أدى في الأخير بالكثير منهم إلى فقدان أراضيهم لعجزهم عن سداد أقساط الديون و فوائدها. ورغم تناقضات و سلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظ به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.¹

لقد تميز النظام المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية و منشآت لإعادة الخضم، حيث كانت هذه المؤسسات المالية تخدم المصلحة العامة للمعمرين فقط، و كانت معظم البنوك

¹ د. بوراس أحمد و أ. عياش زبير - "الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية" - مجلة العلوم الإنسانية - جامعة منتوري - قسنطينة - العدد 30 - ديسمبر 2008 - المجلد ب - ص 216.

التي تنشط بالجزائر ما هي إلا امتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة.

1. الجهاز المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي:

عند الاحتلال الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلّة دور النقود في المبادلات و بنظام المعدنين الذهب و الفضة في العملة، و كانت هناك دار لصك النقود، أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19 عاما.

إن أول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 19/07/1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد، وقد بدأ هذا الفرع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848. وثاني مؤسسة كانت le comptoir national d'escompte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي تتمتع بحق إصدار النقود، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع. و ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérie (1851) برأسمال قدره 3 ملايين فرنك مقسمة إلى 6 آلاف سهم، و قد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحتة اعتماد أي قرضا بنصف قيمة رأسماله المدفوع 1050.000 فرنك.¹

لقد شهد هذا الأخير أزمة مالية ما بين 1880 و 1900 نظرا للإسراف و عدم العقلانية في تقديم القروض، مما أدى إلى نقله لفرنسا، و تغير اسمه ليصبح بنك الجزائر و تونس، حيث أسندت له مهمة إصدار و باستقلال تونس عام 1956 تأمم هذا البنك و فقد حقه في الإصدار لتونس سنة 1958 ليعود اسمه بنك الجزائر و كانت من أهم وظائفه هي:

❖ اقتطاع الموارد على الأغلبية المسلمة و إعادة توزيعها على المعمرين؛

❖ تمويل الزراعة الاستعمارية؛

❖ تمويل النشاطات التجارية، لاسيما نشاط تصدير الخمر و الحمضيات.

¹ د. شاكور القزويني - "محاضرات في اقتصاد البنوك" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - 1992 - ص 48.

2. بنية النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال:

كان يرتكز نشاط النظام المصرفي قبل الاستقلال في المناطق الكبيرة با لدرجة الأولى، بحيث كانت العديد من فروع البنوك الفرنسية ووكالاتها تنشط في المدن الكبيرة الكثيفة بالسكان بالإضافة إلى البنوك الشعبية، وكان يضم المؤسسات المصرفية التالية:

1.1. بنك الجزائر: كان بنك الجزائر يقوم بنشاط يتمثل في بنك الإصدار كما كان البنك ملتزم بتغطية ذهبية لا

تقل عن الثلث للنقود الورقية التي يصدرها وأيضا الودائع عند الطلب و هذا ما يقيد حريته في الإصدار.

2.2. البنوك التجارية: بلغت البنوك التجارية قبل الاستقلال حوالي 13 مصرفا، و مجموع فروع هذه البنوك

التجارية بلغ حوالي 409 فرعا، منها 149 فرعا في منطقة الجزائر، 154 في منطقة وهران، 83 في منطقة قسنطينة، و 23 فرعا في الصحراء، و كان التمركز الكبير في الجزائر بلغ 92 فرعا، تمثل وكالات للبنوك الفرنسية مثل الشركة العامة، القرض الليوني، البنك الوطني للتجارة و الصناعة، شركة مرسيليا، إضافة إلى بنوك أخرى ضعيفة النشاط.¹

3.2. البنوك الشعبية: تختص هذه البنوك في التجارة الصغيرة، وقد شهدت نفس التطور الذي عاشته في فرنسا

وهي تتكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية والصندوق المركزي و بنوك جهوية، كما أقيمت هذه البنوك سنة 1921 فبلغ عدد فروع البنوك الشعبية 22 فرعا سنة 1961.

4.2. صندوق التجهيز و تنمية الجزائر: تأسس هذا الصندوق سنة 1959، و يختص بتعبئة الموارد المالية

وخصوصا العمومية لتخصيصها لتمويل برامج التنمية، و أنهى نشاط هذا الصندوق بعد الاستقلال.

5.2. قروض القطاع الفلاحي: يوجد نوعين من التمويل في القطاع الفلاحي:

أ - صندوق القرض الفلاحي التعاوني حيث يمنح قروض فلاحية قصيرة الأجل؛

ب - الشركات الفلاحية للادخار و تتميز بالطابع التعاوني، و تمنح القروض قصيرة و متوسطة الأجل.

6.2. بنوك الأعمال: أشهرها البنك الصناعي الجزائري، الذي كان يضم ثلاث فروع له في الجزائر.

7.2. بنوك التنمية: تأسست سنة 1959 و تشمل صندوق التجهيز، و تأسس لتمويل المنشآت الصناعية.

¹ Ben Malek Riad- " la réforme du secteur bancaire algérien"- Mémoire de maîtrise sciences économique, Université sciences sociales, Toulouse, 1998-1999- P133.

8.2. المنشآت العامة و بنيتها العامة: تساهم بشكل فعال في التمويل و التنقيب على البترول في الصحراء، وتم توقيف تمويلها سنة 1962، و بلغت مجموعها خمسة مصارف أشهرها القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية، الذي كان دوره يتمثل في تقديم القروض طويلة الأجل.

الجدول رقم 05-13: هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل سنة 1962

العدد	البنك	طبيعة البنك	عدد البنوك	عدد الفروع
1	بنك الجزائر (بنك الإيداع)	1	1	1
2	البنوك التجارية (الثانوية)	11	409	
3	بنوك الأعمال	3	4	
4	بنك التنمية	1	1	
5	مؤسسة إعادة الخصم	1	1	
6	بنوك الائتمان الشعبي	1	1	
7	المنشآت العامة و شبه العامة	4	1	

المصدر: شاكِر القزويني- " محاضرات في اقتصاد البنوك " - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1992-ص 154.

ثانيا: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري 1962-1985¹

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل أتت بعد الاستقلال في سنة 1962، وتشكّل في البداية من إرث المؤسسات و الهياكل الموجودة في هذه الفترة، و انطلاقا من عام 1967 تم إضفاء السيادة عليه و بدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية و الاقتصادية للدولة الجزائرية آنذاك.

1. الإجراءات المستحدثة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكّل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، و ذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها يحل محل بنك الجزائر²، و تم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر

¹ بظاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"- أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع: تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر- 2006/2005-ص 29.

² القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 و المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري و تحديد قانونه الأساسي.

1962، و من أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية. ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، و لكن الإجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية ممثلة في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 و هذا الأخير غير قابل للتحويل و قيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، و قد وضعت هذه العملية حدا لتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج.

إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين.¹ وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل استثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن و القدرة على الوفاء، مما اضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الإصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة بين 1963-1967،² و النتيجة كانت ازدواجية النظام المصرفي. فالأول قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، و الثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية و ظهور المصارف الحكومية على ساحة المنظومة المصرفية الجزائرية.

2. تأميم البنوك الأجنبية:³ إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و عرف هذا التطلع استحالة إقامة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية و الأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية على الساحة السياسية و الاقتصادية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966. و قد كان هذا القرار الإعلان عن بداية إعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة و هي البنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائري CPA و بنك الجزائر الخارجي BEA.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

M.E. Benissad - « Essais D'analyse monétaire avec référence à l'Algérie » - OPU- 1975- P 16.

² أحمد هني - " العملة و النقود " - مرجع سابق - طبعة 1991 - ص 139.

³ بطاهر علي - " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية " - رسالة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 30.

كان الغرض من وراء إنشاء هذه البنوك الثلاثة هو كسر حدة الاحتكار المصرفي الأجنبي من جهة، و الرغبة في تقديم مساهمات جادة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد من جهة أخرى، و كانت بداية عمل هذه البنوك تركز نظريا على نوع من التخصص، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد تكفل البنك الوطني الجزائري **BNA** بتمويل القطاع الاشتراكي الفلاحي و التجمعات المهنية للاستيراد، والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص. أما القرض الشعبي الجزائري **CPA** فقد تكفل بتمويل النشاط الحرفي والفنادق و المهن الحرة، في حين تخصص بنك الجزائر الخارجي **BEA** بتمويل التجارة الخارجية.

3. مرحلة ما بعد التأميم: توالى عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي انطلاقا من سنة **1982** (خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي الأخرى تسوية هيكلية و الدخول في تجربة الاستقلالية المالية)، وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبء عن الخزينة و عودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة و منح البنوك دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، و نتج عن إعادة الهيكلة هذه استحداث بنكين تجاريين هما: بنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR** و بنك التنمية المحلية **BDL**. و تغير مع تأسيسهما نوعا ما هيكل نظام التمويل و أدى هذا الإجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول **BADR** مهام القطاع الفلاحي و ترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما البنك الثاني **BDL** فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية.

هكذا تمثل جميع تلك المراحل التي مرّ بها العمل المصرفي أو الفترات التي تعاقبت على إحداث و تأسيس الجهاز المصرفي الجزائري، الذي عرف عدة إصلاحات و تعديلات على جوهره و مضمونه خلال السنوات التي تلت قانون النقد و القرض الصادر سنة **1990** و الذي يعد المنعرج في هيكل و عمل النظام المصرفي الجزائري.

ثالثا: الهيكل العام للنظام المصرفي الجزائري إلى غاية إصلاح **1986**

1. البنك المركزي الجزائري: تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في **1 جانفي 1963** وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و قد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة، يتمثل الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة، بينما

يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها. و من هنا جاء الإلحاح على ضرورة تنظيم اتصال دائم و تعاون فعال بين السلطات العمومية و مؤسسة الإصدار.¹

هكذا أصبحت إدارة البنك المركزي الجزائري مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم رئيس الدولة و باقتراح من وزير الاقتصاد² يساعده في ذلك مدير عام معين أيضا من طرف نفس المصدر، باقتراح من المحافظ موافق عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية.³ و يتكون مجلس إدارة البنك المركزي الجزائري⁴ العريض التشكيلة بالإضافة إلى المحافظ و المدير العام من: أربعة إلى عشرة مستشارين حسب كفاءتهم و خبرتهم في الإدارات الاقتصادية و المالية للدولة، اثنين إلى خمسة مستشارين يختارون حسب الخبرة المهنية في مجال الفلاحة و التجارة و الصناعة، اثنين إلى ثلاثة مستشارين يمثلون الهيئات العمالية.

بموجب المهام المنوطة بالبنك المركزي الجزائري في إطار القانون 62-441 المؤرخ في 13 ديسمبر 1963، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك و بالتالي تم منعه من القيام بأية عملية مع الخواص إلا في الحالات الاستثنائية، التي تقتضيها المصلحة الوطنية. و تتمثل المهام الأساسية التي يخولها القانون الأساسي لهذا البنك في تنظيم تداول النقد، و تسيير و مراقبة توزيع القرض بكل الوسائل المناسبة في إطار السياسة المحدد من قبل السلطات العامة.⁵ و لقد حدد القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري العمليات المنشئة للنقد التي يمكنه القيام بها⁶ فبالإضافة للعمليات على الذهب و العملات الأجنبية، يسمح القانون الأساسي للبنك بإعادة الخصم للبنوك و خصم السندات العمومية و الخاصة (بصفة استثنائية للخواص) كما يمكنه قبول إدخال السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل في محفظة الأوراق المالية للبنك.⁷ و يستطيع البنك المركزي منح الخزينة سلفات مكشوفة على حسابها الجاري الذي لديه، غير أنها حددت بنسبة 5% من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة.⁸

1 حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 1992- ص125- 126.

2 المادة 09 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

3 المادة 15 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

4 المادة 19 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

5 حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص127.

6 المادة 44 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

7 المادة 45 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

8 المادة 53 من القانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري.

هذا على مستوى النصوص أما على مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة و هذا بمنحها تسهيلات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني آنذاك. و نجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل، مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية و ظهور التضخم.¹

2. البنك الجزائري للتنمية:² أنشأ هذا البنك بتاريخ 07 ماي 1963 بموجب القانون 63-165 باسم

الصندوق الجزائري للتنمية على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ثم تغير اسمه بتاريخ 1971/06/30 ليصبح البنك الجزائري للتنمية باعتباره بنكا متخصصا في التنمية، و كانت مهمته تمويل وإنجاز و تنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني و تشمل الصناعة بما فيها الطاقة و المناجم و قطاع السياحة و النقل و التجارة و التوزيع و الزراعة و الصيد و مؤسسات الإنجاز. و ابتداء من عام 1975 أصبح مسؤولا عن تطوير التنمية على النطاق الجهوي و المساهمة في إنشاء و تمويل المؤسسات البلدية و المحلية.

قد حل البنك محل خمسة بنوك فرنسية كانت كلها تمارس النشاط المصرفي أثناء الوجود الاستعماري في الجزائر، وهذه المؤسسات هي: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق الودائع و الارتمان، صندوق صفقات الدولة، صندوق تجهيز و تنمية الجزائر.³

لكن الواقع غالبا ما لا يطابق تماما النصوص، فالبنك التجاري للتنمية كان محدود الفعالية في تعبئة المدخرات المتوسطة و الطويلة الأجل، و كانت الموارد التي ظل استعمالها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.⁴

3. البنك الوطني الجزائري: أنشأ هذا البنك بتاريخ 13/06/1966 ليكون أداة للتخطيط المالي و دعامة

للقطاع الاشتراكي و الزراعي.⁵ و قد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة و منها:

❖ بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966.

❖ بنك التسليف الصناعي و التجاري في شهر جويلية 1967.

¹ بطاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 32.

² تلخيص الطالب المعتمد من:

بطاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 32-33.

حميدات محمود - "مدخل للتحليل النقدي" - مرجع سابق (طبعة 1992) - ص 129-130.

³ شاكور القزويني - "محاضرات في اقتصاد البنوك" - مرجع سابق - طبعة 1992 - ص 157.

⁴ الطاهر لطرش - "تقنيات البنوك" - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - طبعة 2001 - ص 187.

⁵ الأمر رقم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966.

❖ بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.

❖ بنك باريس و البلاد المنخفضة في شهر جوان 1968.

من أهم الأنشطة الوظيفية التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بينوك الإيداع يعتمد إلى تمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعيا كان أم زراعيا.

4. القرض الشعبي الجزائري: أنشأ هذا البنك بتاريخ **29 ديسمبر 1966** ليخلف المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل هذا التاريخ¹ و التي نذكرها فيما يلي:

❖ البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني.

❖ البنك التجاري و الصناعي للجزائر.

❖ البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة.

❖ البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

تم دمج جميع هذه المصارف و أنشأ على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري، حيث تم تدعيمه بعد ذلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968 و ضم الشركة المارسييلية للبنوك بتاريخ **30 جوان 1968** والشركة الفرنسية للتسليف و البنك في عام **1971**. و قد خوّل للقرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام و خاصة السياحة و الأشغال العمومية و البناء و الري و الصيد البحري، كما يشرف على تمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد دعم الصناعات المحلية التقليدية والمهن الحرة.

5. بنك الجزائر الخارجي: أنشأ هذا البنك بتاريخ **01 أكتوبر 1967**، و قد جاءت هذه المؤسسة بتملك بنك كريدي ليوني في **12 أكتوبر 1968** و الذي كان بدوره قد ضم البنك الفرنسي للتجارة الخارجية. و في سنة **1968** تملك بنك الجزائر الخارجي الشركة العامة و بنك باركليز الفرنسي و البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الأبيض المتوسط و بنك تسليف الشمال. و قد تخصص هذا البنك عند إنشائه في العمليات مع الخارج كما أنه يمارس كذلك جميع العمليات المصرفية التقليدية كأى بنك جزائري آخر.²

¹ الأمر رقم 66-36 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 المعدل و المتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11 ماي 1967 و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري.

² حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص132.

لقد عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية منعرجا حاسما بعد الإصلاح المالي لسنة **1971** الذي نتجت عنه آثار متعددة من الناحية العملية، بحيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وزارة المالية و بالتالي انكماش دور البنك المركزي الجزائري، و أصبحت مهمته تنحصر في عمليات أطلق عليها **"عمليات السوق النقدية"**. كما تخلى البنك المركزي في نفس الوقت عن التحديد المباشر للسياسة النقدية، و خلال هذه الفترة أصبح عرض النقد يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد، و هكذا ارتبط إصدار النقد لصالح الخزينة كونها الوسيط المالي الأساسي للاقتصاد و ذلك بشكل كبير بالاحتياجات المصرح بها لهذا الأخير.

تخلل سنتي **1978** و **1979** فترة مراجعة للمخططات الإنمائية السابقة مما أعطى إشارة الانطلاق في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الوطنية قصد إعطائها نوعا من الاختصاص في أنشطتها، فجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليموّل جزءا من هذه الأنشطة.

6. بنك الفلاحة والتنمية الريفية: أنشأ هذا البنك بتاريخ **13 مارس 1982**¹ و من أهم وظائفه الأساسية

بالإضافة إلى جميع العمليات المصرفية التقليدية يشرف على تمويل:

- ❖ الهياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.
- ❖ الهياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية.
- ❖ الهياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الريفية.

لقد جاء التطهير المالي المتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية سنة **1983**، و هذا التطهير المالي الذي تمخض عنه ظهور بنك جديد ينشط على المستوى المحلي، و بذلك سمي بنك التنمية المحلية.

7. بنك التنمية المحلية: أنشأ هذا البنك بتاريخ **30 أبريل 1985**² و يعتبر بنكا للإيداع يقوم بجميع

العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تمويل:

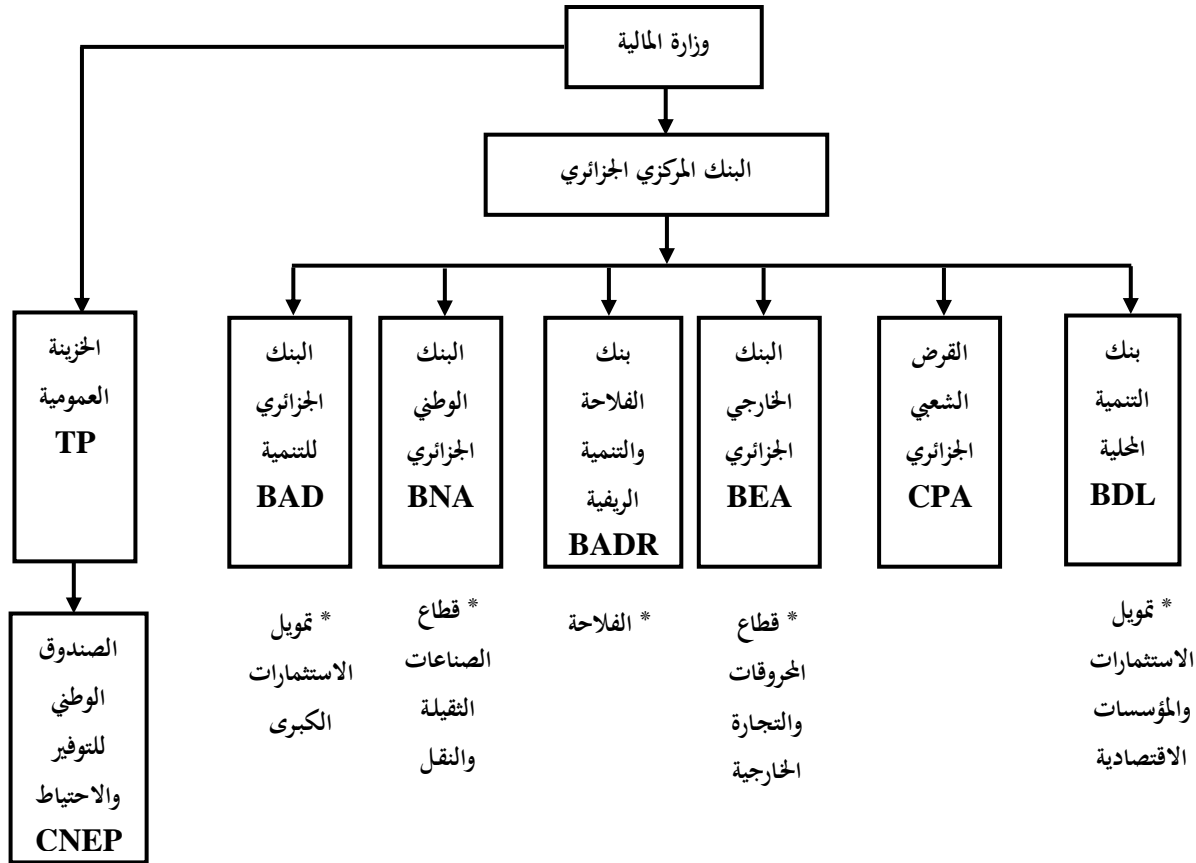
- ❖ عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية.
- ❖ عمليات الرهن.

¹ في ظل المرسوم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982.

² طبقا للمرسوم 85-85 بتاريخ 30 أبريل 1985.

لقد دفع بروز مؤشرات توحى باختلال النظام المالي إلى إجراء بعض التعديلات وعليه فقد أوقفت تعليمة عن وزارة المالية القرض المتوسط الأجل كأداة تمويل لبعض القطاعات كالصناعة والسياحة.¹ يمكننا أن نستعرض فيما يلي مخطط لتطور هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى نهاية سنة 1985:

الشكل رقم 05-01: إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري نهاية سنة 1985



* توفير السكن

المصدر: بظاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" -

رسالة دكتوراه دولة - مرجع سابق - ص 40.

لقد أظهرت الإصلاحات المالية التي وضعت في السبعينات محدودية نجاعتها، و هذا بالرغم من التغييرات التي أدخلت عليها. و على هذا الأساس أصبح الإصلاح العميق للمنظومة المالية لازما، و قد شرع في هذا الإصلاح سنة 1986 بالمصادقة على نظام البنوك و القرض² و كذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية³ ليأتي

¹ تعليمة وزارة المالية المؤرخة في 3 فيفري 1979.

² شرع في الإصلاحات المالية ابتداء من المصادقة على القانون 86-21 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتعلق بنظام البنوك و القرض.

³ القانون 88-01 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية.

بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد و القرض¹ كونه يمثل المرحلة الحاسمة في تحول هيكل و نمط عمل المنظومة المصرفية الجزائرية خلال فترة عرفت بالإصلاحات الاقتصادية المطبقة من قبل مؤسسات النقد الدولية على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: إصلاحات النظام البنكي الجزائري قبل صدور قانون النقد و القرض سنة 1990

أولا: الإصلاحات المصرفية إلى غاية سنة 1985

لقد شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال و إلى غاية عام 1985 تطورات هامة، إذ تعرض إلى بعض التحولات و التعديلات من خلال عدة مراحل فرضتها في البداية إدارة الانفصال و الاستقلال عن التبعية المالية للمستعمر، و في فترة لاحقة إلى الامتثال لإدارة القيادة السياسية من خلال المخططات التنموية لتكييفه مع الأهداف السياسية و الاقتصادية المختلفة للبلاد، لذا قامت السلطات العمومية باتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة أساسا إلى استرجاع السيادة الاقتصادية و النقدية بوضع قاعدة أساسية للنظام المصرفي الجزائري يتوافق مع الأهداف المسطرة و المتمثلة في تمويل الاستثمارات المخططة المنبثقة عن سياسة اقتصادية مخططة، اختارتها السلطات الجزائرية ضمن إستراتيجيتها لبلوغ أهدافها عبر كل مرحلة من مراحل النظام المركزي.

1. الأهداف الإستراتيجية للنظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1962-1970:

عرفت السنوات الأولى التي أعقبت الحصول على الاستقلال السياسي للجزائر تبعية قطاعها المالي لفرنسا، فقد بقيت منتمية إلى منطقة " الفرنك الفرنسي" إلى غاية 1963²، مما جعلها تتأثر بكل التقلبات التي تحدث في فرنسا، لأن خروجها من الجزائر خلف ظروف و أوضاع خاصة مست صميم الاقتصاد الوطني، وتركت فيه بصماتها و مخلفاتها، و فرضت عليه أن يتكيف مع تداعياتها فأنجزت عن ذلك جملة من التغييرات يمكن إنجازها فيما يلي:³

❖ تقليص الفروع المصرفية التي كانت موزعة عبر التراب الوطني.

¹ نقصد هنا القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض.

² Hocine Benissad- " Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993) " - édition opu- Alger-1994- p83.

³ بوخاتم نجيب- " دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2003 -ص25.

- ❖ تغيرات مالية تمثلت أساسا في سحب الودائع و هجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين مما أدى إلى شل شبكة المصارف و تصدع البنوك المتخصصة.
- ❖ تغيرات إجرائية و إدارية تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك، مما أدت إلى ظهور فراغ على مستوى الهياكل المصرفية و أوجد مشاكل في تسييرها.
- ❖ تغيرات سياسية و اقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و هذا من خلال التطلع لبناء الاشتراكية و الانفتاح على العالم الخارجي.

لقد تيّسن أصحاب القرار في الجزائر أن هذا النظام المصرفي لا يمكنه بأية حال من الأحوال أن يساهم في خدمة الاقتصاد الوطني، و أنه يتنافى وخيارات البلاد المستقبلية القائمة على الاقتصاد الموجه كبديل للاتجاه الليبرالي كونه يتفق مع إستراتيجية البناء و التشييد التي أقرتها السلسلة السياسية للنهوض بالتنمية و التخلص من حالة التأخر والفوضى، لذلك أخذت السلطات إجراءات طارئة في بادئ الأمر سمحت بتمويل النشاط الزراعي من طرف البنك المركزي و الخزينة العمومية و مراقبة البنوك الموجودة في البلاد،¹ تكريسا لمبدأ السيادة الوطنية و حفاظا على استقلالها، و اتخذت أيضا إجراءات أخرى سيادية تهدف من ورائها فرض وجودها باسترجاع سيادتها النقدية والاقتصادية، و التحكم في زمام قراراتها حتى لا يكون تحت رحمة الفرك الفرنسي و البنك الأجنبي، و أهمها:

- ❖ فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية ابتداء من 29 أوت 1962 و تكفلها بالأنشطة التقليدية الزراعية و الصناعية، استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة.
- ❖ إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 الذي أسندت له مهمة إصدار العملة الوطنية، ووضعه كلية لخدمة الخزينة العمومية، وفقا لقانون المالية لسنة 1965، يمنحها تسبيقات و قروض غير منتهية بدون قيد أو شرط.
- ❖ إحداث وإصدار عملة وطنية وهي الدينار الجزائري يوم 10 أبريل 1964، و على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 من الذهب النقي للدينار الواحد، و هي عملة غير قابلة للتحويل و تساوي قيمتها الفرك لوضع حد لتهرب الأموال.
- ❖ إصدار مستقل ذاتيا للنفود و الائتمان داخل منظمة الفرك لفضل الدينار الجزائري عن الفرك الفرنسي.

¹ بن حمودة محبوب- الأثر المالي للمديونية المصرفية للمؤسسة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 1997-ص142.

- ❖ تنصيب شبكة بنكية جزائرية تدريجيا تعتبر بمثابة اللبنة الأولى لتأسيس النظام المصرفي الجزائري كنتيجة حتمية لاتخاذ إجراءات صحيحة نحو تحقيق السيادة.
- ❖ إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية لملء الفراغ الذي أحدثته تحفظ و رفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني، ليقوم بمهام تمويل المؤسسات الوطنية، إنجاز و تنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط، تسيير ميزانية التجهيز.
- ❖ تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966، إذ تم تأميم المصارف الأجنبية و ظهور نظام مصرفي وطني مؤمم، نتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك هي: البنك الوطني الجزائري BNA - القرض الشعبي الجزائري CPA - البنك الخارجي الجزائري BEA - و من الأسباب التي تكون كرسست هذه الرؤية ودعمت هذا التوجه و سرّعت هذا المسار هو رفض البنوك الأجنبية القيام بتمويل عمليات التراكم (الاستثمار) التي تقوم بها المؤسسات الوطنية و اقتصادها إلى حد كبير على تفضيل تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءة مالية جيدة، و تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ❖ تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) لتشجيع الادخار و تقديم خدمات ذات منفعة اقتصادية و اجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المصرفي الجزائري لم تتضح رؤيته إلا خلال نهاية الستينات بعد تأميم معظم البنوك الأجنبية المتواجدة على التراب الوطني لكي يلعب دورا في تمويل النشاط الاقتصادي و تخفيف العبء على البنك المركزي و الخزينة العمومية.¹

من أجل مواصلة عملية تمويلها للعجز الكبير الذي أحدثته المؤسسات العمومية التي كانت تعاني اختلالا في بنيتها منذ بداية نشاطها تطلب من البنوك التجارية اللجوء المتزايد إلى سلفات البنك المركزي و الاستدانة الخارجية، للحصول على الموارد الناقصة حتى تصبح السيولة متوفرة بفعل عملية الإصدار النقدي دون مقابل ودون أية مراقبة على القروض الموزعة، و لا أية متابعة لتقدم المشاريع سواء من طرف الخزينة أو من طرف مديرية التخطيط اللتين تجاوزتهما ضخامة هذا العمل، ولا من طرف البنوك.

¹ بن طلحة صليحة- الجهاز المصرفي و تمويل المؤسسة العمومية (حالة تمويل) استغلال مؤسسة عمومية اقتصادية- مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-1997-ص45.

لقد كان الهدف الأساسي للجزائر في هذه المرحلة هو البحث عن كيفية ضمان استمرار تمويل النشاط الاقتصادي أمام شحة الموارد المالية من جهة، و عدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة ثانية، وذلك بواسطة تأميم النظام المصرفي الموروث عن الاستعمار غداة الاستقلال، و تأسيس نظام بنكي تسيطر عليه الدولة، و يضطلع بتغطية كل حاجيات التمويل في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

كخلاصة نجد أن المرحلة الأولى التي عرفها تطور النظام المصرفي الجزائري و الممتدة من سنة 1962 إلى 1970 شهدت تأميم المصارف الأجنبية و إقامة أولى المؤسسات الوطنية بالتوازي مع الجهاز المصرفي الأجنبي إلى غاية سنة 1967 و هو تاريخ تأميم المصارف المتبقية.

2. مرحلة الإصلاح المالي و المصرفي للفترة 1971-1979:

1.2. خصائص إصلاحات سنتي 1970-1971:

من أجل تدعيم الخيار الاشتراكي، و في ظل نظام مخطط مركزي، سعت السلطات العمومية إلى إنشاء نظام تخطيط مالي ممرّك يراقب التدفقات المالية في الاقتصاد و بالفعل فالإصلاحات التي تم القيام بها خلال عامي 1970 و 1971 جاءت لتحقيق ثلاثة أهداف تمثلت في تعميم القروض و تحقيق اللامركزية في تمويل الاستثمارات و أخيرا مركزية الموارد.

لقد تمحورت أهم خصائص هذه الإصلاحات فيما يلي:

- ❖ إعادة النظر في إجراء الحصول على الكشوفات في إطار تمويل الاستغلال و عليه فقد ظهر مفهوم "قبول مخطط التمويل" الذي أصبح من صلاحيات البنوك التجارية بعدما كان من مهام وزارة المالية ؛
- ❖ توزيع المهام في تطبيق المشاريع الاستثمارية المخططة بين وزارة التخطيط و وزارة المالية. حيث تقوم وزارة التخطيط بانتقاء الاستثمارات و قبول تكاليفها و تسجيل هذه العمليات في البرامج السنوية، بينما تتولى وزارة المالية تطبيق و تنفيذ القروض اللازمة في ميزانية التجهيز؛
- ❖ تلتزم المؤسسات العمومية بفتح حساب في بنك وحيد و أن تمرّك حساباتها و صفقاتها معه و يمكن للبنوك مراقبة نشاطات المؤسسة. و نلاحظ هنا أن التأكيد على مبدأ التخصص البنكي يتنافى و مبدأ المنافسة الذي يسعى لضمان خدمات مصرفية على مستوى جيّد. فغياب المنافسة بين البنوك من أجل

جمع الودائع أدى إلى كبح ديناميكية جمع مجهود تعبئة الادخار المتوافر في السوق ونتج عن هذا عدم تطور المنتجات البنكية المرتبطة بهذه المتغيرة أي الادخار أو حتى كذلك نوعية الخدمة البنكية.

❖ تشجيع الادخار عن طريق توجه السلطات العمومية إلى إلزام المؤسسات على الادخار بالمساهمة في ميزانية الدولة. و بهدف تشجيع ادخار قطاع الأسر- الذي كان ضعيفا - عمدت السلطات إلى تدعيم آلية الادخار - السكن، التي بدورها لم تأت بالنتائج المرجوة حيث بقي مستوى الادخار ضعيفا جدا وبقي الميل إلى الاكتناز هو السائد، على رغم بقاء أزمة السكن الشغل الشاغل للمواطنين.

2.2. أهم نتائج الإصلاحات البنكية في سنة 1970 و 1971:

إن الإصلاحات التي تم القيام بها، و التي كانت تهدف إلى وضع إطار مرجعي يسمح للقطاع المصرفي في التحكم في جميع التدفقات النقدية، و لقد ظهرت عدة عيوب و تناقضات خلال هذه التجربة الإصلاحية مما انعكس سلبا على البنك و المؤسسات العمومية في آن واحد.

أ- الانعكاسات على المؤسسات العمومية:

لقد واجهت المؤسسة العمومية صعوبات في تسديد القروض، و بالتالي فقد غاب " مبدأ تسديد القروض " الذي ركز عليه المشرع، و يعود السبب إلى الإختلالات المتواصلة التي تعانيتها و المتلخصة في عدم قدرتها على تحقيق أهدافها، فالوضعية العامة كانت تتميز بما يلي:

❖ نسبة مرتفعة للاستدانة ؛

❖ عدم القدرة على الوفاء بالديون ؛

❖ عجز هيكلية في التسيير.

ب- الانعكاسات على المؤسسات البنكية:

وجدت البنوك نفسها في وضعية صعبة نتيجة لتحقق مخاطر عدم التسديد خاصة للقروض القصيرة المدى، الأمر الذي جاء نتيجة لنقص معايير منح الائتمان و نقص خبرة الأفراد بالإضافة إلى غياب سياسة قرض واضحة. كما تجدر الإشارة ، إلى أن توسيع شبكات البنوك كما يتم وفق نظرة "استعمال " عوض عن نظرة" تعبئة الموارد"، أي أن سياسة البنوك كانت تتمحور حول النفقات العمومية و الرقابة على القروض الممنوحة،

مترافقة مع إهمال نسبي لتعبئة الموارد المتكونة أساسا من إيداعات قطاعي الأسر و المؤسسات،¹ كما أن دور البنوك في الرقابة لم يكن في المستوى . المطلوب نظرا لضعف طرق جمع المعلومات.²

أما من جانب القطاع الخاص، فإن عدم التزام البنك العمومي بقاعدة التخصص المفروضة من طرف نظام مخطط أدى إلى تواجده في محيط تنافسي بغية جمع الودائع الخاصة.

إلا أنه في واقع الأمر، إن حركية المنافسة في هذا الميدان قد ثبتت بسبب العديد من الصعوبات التي ترتبط في معظمها بالإطار التنظيمي و القانوني السائد آنذاك. ولنذكر على سبيل المثال العناصر التالية:³

- ❖ إن التخصص البنكي للمؤسسات العمومية أجبر عمالها على فتح حساباتهم لدى البنك الذي تتعامل معه مؤسساتهم . و لا يعد هذا الإجراء قانونيا بل إجراء اعتياديا بغية تسهيل الإجراءات المصرفية. هذا الإجراء طبيعي إلى حد ما، ولكن الشيء غير الطبيعي يكمن في انعكاساته على المنافسة و الادخار. فالادخار الفردي سيعود حتما للمؤسسة البنكية المسيرة لحسابات المؤسسة العمومية و العامل في نفس الوقت مما يعرقل ممارسة المنافسة،
- ❖ تتناسب طرذا درجة جمع الادخار الفردي وكثافة شبكة البنك. و بالتالي نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري و نظرا لتعدد فروعها قد حاز على حصة الأسد من حيث جمع الموارد الخاصة،
- ❖ افتقار البنوك لأي هامش مناورة بهدف تشجيع تعبئة الادخار، فأسعار الفائدة و الشروط البنكية موحدة إداريا بالنسبة لجميع البنوك وهذا ما يعرقل بشكل هام ممارسة المنافسة،
- ❖ ضالة القطاع الخاص في حد ذاته و هذا بحكم النظام الاقتصادي المتبنى و إستراتيجية التنمية المعتمدة التي ارتكزت على المؤسسات العمومية. و بالتالي غياب سياسة مالية حقيقية من أجل جمع الادخار تجاه القطاع الخاص الذي لم يكن في جدول الأولويات التنموية .

¹ A. Chouiter -" Les institutions Financières et le développement économique de l'Algérie"- Thèse de Doctorat en Sciences de gestion- Université de Paris I- 1979- p68.

² F. Hakiki- " La régulation monétaire en Algérie "- Revue du CREAD- n2 , 18^{ème} trimestre- 1989 –p76.

³ محرز جلال- "نحو تطوير و عصنة القطاع المصرفي في الجزائر -" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص تسيير - جامعة الجزائر -

كخلاصة نجد أن المرحلة الثانية (1971-1979) من تطور النظام المصرفي الجزائري عرفت إدخال بعض التعديلات و الإصلاحات على السياسة النقدية و المصرفية، تماشيا و السياسة العامة للدولة و الظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني -خاصة- المصارف الوطنية، التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض و إعادة هيكلة بعض المصارف الوطنية.

فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبّر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية و كل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع. فالإجراء يوطد فكرة تخصص البنوك، حيث يستطيع البنك مراقبة كل الحركات و التدفقات المالية لنشاط المؤسسة بفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد فقط، فيقوم هذا الأخير بتسيير حساباتها و مراقبة حركة نشاطها، و تمويلها في حالة احتياجها لقروض بغرض تمويل رأس المال العامل.

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أو المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).¹

3. مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية للفترة 1980-1985:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، و تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية، ليصبح عددها 400 مؤسسة، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي.

¹ د. بلعزوز بن علي و د. كتوش عاشور - "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح" - ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات - جامعة الشلف - ص 492.

لم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، فقد عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري، حيث انبثق عنهما مصرفان هما: البنك الفلاحي للتنمية الريفية **BADR** و بنك التنمية المحلية **BDL**، فأصبح النظام المصرفي الجزائري يضم خمسة بنوك تجارية، و لكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف.

كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية سنة **1985** صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات و انخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، و منه الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد.

في النهاية نجد أن الجهاز المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة كان بمثابة جهاز محاسب و مسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بعبير آخر الجهاز المصرفي الجزائري كان جهاز وسيط -حيادي- بين السلطات النقدية (البنك المركزي و الخزانة العمومية) و بين المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار، رغم اجتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات و الإصلاحات -خاصة- في المرحلة الثانية والثالثة.

ثانيا: قانون القرض و البنك لسنة **1986**

شهد عام **1986** إصلاحا ماليا تمت فيه المصادقة على نظام المصارف و القرض بموجب القانون **12-86** المؤرخ في **19 أوت 1986**. و جاء هذا الإصلاح ليضع الآليات الجديدة لتسيير دور الجهاز المصرفي، و إرجاع السلطة النقدية و التي تسمح بتحقيق تمويل التنمية بدور فعال و اقتصادي من خلال متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

إن الإصلاح النقدي لسنة **1986** يرمي إلى مراجعة نظام تمويل الاقتصاد و في آن واحد إلى رد الاعتبار لوظيفة الوساطة المالية للمصارف، فهو يحدد مهام المنظومة المصرفية و المالية بوضوح. و من جملة الخطوط العريضة التي جاء بها الإصلاح ما يلي:

❖ استعادة البنك المركزي دوره كمصرف للمصارف، و تكفله بجميع المهام التقليدية للمصارف المركزية، أي

إلغاء الوظيفة السابقة كصندوق للمؤسسة. إضافة إلى استعماله لأدوات تسيير جديدة من أهمها:

* سياسة السوق المفتوحة (**open market**) تقوم على التسيير الفعال و المستمر لنسبة إعادة الخصم؛

* نمط التنظيم الاحترازي لا سيما فيما يخص مستوى الأموال الخاصة و التصنيف و مخصصات الديون؛

* سياسة انتقائية لإعادة التمويل؛

* مراقبة القروض قصد إثارة الإنعاش عن طريق حسن توجيه التمويل؛

❖ الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية المصارف بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة استخدام القروض

الممنوحة، إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات للتقليل من خطر عدم استرداد القرض؛

❖ إعادة النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة

تتحصّر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض

❖ إعادة النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة

تتحصّر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض.

من خلال هذه الخطوط الرئيسية لإصلاح 1986 يتضح لنا أن هذا الأخير جاء أساسا لإعادة تحديد مهام الجهاز المصرفي من جديد، ومن أجل تنظيم سير المنظومة المصرفية وفق آليات جديدة وفعالة تختلف عن المعمول بها سابقا في ظل التخطيط المركزي. لكن عدم إصدار مراسيم تطبيقية لهذا القانون أدى إلى عدم فعاليته على مستوى المصارف و المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى تعديله بنصوص جديدة ف جاء القانون 1988.

ثالثا: قانون استقلالية البنوك سنة 1988 و تكييف الإصلاح¹

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى واسع من مجموع القطاعات الاقتصادية خاصّة المؤسسات العمومية، فمنح القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية، استقلالية اتخاذ القرار بشكل حقيقي وجلي لمسايرة المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، فأضحى من اللازم أن يكيّف القانون النقدي مع هذه القوانين بل شكّل الذي يسمح بانسجام

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

د. بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 184-185.

زميت مجّد - "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية" - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - فرع تخطيط - جامعة الجزائر - 2006 - ص 118-119.

البنوك كمؤسسات مع القانون، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدّل والمتّم للقانون 86-12.

إنّ الغاية من القانون رقم 88-06 المتعلق بالنظام الجديد للبنوك و القرض هي ملاءمة القانون البنكي رقم 86-12 مع الإصلاح الموجّه نحو استقلالية المؤسسات، و ذلك بإعادة تحديد القانون الأساسي لمؤسسات القرض و للبنك المركزي الجزائري طبقا لقانون توجيه المؤسسات العمومية.

في خضم تدابير هذا القانون فإن المؤسسة البنكية وجدت نفسها مندججة كلية في الصنف الخاص بالجانب التشريعي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، و انتقلت بفعل هذا القانون من وضعية المؤسسة الوطنية إلى وضعية المؤسسة العمومية الاقتصادية المستقلة.

في هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- ❖ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة، و يجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، و لكي يحقق ذلك، يجب أن يكيّف نشاطه في هذا الاتجاه؛
- ❖ كما أنّها متميزة عن الدولة، ذات رأس مال اجتماعي مكون من أسهم يكون في حوزة صناديق المساهمة التي تظهر في شكل هيئات متخصصة تقوم بدور المساهم لصالح الدولة.
- ❖ إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- ❖ تعزيز دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- ❖ كما يتعيّن على البنك المركزي الجزائري أن يحدّد شروط البنك بما في ذلك تعيين سقف معدلات إعادة الخصم الخاص بمؤسسات القرض، غير أن هذا لا يمكنه أن يكون إلا في إطار المبادئ المرسومة من قبل المجلس الوطني للقرض.
- ❖ منح للمؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية المساهمة أو القيام بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارج.
- ❖ سمح لمؤسسات القرض أو المؤسسات المالية الأخرى بإصدار اقتراضات لأجل للجُمهور في حدود النصوص التنظيمية عبر كامل التراب الوطني، و تعبئة الأموال ذات المصدر الخارج.

المطلب الثالث: إصلاحات المنظومة البنكية الجزائرية بعد صدور قانون النقد و القرض 10-90

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ بداية التسعينات إصلاحا جديا ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. و جاء هذا الإصلاح أساسا في إدراج قانون جديد يعرف بقانون النقد و القرض 10-90 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 و هذا تماشيا مع التوجّه الجديد السياسي و الاقتصادي للبلاد نحو الانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأسمالي خاصة و أنّ القوانين السابقة أصبحت لا تتلاءم مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية.

أولا: مضمون و مبادئ قانون النقد و القرض 10/90:

يعتبر قانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض أرضية تمهيدية لتحضير المؤسسات للدخول في اقتصاد يعتمد على آليات السوق. هذا القانون الذي عرف تعديلين اثنين، الأول من خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 و كان هذا تعديلا محدودا ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض باعتباره سلطة نقدية. أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003، و كان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهها للقانون 10/90. و يجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد و المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90.

1. أهداف قانون النقد و القرض: يهدف هذا القانون الموجه أساسا للجهاز المصرفي إلى:

- ❖ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، لأنه قد وُلد تضخما جامحا و انحرافا غير مراقب.
- ❖ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.
- ❖ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محصنة لفائدة البنك المركزي.¹
- ❖ تولي مجلس النقد و القرض إدارة البنك المركزي.²
- ❖ تولي مجلس النقد و القرض تسيير مجلس إدارة البنك المركزي.³
- ❖ منح مجلس النقد و القرض سلطة نقدية.⁴

¹ المادة 04 من القانون رقم 10/90.

² المادة 19 من القانون رقم 10/90.

³ المادة 43 من القانون رقم 10/90.

⁴ المادة 44 من القانون رقم 10/90.

- ❖ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب و توجيه مصادر التمويل.
- ❖ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين و الخواص في ميداني النقد و القرض.
- ❖ حماية الودائع.¹
- ❖ إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق و إعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة و البنوك.
- ❖ محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
- ❖ تعويض عوامل الإنتاج.²

2. مبادئ قانون النقد و القرض: لقد وفق هذا القانون بين الأفكار و المبادئ القديمة التي تناولتها

الإصلاحات السابقة له و بين الأفكار الجديدة التي تتعلق بالتنظيم البنكي. و من بين أهم المبادئ التي يركز ويقوم عليها قانون النقد و القرض 10/90 ما يلي:³

* **الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط:** لقد كانت القرارات في النظام السابق مبنية على التخطيط المركزي بما فيها القرارات النقدية، حيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، غير أن الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. و لقد أقر هذا القانون بمبدأ اتخاذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية، و من بين الأهداف المسموح بتحقيقها نجد:

أ. استرجاع البنك المركزي لدوره و مسؤولياته اتجاه السياسة النقدية.

ب. استعادة الدينار الجزائري لوظائفه و توحيد استعماله داخليا.

ج. تحريك و تفعيل السوق النقدية.

❖ الفصل بين السلطة النقدية و خزينة الدولة: كانت الخزينة فيما سبق تعتمد في تمويل عجزها على

البنك الجزائري، بكل حرية و بدون أية مشروطة، لكن مع صدور قانون النقد و القرض حدد قيمة التمويل ب: **10 %** من مواردها العادية (الضريبة البترولية) للسنة المالية السابقة. و قد سمح الفصل بين السلطتين بتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

أ. استقلال بنك الجزائر عن الدور المتعاضم للخبزينة.

ب. تقليص ديون الخزينة اتجاه بنك الجزائر وتسوية الديون السابقة

¹ ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص108-109.

² عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- مرجع سابق- ص278.

³ الطاهر لطرش- "تقنيات البنوك"- مرجع سابق (طبعة 2001)- ص196.

ج. تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال.

د. الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

❖ الفصل بين خزانة الدولة و النظام المصرفي: بعد صدور قانون النقد و القرض تم إبعاد الخزانة عن تمويل

الاقتصاد الوطني، و استعاد النظام المصرفي الجزائري دوره التقليدي المتمثل في منح القروض بالارتكاز على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

❖ إنشاء سلطة نقدية وحييدة و مستقلة: لقد ألغى قانون النقد و القرض التعدد في مراكز السلطة النقدية

والمتمثلة في وزارة المالية، الخزانة العمومية، البنك المركزي، إذ أنشأ سلطة نقدية وحييدة و مستقلة تمثلت في مجلس النقد و القرض.

إن المخطط الموالي يشرح بالتفصيل أسس التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90.

الشكل رقم 05-02: مدونة التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90

N°	TEXTE	NIVEAU	OBSERVATION
1	L.M.C N° 90-10 du 14 avril 1990 ORDONNANCE N° 03-11 du 26.08.2003	APN SENAT	- débats - adoption de la loi (quelquefois sur coups d'ordonnances au gré des politiques)
2	REGLEMENTATION	CONSEIL DE LA MONNAIE ET DU CREDIT	- élaboration - promulgation
3	INSTRUCTIONS NOTES	BANQUE D'ALGERIE	- élaboration - décision - diffusion
4	PROCEDURES INTERNES D'APPLICATION (MANUELES)	BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERES	- élaboration - application

Source: Abdelkrim SADEG - « Le Système Bancaire Algérien - La nouvelle réglementation » - presses de l'imprimerie A.BEN- Alger- 2004- P 19.

ثانيا: أثر قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي الجزائري

يمكن تلخيص تأثيرات قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، و تطبيق القواعد الاحترازية و ظهور مؤسسات مالية و بنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة.

1. تكييف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد:

حسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص و نظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه ، و قد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد، و من هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك و المقدر بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية و الشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي كانت مدته ستة (06) أشهر¹ ومازال لم يعتمد مجلس النقد و القرض إلا ثلاثة (03) بنوك هي : البنك الوطني الجزائري سنة 1995 و القرض الشعبي الجزائري سنة 1997 و بنك التنمية المحلية في سنة 2001، كما منح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الاعتماد في سنة 1998 و هو حالة خاصة نظرا لكونه متخصص في تمويل قطاع السكن فقط.

إذا أردنا أن نقيّم هذه البنوك و أثر القانون عليها، فنجد أن هذه البنوك لا تتوفر فيها شروط الاعتماد من عدة

نواحي:

- ❖ فيما يتعلق بمسك الحسابات فقد أصدر مجلس النقد و القرض لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات المحاسبية التي يجب على البنوك العمل بها.
- ❖ أما من ناحية وسائل الدفع فقد أشارت نصوص بنك الجزائر إلى استعمال الصك و التحويلات و إذن الدفع، غير أن هذه الوسائل بقيت غير منتشرة إلا قليلا، لأن المتعامل الاقتصادي في الجزائر لا يفضل استعمال البنوك دائما، و هذا لأسباب عديدة تتعلق بنقائص الجهاز المصرفي نفسه.
- ❖ أما استعمال القواعد الاحترازية، و هي معايير دولية أقرت عام 1988 لتكون ملزمة لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي التي أنشأتها لجنة بازل بسويسرا تحت إشراف بنك التسويات الدولية، و تهدف إلى الحفاظ على

¹ أنظر المادة 202 من قانون النقد و القرض 90-10.

استقرار النظام المصرفي العالمي و تتعلق بجوانب عديدة مثل التركيز على المخاطرة الائتمانية و تطبيق معيار كفاية رأس المال.

يجب أن تفوق مخصصات المخاطر 12.5 مرة مبلغ الأموال الخاصة للبنك، كما أن هذه المخاطر لها أوزان ترجيحية من صفر، 10%، 20%، 50% إلى 100% حسب الأنواع المختلفة من الأصول¹ أي يخضع كل نوع من أنواع القروض إلى معامل موازنة. ² و بالتالي فإن القدرة على تسديد و توزيع الأخطار ، بالإضافة إلى السيولة التي حددت لها نسبة نقصانها بـ 0.6 التي تعني أن قروض البنك يجب أن لا تتجاوز نسبة 60% من القروض قصيرة الأجل.

إذا نظرنا إلى حاجة البنوك الوطنية فنجدها أنها ليس في مقدورها أن تصل إلى تطبيق قرارات لجنة بازل في القواعد الاحترازية و هو ما يمنحها الاعتماد، و هذا يبرز أن هذه البنوك موجودة بشكل فعلي و لكنها لا تطبق أحكام القانون المتعلق بالنقد و القرض.

2. المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10 :

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي و ابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن و هي:

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEPB و إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD و إنشاء صندوق التجهيزات العمومية و صندوق ضمان الصفقات العمومية، و تم تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة أشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي و تعمل بصيغ

¹ عبد المطلب عبد الحميد - " العولمة و اقتصاديات البنوك" - الدار الجامعية- مصر-2001 -ص 89.

² تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.

إسلامية، و كانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNIONBANK) في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة و أجنبية و هي على شكل بنك للأعمال كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس النقد و القرض : - شركة مخصصة في القروض الآجلة، و قام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي و مؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة، مونا بنك Mouna Bank، البنك التجاري و الصناعي الجزائري BCIA، البنك الدولي الجزائري AIB، بنك الخليفة K.B، البنك العام للبحر الأبيض المتوسط BGM، الجمع الجزائري البنكي CAB.

كما تم اعتماد بنوك خاصة دولية هي: سيتي بنك الجزائري CB فرع من سيتي بنك نيويورك ، البنك العربي الجزائري BAA، الشركة العامة الجزائرية SGA، ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة Natexis France، بنك الريان، بنك هرمز الجزائري AFG-Hermes Algeria ، القرض الليبي CL.

ثالثا: التعديلات المدرجة على قانون النقد و القرض 10-90:

1. التعديلات المدرجة على قانون النقد و القرض خلال سنة 2001: ¹ إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض خلال عام 2001 خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:

* الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

* أما الجهاز الثاني فيتكون من مجلس النقد و القرض و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

إن المادة 03 من الأمر 01/01 تعدّل المادة 23 من قانون النقد و القرض، إذ تعدّل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتناهي مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. و لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدى تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

¹ بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق-

مما يلاحظ هو أن تعديل **2001** ألغى الفقرة الثالثة من المادة **23** من قانون النقد و القرض، و هذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ و نوابه بالإقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، و قد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ و نوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، و بزوال هذا القيد وفق تعديل **2001** قد يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

إن المادة **13** من الأمر **01/01** تلغي أحكام المادة **22** من القانون **10/90** و التي تنصّ على أنّه يعيّن المحافظ لمدة ستة سنوات و يعيّن كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، إذ يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة. إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات و التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض وفقا للأمر **01/01**.

2. التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي **11-03**: لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط

الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء و خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي والتجاري، و الذي بيّن بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر **11/03** الصادر في أوت **2003** و المتعلق بالنقد و القرض يعتبر نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون **10/90**، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر **01/01** والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي **11/03** المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة **18** إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر. كما نصت المادة **19** على مهام و وظائف مجلس الإدارة و الذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص و القواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت و الفصل في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة **62** الفقرة "ج" بتحديدته للسياسة النقدية و إشرافه عليها، و متابعتها و تقييمها، و لهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية و القرضية، و يحدد استخدام النقد و كذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، و يتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى إزالة مخاطر الاختلال.

- هكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية و تدعيم التشاور و التنسيق ما بين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص الجانب المالي، و ذلك من خلال:
- ✓ إثراء مضمون و شروط التقارير الاقتصادية و المالية.
 - ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الحقوق و الدين الخارجي.
 - ✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلاد.
 - ✓ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

في هذا السياق يمكننا القول أن الأمر **11/03** قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، و منح الحكومة في المقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، و لعلّ السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد و القرض **10-90** يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن الحالي بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من جهة، و من جهة أخرى طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة و فعالية الرقابة المصرفية التي يقوم بها بنك الجزائر في إطار مهمته الأساسية الموكلة إليه.

3. مركز المخاطر: في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات و البنوك نتيجة الاستقلالية حيث يزول التمويل التلقائي للمشاريع، و كذلك إلغاء مبدأ التوطن البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي و إمكانية لجوء المؤسسات إلى مقرضين عديدين.¹ إذ تنص المادة **160** من قانون النقد و القرض لسنة **1990** على: "ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية تدعى بمركزية المخاطرة، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و سقف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية". و يقوم هذا المركز بتقدير خطر القروض الداخلية كما له دور في توفير المعلومات. و يأمل هذا المركز في تحقيق ما يلي:²

- ✓ تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

¹ بظاهر على- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - رسالة دكتوراه دولة- مرجع سابق- ص51-52. و لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

A.Belhafsi-« La centrale des risques- un outil de consolidation de la politique de crédit »-EL WATAN-N°651- Le 11.11.1992.

² ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص119.

- ✓ جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك و المؤسسات المالية.
- ✓ منح هذه المخاطر إلى المؤسسات المالية و البنوك مع مراعاة السرية في ذلك لتحقيق هذه الأدوار حسب واجبات البنك المركزي، و على كل الهيئات المتعاطية للقروض عبر كامل التراب الوطني الانضمام إلى هذا المركز واحترام قواعده.

4. لجنة الرقابة المصرفية: تنص المادة 143 من قانون النقد و القرض على مايلي: "نشأ لجنة مصرفية مكلفة

بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة".¹

يتجلى من خلال فحص أحكام القانون 10/90 أن اللجنة المصرفية للرقابة قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق، و هو ما يترك لهذه الأخيرة مجالا كافيا لتنظيم عملها و تكييفه مع التغيرات المترتبة عن التحول الهيكلي للنظام المالي. و هذا ما يدل على أن مهمة اللجنة المصرفية للرقابة تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية، أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية و التنظيمية من طرف البنوك و المؤسسات المالية. و الغرض من هذه المهمة يكمن في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير.²

إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ سنة 1988 كانت تهدف إلى تكريس الحرية الاقتصادية و التصرف، و بالتالي السماح لآليات السوق أن تلعب دورها بفعالية وفق قانون العرض و الطلب. و تتطلب هذه الإصلاحات جهازا مصرفيا فعالا و متطورا يتعامل وفق الآليات الجديدة، لذا تعرض البنك هو الآخر إلى عدة إصلاحات حيث تم إدخال تغيير جذري على الجهاز البنكي من خلال قانون النقد و القرض الذي فتح المجال للخواص للاستثمار في المجال المصرفي، و هذا ما ساعد على خلق جو من المنافسة بين البنوك على اختلاف طبيعتها. و لكن الإشكال الذي يقف حاليا أمام المنظومة المصرفية ككل و خاصة الذي يقع على عاتق بنك الجزائر باعتباره أعلى هيئة و سلطة نقدية مهمتها الأساسية تطبيق السياسة النقدية.

¹ المادة 143 من قانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض.

² حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص145-146.

خلاصة الفصل الخامس:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تردّد و تدهور للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بعد الاستقلال مباشرة، حيث يمكن أن نرجع السبب إلى ثقل كاهل الدولة بالتزامات و نفقات القطاع العام الذي كان يشهد خسائر مستمرة على العموم، ضف إلى ذلك تزايد عجز ميزانية الدولة و استمراره لعدة سنوات متتالية، ارتفاع نسبة التضخم والبطالة، و هذا ما أدى إلى توجه السلطات العامة إلى اللجوء للاستدانة الخارجية التي تضاعفت بكثير في عقد الثمانينات، و لم تحقق هدفها كونها كانت مقترضة للأمد القصير. كل هذه الأوضاع و المؤشرات فرضت حتميتها على الدولة الجزائرية من أجل تغيير التوجه الاقتصادي من النظام الموجه الاشتراكي إلى تبنى نظام اقتصاد السوق.

فلجأت السلطات العامة في الجزائر إلى بناء سياسات اقتصادية تتضمن برامج و مخططات تصحيحية منذ سنة 1986 مسّت جميع المجالات الاقتصادية و خصوصا إعادة هيكلة النظام المالي و المصرفي في الجزائر و الذي عرف منعرجا كبيرا منذ صدور قانون النقد و القرض 10/90، الذي سبقه قانون استقلالية المؤسسات العمومية 01/88 الذي منح الاستقلالية للعديد من المؤسسات العمومية قصد تخفيف عبئها على الدولة الجزائرية من جهة، أما من ناحية أخرى فتح المجال للاستثمار الخاص كأحد مبادئ و شروط النظام الاقتصادي الجديد (الخصوصية).

من أجل تعزيز تلك الإجراءات التصحيحية لجأت الدولة الجزائرية إلى الاستغاثة و الاستعانة بالهيئات والمؤسسات المالية الدولية من أجل الاستدانة و الحصول على الإعانات المالية التي تؤمّن لها تطبيق المخططات و بناء قواعد و أسس الاقتصاد الحديث في ظل النظام الجديد (نظام اقتصاد السوق) الذي يؤمن بخفض نسبة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و فتح المجال لسيادة قانون السوق و المنافسة على اختلاف مستوياتها.

إن الأمر الذي تم بالفعل في الجزائر و غيرها من الدول النامية الأخرى هو تطبيق صندوق النقد الدولي لبرامج التعديل الهيكلي في كافة المجالات الاقتصادية و خصوصا المنظومة البنكية و السياسة المالية و النقدية، و هذا قد تم بشروط فرضتها تلك المؤسسات المالية الدولية السابقة الذكر.

الفصل السادس

تفسير طبيعة العلاقة بين النقود
و التضخم في الاقتصاد الجزائري
للفترة 1970-2013

تمهيد الفصل السادس:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، و ذلك بعد أزمة سنة 1986م التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، و لكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، وتجلى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم و مستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية و ثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

من أصعب القضايا التي واجهت السلطات العامة في الجزائر خلال الفترة التي تلت صدور قانون النقد والقرض 10/90 هي صعوبة التأقلم مع الأوضاع و المقترضات التي فرضها هذا الإطار الجديد، المعتمد كقاعدة لبناء معالم وأسس اقتصاد وطني جديد يقوم على مبادئ اقتصاد السوق ، بعيدا عن الدور المحوري للدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية. ضف إلى ذلك اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي فرضتها مؤسسات النقد الدولية على الحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول النامية ، مقابل لجوء هذه الأخيرة إلى تلك المؤسسات المالية طالبة إعانات مالية تساعد على بناء و تنفيذ سياسة تصحيحية لمعالجة الإختلالات الهيكلية ، التي عصفت باستقرارها اقتصاديا و حتى سياسيا.

من أجل تحقيق تلك الغاية و المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني ، و ذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة (السياسة النقدية و السياسة المالية...و غيرها) و تحديد أهدافها النهائية بدقة و بأولوية مسبقة التحديد ، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح (وفقا لمبدأ استقلالية السلطات المخوّل لها أداء تلك السياسة المعنية) و فتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لانتخاذ القرارات المثلى و في الفترات المناسبة لذلك.

من هنا كان لزاما على الدولة إعادة تنظيم هيكل و عمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونيا و تطبيق الإجراءات بصرامة تامة فيما يخص التدابير العقابية ، من أجل إعطاء السلطات

النقدية في البلاد الحرية في رسم السياسة النقدية و التحكم في حجم الائتمان و توجيهه المسار الأمثل بين مختلف القطاعات من دون مفارقة أو تفضيل.

كل هذا يدفعنا إلى دراسة و تتبع مسار تطور السياسة النقدية و خصائصها في الجزائر من النظام الاشتراكي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق ، من خلال عرض تطور الوضعية النقدية في ظل تحول التوجه الاقتصادي قصد تقييم فعالية و دور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها النهائية ، و على وجه الخصوص السعي دوما نحو تحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار في الاقتصاد الجزائري، و كيف يمكن أن نجعل السياسة النقدية هي الأداة المناسبة للقضاء على مشكل التضخم في اقتصادنا الوطني.

لذا قد نتساءل: هل تمكنت السياسة النقدية في الجزائر من تحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار في ظل تحول التوجه الاقتصادي، أم نجد أن ظاهرة التضخم هي ذات منشأ نقدي في الجزائر ؟

لذلك سوف نتطرق خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ❖ تقييم مسار السياسة النقدية في الجزائر.
- ❖ عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الجزائر.
- ❖ الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري وفق نموذج المدرسة النقدية الحديثة للفترة 1970 - 2013.

المبحث الأول: تقييم مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع و المؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحوّل تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان و توجيهه، و كلّها إجراءات و تدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغيّر طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا.

المطلب الأول: عرض معالم السياسة النقدية قبل سنة 1990

من أجل التعرف على معالم و أسس إدارة السياسة النقدية قبل قانون النقد و القرض 10/90 لسنة 1990، و ذلك في ظل انتهاج السلطات العامة لنظام اقتصادي موجّه مركزيا، كان لزاما علينا عرض خصائص السياسة النقدية خلال نفس الفترة بما فيها التعرف على الأوضاع و مختلف المؤشرات النقدية التي عرفها الاقتصاد الوطني في خضم الأزمات و الإختلالات التي عصفت به آنذاك.

1. خصائص السياسة النقدية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي:

قبل صدور قانون النقد و القرض كان القطاع المالي الجزائري صغيرا و مجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، و لم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات و قطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، و توجّه هذه الموارد نحو تمويل الواردات و عمليات المؤسسات العامة. و قد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي، إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية و إصدار السندات الاستثمارية، و قد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

لقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، و حدّدت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. و في هذه الحالة

لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية و لم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

إن الاهتمام الذي كان موجهها للسياسة النقدية خلال هذه الفترة فيما يخص كيفية إدارتها للنقود ، أو بمعنى آخر هل النقود في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي هي حيادية أو غير حيادية. فقبل صدور قانون النقد و القرض كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط ، و لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية ، فبالرغم من أن النقود اعتبرت كمعلم من معالم السيادة الوطنية و ذلك منذ الاستقلال من خلال إنشاء وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري" ، و إصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر و تم تأميم المصارف. و كانت تدخل هذه السياسة في حماية الاقتصاد الوطني و تفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي - خاصة- هجرة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي و النقدي سنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود ك رأس مال وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخل المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي و السلبى للنقود و إعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال و العمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية ، و كان ذلك محتوي ترتيبات قانون 1986 و إنشاء المجلس الوطني للقرض و النقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض و التنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية و المالية، و بالتالي ظهر دورها الإيجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطّط و السلطات العامة.

على العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور و فعالية السياسة النقدية، و ذلك للأسباب التالية:²

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري لئلا يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية و أجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي و تابع كلياً لرغبة زبائن القطاع العمومي.

¹ بلعوز بن علي - "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"- مرجع سابق- ص165.

² بقبق ليلي اسمهان- مرجع سابق (مذكرة ماجستير)- ص194. و لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

- ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- ❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

من كل ما سبق نجد أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني ، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها سواء تعلق الأمر بمحاربة التضخم ، محاربة البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف و خفض حجم المديونية الخارجية ، تقليص العجز الموازي الذي كان نتيجة لعبء القطاع العام. و السبب في عدم فعالية السياسة النقدية خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون السياسة النقدية لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي ، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي الجزائري على الأدوات المباشرة في الرقابة و التحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. و قد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة ، هذه الأخيرة التي كانت مكلفة بمهمة إصدار النقد و التحكم في حجم تداوله.

2. عرض الحالة النقدية قبل سنة 1990:

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1990 سوف نعمل على دراسة تطور بعض المؤشرات النقدية ، و يتعلق الأمر بتطور الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها في الاقتصاد الوطني. و يظهر ذلك كالآتي:

1.2. تطور الكتلة النقدية: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني ، و تتكون أساسا من النقود الورقية ، النقود الكتابية و أشباه النقود، حيث نجد حسب التشريع النقدي الجزائري ما يلي:

* **M1 المتاحات النقدية** = العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية لدى النظام المصرفي + الودائع في الحسابات الجارية البريدية (سواء كانت بالدينار أو العملات الأجنبية).

* $M2$ الكتلة النقدية = $M1$ + أشباه النقود (المتتملة في الودائع لأجل و ودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية).

* $M3$ سيولة الاقتصاد = $M2$ + الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

يمكن أن نستعرض في الجدول الموالي أهم التطورات التي شهدتها أشكال النقود المختلفة و السابقة الذكر ، وذلك قبل سنة 1990.

الجدول رقم 06-01: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-1989.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نقود اتثمانية	ودائع تحت الطلب في البنوك	ودائع تحت الطلب في CCP	ودائع تحت الطلب في الخزينة	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية %
1962	2.26	1.7	-	-	3.96	0.14	4.1	-
1963	2.31	1.6	-	-	3.92	0.08	4	2.4 -
1964	2.58	2.05	-	-	4.64	0.08	4.72	18
1965	2.76	2.36	-	-	5.13	0.12	5.25	11.2
1966	2.84	2.13	0.33	0.25	5.55	0.23	5.78	10.09
1967	2.23	3.29	0.35	0.16	7.02	0.49	7.51	29.9
1968	3.7	4.99	0.4	0.23	9.32	0.84	10.16	35.2
1969	4.16	5.64	0.51	0.21	10.5	1.11	11.6	14.3
1970	4.74	5.78	0.66	0.44	11.6	1.45	13	12.6
1971	5.7	6.1	0.92	0.23	12.9	0.97	13.9	6.49
1972	7.05	8.43	1.11	0.16	16.7	1.39	18.1	30.2
1973	8.82	8.68	1.33	0.09	18.9	1.44	20.3	12.2
1974	10.45	10.5	1.96	1.26	24.2	1.52	25.7	26.5
1975	12.7	15.11	2.56	1.56	31.9	1.77	33.7	30.9
1976	17.2	20.5	2.87	0.4	41.08	2.53	43.6	29.1
1977	20.5	23.8	3.46	0.67	48.5	3.4	51.9	19.1
1978	27.3	28.8	5.28	0.72	62.2	5.25	67.4	29.8
1979	35.4	29.4	6.6	0.73	72.2	7.48	79.6	18.1
1980	42.3	33.5	7.8	0.75	84.4	9.1	93.5	17.3
1981	48.06	40.08	8.57	1.22	97.9	11.23	109.1	16.7
1982	49.16	61.99	12.28	1.87	125.3	12.59	137.8	26.3

20.3	165.9	13.1	152.7	1.8	14.07	76.8	60.02	1983
17.3	194.7	14.2	180.4	1.74	15.9	95.2	67.4	1984
14.9	223.8	21.6	202.2	2.65	18.3	104.6	76.6	1985
1.4	227	22.9	204.8	1.21	18.3	95.9	89.3	1986
13.6	257.9	33.9	223.9	0.99	22.2	103.8	96.8	1987
13.6	292.9	40.7	252.2	1.04	25.8	115.5	109.7	1988
5.18	308.1	58.13	250	1.3	26.9	101.8	119.8	1989

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.

إن تحليلنا للمؤشرات النقدية الخاصة بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989، ضف إلى ذلك دراسة التغيرات الظاهرة في معدل نمو تلك الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى يقودنا إلى استنتاج ما يلي:

❖ بعد التراجع الذي عرفه معدل نمو الكتلة النقدية ما بين سنة 1962 و سنة 1963 بمستوى سالب قدر ب: (- 2.4%)، عرف نمو هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا إلى أن يرتفع بشكل كبير خلال نهاية السبعينات و بداية الثمانينات و ذلك راجع إلى التغيرات التي أضافها الإصلاح المالي لسنة 1971 من خلال زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بمعدلات كبيرة فاقت في أغلب الأحيان نسبة +20% بسبب قيام الدولة بعدة برامج تنموية قصد بناء أسس الاقتصاد الوطني، و قد اعتمدت في ذلك على سياسة نقدية توسعية على العموم.

❖ إن ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990 يرجع إلى تعاظم دور النقود الائتمانية خصوصا بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 حيث تمثل هذه الأخيرة أعلى المعدلات المكونة للنقود ، و ذلك بسبب توجه الحكومة الجزائرية إلى تأميم البنوك الوطنية و إعادة هيكلتها وفق أسس جديدة تضمن لها أداء مهامها المنوطة بها في الاقتصاد، ضف إلى إنشاء مؤسسات مالية حديثة قصد توفير السيولة النقدية اللازمة في الاقتصاد و تنويع توظيفاتها لغرض دعم مشاريع التنمية.

❖ نلاحظ من الجدول أن الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك تمثل دائما نسب كبيرة بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب في كل من الخزينة و صندوق التوفير و الاحتياط، و السبب قد يرجع من جهة إلى تأميم البنوك وإنشاء مؤسسات مالية جديدة من جهة ، و بين الإصلاحات المالية و المصرفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية

قصد تفعيل مجال عمل النظام المصرفي من أجل تحسين قدرته على جذب المدخرات على اختلافها و توجيهها الوجهة الصحيحة و الكفيلة برفع مستويات و معدلات النمو.

❖ قد مثّلت أشباه النقود نسبة قليلة من مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض حجم الودائع الادخارية على مستوى البنوك التجارية و كذلك ضآلة نسبة الإيداعات الأجنبية بالعملة الصعبة.

2.2. تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية: يبيّن الجدول أدناه العناصر التي اعتمدت كغطاء للإصدار النقدي في الجزائر و هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1989، حيث ما يمكن أن نستخلصه من قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 06-02 يأتي كما يلي:

❖ بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية أو الموجودات الخارجية في تكوين الكتلة النقدية: إن مقدار تغطية الكتلة النقدية بالعملة الصعبة يبدو متذبذباً نتيجة التباين في الفترات من العديد من الفترات بين نسبة تغير الموجودات الخارجية الإيجابية أحيانا و بين نسبة التغير السلبية في أحيان أخرى ، و ذلك يفسر في ضعف و هشاشة ميزان المدفوعات و عدم قدرته على خلق و جلب العملات الصعبة من الخارج ، إذ يمكن أن نرجع السبب إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة و إلى زيادة درجة اللجوء للاستدانة الخارجية و الموجهة إلى القطاعات الاستهلاكية أكثر مما هي إنتاجية، و بالتالي سلبية رصيد ميزان المدفوعات (عجز ميزان المدفوعات). إذن نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1989 أن لعنصر الأصول الأجنبية دور هامشي مقارنة مع العناصر الأخرى في تكوين الكتلة النقدية.

❖ بالنسبة لمكانة الديون الموجهة للحكومة في تكوين الكتلة النقدية: نلاحظ من معطيات الجدول الخاصة بقيم الديون الموجهة للخزينة أنها تمثل نسب ملحوظة تقارب نوعا ما نسبة القروض الموجهة للاقتصاد ، حيث يرجع السبب إلى توجه البنك المركزي الجزائري خلال تلك الفترة إلى تمويل العجز الموازي بشكل غير محدود أو مشروط، و قد أتى بيان ذلك خلال قانون المالية لسنة 1965 إذ وضع البنك المركزي كليا لخدمة الخزينة العمومية بمنحها التسبيقات و الائتمان غير المنتهية و بدون شروط، و على ذلك كان البنك المركزي لا يتعدى كونه محاسبا بسيطا للخزينة العمومية. ضف إلى ذلك تمويل هذا الأخير إلى احتياجات الخزينة لرؤوس الأموال الموظفة و الموجهة إلى تمويل المشاريع التنموية التي أتت ضمن المخططات و البرامج المنتهجة آنذاك من أجل التنمية الاقتصادية و بناء أسس و هيكل الاقتصاد الوطني.

❖ بالنسبة لمكانة الديون على الاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: نجد هذا المكون يمثل أعلى المعدلات التي تدخل في تغطية الكتلة النقدية حيث توجهت الحكومة إلى زيادة منح القروض و الإعانات المالية الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام من أجل إعادة هيكلة ديونها التي تفاقمت نتيجة الخسائر المحققة على التوالي نظرا لغياب وسوء التسيير فيها، و بالتالي توجه الجهاز المصرفي الجزائري إلى خلق و طرح جرعات نقدية للمتعاملين الاقتصاديين من الحين و الآخر.

الجدول رقم 06-02: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962-1989.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الموجودات الخارجية	القرض الداخلي	قروض مقدمة للخزينة	قروض مقدمة للاقتصاد	الفوارق	مجموع الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية
1962	0.9	3	0.4	2.6	0.2	4.1
1963	1.1	2.7	0.6	2.1	0.2	4
1964	0.8	4.2	1.8	2.4	0.28-	4.72
1965	0.7	5.2	2.1	3.1	0.65-	5.25
1966	1.2	4.4	2.1	2.3	0.18	5.78
1967	2	5.2	2.5	2.7	0.31	7.51
1968	2.4	7.7	3.3	4.4	0.06	10.16
1969	2.3	10.3	3.8	6.5	0.98-	11.62
1970	1.5	12.4	5.9	6.5	0.82-	13.08
1971	1.5	14	5.9	8.1	1.57-	13.93
1972	2.2	18.8	5.2	13.6	2.86-	18.14
1973	4.5	21	5.1	15.9	5.14-	20.36
1974	7.1	25.4	3.6	21.8	6.73-	25.77
1975	6.4	36.3	7.3	29	8.95-	33.75
1976	9.8	46.1	8.8	37.3	12.3-	43.6
1977	9	54.4	14.3	40.1	11.4-	51.95
1978	11	76.5	24.8	51.7	20-	67.46
1979	12.3	86.6	26.6	60	19.2-	79.69
1980	16.5	101.5	33	68.5	24.5-	93.5
1981	18.8	113.6	25.1	88.5	23.2-	109.1
1982	13.9	148.9	36.1	112.8	24.9-	137.8
1983	11.3	185.6	52.6	133	30.9-	165.9

194.7	38.2-	156	67.7	223.7	9.3	1984
223.8	42.1-	174.6	76.6	251.2	14.8	1985
227	60.3-	176.9	101	278	9.32	1986
257.9	55-	180.6	123.1	303.8	9.15	1987
292.9	55.5-	191.9	147.2	339.2	9.28	1988
308.1	64.8-	209.3	157.2	366.5	6.52	1989

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.

كنتيجة، نجد أن الإصلاحات التي انتهجتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة للفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989 لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، نظرا للاختلالات المزمنة التي تعاني منها متمثلة أساسا في المديونية، التي أصبحت تأخذ 80 % من حصيله الصادرات، وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9.05 مليار دولار، البطالة، التضخم، اختلال ميزان المدفوعات، مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وما تشكله من ضغوط، مما دفع الجزائر أمام هذه الظروف و المتغيرات الداخلية و الخارجية الصعبة لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستنجرة بسياسته و توجهاته و الاستفادة من نصائحه في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة و التي جرت في سرية تامة، فعلا ذلك ما حدث في ماي 1989 حيث تم إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي.¹

¹Baba Ahmed Mostapha- " Diagnostic d'un non développement"- édition l'harmattan-France-1999-P218.

المطلب الثاني: سيرورة السياسة النقدية بعد سنة 1990

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد ، و إن مواجهة صعوبات هذا الانتقال و مشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية ، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها و لأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر و أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل ، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة ¹ المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية و هي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم و تنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي بنوعيه: ²

أ. محاربة التضخم و هو استقرار داخلي.

ب. استقرار سعر الصرف و هو استقرار خارجي.

من هنا سوف نتطرق إلى عرض أهم معالم و خصائص السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 ثم نعود إلى عرض تطور الحالة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة.

1. مميزات السياسة النقدية بعد سنة 1990:

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991. و كانت إصلاحات هذا القطاع تهدف إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة تماشياً مع الإصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق. لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دوراً نشطاً في تعبئة الموارد و تخصيصها، و تمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق و تحرير أسعار الفائدة، و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي و اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

²¹ مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999- ص 82.

في عام 1990، حدثت نقطة تحوّل على مستوى المنظومة المصرفية بصدور قانون النقد و القرض الذي نصّ على ما يلي:

- ❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية، و قد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة و سمي بنك الجزائر.
- ❖ إنشاء مجلس النقد و القرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي و السياسات النقدية.
- ❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزينة و النظام المالي.
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي و أسعار الفائدة.

2. تحليل الوضعية النقدية بعد سنة 1990:

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي ، التي كان لها الأثر الواضح و الكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، و يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالآتي:¹

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 و هي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، و تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي ، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

¹ طيبة عبد العزيز و بلعوز بن علي- " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"- جامعة الشلف.

I. الاستعداد الائتماني الأول: ¹ وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ² نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988. وقد تمخض عن هذا الاتفاق ما يلي:

أ. الإجراءات النقدية: أدخل هذا الاتفاق تغييرا جذريا على المنظومة التشريعية من جانبها النقدي وذلك بعد سنة تقريبا من تاريخ اعتماد الاتفاق، تم صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي اعتبر الإصلاح الأساسي كونه أعاد الاعتبار للمنظومة المصرفية في تسييرها للسياسة النقدية و أوضح العلاقة بين السلطة النقدية و الخزينة وفق شروط جديدة، و يمكننا أن نعتبر أن السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا القانون لم تتعدى كونها تشريعات منصوص عليها بعيدة عن مسؤولية البنك المركزي في رسمها و تنفيذها في ظل إشراف الخزينة العامة على إصدار النقد، ضف إلى ذلك غياب دور الوساطة المالية نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي آنذاك كونه اعتبر المشرف على تمويل احتياجات مؤسسات القطاع العام فقط.³

ب. توجه السياسة النقدية: عرفت هذه المرحلة وجود فجوة بين المؤشرات النقدية و المؤشرات الحقيقية، من خلال التطورات التي عرفتتها الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 بنسبة زيادة تقدر بـ: 11.32 % في حين شهد تغير الناتج الداخلي الإجمالي PIB نسبة موجبة تقدر بـ: 0.8 % فقط. و هذا ما يعني وجود كتلة نقدية متداولة في الاقتصاد بدون مقابل عيني أو فعلي. و قد تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية: ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 18 %، تسجيل معدلات فائدة حقيقية بسبب ارتفاع مستويات التضخم في ظل وجود تسرب نقدي بزيادة تقدر بـ: 12.57 %.

II. الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام

¹ نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص03.

² الهادي خالدي- "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- دار هوم- الجزائر- طبعة 1996- ص195.

³ تلخيص الطالب المعتمد من المرجع ل: عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995"- أطروحة دكتوراه دولة - مرجع سابق- ص277.

اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. هذا الاتفاق الذي كان يهدف إلى تحقيق النتائج المالية و النقدية التالية:

- ❖ تخير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري.
- ❖ ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات، و أسعار الصرف وتكلفة النقود.

تميّزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:¹

أ. الإجراءات النقدية: تم إحصاء أهم الإجراءات النقدية الموضوعة من قبل الحكومة خلال هذا البرنامج في

العناصر التالية:

- ❖ نمو الكتلة النقدية M2، حيث ارتفعت إلى 764.32 مليار دينار سنة 1993 بعدما كانت 654.4 مليار دينار في نهاية سنة 1992، بمعدل نمو في الكتلة النقدية قدره: 21.3 % بعدما كان سنة 1990 يقدر بـ: 11.3 %.
- ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.8 % بالرغم من إجراءات التطهير التي طبقت على المؤسسات العمومية، و ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.²
- ❖ تخفيض الدينار الجزائري قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الاسمية و أسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %.
- ❖ تعديل المعدلات المعتمدة في إعادة التمويل إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى نسبة 11.5 % عوضا عن نسبة 10.5 % و كذا رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي عند حدود 17 %.
- ❖ تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

¹ تلخيص الطالب المعتمد من:

* نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص04.

* دحمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر" - رسالة ماجستير- مرجع سابق- ص182-183.

² Bouyagoub Ahmed- " Fixation des prix"-le cahier du CREAD-N⁰ 30- 3^{ème} semestre 1993-Alger-P3.

ب. أهم النتائج المالية و النقدية: إن العجز الذي عرفه الميزان المالي و الرأسمالي و تدهور قيمة العملة الوطنية عقب عقد هذا الاتفاق الثاني جعل من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذا البرنامج تأخذ الشكل التالي:

- ❖ استمرارية سلبية معدل الفائدة.
- ❖ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.
- ❖ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %.
- ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9 %.
- ❖ زيادة معدل نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 21.3 % بعدما سجلت بنسبة 11.3 % سنة 1990.

❖ تراجع معدل السيولة من نسبة 64 % سنة 1990 إلى معدل 53 %.

❖ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة 22.8 %.

من تحليلنا للنتائج النقدية و المالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية و الوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي.

III. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل و القيود التي اعترضت مسار إعادة

تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

❖ تحقيق نمو مستقر و مقبول عند حدود 3 % في سنة 1994 و معدل 6 % سنة 1995.

❖ تخفيض معدلات التضخم.

❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

أ. أهداف البرنامج: من بين الأهداف النقدية و الاقتصادية التي سعى البرنامج الاستعدادي الثالث لتحقيقها في الجزائر ما يلي:

- ❖ تخفيض معدل التوسع النقدي M2 إلى نسبة 14 % خلال نفس المرحلة مقارنة بنسبة 12 % سنة 1993.
- ❖ رفع معدل إعادة الخصم إلى نسبة 15 %.
- ❖ تحديد معدل تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20 %.
- ❖ اعتبرت نسبة 24 % هي معدل السحب على المكشوف على بنك الجزائر.
- ❖ اعتماد الوسائل غير المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد بدل استعمال الوسائل و الأدوات المباشرة.

ب. معايير تحقيق أهداف البرنامج: تظهر فيما يلي المعايير الأساسية المعتمدة في تقييم مدى تحقيق أهداف الاستعداد الائتماني الثالث في الجزائر:

- ❖ تعديل معدل الصرف ليأخذ قيمة 36 دج للدولار، أي بنسبة تخفيض قدرها 10.17 % لغرض اعتماد و مساندة نظام تحرير التجارة الخارجية ، و تسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
- ❖ تخفيض حجم عجز الميزانية إلى نسبة 3.3 % من الناتج الداخلي الخام.
- ❖ تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
- ❖ رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لغرض التحفيز على الادخار.

ج. النتائج النقدية المحققة: من بين أهم النتائج المحققة خلال مرحلة اعتماد برنامج الاستعداد الائتماني الثالث نجدتها تمثل نتائج نقدية أو لها صلة بالجانب النقدي، و التي تظهر كما يلي:¹

- ❖ ارتفاع نسبة الأسعار المحررة و أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك.
- ❖ رفع أسعار كل من النقل، الهاتف، الخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين 20 و 30 %.
- ❖ تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدر بنسبة 0.4 % سنة 1994 مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة +3 %.

¹ الهادي خالدي- "المراة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- مرجع سابق- ص209...213.

- ❖ انخفاض العجز الموازي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي.
- ❖ تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج.
- ❖ نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة 10 % سنة 1994، و قد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة 25 % كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر بـ: 16.5 %.
- ❖ الإعلان عن تأسيس و إقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر 1995.
- ❖ تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري قدر بـ: 2.8 مليار دولار سنة 1995، أي ما يعادل نسبة 6.9 % إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الميزان المالي و الرأسمالي من جانبه غير النقدي بمقدار 1.91 مليار دولار، و هذا ما أدى إلى حدوث عجز كلي في ميزان المدفوعات قدر بـ: 4.71 مليار دولار سنة 1995.

كنتيجة يمكن الخروج منها كون أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية خلال المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1994 حيث تم اعتماد ثلاث برامج تكميلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي كونه المؤسسة المالية التي قدّمت الإعانات المالية على شكل وحدات حقوق سحب خاصة إلى الحكومة الجزائرية من أجل إصلاح قواعد و أسس النظام الاقتصادي ككل. و يظهر تأكيد ذلك من خلال عرض المسح النقدي لأهم المؤشرات النقدية الكلية في الجزائر خلال الفترة سابقة الذكر.

الجدول رقم 06-03: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.

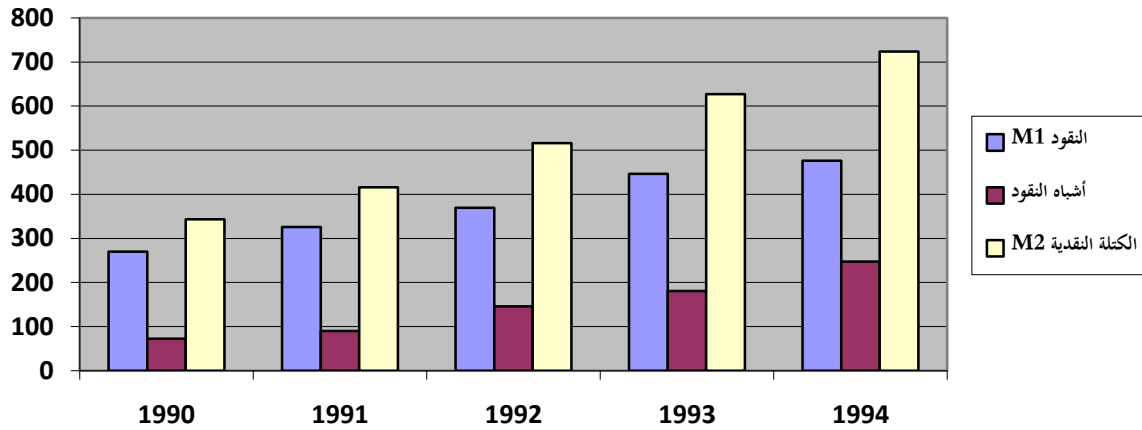
الوحدة: مليار دينار جزائري.

1994	1993	1992	1991	1990	البيان
60.4	19.2	22.6	24.3	6.5	صافي الأموال الأجنبية
663.3	607.4	493.3	391.9	336.5	صافي الأموال المحلية
774.4	747.6	625.1	485.7	414.1	الإئتمان المحلي
468.6	527.4	159.1	159.9	167	صافي الإئتمان الحكومي
305.8	220.2	465.2	325.8	247	الإئتمان للاقتصاد
111.1-	140.2-	131.8-	93.8-	77.5-	بنود أخرى (صافي)
723.7	627	515.9	416.2	343.1	النقود وشبه النقود M2

476	446.5	369.7	325.9	270.1	M1 النقود
247.7	180.5	146.2	90.3	72.9	أشباه النقود
141.9	132	118.2	98.2	85.5	CNEP ودائع
865.6	759	634	514.4	428.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 30.¹

الشكل رقم 06-01: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

الفترة الثانية: و المعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 و ذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط ، و قد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. و قد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر" - FMI - واشنطن - 1998 - ص 55.

I. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):¹ عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات ، و قد حدّد مبلغ الاتفاق بـ: 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر.

أ. بنود الاتفاق: تضمن اتفاق القرض الموسع البنود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ، و التي تتمثل في:

- ❖ التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة و تفاقم مشكلة التضخم.
- ❖ السعي نحو إرساء نظام سعر الصرف و استقراره و كذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة ، مع إقامة مكاتب للصراف ابتداء من تاريخ 1996/01/01 ، و كذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- ❖ دعم تحرير التجارة الخارجية و ذلك بالتخفيف من الإجراءات المعتمدة ، و قد ركّز الاتفاق على إعادة هيكلية الضريبة الجمركية من خلال تخفيضها بنسبة 50 % كحد أقصى.
- ❖ التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من خلال تدنيته بنسبة 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1995/1994 و بمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 1998/1997.
- ❖ ترقية الادخار الوطني بـ: 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و 1998/1997.
- ❖ إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة و تقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

ب. أهم الإجراءات النقدية المتخذة:

- ❖ إتباع تسيير مالي محكم و صارم لضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة و كذا ترقية النظام الجبائي و جعله أكثر مرونة و فعالية، الأمر الذي أبعده الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما مكّن من إتباع سياسة نقدية حازمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائمة، مما يحفّز الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.

¹ نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص06.

- ❖ السعي نحو تحسين أدوات السياسة النقدية خاصة و ترقية النظام المصرفي ، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجباري سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.
 - ❖ التحوّل نحو اعتماد الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية، و هذا بشكل مزايدات القروض.
 - ❖ هيكله المعدلات المباشرة خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم و مراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب الجاري و العمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في سنة 1996.
 - ❖ تشجيع إنشاء البنوك و الهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي و نمو فعالية إجراءات الوساطة المالية.
- ج. توجه السياسة النقدية خلال برنامج اتفاق القرض الموسع: شهدت هذه المرحلة من سنة 1995-1998 العودة إلى تطبيق السياسة النقدية كونها الوسيلة الأنجع لضبط الأوضاع الاقتصادية و تحقيق الاستقرار النقدي إذ تعد سياسة لإدارة الطلب. و خلال هذا الاتفاق تم تسجيل المؤشرات النقدية التالية:¹
- ❖ بلغ معدّل السيولة في الاقتصاد (le PIB/M2) نسبة 38.6 % سنة 1995 بدل 49.2 % سنة 1993، في حين وصل إلى 36.3 % سنة 1996.
 - ❖ بلغ معدّل التضخم نسبة 21.9 % نهاية سنة 1995 بدل معدل 38.6 % سنة 1994، وقد سجل ارتفاع بمعدل 15 % سنة 1996.
 - ❖ وصل معدّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 4.3 % سنة 1995، أما في سنة 1996 فقد سجل نمو بمقدار 4.2 % فقط.
 - ❖ بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي - 1.4 %، و قد ارتفع المعدل سنة 1996 إلى حدود 0.3 %.
 - ❖ بلغت نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي - 6.2 %، أما سنة 1996 فقد سجل العجز بقيمة - 3.8 %.
 - ❖ سجل معدّل السيولة المحلية ارتفاعا بنسبة 13 %.

¹ AKDIN Féler- « Algérie poursuit la diversification économique et la transition »- Bulletin FMI- Publication du Fonds Monétaire International- Aout 1996- P251.

- ❖ بلغت الاحتياطات الرسمية بالنسبة إلى الواردات 2.1 شهر بدل 2.9 شهر سنة 1994 و قد وصلت الاحتياطات إلى 2.5 شهر بالنسبة للواردات سنة 1996.
- ❖ لقد سجل الائتمان المحلي سنة 1995 ارتفاع بمعدل 5.3 % في حين تم تسجيل نسبة 2.8 % سنة 1994. و قد ارتفع المعدل إلى نسبة 9.3 % سنة 1996.
- ❖ بلغ معدّل خدمة المديونية سنة 1995 نسبة 43.8 % بالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العامة، في حين وصل إلى معدل 63.8 % عام 1996.

يظهر تأكيد الحالة النقدية المسجلة خلال الفترة الثانية التي عرفها توجه و مسار السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1995 إلى غاية 1998 في الجدول الموالي.

الجدول رقم 06-04: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

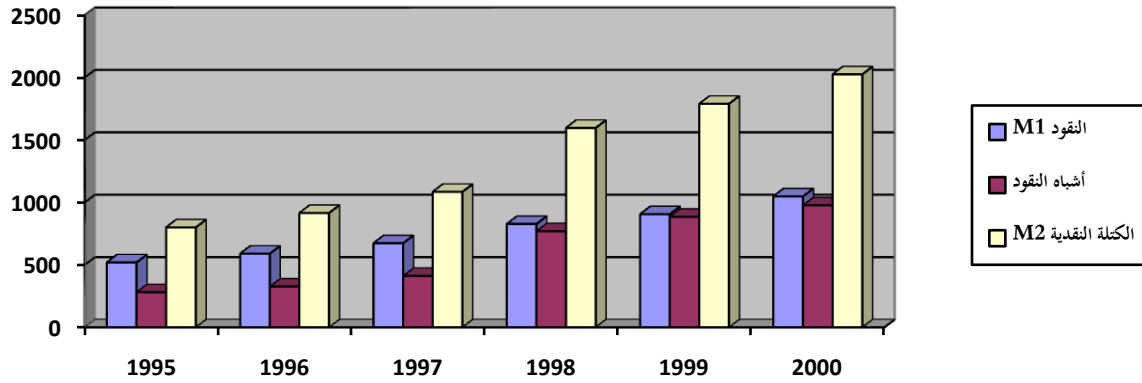
2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
775.9	169.6	280.7	350.6	134	26.3	صافي الأموال الأجنبية
1249.3	1619.7	1315.4	733.5	781.1	773.7	صافي الأموال المحلية
1671.1	1998.6	1629.4	1179.7	57.4	967.2	الإئتمان المحلي
677.4	847.9	723.2	425.9	280.5	401.6	صافي الإئتمان الحكومي
993.7	1150.7	906.2	753.2	776.8	565.6	الإئتمان للاقتصاد
372.1	324.9	259.8	411.5	276.3	194	بنود أخرى (صافي)
2025.2	1789.4	1596.1	1084.2	915	799.6	النقود و شبه النقود M2
1048.1	905.2	826.8	672.8	589.1	519.1	النقود M1
977	884.2	769.7	411.4	326	280.5	أشياء النقود
-	-	-	177.9	165.4	148.9	ودائع CNEP
-	-	-	1262.1	80.4	948.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طبية عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق.¹

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر" - FMI - واشنطن - 1998- ص55.

Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country. Report: N° 04/31 - Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

الشكل رقم 06-02: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 و برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. و قد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر و دفعه نحو التوسع، و من بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي. و يظهر الجدولين المواليين المسح النقدي في الجزائر لأهم المؤشرات النقدية الكلية ، و التي بدورها تعطي صورة واضحة عن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 06-05: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.

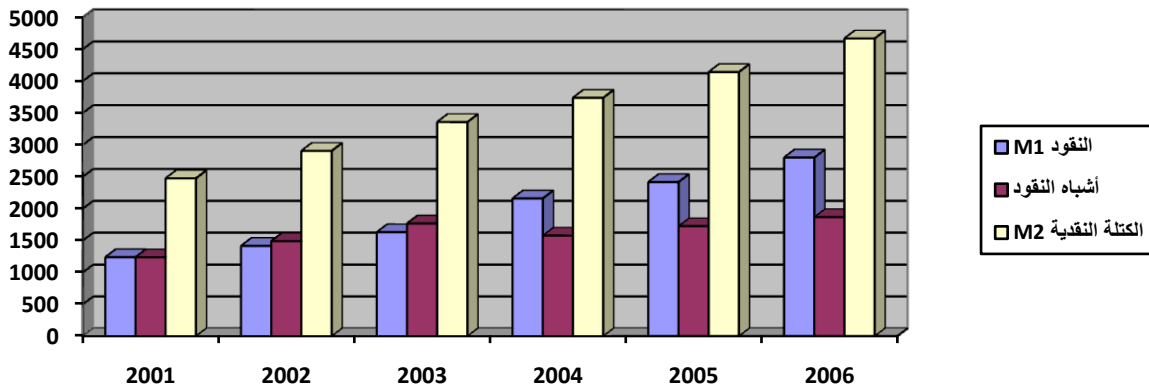
الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صافي الأموال الأجنبية	1310.8	1755.7	2342.7	3119.2	4179.4	5589.7
صافي الأموال المحلية	1164.5	1150.1	1015.2	618.7	37.7-	921-
الإئتمان المحلي	1647.8	1845.5	1803.6	1514.4	833.8	31.4
صافي الإئتمان الحكومي	569.7	578.7	423.4	20.6-	944.5-	1649.6-
الإئتمان للاقتصاد	1878.1	1266.8	1380.2	1535	1778.3	1680.9
بنود أخرى (صافي)	446.1-	622.6-	686.8-	895.7-	796.4-	952.4-

4668.6	4142.4	3737.9	3357.9	2905.8	2475.2	النقود و شبه النقود M2
2801.2	2417.4	2160.5	1630.4	1416.3	1238.5	النقود M1
1867.5	1724.9	1577.4	1767.5	1489.5	1236.7	أشباه النقود

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق.¹

الشكل رقم 03-06: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.



المصدر: من إعداد الطالب استنادا على معطيات الجدول السابق.

لقد تبنت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية تقييدية أو انكماشية صارمة و حازمة خلال الفترة من 1994-2000، خاصة في مرحلة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14% خلال فترة تطبيق البرنامج. ثم عمدت السلطة النقدية إلى تبني سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية منذ سنة 1997، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، إعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، و كذا تحسن معامل السيولة المصرفية و تراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية. و كلها نتائج حققتها السلطات النقدية بهدف الوصول إلى تسجيل معدلات نمو معتبرة بالإضافة إلى خفض نسبة التضخم.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N^o 04/31 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N^o 05/51 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2005- P25.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N^o 07/95 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2007.

* <http://www.bank-of-algeria.dz>.

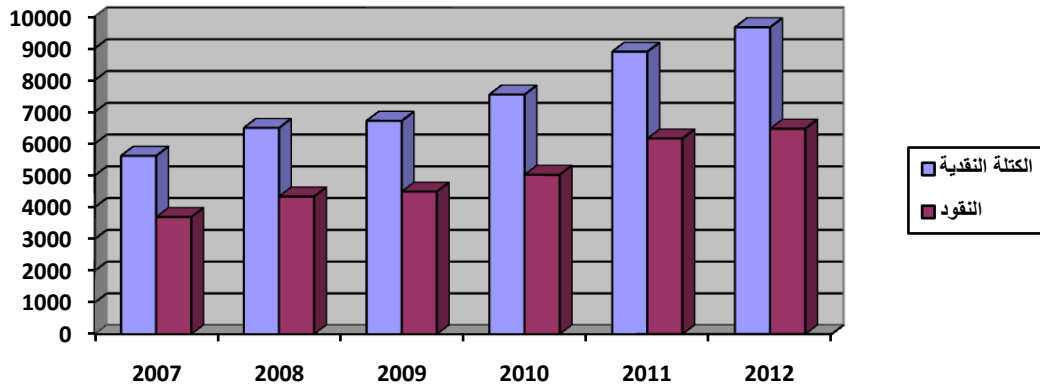
الجدول رقم 06-06: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
9664.41	8895.16	7545.28	6718.84	6496.18	5615.95	النقود و شبه النقود M2
6471.88	6162.67	5021	4489.79	4335.41	3689.11	النقود M1
8,64	17,89	12,3	3,42	15,67	23,85	معدل نمو الكتلة النقدية %

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

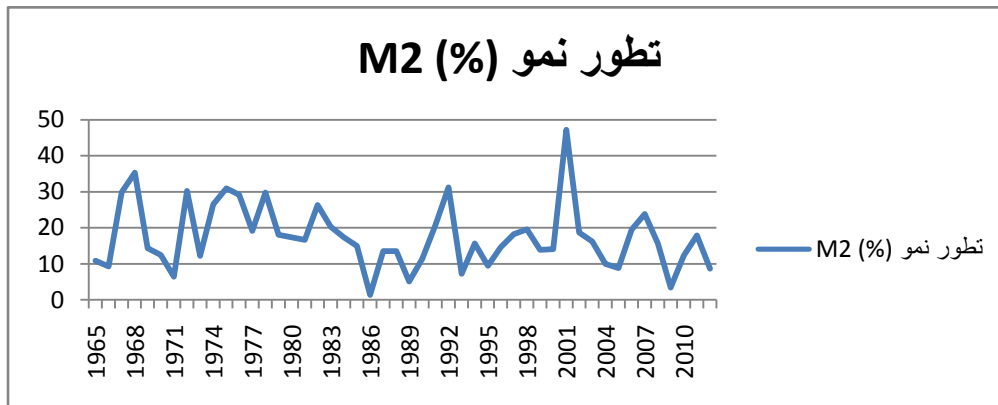
الشكل رقم 06-04: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.



المصدر: من إعداد الطالب استنادا على مخرجات الجدول السابق.

و يمكننا أن نوضح التغيرات الحاصلة على المعروض النقدي في الجزائر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 06-05: تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1962-2012.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصادر البنك العالمي.

المطلب الثالث: تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2012

مما لاشك فيه أن للسياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لاسيما في المدى القصير، بالإضافة إلى قدرتها في التأثير على حجم الائتمان، و من ثم التأثير على حجم النقود المصرفية، من هنا يتضح أهمية إدراج السياسة النقدية من خلال فترة الإصلاحات، حيث بدأت الجزائر في انتهاج سياسة ترمي إلى الاعتماد على اقتصاد السوق من خلال توسيع دور القطاع الخاص مما دفع بالتخلي عن السياسة السابقة التي بينت عدم قدرتها في تمكين القطاع المالي على تعبئة الموارد و تخصيصها بالكفاءة المطلوبة، من هنا بدأ التحول التدريجي نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية و التأثير على السيولة المحلية و الائتمان وأسعار الفائدة.

1. تطور معدّل إعادة الخصم في الجزائر:

تعتبر أداة إعادة الخصم هي الوسيلة الأكثر استخداما عند السعي للتأثير على السيولة البنكية، فالسلطات النقدية عند رفعها لمعدّل إعادة الخصم تخفّض من حجم الأصول البنكية الابتدائية بشكل نقود مركزية. إذ يتميّز معدّل إعادة الخصم بكونه معدّل متغيّر، حيث يقل عن جميع معدلات الفائدة الأخرى و ذلك مقابل إعادة تمويل الجهاز المصرفي من طرف بنك الجزائر، بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، و في نفس الوقت يحدد بنك الجزائر سقفا كليا، و في إطاره يحدد سقفا لكل مصرف على أساس المتغيرات التي تخصه في الجزائر. إن الجهاز المصرفي في مجمله يبدي حاجة دائمة إلى إعادة التمويل لدي البنك المركزي، و المعدلات المطبقة على هذه التمويلات تؤدي دورا هاما في توزيع القروض و في وتيرة إصدار النقد.

لقد أقدم بنك الجزائر على وضع هيكل جديد لمعدلات التمويل التي يقوم بتطبيقها، و ذلك بالتوفيق مع أهداف السياسة النقدية، ويتضح ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم 06-07: تطور معدّل إعادة الخصم للفترة 1990-2012.

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
11	13	14	15	11.5	11.5	11.5	10.5	م.إ.خ %
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
4	4	4.5	5.5	6	6	8.5	9.5	م.إ.خ %
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
	4	4	4	4	4	4	4	م.إ.خ %

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

فيما يلي يمكن سرد أهم التغيرات التي طرأت على معدل إعادة الخصم وفق المراحل التالية:

- ❖ لقد بقي معدّل الخصم ثابتا منذ الاستقلال إلى سنة 1971 عند مستوى 3.75 %.
- ❖ انخفض المعدّل بنقطة واحدة من سنة 1972 إلى سنة 1986 ليبلغ 2.75 %، و هي فترة تطبيق مخططات التنمية في الجزائر.¹
- ❖ ارتفع إلى 5 % من سنة 1986 إلى غاية 1989، ليبلغ 10.5 % في سنة 1990.
- ❖ كما ارتفع المعدّل إلى نسبة 11.5 % خلال الفترة ما بين 1991-1993، ليصل 15 % كحد أقصى سنة 1994، و ذلك تماشيا مع طبيعة السياسة النقدية التقييدية المطبقة آنذاك.
- ❖ انخفض المعدّل بنقطة واحدة سنة 1995 ليصبح 14 %، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدّل 9.5 % في سنة 1998 و هي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.
- ❖ استمرار انخفاض معدّل إعادة الخصم إلى حدود 5.5 % في سنة 2002،² بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، من 170.5 مليار دج سنة 2000 إلى 102.9 مليار دج في جوان 2001، و قد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، و لكن هذا الانخفاض في معدّل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدين، و انعدم في هذه السنة إعادة تمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر و ما يؤكّد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دج.

¹ Benissad Hocine-"Restructuration et réformes économique (1979-1993)"-édition OPU- Alger-1994-P121.

² بلعوز بن علي- " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر" - رسالة دكتوراه- العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2004/2003-ص292.

- ❖ لقد قرّر مجلس النقد و القرض تخفيض معدل إعادة الخصم إلى مستوى 4 % سنة 2004 بعدما كان يقدر بـ: 4.5 % في سنة 2003، و تاريخيا يعد معدل إعادة الخصم المسجل منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا منخفضا و لم يسبق تطبيقه منذ سنة 1986.
- ❖ إن تفسير انخفاض معدل إعادة الخصم المطبق في الجزائر في السنوات الأخيرة يرجع للأسباب التالية:
- ❖ انخفاض معدلات التضخم.
- ❖ توجه الحكومة الجزائرية نحو تشجيع الاستثمار العام و الخاص و جذب الاستثمارات الأجنبية في جميع المجالات، و هذا في سياق تطبيق مخططي الإنعاش الاقتصادي و دعم الإنعاش الاقتصادي لغرض تحقيق التنمية بمختلف أبعادها.
- ❖ تخفيض معدل إعادة الخصم بسبب توجه بنك الجزائر نحو محاولة تخفيض تكلفة إسالة النقود أكثر وبالتالي تخفيض بنية أسعار الفائدة المدينة المطبقة من قبل البنوك في الجزائر.

2. تطور معدّل الاحتياطي النقدي الإجباري:

أعطى قانون النقد و القرض أداة تحكيم و تنظيم أخرى للبنوك التجارية من حيث استخداماتها لمجموع ودائعها، و منح فرصة لإعادة تمويل خزينتها و التدفقات المالية فيما بينها. تتمثل تلك الأداة في الاحتياطي النقدي الإلزامي، حيث يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك التجارية بأن تودع لديه احتياطات في حساب مجمّد ينتج أو لا ينتج عنه فوائد.¹

حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، و من خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك غير أن هاتين الأداةين كانتا موجّهتين بشدة نحو تلبية احتياجات البنوك كل على حدى و كانتا تقدّمان بناء على مبادرة من البنوك التجارية. و نتيجة لذلك كان من الصعب على بنك الجزائر أن يتحكم في السيولة بصورة فعالة ، بينما أدت الحدود القصوى المفروضة على كل بنك إلى تشوهات شديدة في توزيع الموارد.

¹ المادة رقم 93 من قانون النقد و القرض 10/90.

لمعالجة أوجه القصور بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية دون أن يستخدم فعليا، حتى وإن استخدم فسوف يكون في حدود 3% من مجموع الودائع (مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية) تحسب عليها فوائد بنسبة 11,5% مما يوحي أن بنك الجزائر سيسترجع من البنوك جزءا من التمويل بنسبة 15%، و هو مستوى عال إذا ما قارناه بالدول المجاورة أين لا تخضع البنوك لأي تعويض على الإطلاق،¹ و يمكن اعتباره ممارسة بيداغوجية باعتباره جزءا من الإصلاحات المؤسساتية الجوهرية. و للوقوف على حقيقة تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 06-08: تطور معدّل الاحتياطي النقدي الإجباري للفترة 1994-2012.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
م.إ.ن.إ. %	3%	3%	3%	3%	3%	3%	5%
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.إ.ن.إ. %	3%	4.25%	6.25%	6.5%	6,5%	6,5%	8%
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012		
م.إ.ن.إ. %	8%	8%	8%	8%	8%		

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

3. تطور أداة السوق المفتوحة:

تمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 06 أشهر، و سندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض و قد حدد القانون (10/90)² القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة،³ غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (11/03) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم 54 منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولي للحصول على سندات الخزينة،⁴ رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 و شملت مبلغا يقدر بـ: 4 مليون دج بمعدل فائدة متوسط

¹ النشاشي و آخرون- مرجع سابق- 1998- ص 59.

² المادة رقم 76 من القانون 10/90.

³ المادة رقم 77 من القانون 10/90.

⁴ المادة رقم 41 من القانون 11/03.

14.94%، و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديين بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط و الطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 و إلى غاية اليوم، رغم أن دورها يبقى مهم و فعال و الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية.

المبحث الثاني: عرض تحليلي لتطور مؤشر التضخم في الجزائر

بغية تسليط الضوء أكثر على تطور مؤشر التضخم في الجزائر، هذه الظاهرة الاقتصادية في منشئها، الاجتماعية و السياسية في آثارها، و جب علينا الإلمام أكثر بكل جوانب الموضوع من خلال عرض أهم المراحل التي ساهمت في رسم معالم السياسات السعرية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، ثم نعد إلى دراسة و تتبع تطور مؤشر المستوى العام لأسعار الاستهلاك كأحد الوسائل المستعملة في حساب مستوى التضخم في الجزائر، و بعد ذلك نحاول أن نستعرض تطور معدّل التضخم منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 2013.

المطلب الأول: تقييم السياسات السعرية في الجزائر

إن الهدف الجوهرى من هذا العنصر هو سرد أهم الفترات و العوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة السياسة السعرية المطبقة في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، في هذا السياق يظهر لنا ثلاث أنظمة هي:

1. السياسة السعرية للفترة 1962-1980:

لقد كانت الفترة التي عقب الاستقلال تتميز باستمرار نظام الأسعار السائد خلال العهد الاستعماري، حيث يتم التدخل من طرف الدولة لتحديد أسعار السلع المستوردة، السلع الزراعية و غير الزراعية، و قد كان هذا النظام يهدف إلى حماية الطبقات الفقيرة التي كانت تشكل أغلب السكان آنذاك، و قد ساد خلال هذه الفترة أربعة أنظمة و هي:

1.1. نظام الأسعار المحددة: يطبق هذا النظام على أسعار السلع التي توصف على أنها ضرورية من الدرجة الأولى بالنسبة للسكان و تقوم وزارة التجارة بتحديد هذه الأسعار عن طريق مرسوم وزاري، حيث يتميز ب:¹

- ❖ معينة أنها تحدد لمدة زمنية.
- ❖ استثناء أنها موحدة على كافة التراب الوطني و بدون استثناء.

2.1. نظام الأسعار الخاصة: وهي متعلقة أساسا بالإنتاج الزراعي حيث تهدف إلى تشجيع الفلاحين والتعاونيات الفلاحية على الإنتاج من جهة، و حماية المستهلكين من جهة أخرى لكي تكون أسعارها في متناولهم، و تتمثل هذه المنتجات في المنتجات الزراعية ذات الاستعمال الصناعي، العتاد الزراعي، المواد واللوازم المستعملة في الصناعة.

3.1. نظام الأسعار المستقرة: تخص أسعار قطاع البناء و الأشغال العمومية، فبهدف المحافظة على التكلفة الأصلية للمشاريع المخططة، فإن الدولة تقوم بجعل أسعار هذه المواد التي تتطلبها عملية الإنجاز مستقرة، بمعنى أنها لا تتغير لفترة زمنية معينة.

4.1. نظام الأسعار المراقبة: تشمل كل السلع و الخدمات التي لا تدخل في أي من الأنظمة السابقة و تتم عملية المراقبة عن طريق:

- ❖ تحديد الهوامش سواء ما تعلق بالإنتاج، البيع بالجملة و بالتجزئة.
- ❖ فرض رسوم و تحديد سقف للأسعار.

2. السياسة السعرية للفترة 1980-1989: جوان 1989:

لقد بدأ التفكير في إعادة النظر في نظام الأسعار منذ بداية المخطط الخماسي الأول المطبق و ذلك لجعل الأسعار تلعب دورا معدلا في النظام الاقتصادي و نميز خلال هذه المرحلة نظامين:

1.2. نظام الأسعار المحددة: تخص المنتجات و الخدمات الأساسية، و التي تأتي على رأس قائمة الأولويات سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين من العائلات، أو بالنسبة للمنتجين.

¹ Hamid Bali- "Inflation et mal-développement en Algérie" – édition OPU- Alger- 1993-P90.

2.2. نظام الأسعار المراقبة: تشمل كل السلع و الخدمات غير الداخلة في النوع الأول، بحيث لا يشكل تطور أسعارها تأثير على النشاط الاقتصادي و الطبقات الاجتماعية فيتم تحديد مجال لكل سلعة أو خدمة لا يجب تجاوزه، و إذا ما حصل ذلك فإن الوالي يتدخل لتعديله. غير أن هذين النظامين لم يكونا كافيين لذا تم إرفاقهما بأمور أخرى مثل التدعيم، حيث قامت الدولة بتدعيم و حماية بعض الأسعار عن طريق:

- ❖ إنشاء صندوق المقاصة بين الأسعار سنة 1982، حيث يهدف إلى جمع الأموال الضرورية التي تمكن من تغطية العجز الذي تولد عن هذا النظام، و ذلك بفرض رسوم على أسعار السلع التي تصنف على أنها كمالية.
- ❖ بدل كل الجهود لجعل أسعار المواد الضرورية موحدة على كامل التراب الوطني برغم ما تكلفه نظرا لشساعة التراب الوطني.
- ❖ الرفع التدريجي لأسعار السلع المستوردة حتى مستواها العالمي من أجل حماية المستهلك بالدرجة الأولى.

3. السياسة السعرية للفترة من جويلية 1989-2013:

إن الخاصية الأساسية للنظام المطبق خلال العشريتين السابقتين هي عدم المرونة بالشكل الذي لا يجعل الأسعار تستجيب بشكل تلقائي للتغيرات التي تلحق بالعوامل المؤثرة عليها، و إنما كان ذلك يتم عن طريق تدخل الوزارة الوطنية الشيء الذي نتج عنه التعرض لخسائر كبيرة نظرا للفترة الزمنية التي تتطلبها عملية التعديل، و لهذا تم البدء بالعمل بنظام أسعار جديدة ابتداء من جويلية 1989، هذا الأسلوب يتضمن نظامين هما:¹

1.3. نظام الأسعار المقننة: إن هذا النظام يهدف إلى حماية المستهلك بالدرجة الأولى وكذا المنتجين، وهي على العموم تتعلق بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع و الضرورية للحياة، و أشكال تدخل الوزارة الوصية في هذه الأسعار يتجسد من خلال:

- ❖ ضمان الأسعار في مرحلة الإنتاج، بمعنى أن الدولة تقوم بالتدعيم خلال مرحلة الإنتاج لسلع معينة، و ذلك حتى لا تكون أسعارها مرتفعة في السوق.

¹ Youcef Deboud - " le nouveau mécanisme économique en Algérie " - Alger- OPU-1995-P87.

❖ وضع سقف للأسعار و الهوامش للسلع و الخدمات ذات الأولوية الاقتصادية و الاجتماعية مثل الخضر الجافة، الكهرباء، الغاز...إلخ.

2.3. نظام الأسعار الحرة: تتعلق بالسلع و الخدمات التي تخضع أسعارها للنظام السابق و هذا النظام أدخل مرونة على الأسعار، حيث تتغير تبعا لظروف السوق و لكن بشرط أن يتم التصريح و الإعلان على هذه الأسعار و تبرير مستواها.

لقد تدعم تحرير الأسعار أكثر مع لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي في إطار عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة، وذلك في ماي 1994م، ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات، بموجب تسهيل الصندوق الممدد وذلك في ماي 1995م، و قد كانت أهم الأهداف التي يرمي لتحقيقها هذا الاتفاق هو تحرير الأسعار بالشكل الذي يجعلها تستجيب لتغيرات العرض و الطلب و جعلها قريبة من مستويات الأسعار السائدة في الدول الأخرى، لأن النظام السابق أدى إلى نتائج سلبية انعكست على الاقتصاد الوطني و لذلك قامت الدولة سنة 1992م بخفض التدعيم في الأسعار المقننة من المواد الغذائية ثم منذ سنة 1994 تم اتخاذ عدة إجراءات وهي:

- ❖ في أبريل 1994م تم إلغاء القيود المفروضة على هامش الربح بالنسبة لبعض السلع الغذائية.
- ❖ في أواخر 1994 تم تحرير أسعار العتاد الزراعي و لوازمه، وكذلك أسعار مواد البناء.
- ❖ إصدار قانون المنافسة في سنة 1995م يهدف بالأساس إلى التشكيل الحر للأسعار ضمن قواعد المنافسة المشروعة و إلغاء الاحتكار.
- ❖ في سنة 1997م تم إلغاء الدعم العام، و ذلك على جميع المواد الغذائية و الطاقة و كذلك إيجار السكن.

في الأخير نصل إلى أن نظام الأسعار في الجزائر كان كوسيلة من وسائل تنفيذ الخطة التنموية و ليس وسيلة تعديل الإختلالات التي تظهر بين العرض و الطلب، غير انه ابتداء من سنة 1989م فقد بدأت الأسعار تسترجع الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية.¹

¹ جليط الطاهر - " أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار - دراسة حالة الجزائر 2004/1970 " - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية - تخصص: الاقتصاد الكمي - جامعة الجزائر - 2006/2005 - ص 97.

المطلب الثاني: تطور مؤشر التضخم في الجزائر

إن الإصلاحات الأساسية التي أدخلت على عمل و سياسة بنك الجزائر وفق ما جاء به قانون النقد و القرض 10/90، جعلت أهم أولياته التركيز على المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية، و بالتالي الاعتماد على أدوات تلك الأخيرة قصد كبح مشكل التضخم، خاصة بعد توجه الحكومة الجزائرية لإلغاء الدعم على الأسعار و المسجل كأهم مبادئ الاقتصاد الموجه مركزيا. من هنا كان لزاما علينا أولا أن نستعرض تطور مؤشر المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر، ثم نعمل لدراسة التغير في ذلك المؤشر من خلال عرض السيرورة التي عرفها مستوى التضخم في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

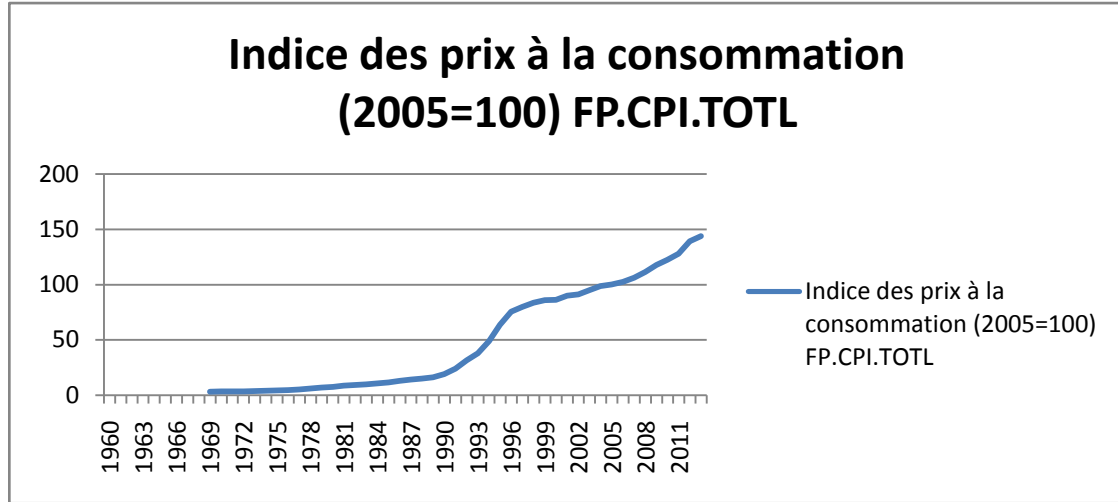
1. تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر:

الجدول رقم 06-09: تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1969-2013

السنوات	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
م.أ.إس	3,13	3,34	3,43	3,56	3,78	3,95	4,28	4,68	5,24
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
م.أ.إس	6,16	6,86	7,52	8,62	9,19	9,73	10,52	11,63	13,07
السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
م.أ.إس	14,04	14,87	16,25	18,96	23,87	31,43	37,89	48,90	63,46
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
م.أ.إس	75,31	79,63	83,58	85,79	86,08	89,72	90,99	94,87	98,63
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
م.أ.إس	100	102,31	106,07	111,23	117,61	122,21	127,73	139,10	143,62

المصدر: تقارير البنك الدولي.

الشكل رقم 06-06: تمثيل لتطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1969-2013



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

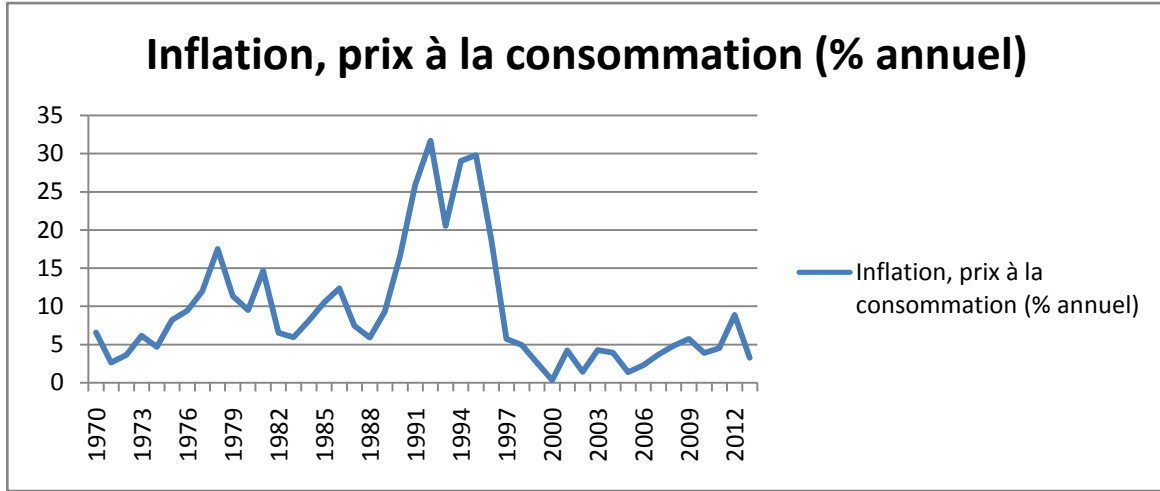
2. تطور معدّل التضخم في الجزائر:

الجدول رقم 06-10: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1970-2013

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
م.أ.إس	6,59	2,62	3,65	6,17	4,69	8,23	9,43	11,98	17,52
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
م.أ.إس	11,34	9,51	14,65	6,54	5,96	8,11	10,48	12,37	7,44
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
م.أ.إس	5,91	9,30	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
م.أ.إس	5,73	4,95	2,64	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	--
م.أ.إس	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	--

المصدر: تقارير البنك الدولي.

الشكل رقم 06-07: تمثيل بياني لتطور معدّل التضخم في الجزائر من سنة 1970 إلى 2013



المصدر: من إعداد الطالب استنادا على بيانات الجدول السابق.

التعليق :

من خلال تحليلنا و قراءتنا الاقتصادية لمعطيات البيان رقم 06-07 نجد أن تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 1970 إلى سنة 2013 عرف عدّة مستويات، يمكن أن نلخصها كما يلي:

- ❖ لقد قدر معدّل التضخم ب: 6.59 % في سنة 1970.
- ❖ حدث انخفاض ملموس في معدّله سنة 1971 ليصل إلى 2.62 %.
- ❖ بعد ذلك حدث تذبذب نوعا ما في معدّل التضخم ما بين الارتفاع و الانخفاض، إذ تراوح مستواه ما بين 3.65 % و 6.17 % و 4.69 % في السنوات 1972 و 1973 و 1974 على الترتيب.
- ❖ كما عرف معدّل التضخم في الجزائر ارتفاعا حادا من سنة 1975 حيث بلغ نسبة 8.23 % إلى أن وصل مستوى 17.52 % في سنة 1978، ثمّ إلى حدود 14.65 % سنة 1981، ليعاود التذبذب بين الحين و الآخر و لكن على العموم كان مستواه مرتفعا خلال الفترة الممتدة من سنة 1975 إلى سنة 1989.
- ❖ مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، و توجّه الحكومة الجزائرية نحو تغيير النظام الاقتصادي المعتمد آنذاك ابتداء من سنة 1990، بتطبيق قانون النقد و القرض

10/90 كقاعدة أساسية نحو بناء معالم جديدة أكثر كفاءة للنظام المالي في الجزائر، كل ذلك انعكس سلبيا على مستويات التضخم التي ارتفعت إلى حدود لم تعرفها الجزائر من قبل، و ذلك تزامن مع تطبيق مبدأ تحرير الأسعار و إلغاء الدعم عليها، حيث سجّل مستوى التضخم سنة 1990 نسبة 16.65 %، ليرتفع إلى 25.88 % و 31.66 % و 20.54 % و 29.04 % و 29.77 % و 18.67 % خلال سنوات 1991 و 1991 و 1993 و 1994 و 1995 و 1996 على الترتيب.

❖ لقد أرجع الخبراء و المحللين لوضعية الاقتصاد الجزائري هذا الارتفاع الحاد لمستوى التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1996 إلى الأسباب التالية: تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من طرف صندوق النقد الدولي و التي نتج عنها منه قروض و مساعدات مالية، التوجه نحو تحرير الأسعار محليا من خلال إلغاء سياسة الدعم التي كانت منتهجة خلال مرحلة التخطيط المركزي، تطبيق سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 1990-1996 و هذا الإصدار النقدي المفرط و الغير مدروس ساهم في رفع معدّل التضخم في الجزائر.

لقد ساهم اعتماد سياسة نقدية انكماشية للحد من آثار الإصدار النقدي المفرط و ذلك من خلال الصرامة في تسيير الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، في خفض معدّل التضخم إلى مستويات قياسية ابتداء من سنة 1997، حيث وصل إلى حدود 0.33 % سنة 2000 و إلى نسبة 1.41 % سنة 2002، و مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم الإنعاش الاقتصادي كبرنامج مكمل لسابقه، و منه اللجوء نحو اعتماد سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة ضخ كمية النقود في الاقتصاد قصد توفير السيولة اللازمة لتمويل و تغطية نفقات المشاريع الاقتصادية، و بالتالي ارتفع معدّل التضخم جراء السيولة و القروض الموجهة للاقتصاد.

كنتيجة يمكن استخلاصها، يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أهم أسباب ارتفاع المستويات العامة للأسعار على المستوى المحلي أي أن الأسباب التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر تتمثل فيما يلي:¹

- ❖ التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص و العام والإنفاق الاستثماري.
- ❖ الزيادة في التكاليف الإنتاجية.

¹ Benachenhou Mourad - « Inflation, dévaluation, marginalisation » - Dar Echarifa- Alger- 1993- P05.

- ❖ التوسع النقدي غير المراقب و دور المديونية الداخلية و تفاقم عجز الميزانية.
- ❖ التضخم المستورد إلى الجزائر.
- ❖ تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات.
- ❖ سعر الصرف و تخفيض العملة الوطنية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري وفق نموذج المدرسة النقدية الحديثة للفترة 1970-2013

إن اختبار صحة الفرضيات المطروحة سابقا، و المرتكزة أساسا على تبيان كون التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية أم لا، و مدى طبيعة العلاقة السببية بينه و بين كمية النقود في الاقتصاد، يقودنا ذلك للتطرق إلى ثلاث عناصر رئيسية هي: عرض النموذج النظري المعتمد في دراسة العلاقة بين النقود و التضخم و كذا عرض معالم ونتائج الدراسة المرجعية في الجزائر التي بنيت على أساسها إشكالية هذه الأطروحة، بينما يهدف العنصر الثاني إلى توضيح مدى وجود علاقات تكامل متزامن أو مشترك بين المتغيرين في الجزائر، و في الأخير حاولنا توضيح طبيعة اتجاه العلاقات السببية بين متغير الكتلة النقدية و متغير التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: النموذج النظري المعتمد في دراسة العلاقة بين النقود و التضخم

في ظل نموذج المدرسة النقدية الحديثة، يرى فريدمان أن التضخم دوما هو ظاهرة نقدية بحتة، و بالتالي فأي زيادة في المستوى العام للأسعار ترجع للزيادة في كمية النقود. و منه نجد أن التضخم هو دالة تابعة لكمية النقود و يظهر ذلك كما يلي:

$$\text{Inf} = f (M2)$$

حيث أن:

Inf : هو متغيرة التضخم.

M2 : هو متغيرة الكتلة النقدية.

إن إشكالية هذه الأطروحة تم استنباطها من الدراسة المرجعية التي قام بها كل من أ.د. بن بوزيان مُجَّد و أ.بن عمر عبد الحق من جامعة تلمسان في البحث المعنون بـ: "العلاقات السببية و علاقات التكامل المتزامن بين النقود و الأسعار في الجزائر و تونس" و الذي تم نشره في مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية العدد الأول جوان

2007، حيث تمت الدراسة بناء على بيانات شهرية عن الفترة الممتدة من جانفي 1995 إلى ديسمبر 2001. و قد تم استخلاص النتائج التالية:

❖ هناك علاقة تكامل مشترك بين النقود و الأسعار في البلدين، و هو ما يتوافق مع المدرسة النقدية الحديثة في أن هناك علاقات في المدى الطويل بين النقود و الأسعار.

❖ لم يجد الباحثين أي علاقات للسببية بين النقود و الأسعار في البلدين، مما يتناقض مع المدرسة النقدية الحديثة في أن التضخم ظاهرة نقدية، هذا الأمر يستدعي القيام ببحوث أخرى لمعرفة أسباب التضخم في هذين البلدين.

المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المتزامن بين النقود و التضخم في الجزائر

إن قيم المتغيرات المراد دراستها، و التي أخذناها من مؤسسة الإحصائيات المالية الدولية (IFS)، فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على هذه البيانات كونها عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1970م إلى سنة 2013م، أي حجم العينة المستعملة هي 44 مشاهدة، و هو حجم صغير نوعا ما من الحد الأدنى المطلوب للقيام بهذه الاختبارات. و تتمثل متغيرات الدراسة في:

1. متغيرة التضخم: المحصل عليه من حساب مؤشر الأسعار ل لاسبير بسنة الأساس 1995، و نرمز له بالرمز *inf*

2. متغيرة الكتلة النقدية: و المعبرة عن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M_2).

في هذه الدراسة نحاول البحث على نوع المتغيرات باعتبارها مستقرة أو غير مستقرة، و إذا كانت هذه المتغيرات غير مستقرة نختبرها حسب الاختبارات المستعملة في القياس الاقتصادي، و ما هي درجة تكاملها؟.

1- اختبار الجذر الأحادي: " Unit roots "

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و إلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، نستعمل هنا اختبار "ADF" للجذر الأحادي.

1-1. اختبار ديكي فولر الصاعد : « ADF » Augmented Dickey Fuller

للقيام باختبار "ADF" على كل متغيرة نستعمل طريقة "OLS" لتقدير النماذج القاعدية الثلاثة لكل متغيرة.

1-1-1. لوغاريتم التضخم "Linf":

$$\begin{aligned}\nabla Linf &= \rho.Linf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Linf_{t-j+1} + \xi_t \\ \nabla Linf &= \rho.Linf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Linf_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \nabla Lcpi &= \rho.Linf_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Linf_{t-j+1} + c + d + \xi_t\end{aligned}$$

1-1-2. لوغاريتم الكتلة النقدية "Lm2":

$$\begin{aligned}\nabla Lm2 &= \rho.Lm2_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Lm2_{t-j+1} + \xi_t \\ \nabla Lm2 &= \rho.Lm2_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Lm2_{t-j+1} + c + \xi_t \\ \nabla Lm2 &= \rho.Lmm_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j . \nabla Lm2_{t-j+1} + c + d + \xi_t\end{aligned}$$

حيث أن: $\nabla ()$ تفاضل المتغيرة.

اختبار الـ ADF يركز على الفرضيات التالية:

$$H_0 = \phi_j = 1$$

$$H_1 = \phi_j < 1$$

1. قبول الفرضية العدمية H_0 معناه وجود جذر أحادي، و منه السلسلة الزمنية غير مستقرة، و باستعمال طريقة

"OLS" لتقدير θ_j في النماذج الثلاثة، فإننا نحصل على $t.\theta_j$ التي تخضع لتوزيع "Student"، فإذا كانت $t.\theta_j$ القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نقبل الفرضية H_0 ، أي يوجد جذر أحادي.

2. أما إذا كانت $t.\theta_j$ أصغر من إحصائية "Student" الجدولية، فإننا نرفض الفرضية العدمية، و نقبل الفرضية البديلة، و منه فإن السلسلة مستقرة.

3-1-1. اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (2013-1970):

باستعمال برنامج "EViews7.0" نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 06-11: ADF Test

المتغيرة	درجة التأخير "Lag"	القيمة المحسوبة "ADF (t.ϕj)"	احتمال وجود (R) جذر أحادي (Prob-RU)
Lcpi	1	-2.124811	[0,5178]
2Lm	0	-0,1.213091	[0,6573]

باستعمال برنامج "EViews7.0" تظهر النتائج في الجدول السابق أن قيمة "ADF (t.ϕj)" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند جميع مستويات المعنوية، و منه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \phi_j = 1$ ، و بالتالي كل المتغيرات المدروسة غير مستقرة، و لإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

الجدول رقم 06-12: اختبار "ADF" الدرجة الأولى

الدرجة الأولى 1 ^{er} différence القيم الحرجة.				
المتغيرة	درجة التأخير "Lag"	القيمة المحسوبة "ADF (t.ϕj)"	الاحتمال (Prob)	1% ; 5% ; 10%
∇Linf	0	-6.129321	[0,0000]	
∇Lm2	0	-10.26699	[0,0000]	(-1,61) (-1,95) (-2,64)

باستعمال برنامج "EViews" تظهر النتائج من الجدول السابق كما يلي:

1- بالنسبة لمتغيرة التضخم:

عند مستوى معنوية فإن القيمة المحسوبة (-6.129321) أصغر من القيمة الجدولية و منه سلسلة المتغيرة D(Linf) مكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5% و 10% باحتمال أصغر و منه فإن المتغيرة مستقرة عند هذا الحد.

$$Linf \rightarrow CI(1) \quad 1\% \quad 5\% \quad 10\%$$

2- بالنسبة للكتلة النقدية:

القيمة المحسوبة (-10.26699) أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 1%، 5%، 10% و باحتمال أصغر.

$$Lm2 \rightarrow CI(1) \quad 1\% \quad 5\% \quad 10\%$$

و منه فإن كل السلاسل الزمنية مستقرة، و نرفض الفرضية H_0 ، و عليه فإن هذه السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند جميع المستويات.

2- اختبار التكامل المتزامن: Cointegration test

بعد التحقق من الشرط الأول، و المتمثل في دراسة استقرارية المتغيرات من نفس الدرجة نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل بطريقة "OLS"، و هنا نقوم باختبار جوهانسن "Johansen Cointegration test" لدراسة العلاقة في المدى الطويل أو باستعمال اختبار "Johansen" للقيم الذاتية و اختبار نسبة المعقولة العظمى (أعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل المتزامن، و منه فان تقدير علاقات المدى الطويل بين معدلات التضخم و الكتلة النقدية بطريقة المربعات الصغرى أعطى النتائج التالية:

$$\pi = 8.787425 + 0.033327m2 + \varepsilon t$$

Dependent Variable: LINF
Method: Least Squares
Date: 12/19/14 Time: 19:44
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.033327	0.138477	0.240665	0.8110
C	8.787425	2.647123	3.319614	0.0019
R-squared		0.001377	Mean dependent var	
			9.355000	
			S.D. dependent var	
			7.886999	
Adjusted R-squared		-0.022400	Akaike info criterion	
S.E. of regression		7.974843	7.034850	
Sum squared resid		2671.121	Schwarz criterion	
			7.115950	
Log likelihood		-152.7667	Hannan-Quinn criter.	
			7.064926	
F-statistic		0.057920	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.810985	0.376003	

إذن سنحاول هنا باستعمال برنامج "EViews" و بالاستعانة باختبار جوهانسن (*Johansen*) للقيم الذاتية الكبرى و اختبار نسبة (*Max-Eigenvalue*) إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة في المدى الطويل.

الجدول رقم 06-13: اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار *Johansen*)، و باستعمال برنامج (*Eviews*)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.306298	20.72257	15.49471	0.0074
At most 1 *	0.119866	5.362603	3.841466	0.0206

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول رقم 06-14: اختبار التكامل المشترك بين التضخم و الكتلة النقدية

الاحتمال <i>P-Value</i>	<i>ADF</i>	عدد التأخر " <i>Lag Mic</i> "	" <i>Résiduels</i> " البواقي
[0,0326]	-2.653699	3	$e_t = A \text{Lin}f_t - Lm2_t$

من خلال الجدول نرفض H_0 و نقبل H_1 . أي وجود تكامل متزامن بين التضخم و الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2013.

المطلب الثالث: اختبار علاقات السببية بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري

سنحاول اختبار اتجاه العلاقات السببية باستعمال طريقة "*Granger*" بين المتغيرات المدروسة وهنا نحاول تبيان ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر، الأول يؤثر في الثاني أو الثاني في الأول، أو يتأثران ببعضهما في نفس الوقت، ومن شروط دراسة العلاقة السببية يجب أن تكون كل المتغيرات المستعملة مستقرة من نفس الدرجة. ومنه فاختبار سببية "*Granger*" يرتكز على النماذج التالية:

ليكن لدينا سلسلتين زمنيتين متكاملة من نفس الدرجة:

$$y_t \rightarrow COI(d)$$

$$x_t \rightarrow COI(d)$$

$$[1] \quad \nabla(y_t)_2 = \sum_{i=1}^p \phi_i \cdot \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[2] \quad \nabla(x_t)_2 = \sum_{i=1}^p \psi_i \cdot \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[3] \quad \nabla(y_t)_2 = \sum_{i=1}^p \theta_i \cdot \nabla(y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \lambda_i \cdot \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[4] \quad \nabla(x_t)_2 = \sum_{i=1}^p \gamma_i \cdot \nabla(y_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \Gamma_i \cdot \nabla(x_{t-1})_2 + \xi_t$$

$\nabla(\)_2$ يرمز للتفاضل الثاني للمتغيرة، p : عدد التأخرات.

في الحالات الأربعة نلاحظ أن المعادلة [1] هي معادلة مشتقة (Restricted) للمعادلة [3] و المعادلة [2] هي معادلة مشتقة للمعادلة [4]. لاختبار العلاقة السببية (Granger) نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda_i = 0 \\ H_1 : \Gamma_i = 0 \end{cases}$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- ❖ يكون المتغيرين (yt) و (xt) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطيع رفض كل من الفرضيتين.
- ❖ تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم الفرضيتين H_0, H_1 معاً.
- ❖ إذا تم رفض H_0 و قبول H_1 نقول تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين و تكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (yt) إلى تفاضل المتغير الثاني (xt) .

1- دراسة العلاقات السببية:

سنحاول اختبار اتجاه العلاقة السببية باستعمال طريقة "Granger" بين المتغيرين بين لوغاريتم التضخم و لوغاريتم الكتلة النقدية. إذن اختبار "Granger" يتركز على المعادلات التالية:

$$[1] \quad \nabla(Linf_t)_2 = \sum_{i=1}^p \tilde{\phi}_i \cdot \nabla(L, m2_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[2] \quad \nabla(Linf_t)_2 = \sum_{i=1}^p \tilde{\psi}_i \cdot \nabla(Linf_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[3] \quad \nabla(Linf)_2 = \sum_{i=1}^p \tilde{\theta}_i \cdot \nabla(Linf_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \tilde{\lambda}_i \cdot \nabla(Lm2_{t-1})_2 + \xi_t$$

$$[4] \quad \nabla(Lm2_t)_2 = \sum_{i=1}^p \tilde{\gamma}_i \cdot \nabla(Lm2_{t-1})_2 + \sum_{i=1}^p \tilde{\Gamma}_i \cdot \nabla(Linf_{t-1})_2 + \xi_t$$

إذا تم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 فإن العلاقة السببية تكون من تفاضل المتغير الثاني إلى تفاضل المتغير الأول:

ولاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F الإحصائية (F^*) حيث:

$$F^* = \frac{(N - K) / SSR_{\mu}}{d / SSR_r - SSR_{\mu}}$$

حيث:

F^* : الإحصائية المحسوبة F -statistic.

N : تمثل عدد المشاهدات للمعادلة غير المشتقة (غير المختلة).

K : تمثل عدد المعادلات الأصلية.

d : الفروق بين المعادلات.

SSR_r : تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات [3] و [4].

SSR_{μ} : تمثل مجموع مربعات البواقي في المعادلات المشتقة [1] و [2].

إذا كانت (F^*) أكبر من إحصائية "Fisher" الجدولة نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت (F^*) المحسوبة أصغر من إحصائية "Fisher" الجدولية، نقبل الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقات سببية، إذن باستعمال اختبار "Granger" وبرنامج "Eviews" لاختبار العلاقة السببية استطعنا اختيار ما يلي:

الجدول رقم 06-15: اختبار سببية "Granger" بين التضخم و الكتلة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/20/14 Time: 17:32
Sample: 1970 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LM2 does not Granger Cause LINF	42	0.36566	0.6962
LINF does not Granger Cause LM		0.31546	0.7314

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم (F): (0.36566) و (0.31546) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 1% و 5%، و باستعمال الاحتمال [0.6962] أكبر و بذلك نرفض الفرضية العدمية، أي وجود علاقة سببية بين المتغيرين، معناه هناك علاقة سببية من تفاضل $D(Linf)$ إلى تفاضل $D(Lm2)$. أما العلاقة الثانية كذلك نلاحظ أن احتمال [0,31546] أكبر عند مستوى 1% و 5% و منه هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين التضخم و الكتلة النقدية.

إذن يمكننا تلخيص نتائج اختبارات سببية "Granger" للمتغيرين للفترة 1970-2013 كما يلي:

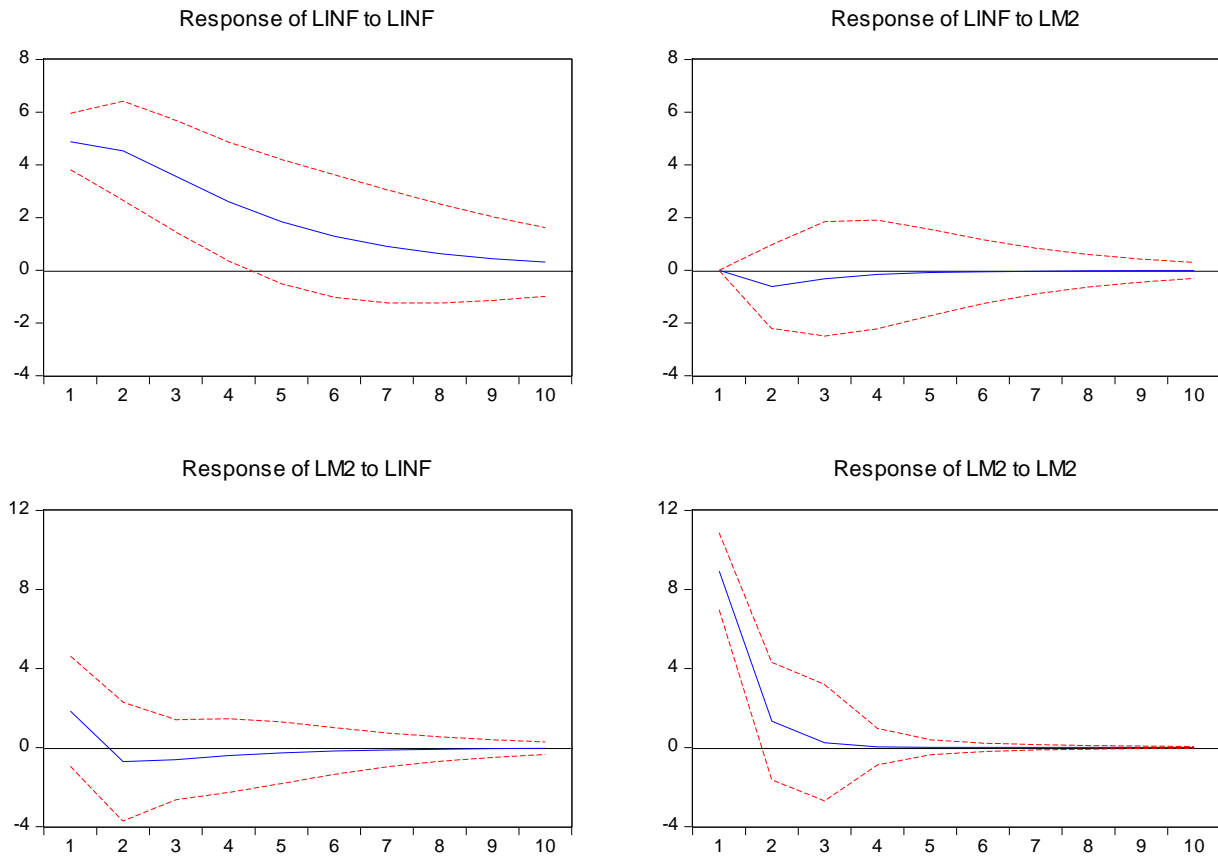
أي تغير في الكتلة النقدية يكون سببا في تغير المستوى العام في الأسعار، و أي تغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغير في الكتلة النقدية. و منه نعتبر هذه النتيجة منطقية بأن التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية و هذا ما يؤكّد عليه أنصار النظرية النقدية الحديثة (جامعة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان).

2- تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات الكتلة النقدية على معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، و سنحاول من خلال هذا الاختبار، الذي يشترط سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة. و يمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية في الشكل التالي:

الشكل رقم 06-08: دوال الاستجابة الدفعية

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.



خلاصة الفصل السادس:

لقد اتبعت الجزائر عدة إصلاحات في إطار تبنيتها للنظام الاقتصادي الجديد، الذي فرض عليها حتمية إعادة النظر في توجهها و رسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية و نجاعة في تحقيق أهدافها العامة. لذا تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات النقدية الكلية كأهم أولوياتها.

فكان صدور قانون النقد و القرض **10/90** بمثابة إعادة صياغة جديدة لمفهوم السياسة النقدية و أدواتها المطبقة في الجزائر، من خلال خلق المناخ المصرفي الملائم و ذلك بتطبيق جملة من الإصلاحات و التعديلات البنكية. و كان الهدف من ذلك توفير الجو المناسب للسلطات النقدية من أجل تسيير محكم لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد قصد بلوغ و تحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أولويات السلطات الجزائرية، من أجل ضمان توفير المناخ أو القاعدة للدخول و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و تجسيد الشراكة الأورومتوسطية.

لقد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى ضبط المستويات العامة للأسعار من خلال استخدام أداة النقود كونها تتمتع بخاصية إحداث الاختلال الاقتصادي و النقدي، و من ثم معالجته وفق سياسة نقدية مدروسة، تأخذ بعين الاعتبار الظرف الاقتصادي المسجل خلال نفس الفترة و كتصحيح للفترات السابقة. لذا أصبح الشغل المشاغل أمام السلطات النقدية في الجزائر و السلطات بشكل عام القضاء على مشكل التضخم من خلال المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار محليا بما يتلاءم و إستراتيجية الدولة في تحقيق مختلف أهدافها ، ذلك بما يتماشى مع هدفها في ضمان السلم الاجتماعي و تقليص نسبة التبعية الاقتصادية.

كخلاصة، نجد أن الجزائر عرفت خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 2013 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرّض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات لمعدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها سنة 1992، و بتطبيق جملة من الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجيا إلى معدلات مقبولة، و لكن لا زال مشكل التضخم هو الهاجس الحقيقي الذي يؤرق الحكومة الجزائرية بسبب عدم قدرة السلطات النقدية على توجيه المحكم للإصدار النقدي نحو الإنتاج الحقيقي الملموس، و باعتبار أن المعروض النقدي الواسع لا يتوجه لقطاعات منتجة فإننا لا زلنا تحت رحمة التضخم و انخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع نتيجة تراجع قيمة النقود.

الخاتمة العامة

الختامة العامة:

لا شك أن للسياسة النقدية دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، إلا أن موضوع آلية تأثيرها على المتغيرات المستهدفة بالدرجة الأولى ما يزال محل خلاف و نقاش، لذلك تعددت الدراسات و الأبحاث التي تتناول دور السياسة النقدية و مكانتها ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

فالشغل الشاغل أمام السلطات الجزائرية فيما يتعلق بالسياسة النقدية و إشكالية التضخم في الاقتصاد الوطني إنما يظهر في اتجاهين. حيث يتعلق الاتجاه الأول بضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر و ذلك لن يتم إلا من خلال التركيز على:

- * تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة و وضع الأولويات فيما بينها لتقليل مشكل التعارض بين تلك الأهداف.
- * تنوع هيكل النشاط الاقتصادي من خلال تحرير التجارة الخارجية و فتح المجال للخوَص أكثر فأكثر.
- * ضمان مرونة الجهاز الإنتاجي و تأسيس قاعدة صناعية تتوافق مع خصوصيات الاقتصاد الوطني، على وجه الخصوص التركيز على الصناعات التقليدية و الحرفية و ما يتوفر لدينا محليا كميزة لمواجهة المنافسة الأجنبية.
- * إنشاء نظام معلوماتي فعال لضبط مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و قياسها بدقة.
- * التوجه نحو نظام سعر صرف مرن يستجيب لتغيرات سوق الصرف الأجنبي.
- * تعزيز ثقافة الادخار و عقلنة علمية و عملية للسلوك الاستثماري المعتمد على دور النظام المصرفي.
- * تفعيل سياسة الاستثمار من خلال توفير المناخ الملائم لذلك و تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و خصوصا في شقها المتعلق بالاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

أما الاتجاه الثاني فيتعلق بإشكالية التضخم المسجل في الجزائر، حيث تعددت الدراسات و الأبحاث والرسائل التي حاولت تفسير و شرح تلك الظاهرة، و تشخيص مسبباتها بالدرجة الأولى، إذ انطلقت كلما من منحى واحد و هو هل التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية أم مشكل ذو طابع هيكلية؟

اختبار فرضيات الدراسة:

من الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري وفقا للمدرسة النقدية الحديثة خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2013 استخلصنا الإجابات التالية عن فرضيات الدراسة التي تم طرحها سابقا:

1- قبول الفرضية الأولى، كون التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية، فارتفاع المستويات العامة للأسعار محليا يرجع لسبب الارتفاع في حجم الكتلة النقدية، و هذا ما ظهر من خلال وجود علاقة تكامل متزامن بين النقود والتضخم في الجزائر على المدى الطويل، و هو ما تؤكد عليه مدرسة شيكاغو.

2- رفض الفرضية الثانية، كون العلاقة السببية بين النقود و التضخم في الجزائر هي علاقة ذات اتجاه واحد من النقود نحو الأسعار، إذ بين اختبار السببية لغرانجر بين النقود و التضخم في الجزائر أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين معا، حيث يؤثر تغيير كمية النقود على معدل التضخم، كما يؤثر أيضا تغيير معدل التضخم على كمية النقود في الاقتصاد الوطني. هذا أيضا مع ينطبق مع مرتكزات النظرية النقدية الكمية الحديثة.

إن لظاهرة التضخم في الجزائر آثار سلبية على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، حيث يؤثر الارتفاع في المستويات العامة للأسعار على قيمة النقود محليا و منه على القدرة الشرائية لها . حيث كانت معدلات التضخم مكتوبة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، و ذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية محضة، لذلك كانت الخزينة العمومية تتحمل عبئ ذلك الفارق بين السلع المستوردة بأسعارها الحقيقية على المستوى العالمي، و بين تلك الأسعار المدعمة بمستويات متفاوتة حسب طبيعة تلك السلع و المواد التي يقتنيها المواطن الجزائري، و مع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا و هو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية حادة. أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو و هي ساهمت بالدرجة الأولى في تزايد المستويات العامة للأسعار بسبب ضخامة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد و التي لم تجد طريقها الفعلية نحو الإنتاج الحقيقي الملموس.

كخلاصة يمكن التركيز عليها، لا يمكن الاعتماد على السياسة النقدية لوحدها للقضاء على مشكل التضخم في الجزائر، و إنما يجب التنسيق بينها و بين مختلف وسائل السياسة الاقتصادية العامة قصد تفادي التعارض بين أهداف و توجهات كل سياسة و هذا يقع على عاتق الحكومة الجزائرية بالدرجة الأولى لضمان تحسّن القدرة الشرائية لأفراد المجتمع و منه تفادي العديد من الإختلالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
23	الاختلاف بين معادلتَي فيشر و مارشال	01-01
67	أوجه الاختلاف بين النظرية النقدية التقليدية و نظرية كينز	02-01
124	ميزانية البنك المركزي و القطاع المصرفي	01-02
125	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي	02-02
161	الفرق بين الرقابة المباشرة و الرقابة غير المباشرة	01-03
174	نماذج على درجة التداخل والانفصال بين مهام الحكومة و البنك المركزي	02-03
236	أهيجي كل قطاع في الاقتصاد الوطني من فترة 1967-1989	01-05
237	المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة 1967-1987	02-05
237	مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى الخارجي للفترة 1967-1987	03-05
240	تطور معدلات بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1990	04-05
240	تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1984-1991	05-05
243	تطور التشغيل و البطالة (بالآلاف) في الجزائر خلال الفترة 1985-1991	06-05
244	تطور القوة الشرائية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1984-1991	07-05
244	تطور الديون الخارجية للجزائر ما بين 1980-1991	08-05
261	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 1993-2004	09-05
269	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1994-2001	10-05
271	تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة 1986-2001	11-05
272	تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر في الفترة 1994-2001	12-05
278	هيكل الشبكة المصرفية في الجزائر قبل سنة 1962	13-05
313	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-1989	01-06
315	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962-1989	02-06
323	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.	03-06
327	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.	04-06
328	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.	05-06
330	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.	06-06
332	تطور معدّل إعادة الخصم للفترة 1990-2012.	07-06
334	تطور معدّل الاحتياطي النقدي الإجباري للفترة 1994-2012.	08-06
339	تطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1969-2013	09-06

قائمة الجداول

340	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1970-2013	10-06
346	اختبار ADF	11-06
346	اختبار "ADF" الدرجة الأولى	12-06
348	اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار <i>Johansen</i>)، و باستعمال برنامج (<i>Eviews</i>)	13-06
348	اختبار التكامل المشترك بين التضخم و الكتلة النقدية	14-06
350	اختبار سببية " <i>Granger</i> " بين التضخم و الكتلة النقدية	15-06

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان البيان	الرقم
29	توازن سوق العمل عند التقليديين	01-01
30	توازن سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك	02-01
31	توازن سوق النقد عند التقليديين	03-01
33	نموذج التوازن الاقتصادي العام وفق التقليديين	04-01
47	تمثيل بياني لدالة الطلب على النقود بدافعي المعاملات و الاحتياط عند كينز	05-01
49	التمثيل البياني لدالة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	06-01
50	تمثيل بياني لدالة الطلب الكلي على النقود عند كينز	07-01
51	تمثيل بياني لدالة عرض النقود وفق التحليل الكينزي	08-01
52	تمثيل بياني لكيفية تحديد معدل الفائدة في التحليل الكينزي	09-01
55	نموذج الطلب الكلي الفعال الكينزي	10-01
57	الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الإنفاق الكلي و الإنتاج الكلي	11-01
58	الدخل التوازني وفق طريقة تعادل الادخار و الاستثمار	12-01
58	مستوى الدخل الوطني التوازني بالطريقتين معا	13-01
61	سوق النقد في النظرية الكينزية	14-01
61	السوق الحقيقي في ظل النظرية الكينزية	15-01
63	سوق العمل في التحليل الكينزي	16-01
64	أثر النقود على متغيرات الاقتصاد الوطني في النموذج الكينزي	17-01
75	العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم وفق النقديين	18-01
83	توازن السوق النقدي وفق التحليل الكمي المعاصر	19-01
84	توازن سوق السلع و الخدمات وفق النظرية الكمية الحديثة	20-01
85	توازن سوق العمل في النظرية الكمية المعاصرة	21-01
88	الفرق بين النظرية الكمية التقليدية و المعاصرة	22-01
89	الفرق بين التحليل الكينزي و التحليل النقدي	23-01
119	شرح لمكونات المجمعات النقدية	01-02
142	أهداف المرتع السحري	01-03
152	ميكانيزم اعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية وفق سياسة سعر الخصم	02-03
152	ميكانيزم اعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية وفق سياسة سعر الخصم.	03-03
152	ميكانيزم انتقال أثر استخدام سياسة إعادة الخصم	04-03
154	ميكانيزم انتقال أثر اعتماد سياسة الاحتياطي النقدي القانوني	05-03

قائمة الأشكال

163	إستراتيجية البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية	06-03
285	إعادة هيكلة النظام المصرفي الجزائري نهاية سنة 1985	01-05
298	مدونة التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90	02-05
324	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.	01-06
328	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.	02-06
329	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.	03-06
330	تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.	04-06
330	تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1962-2012	05-06
340	تمثيل لتطور المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1969-2013	06-06
341	تمثيل بياني لتطور معدّل التضخم في الجزائر من سنة 1970 إلى 2013	07-06
251	دوال الاستجابة الدفعية	08-06

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LINF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.042668	0.2682
Test critical values: 1% level	-3.592462	
5% level	-2.931404	
10% level	-2.603944	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:42
 Sample (adjusted): 1971 2013
 Included observations: 43 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.190326	0.093175	-2.042668	0.0476
C	1.729617	1.146891	1.508092	0.1392

R-squared	0.092368	Meandependent var	0.077907
Adjusted R-squared	0.070231	S.D. dependent var	4.961819
S.E. of regression	4.784412	Akaike info criterion	6.013998
Sumsquaredresid	938.5144	Schwarz criterion	6.095915
Log likelihood	-127.3010	Hannan-Quinn criter	6.044207
F-statistic	4.172494	Durbin-Watson stat	1.723539
Prob(F-statistic)	0.047551		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.124811	0.5178
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:44
 Sample (adjusted): 1971 2013
 Included observations: 43 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.200887	0.094544	-2.124811	0.0398
C	2.870419	1.843375	1.557154	0.1273
@TREND(1970)	-0.047296	0.059657	-0.792788	0.4326

قائمة الملاحق

R-squared	0.106409	Meandependent var	-0.077907
Adjusted R-squared	0.061729	S.D. dependent var	4.961819
S.E. of regression	4.806235	Akaike info criterion	6.044919
Sumsquaredresid	923.9958	Schwarz criterion	6.167794
Log likelihood	-126.9658	Hannan-Quinn criter	6.090232
F-statistic	2.381601	Durbin-Watson stat	1.732986
Prob(F-statistic)	0.105385		

Null Hypothesis: LINF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.361367	0.1584
Test critical values: 1% level	-2.619851	
5% level	-1.948686	
10% level	-1.612036	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:45
 Sample (adjusted): 1971 2013
 Included observations: 43 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.081910	0.060168	-1.361367	0.1807

R-squared	0.042020	Meandependent var	-0.077907
Adjusted R-squared	0.042020	S.D. dependent var	4.961819
S.E. of regression	4.856452	Akaike info criterion	6.021475
Sumsquaredresid	990.5755	Schwarz criterion	6.062433
Log likelihood	-128.4617	Hannan-Quinn criter	6.036579
Durbin-Watson stat	1.814673		

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 9 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.213091	0.6573
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:50
 Sample (adjusted): 1980 2013

Included observations: 34 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.631579	0.520636	-1.213091	0.2374
D(LM2(-1))	-0.142998	0.493472	-0.289779	0.7746
D(LM2(-2))	-0.220076	0.435077	-0.505833	0.6178
D(LM2(-3))	-0.282105	0.409565	-0.688792	0.4978
D(LM2(-4))	-0.171855	0.385933	-0.445296	0.6603
D(LM2(-5))	-0.108252	0.348433	-0.310684	0.7588
D(LM2(-6))	-0.123809	0.314563	-0.393592	0.6975
D(LM2(-7))	-0.058203	0.281312	-0.206898	0.8379
D(LM2(-8))	-0.341796	0.241073	-1.417809	0.1697
D(LM2(-9))	-0.054174	0.191676	-0.282634	0.7800
C	9.444581	9.195493	1.027088	0.3151

R-squared 0.549901
 Adjusted R-squared 0.354206
 S.E. of regression 8.895839
 Sumsquaredresid 1820.127
 Log likelihood -115.9090
 F-statistic 2.809992
 Prob(F-statistic) 0.019584

Meandependent var 0.291471
 S.D. dependent var 11.06981
 Akaike info criterion 7.465237
 Schwarz criterion 7.959059
 Hannan-Quinn criter. 7.633645
 Durbin-Watson stat 1.853233

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.752755	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.186481	
5% level	-3.518090	
10% level	-3.189732	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:50
 Sample (adjusted): 1971 2013
 Included observations: 43 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.899279	0.156322	-5.752755	0.0000
C	19.21068	4.178427	4.597585	0.0000
@TREND(1970)	-0.173221	0.109293	-1.584923	0.1209

R-squared 0.454043
 Adjusted R-squared 0.426745
 S.E. of regression 8.704890
 Sumsquaredresid 3031.005
 Log likelihood -152.5065
 F-statistic 16.63294
 Prob(F-statistic) 0.000006

Meandependent var 0.100000
 S.D. dependent var 11.49713
 Akaike info criterion 7.232861
 Schwarz criterion 7.355736
 Hannan-Quinn criter. 7.278173
 Durbin-Watson stat 2.000242

قائمة الملاحق

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 8 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.395429	0.1486
Test critical values: 1% level	-2.632688	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:50
 Sample (adjusted): 1979 2013
 Included observations: 35 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.118731	0.085086	-1.395429	0.1747
D(LM2(-1))	-0.558657	0.174179	-3.207377	0.0035
D(LM2(-2))	-0.593185	0.206697	-2.869833	0.0081
D(LM2(-3))	-0.610161	0.230171	-2.650897	0.0135
D(LM2(-4))	-0.453015	0.239548	-1.891126	0.0698
D(LM2(-5))	-0.345948	0.235181	-1.470988	0.1533
D(LM2(-6))	-0.281632	0.226293	-1.244547	0.2244
D(LM2(-7))	-0.194253	0.194915	-0.996606	0.3281
D(LM2(-8))	-0.402419	0.157070	-2.562037	0.0165

R-squared	0.525527	Meandependent var	-0.618286
Adjusted R-squared	0.379535	S.D. dependent var	11.07586
S.E. of regression	8.724411	Akaike info criterion	7.387161
Sumsquaredresid	1978.999	Schwarz criterion	7.787108
Log likelihood	-120.2753	Hannan-Quinn criter.	7.525223
Durbin-Watson stat	2.056423		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.053943	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:54
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 afteradjustments

قائمة الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-0.964255	0.159277	-6.053943	0.0000
C	0.013051	0.778155	0.016772	0.9867
R-squared		0.478149	Meandependent var-0.039524	
Adjusted R-squared		0.465103	S.D. dependent var6.894909	
S.E. of regression		5.042707	Akaike info criterion6.120211	
Sumsquaredresid		1017.156	Schwarz criterion6.202957	
Log likelihood		-126.5244	Hannan-Quinn criter.6.150541	
F-statistic		36.65022	Durbin-Watson stat1.945846	
Prob(F-statistic)		0.000000		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.032693	0.0001
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:54
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-0.967621	0.160396	-6.032693	0.0000
C	1.021006	1.652261	0.617945	0.5402
@TREND(1970)	-0.044790	0.064646	-0.692844	0.4925
R-squared		0.484494	Meandependent var-0.039524	
Adjusted R-squared		0.458058	S.D. dependent var6.894909	
S.E. of regression		5.075806	Akaike info criterion6.155597	
Sumsquaredresid		1004.788	Schwarz criterion6.279716	
Log likelihood		-126.2675	Hannan-Quinn criter.6.201091	
F-statistic		18.32692	Durbin-Watson stat1.963891	
Prob(F-statistic)		0.000002		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.129321	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LINF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:55
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-0.964225	0.157314	-6.129321	0.0000
R-squared	0.478145		Meandependent var	-0.039524
Adjusted R-squared	0.478145		S.D. dependent var	6.894909
S.E. of regression	4.980848		Akaike info criterion	6.072599
Sumsquaredresid	1017.163		Schwarz criterion	6.113972
Log likelihood	-126.5246		Hannan-Quinn criter.	6.087764
Durbin-Watson stat	1.945879			

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.14069	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:57
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.436691	0.141676	-10.14069	0.0000
C	0.000684	1.628900	0.000420	0.9997
R-squared	0.719954		Meandependent var	0.132381
Adjusted R-squared	0.712953		S.D. dependent var	19.70282
S.E. of regression	10.55614		Akaike info criterion	7.597741
Sumsquaredresid	4457.286		Schwarz criterion	7.680487
Log likelihood	-157.5526		Hannan-Quinn criter.	7.628071
F-statistic	102.8335		Durbin-Watson stat	2.092221
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

قائمة الملاحق

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.08778	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:58
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.441256	0.142871	-10.08778	0.0000
C	1.993989	3.461960	0.575971	0.5679
@TREND(1970)	-0.088610	0.135517	-0.653865	0.5170
R-squared	0.722990		Meandependent var	0.132381
Adjusted R-squared	0.708785		S.D. dependent var	19.70282
S.E. of regression	10.63250		Akaike info criterion	7.634457
Sumsquaredresid	4408.952		Schwarz criterion	7.758576
Log likelihood	-157.3236		Hannan-Quinn criter.	7.679952
F-statistic	50.89468		Durbin-Watson stat	2.107911
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.26699	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LM2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 18:58
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-1.436691	0.139933	-10.26699	0.0000
R-squared	0.719954		Meandependent var	0.132381
Adjusted R-squared	0.719954		S.D. dependent var	19.70282
S.E. of regression	10.42661		Akaike info criterion	7.550122
Sumsquaredresid	4457.286		Schwarz criterion	7.591495
Log likelihood	-157.5526		Hannan-Quinn criter.	7.565287

Durbin-Watson stat2.092220

Dependent Variable: LINF
 Method: Least Squares
 Date: 12/19/14 Time: 20:33
 Sample: 1970 2013
 Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	0.033327	0.138477	0.240665	0.8110
C	8.787425	2.647123	3.319614	0.0019

R-squared	0.001377	Meandependent var	9.355000
Adjusted R-squared	-0.022400	S.D. dependent var	7.886999
S.E. of regression	7.974843	Akaike info criterion	7.034850
Sumsquaredresid	2671.121	Schwarz criterion	7.115950
Log likelihood	-152.7667	Hannan-Quinn criter.	7.064926
F-statistic	0.057920	Durbin-Watson stat	0.376003
Prob(F-statistic)	0.810985		

Date: 12/19/14 Time: 20:34
 Sample (adjusted): 1972 2013
 Included observations: 42 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: LINF LM2
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.306298	20.72257	15.49471	0.0074
Atmost 1 *	0.119866	5.362603	3.841466	0.0206

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.306298	15.35997	14.26460	0.0334
Atmost 1 *	0.119866	5.362603	3.841466	0.0206

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

LINF	LM2
0.012260	0.153032
0.132401	-0.007533

قائمة الملاحق

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LINF)	-0.277084	-1.683434
D(LM2)	-5.643184	-0.352817

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -275.0265

	Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LINF	LM2	
1.000000	12.48237	(3.04818)

	Adjustment coefficients (standard error in parentheses)	
D(LINF)	-0.003397	(0.00971)
D(LM2)	-0.069184	(0.01701)

قائمة المراجع

1. ابن خلدون - " المقدمة - باب السكة - فصل في حقيقة الرزق و الكسب".
2. أحمد أبو الفتوح علي الناقه- " نظرية النقود و الأسواق المالية- مدخل حديث" - مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية- الإسكندرية- الطبعة الأولى 2001
3. أحمد أبو الفتوح الناقه - "نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- 1998.
4. أحمد فريد مصطفى و د.سهر محمد السيد حسن- " السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو" - مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2000.
5. أحمد هني- « العملة و النقود »- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1991.
6. أسامة كامل و عبد الغني حامد- " النقود و البنوك"- مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية- طبعة 2006- البحرين.
7. البكري أنس و صافي وليد- " النقود و البنوك: بين النظرية و التطبيق"- دار المستقبل للنشر و التوزيع- عمان- 2002 .
8. الحبيب فايز إبراهيم- "مبادئ الاقتصاد الكلي"- الرياض- الطبعة الثالثة- 1994.
9. الطاهر لطرش- " تقنيات البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- طبعة 2001.
10. الهادي خالدي- "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- دار هوم- الجزائر- طبعة 1996.
11. السيد متولي عبد القادر- " اقتصاديات النقود و البنوك"- دار الفكر للنشر و التوزيع- الطبعة الأولى 2010- عمان.
12. الروبي نبيل- " نظرية التضخم"- مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية- الطبعة الثانية- 1984.
13. الوزني خالد و الرفاعي أحمد- "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق"- دار وائل للنشر- عمان - الطبعة السادسة 2003 .
14. الغولي أسامة و شهاب مجدي- " مبادئ النقود و البنوك"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية- 1997 .
15. إسماعيل محمد هاشم- "مذكرات في النقود و البنوك"- دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- الطبعة الأولى 1996.
16. بخراز يعدل فريدة- "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005.
17. بسام الحجار- " الاقتصاد النقدي و المصرفي"- دار المنهل اللبناني- بيروت- طبعة أولى 2006.
18. بلعوز بن علي- " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2008.
19. جاك لوكيون و كرستيان لايروس- « الإحصاء الوصفي » - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1985.
20. جمال بن دعاس- "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي"- دار الخلدونية- الجزائر- الطبعة الأولى- 2007.
21. جمال خريس و أيمن أبو خضير و عماد خصاونة- " النقود و البنوك"- دار الميسرة للنشر و التوزيع- الأردن- الطبعة الأولى 2002.
22. حافظ محمود شلتوت- « اقتصاديات النقود و البنوك » - طبعة 1990 - مصر.
23. حازم البيلاوي- "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1995.
24. حسن أحمد عبد الرحيم- " اقتصاديات النقود و البنوك"- مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع- طبعة أولى 2007- القاهرة.
25. حسن بجلول- "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية"- منشورات دحلح- الجزائر- طبعة 1993.
26. حشيش عادل احمد- " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"- الدار الجامعية للطباعة و النشر- بيروت 1992 .
27. حمدي زهير شامية- "النقود و المصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993.
28. خالد الوزني و أحمد الرفاعي- " مبادئ الاقتصاد الكلي: بين النظرية و التطبيق"- دار وائل للنشر- عمان- الطبعة الثالثة- 2000.
29. خالد واصف الوزني و أحمد حسين الرفاعي- "مبادئ الاقتصاد الكلي- بين النظرية و التطبيق"- دار وائل للنشر- الأردن- الطبعة الرابعة 1999.
30. رحيم حسين- " النقد و السياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي و الغربي"- دار المناهج للنشر و التوزيع- عمان- طبعة أولى 2006.
31. رضا العدل و إبراهيم نصار و أحمد مندور- "التحليل الاقتصادي الكلي"- القاهرة- 2008.
32. رشاد العصار و رياض الحلبي- "النقود و البنوك"- دار الصفاء للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2002.
33. زكريا الدوري و د.يسري السامرائي- "البنوك المركزية و السياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع- عمان- طبعة 2006.

34. زينب حسين عوض الله- "اقتصاديات النقود و المال"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2007.
35. زينب عوض الله و أسامه مجد الفولي- "اقتصاديات النقود و التمويل"- دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2005.
36. ركي رمزي- "مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء"- الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة- 1980.
37. سهير محمود معتوق- " النظريات و السياسات النقدية "- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1989.
38. سهير محمود السيد حسن- "النقود و التوازن الاقتصادي"- مؤسسة شباب الجامعة- طبعة 1985.
39. سهير محمود معتوق- "السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي- مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة" - دار مصر المعاصرة للنشر- القاهرة- طبعة 1987.
40. سعيد سامي الحلاق و مجد محمود العجلوني- " النقود و البنوك و المصارف المركزية "- دار البازوري العلمية- طبعة 2010- عمان.
41. سامر بطرس جلدة - « النقود و البنوك » - دار البداية- الطبعة الأولى 2009- عمان.
42. سليمان مجدي- " علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"- دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع- القاهرة- 2002.
43. سالم توفيق النجفي و حميد الجميلي- " سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي " - بيت الحكمة للنشر- بغداد- طبعة 2002.
44. شبيحة مصطفى رشدي- « الاقتصاد النقدي و المصرفي » - دار الجامعية - 1985.
45. شاکر الفز ويني- "محاضرات في اقتصاد البنوك"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - 1992.
46. شافعي مجد ركي- مقدمة في النقود و البنوك- دار النهضة العربية-القاهرة- 1969.
47. شوتر منهل و العمار رضوان- "النقود و البنوك"- مؤسسة آلاء للطباعة و النشر -عمان- 1996.
48. صبحي تادرس قريصة- « النقود و البنوك » - دار النهضة العربية للطباعة و النشر- بيروت- 1984.
49. صبحي تادرس قريصة- "النقود و البنوك"- الدار الجامعية للطباعة و النشر- طبعة 1986.
50. صبحي تادرس قريصة و أحمد رمضان نعمة الله- « اقتصاديات النقود و البنوك»- الدار الجامعية- طبعة 1990- مصر.
51. صبحي تادرس قريصة و د.أحمد رمضان نعمة الله- "اقتصاديات النقود و البنوك"- الدار الجامعية للنشر- مصر- طبعة 1990.
52. صبحي تادرس قريصة و إسماعيل الشناوي- " النقود و المصارف"- الدار الجامعية للنشر- طبعة 1993- الإسكندرية.
53. ضياء مجيد- "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999.
54. ضياء مجيد- " اقتصاديات النقود و البنوك"- مؤسسة شباب الجامعة -الإسكندرية- 2001.
55. ضياء مجيد - "اقتصاديات النقود و البنوك"- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية- طبعة 2002.
56. ضياء مجيد الموسوي- "الاقتصاد النقدي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 2000.
57. ضياء مجيد الموسوي- « المؤسسات النقدية- البنوك التجارية- البنوك المركزية » - مؤسسة شباب الجامعة- مصر- 2000.
58. عادل أحمد حشيش- " أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي "- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1992.
59. عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004.
60. عبد الحميد صديق عبد البر- " اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال الدولية"- دراسة حالة لظاهرة الاندماج المصرفي - مكتبة المعارف الحديثة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1999-2000.
61. عبد القادر خليل- " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي- إضاءات حول الجهاز المصرفي و السياسات النقدية في تحاليل نظرية و مقاربات كمية"- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2010.
62. عبد القادر خليل- " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي- مفاهيم أولية و تطبيقات حول النقود و النظريات النقدية " - الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2012.
63. عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى - " النقود و المصارف و الأسواق المالية " - دار الحامد للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2004.
64. عبد النعم مجد مبارك- " النقود و الصيرفة و السياسات النقدية "- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1985.
65. عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقة- "النقود و الصيرفة و النظرية النقدية"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1998.

66. عبد الرحمان يسري أحمد- "اقتصاديات النقود"- دار الجامعات المصرية- القاهرة- طبعة 1979.
67. عبد المطلب عبد الحميد - " العولمة و اقتصاديات البنوك"- الدار الجامعية- مصر- 2001 .
68. عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)" - مجموعة التّيل العربيّة للنشر- القاهرة- الطبعة الأولى 2003.
69. عبد المطلب عبد الحميد- " اقتصاديات النقود و البنوك"- الدار الجامعية- طبعة 2009- الإسكندرية.
70. عبد النعيم مُجّد مبارك- « النقود و الصيرفة و السياسات النقدية»- الدار الجامعية للنشر- طبعة 1985.
71. عبد المنعم السيّد علي و د.نزار الدّين العيسى- "النقود و المصارف و الأسواق المالية"- دار الحامد للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 2004.
72. عبد المجيد قدي- مدخل إلى النظرية الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 2003.
73. عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية" - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2005- ص53.
74. عبد الله دعيدة - التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية - مركز الدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر.
75. عبد الرحمن إسماعيل و عريقات حربي- " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"- دار وائل للنشر و التوزيع- عمان- 1999 .
76. عناية غازي حسين- "التضخم المالي"- مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية - 1985.
77. كامل بكري و إيمان مُجّد محب زكي- " مبادئ الاقتصاد الكلي"- مؤسسة شباب الجامعة للنشر- الإسكندرية- طبعة 1995.
78. كمال أمين الوصال و محمود يونس- "اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية"- الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية- طبعة 2004.
79. ماهر ظاهر بطرس- « النقود و البنوك » - مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح- مصر- 2006.
80. مُجّد يونس و عبد النعيم مبارك -"مقدمة في النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية" - الدار الجامعية- الإسكندرية- طبعة 2003/2002.
81. مُجّد عزت غزلان - " اقتصاديات النقود و المصارف "- دار النهضة العربية- بيروت- الطبعة الأولى 2002.
82. مجدي محمود شهاب- "اقتصاديات النقود و المال- النظرية و المؤسسات النقدية"- دار الجامعة الجديدة- 2000.
83. مصطفى رشدي شيحة- "الاقتصاد النقدي و المصرفي"- الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع- الإسكندرية- طبعة 1985.
84. مُجّد عبد العزيز عجمية و مدحت مُجّد العقاد- " النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية "- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- طبعة 1979- بيروت.
85. محمود حسين الوادي و حسين مُجّد سمحان- " النقود و المصارف "- دار المسيرة للنشر- الطبعة الأولى 2010- عمان.
86. محمود أحمد عبده- « الموجز في النقود و البنوك »- طبعة 1989 - القاهرة.
87. مُجّد ركي شافعي- « مقدمة في النقود و البنوك »- دار النهضة العربية- طبعة 1978- القاهرة.
88. مُجّد ركي شافعي- « مقدمة في النقود و البنوك » - دار النهضة العربية- الطبعة السابعة- القاهرة- 1952.
89. مُجّد الشريف إلمان- محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية- الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية- القطاع النقدي- الجزء الثالث- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2010.
90. محمود حميدات - « مدخل للتحليل النقدي » - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- 1996.
91. محمود عدنان مكّية- "الفائدة موقعها بين التشريع و الشريعة و تأثيرها في الحياة الاقتصادية"- مؤسسة النحال للطباعة-بيروت- الطبعة الأولى 2002.
92. مُجّد صالح عبد القادر- « محاضرات في النقود و البنوك و النظرية النقدية » - دار الفرقان- عمان- 1997.
93. مُجّد مرعشلي- "في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة"- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع- لبنان- طبعة أولى 1987.
94. مُجّد السعيد أوكيل- "استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، التسيير و اتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي" - الجزائر- طبعة 1993.

95. مدني بن شهرة- " سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية " - دار هومه للطبع- الجزائر- طبعة 2008.
96. مروان عطون- "النظريات النقدية"- دار البعث للطباعة و النشر- قسنطينة- طبعة 1989.
97. مروان عطون- « أسعار صرف العملات، أزمة العملات في العلاقات الدولية » - دار الهدى- الجزائر- 1992.
98. ناظم مجّد نوري الشمري- « النقود و المصارف » - مديرية دار الكتب للطباعة و النشر- العراق- 1987.
99. ناظم محمد نوري الشمري- "النقود و المصارف و النظرية النقدية"- دار زهران للنشر و التوزيع- عمان- الطبعة الأولى 1999.
100. هاشم فؤاد- " اقتصاديات النقود و التوازن النقدي"- دار النهضة العربية- القاهرة- 1974 .
101. هيكمل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع ارسلان- " النقود و المصارف و النظرية النقدية " - دار وائل للنشر- الطبعة الأولى 2009-عمان.
102. وسام ملاك- « النقود و السياسات النقدية الداخلية » - دار المنهل اللبناني- بيروت- 2000.
103. ولعلو فتح الله - « الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل، النقود و الائتمان » - دار الحدائق - لبنان- 1981.
104. يعدل مجاز فريدة - " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي " - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2005.
105. يوجين.أ. ديوليو - "ملخصات شوم، نظريات و مسائل في النظرية الاقتصادية الكلية" - الدار الدولية للنشر- القاهرة- الطبعة الثالثة 1997.

الأطروحات و الرسائل العلمية:

1. بلعوز بن علي- " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر " - رسالة دكتوراه- العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2004/2003.
2. بن حمودة محبوب- الأثر المالي للمديونية المصرفية للمؤسسة- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 1997.
3. بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية " - أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع تحليل اقتصادي- جامعة الجزائر- 2006/2005.
4. تيجاني بالريقي- "دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية"- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة سطيف- 2006.
5. قدي عبد المجيد- "التمويل بالضرية في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر.
6. روابح عبد الباقي- "المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية " - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة باتنة.
7. دراوسي مسعود- "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004" - أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2005.
8. كربالي بغداد- " الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية " - رسالة دكتوراه دولة- جامعة وهران- 2004/2003.
9. صالح مفتاح- "النقود و السياسة النقدية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- فرع النقود و المالية- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر- 2003/2002.
10. مجّد راتول- " سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية " - رسالة دكتوراه- جامعة الجزائر- 2001/2000.
11. محززي جلال- "نحور تطوير و عصنة القطاع المصرفي في الجزائر " - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص تسيير- جامعة الجزائر- 2006.
12. أحمد مجّد صالح الجلال- دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية- 1990-2003)-رسالة ماجستير في علوم التسيير- جامعة الجزائر- 2006/2005.

13. الشبول نايف- " التضخم في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية أسبابه و قياسه و علاجه"-رسالة ماجستير- قسم الاقتصاد- كلية التجارة- جامعة عين الشمس- 1981.
14. بوخاتم نجيب- " دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي و الانتقال إلى اقتصاد السوق " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر- 2003.
15. بن طلحة صليحة- الجهاز المصرفي و تمويل المؤسسة العمومية (حالة تمويل) استغلال مؤسسة عمومية اقتصادية- مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-1997.
16. بقيق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- تلمسان- دفعة 2003.
17. جليط الطاهر- " أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار- دراسة حالة الجزائر 2004/1970 " - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: الاقتصاد الكمي- جامعة الجزائر-2006/2005.
18. حميد آيت طالب- " محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-1997.
19. دحمان بن عبد الفتاح -" محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر " - رسالة ماجستير- جامعة الجزائر- دفعة 1997.
20. زميت محمد- "النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- فرع تخطيط- جامعة الجزائر-2006.
21. عبد الله بالوناس- "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية و خيار إعادة الجدولة " - مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص مالية و نقود- جامعة الجزائر-1996.
22. مدحت فوزي عليان وادي- " أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية- (دراسة تحليلية تطبيقية)"- رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل- كلية التجارة- الجامعة الإسلامية - غزة- مارس 2006.

المجلات العلمية، الندوات و التقارير:

1. بوشعور رضية و بلمقدم مصطفى- " السياسة الاقتصادية و تدخل الدولة بين التأييد و المعارضة" - من مجلة الاقتصاد والمناجمت - العدد رقم 6 أفريل 2007.
2. مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999.
3. د.بوراس أحمد و أ.عياش زبير- "الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التكيف مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية"- مجلة العلوم الإنسانية- جامعة منتوري- قسنطينة- العدد30- ديسمبر 2008- المجلد ب.
4. عماري عمار- "الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب و استشراف المستقبل"-مجلة العلوم الإنسانية-عدد 14 ديسمبر 2000.
5. مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية- جامعة باتنة- العدد الأول 1994.
6. مجلة "أحداث اقتصادية"- عدد أكتوبر 1989.
7. رانيا عبد المنعم المشاط- وكيل المحافظ- السياسة النقدية- البنك المركزي المصري- مجلة بنوك و أعمال- العدد الأول- أكتوبر و ديسمبر 2012 - المعهد المصري المصري.
8. سيدا أونر- "ما هو التضخم ؟"- مجلة التمويل و التنمية- صندوق النقد العربي- مارس 2010.
9. فلاح خلف الربيعي- " تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي "- كلية الاقتصاد- جامعة عمر المختار.
10. البسيوني أميرة- " بعض مشاكل و سياسات التضخم و الأجور و علاقتهما بظاهرة التضخم"-بحوث ووثائق المؤتمر العلمي السادس المعقد في القاهرة في ابريل 1979- القاهرة- كتاب صادر عن الجمعية المصرية للإدارة المالية بعنوان التضخم في مصر أساليب و وسائل مواجهة آثاره- 1980.

11. بدعيدة عبد الله- التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية- مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر- مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- فبراير 1999.
12. ندوة حول "بناء نموذج قطري نمطي لتقييم السياسات الاقتصادية"- القاهرة من 20 إلى 22 ماي 1996- المعهد الوطني للتخطيط.
13. طيبة عبد العزيز و بلعوز بن علي- " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"- جامعة الشلف.
14. د. بلعوز بن علي و د. كتوش عاشور- "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح"- ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية: واقع و تحديات- جامعة الشلف.
15. روابح عبد الباقي و غياط شريف- " الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر"- جامعة قلمة.
16. صالح ياسر حسن- طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي و مؤسساته المالية الدولية. الندوة العربية حول المديونية- الجزائر 1991.
17. زغلول فتحه محمد- " تقييم مقاييس التضخم في مصر"- بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م- (القاهرة- مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة- 1992.
18. عبد الوهاب كيرامان- " الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي- الملحق الثاني: تطور الديون الخارجية"- بنك الجزائر.
19. كريم النشاشيبي و آلان فيلير وآخرون- "الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"- تقرير صندوق النقد الدولي- واشنطن- 1998.
20. كريم النشاشيبي- "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر"- FMI- واشنطن- 1998.
21. نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"-
22. التقرير الإستراتيجي العربي 1989- القاهرة 1990.
23. قانون رقم 89-12 المؤرخ في 05/07/1989، الجريدة الرسمية رقم 29-1989.
24. تعليمات بنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Jacques Henri - « La monnaie et la politique monétaire » - Economica 2^{ème} édition 1986.
2. M. Blaug – « La pensée économique - origine et développement » - OPU 1981.
3. Sylvie Diatkine – « Théories et Politique Monétaires » - Collection Cursus – Armand Colin Edition – Paris 1995.
4. Bernard Saby et Dominique Saby – « Les Grandes Théories économiques » - édition DUNOD – Paris 1991.
5. Michelle de Mourgues – « Economie monétaire » - Edition Dalloz 1976 .
6. D. Patinkin – « la monnaie, l'intérêt et les prix » – Edition 1976 .
7. Jean Marie Le Page – « Economie monétaire » - édition Cujas 1991 .
8. Gérard Kébabdjian – « Les modèles théoriques de la macroéconomie » - édition DUNOD- Paris 1991.
9. Alain Siaens – « Monnaie et Finance » - Edition A. De Boeck – Bruxelles 1981.
10. J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières » -Librairie Vuibert- édition 1987- paris.
11. Jean Louis Besson - " Monnaie et Finance" - Office des Publications Universitaires – 1993- Alger.
12. R. P .Kent - " Money and Banking " - Hinsdale- ILLI Holt Rinehart Winston and co- 6Th edition – 1972.
13. Henri Guitton - " La Monnaie " - Dalloz 3^{ème} edition - 1974- Paris.
14. W.C.Paterson- " Income, Employment and Economic growth " -Norton an company 1984.
15. Berger Pierre - "La monnaie et ses mécanismes"- PUF -Paris-1982.
16. J. Struthers H. Speight - " Money Institutions, Theory and policy " - longman -1986.
17. Alain Siaens - " Monnaie et Finance " - BALISES - Deuxième Edition – 1987- Bruxelles .
18. Michel RUIMY - " Economie monétaire " - Ellipses - 2004 – Paris.

19. Stephen M. Goldfeld and Lester V. Chandler - « **The economics of money and Banking** » - Harper and Row - Publishers- New York - Cambridge 1981.
20. David Begg et Stanley Fischer et Rudiger Dornbusch - « **Macro économie** » - DUNOD - 2^{ème} édition 2002- paris.
21. BENHALIMA Ammour- « **Monnaie et régulation monétaire** » - Edition DAHLAB- 1997.
22. Michelle de Mourgues- « **Théorie et politiques monétaires** » - 2 édition – Dalloz – 1984.
23. CHAINEAU ANDRE- « **Qu'est ce que la monnaie** » - Edition Economica- (1997) .
24. Gilbert Abraham - Frois et autres - « **Sirey Dictionnaire d'économie** » - analyses, auteurs, institutions et politiques économiques - édition DALLOZ- Paris - 2^{ème} édition 2002.
25. Marie Delaplace-« **Monnaie et Financement de l'économie** »- édition DUNOD- Paris.
26. Alain Euzéby – « **Introduction à l'économie Politique- Politiques économiques** » - Edition 1998- France .
27. Philippe Jurgensen et Daniel Lebègue- « **Le Trésor et la Politique Financière** »- Edition Montchrestien 1988- paris.
28. Bulletin de la banque de France- N 136-Avril 2005 : « Efficacité de la politique monétaire et canaux de transmission » : www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/136edito.pdf
29. Bulletin de la banque de France- N 27- Mars 1996- « **les canaux de transmission monétaire : leçons pour la politique monétaire** » - www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/etud27-1.pdf.
30. Jacques Bichot - « **La monnaie et les systèmes financiers** » - édition marketing S.A- Paris.
31. Bulletin de la banque de France- N 27- Mars 1996.
32. E. Legrand - IUFM d'Auvergne/ université de Rennes- Préparation aux concours du Professorat d'économie et gestion * www.concours.eco.univ-rennes1.fr/capet/Matieres/pol-mon2.pdf *
33. www.concours.eco.univ-rennes1.fr/capet/Matieres/pol-mon2.pdf
34. Alvaro Cencini- "**L'INFLATION : une analyse fondamentale**"- 12 mai 1993.
35. Ahmed Henni, **Economie de l'Algérie indépendante**, ENAG Algérie, 1991.
36. Ammour Benhalima, **L'économie Algérienne et ses perspectives de développement**-polycopie.
37. **annuaires statistiques O.N.S Algérie et Annuaires statistiques BIRD.**
38. Ahmed Benbitour- **L'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et Potentialités**- éditions MARINOOR- Algérie-1998.
39. Djenane - « **Réformes économiques et agricultures en Algérie** » - Thèse d'Etat- I.S.E. Sétif- 1997.
40. The World Bank- Report N° 12048- AL, May 25, 1994.
41. Rabah ABDOUN - « **Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998)** » - Cahiers de CREAD - N° 46/47 - 4^{ème} Trimestre 1998 et le 1^{er} Trimestre 1999.
42. Youcef Deboub- **Le nouveau mécanisme économique en algérie**- OPU- 1985.
43. CNES – **projet de rapport sur la situation économique** -2eme -semestre 98 – mai 99.
44. Abdelkrim Naas- **le système bancaire algérien : de la décolonisation à l'économie de marché**- édition INAS-2003.
45. Mohamed Ghernaout- **Crises Financières et Faillites des Banques Algériennes**-1^{ère} édition- Grand Alger Livres-2004.
46. Evolution économique et monétaire en Algérie- Banques d'Algérie-rapport 2001- Juillet 2002.
47. Ben Malek Riad- "**la réforme du secteur bancaire algérien**"- Mémoire de maîtrise sciences économique, Université sciences sociales, Toulouse, 1998-1999.
48. M.E. Benissad - « **Essais D'analyse monétaire avec référence à l'Algérie** » - OPU- 1975.
49. Hocine Benissad- "**Algérie restructuration et réformes économiques (1979-1993)**" – édition opu- Alger- 1994.
50. Chouiter -"**Les institutions Financières et le développement économique de l'Algérie**"- Thèse de Doctorat en Sciences de gestion- Université de Paris I- 1979.
51. F. Hakiki- "**La régulation monétaire en Algérie**" - Revue du CREAD- n2 , 18^{ème} trimestre- 1989.
52. Abdelkrim SADEG - « **Le Système Bancaire Algérien - La nouvelle réglementation** » - presses de l'imprimerie A.BEN- Alger- 2004.

53. A.Belhafsi-« **La centrale des risques- un outil de consolidation de la politique de crédit** »-EL WATAN-N^o651- Le 11.11.1992.
54. F. Renversez- « **Eléments d'analyses monétaire** » - édition Dalloz- 1988.
55. Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.
56. Baba Ahmed Mostapha- " **Diagnostic d'un non développement**"- édition l'harmattan-France-1999.
57. Bouyagoub Ahmed- " **Fixation des prix**"-le cahier du CREAD-N^o 30- 3^{ème} semestre 1993-Alger.
58. AKDIN Féler- « **Algérie poursuit la diversification économique et la transition** »- Bulletin FMI- Publication du Fonds Monétaire International- Aout 1996.
59. Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country. Report: N^o 04/31 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004.
60. Benissad Hocine-"**Restructuration et réformes économique (1979-1993)** "-édition OPU- Alger- 1994.
61. Hamid Bali- "**Inflation et mal-développement en Algérie**" – édition OPU- Alger- 1993.
62. Youcef Deboud -" **le nouveau mécanisme économique en Algérie** "- Alger- OPU-1995.
63. Benachenhou Mourad - « **Inflation, dévaluation, marginalisation** » - Dar Echarifa- Alger- 1993.

المخلص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى دراسة و تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة خلال الفترة 1970-2013. حيث اعتمدنا منهجية التكامل المتزامن للدراسة القياسية و وجدنا أن التضخم في الجزائر هو ظاهرة نقدية. أما اختبار سببية غرانجر فقد أظهرت وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين النقود و التضخم في الجزائر، و هو ما ينطبق مع مضمون النظرية النقدية الكمية الحديثة.

Résumé :

L'objectif principal de cette recherche est d'étudier et d'analyser la nature de la relation existante entre la monnaie et l'inflation dans l'économie algérienne dans la perspective de l'école de monétariste pendant la période 1970-2013. Lorsque nous avons adopté l'étude économétrique avec la méthode de Cointégration et a constaté que l'inflation en Algérie est un phénomène monétaire. Le test de causalité de Granger a montré un lien de causalité dans les deux sens entre la monnaie et l'inflation en Algérie, et est applicable avec le contenu de la Nouvelle théorie quantitative de la monnaie.

Abstract :

The primary objectif of this research is to study and analyze the nature of the relationship between money and inflation in the Algerian economy from the perspective of modern monetary school during the period 1970-2013. Where we have adopted a Cointégration method for the study and found that inflation in Algeria is a monetary phenomenon. The Granger causality test has shown a causal relationship in both directions between money and inflation in Algeria, and is applicable with the content of modern monetary theory.